وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
رئاسة جامعة بابل
كلية التربية
قسم اللغة العربية

العلل النحوية في كتاب سيبويه

رسالة تقدم بها الطالب

اسعد خلف عبد جابر العوادي

إلى مجلس كلية التربية في جامعة بابل ، وهي جزء من متطلبات
نيل درجة الماجستير في اللغة العربية / لغة .

بإشراف
الأستاذ المساعد الدكتور

صباح عطيوي عبود الزبيدي

١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
رئاسة جامعة بابل
كلية التربية
قسم اللغة العربية

العنوان:

العلل النحوية في كتاب سيبويه

رسالة تقدم بها الطالب

اسعد خلف عبد جابر العوادي

إلى مجلس كلية التربية في جامعة بابل ، وهي جزء من متطلبات
نيل درجة الماجستير في اللغة العربية / لغة .

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

صباح عطيوي عبود الزبيدي

٢٠٠٢م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا
لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

سورة الأعراف 43

بعد أن وفقني الله في إنجاز هذا الجهد المتواضع فلابد من أن اقف وقفة شكر وامتنان إلى أستاذي المشرف الدكتور صباح عطيوي عبود الذي تعدى حدود واجبات المشرف كثيرا ، و أنار طريقي بتوجيهاته الرشيدة و آرائه السديدة ، وارفد بحثي بمصادر مكتبته فأغناني كثيرا ووفر لي جهدا كبيرا فجزاه الله عني خير الجزاء ووفقه لما يرضاه ، وابلغه غايته ومبتغاه .

ولا يفوتني أن أتقدم بوافر شكري إلى أستاذي الدكتور علي ناصر غالب الذي كان له الفضل الكبير طوال مدة دراستي . فاسال الله أن يوفقه لما هو خير .

و أتقدم بشكري إلى أستاذي الدكتور صباح عباس السالم الذي لم يدخر وسعا بآرائه السديدة التي أنارت بحثي .

ولا أنسى أن أتوجه بشكري الجزيل إلى الدكتورة خديجة الحديثي ، والدكتور نعمة رحيم العزاوي الذين لم استغن عن نصحهما ومشورتهما .

واشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث ولا سيما العاملين في المكتبات المركزية في جامعة بابل ، وجامعة بغداد ، وجامعة البصرة . وكذلك أصدقائي في الدراسة الذين فضلهم لا ينسى. والعاملين في مكتب بغداد للطباعة في ذي قار لما بذلوه من جهد كبير .

الباحث

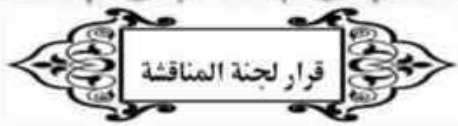

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا قد اطلعنا على رسالة الطالب (اسعد خلف عبد جابر العوادي) الموسومة بـ (العلل النحوية في كتاب سيبويه) وناقشناه في محتوياتها وفي ما لـه علاقة بها . ونعتقد أنها جديرة بالقبول للحصول على درجة ماجستير في اللغة العربية و آدابها ، بتقدير (جيـــد جدا) .

عضو لجنة المناقشة
الإمضاء :
الاسم : د.نعمة رحيم العزاوي
الدرجة العلمية : استاذ
التاريخ : 16 / 1 / 2003

عضو لجنة المناقشة
الإمضاء :
الاسم :د.علي ناصر غالب
الدرجة العلمية : استاذ
التاريخ : 16 /1/ 2003

المشرف
الإمضاء :
الاسم : د. صباح عطيوي عبود
الدرجة العلمية :استاذ مساعد
التاريخ : 16 /1/ 2003

رئيس لجنة المناقشة
الإمضاء :
الاسم :د. رشيد عبد الرحمن العبيدي
الدرجة العلمية :استاذ
التاريخ : 16 /1/ 2003

صدقت هذه الرسالة من مجلس كلية التربية بتاريخ : / /

العميد

أ.د. عباس إبراهيم حمادي الجبوري

الإمضاء :

التاريخ :

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد رسالة طالب الماجستير (اسعد خلف عبد جابر العوادي) الموسومة بـ (العلل النحوية في كتاب سيبويه) تمّ بإشرافي في قسم اللغة العربية في كلية التربية –جامعة بابل . و أنها استوفت خطتها استيفاءً تاما .

المشرف : أ.م . د .صباح عطيوي عبود

الإمضاء :

التأريخ : / / 2002 م

بناءً على التوصيات المتوافرة لدينا ارشح هذه الرسالة للمناقشة

رئيس قسم اللغة العربية

8. **موارد البحث**

9. **ملخص الرسالة باللغة الإنكليزية**

المحتويات

1. المقدمة
2. التمهيد
3. الفصل الأول
4. الفصل الثاني
5. الفصل الثالث
6. الفصل الرابع
7. الخاتمة

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله كما افتتحَ كتابهُ الكريم وفرقانهُ العظيم ، وصلى الله على محمدٍ أتمّ بريته خيراً وفضلاً ، وأطيبهم فرعاً واصلاً ، وعلى اله الذين اذهب عنهم الأرجاس ، وطهّرهم من الادناس ، وجعل مودّتهم أجراً له على الناس .

وبعدُ :

فإنَّ العرب كانوا يتكلمون بلغتهم سليقةً وطبعاً ، لا تعليماً وتلقيناً ، يعون مواقع كلامهم ، ويقوم في عقولهم عليله ، من غير قواعد محددةٍ ، و أصول مقررةٍ ، واستمر الأمر على هذه الحال حتى اصبح اللحن يقع في كلامهم فانتشر أمره حتى نال القران الكريم خطره ، فكان أثره فيهم شديداً ، فاحتاجوا إلى استقراء هذه اللغة وتقعيدها، فبادروا إلى وضع القواعد النحوية ، وكانت البذرة الأولى لذلك ما قام به أبو الأسود الدؤلي (ت69 هـ) من تحديد الحركات على شكل نقط على أواخر الكلمات. ثم ما قام به النحاة بعده انتهى ذلك بعمل الخليل بن احمد الفراهيدي (ت 175هـ) وهو تحديد الحركات على شكل أحرف صغيرة في أواخر الكلمات تفرق بين المعاني الإعرابية . وقد أثار تبدل هذه الحركات من كلمة إلى أخرى دهشة العرب ، فأطالوا مراقبتها وربما اختلفوا فيها وتجادلوا عندها فتولدت في نفوسهم تساؤلات عنها : لِمَ كان هذا رفعا هنا ؟ ولِمَ اصبح نصبا هناك ؟ فأخذوا يبحثون عن إجابة لها ، فاهتدوا إلى أسرارها وبذلك نشأ التعليل النحوي استجابة لدواعٍ إسلامية وظروف عربية دون تأثير خارجي ،مرافقاً لنشأة النحو الأولى .

ولايخفى على أحدٍ ما لكتاب سيبويه من أهمية واضحة وضوح الشمس في النهار ،غير خافية على الأنظار فقد سماه الناس قديما ((قرآن النحو))[1] وقالوا :((من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح))[2] فضلاً عن كثرة التعليلات التي ألفيناها في كتاب سيبويه إذ إنها تمثل المراحل الأولى لنشأة العلة النحوية ،لذلك اصطفينا هذا الكتاب ليكون أرضاً خصبة لهذا البحث .

وكنا نسعى من خلال هذا البحث إلى إثبات أن العلة النحوية ،كانت عربية محضة ،وليدة استقراء العرب للغتهم ،بعيدة عن المؤثرات غير العربية وأنها نابعة من داخل لغة العرب و واقعها غير متجافيةٍ عنها ، وان كتاب سيبويه كتاب علل وكل العلل التي أوردها النحاة بعده كان مصدرها الأول كتاب سيبويه . واثبات أن كل العلل التي جاءت في هذا الكتاب كانت عللا تعليمية بعيدة عن المنطق ولم يكن فيها ما أطلق عليه النحاة فيما بعد بالعلل القياسية ،والجدلية .

---

(1) مراتب النحويين : 106

(2) أخبار النحويين البصريين : 50

وعقب استخراجنا العلل النحـــوية ،من الكـــتاب رأينا أن من الأفضل أن نصنف تلك العلل تبعا لأبوابها النحوية ،لنضمن وحدة موضوعات الباب النحوي الواحدة ، أولا. وتناسق العلل النحوية في الباب النحوي الواحد ، ثانيا . وإيراد جميع علل الكتاب – قدر الإمكان – ثالثا .

فاقتضى ذلك منا أن يكون البحث على أربعة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد ، وتعقبها خاتمة .فعقب المقدمة بدأ البحث بالتمهيد الموسوم : (العلة في النحو العربي) الذي بينا فيه ما العلة في النحو ؟ وكيـف نشأت وتطورت ؟ وما موقف النحاة منها ؟ أما الفصـــول الأربعة فقد كان الأول منها : العلل النحوية في المعرب و المبني من الأسماء والأفعال وضـم مبحثين : أحدهما المعرب والمبني من الأسماء ، والآخر : المبني والمعرب من الأفعال . وكان الفصـل الثاني : العلل النحوية في المرفوعات والنواسخ . وضم مبحثين أيضا : أحدهما المرفوعـــات ، والآخر : النواسخ ، وجمع الفصل الثالث العلل النحوية في المنصوبات والمجرورات وموضوعـات أخر ، وضم مبحثين اثنين أيضا : أحدهما المنصوبات والآخر: المجرورات وموضوعات أخر . وأتى الفصل الرابع ليكون حصيلة سابقاته من الفصول ، فكان عنوانه منهج سيبويه في التعليل النحوي ، وقد درسنا فيه أنواع العلل النحوية في الكتاب ، ومصادر علل سيبويه ، وأسلوب سيبويه في التعليل النحوي . وانتهى البحث بخاتمة أودعنا فيها ابرز النتائج التي اقتطفناها من خلال بحثنا.

وقد كان منهجنا واضحا في عامة البحث وهو إيراد علة سيبويه النحوية يسبقها الحكم النحوي الخاص بها ، ويعقبها التوضـــيح والشـــرح لها ، ثم نبحث فيمن اعتمد هذه العلة ، أو خالفها من النحاة ، مع الموازنة أحيانا . وكل ذلك اقتضى أن نعتمد على مصادر ومراجع كثيرة . أولها كتاب سيبويه مصدر البـــحث الأســـاس ، وثانيها : الكتب التي أفردت للعلة النحوية مثل كتاب الإيضـاح في علل النحو للزجاجي (ت **337** هـــ) . وكتاب العلل في النحو لابن الوراق (ت **381** هـــ) . وأسرار العربية للانباري (ت **577** هـــ) . واللباب في علل البناء والإعراب للعكـــبري (ت **616** هـــ) . وثالثها الكتب النحوية العامة . بعد كتاب سيبويه كالمقتضب ، والأصول في النحو ، والجمل ، وشرح المفصل ، وشرح الكافية ، وغيرها ، ورابعها : الدراسات الحديثة التي بحثت في العلة النحوية و أولى هذه الدراســات كتاب الدكتور مازن المبارك : النحو العربي ، العلة النحوية نشـأتها وتطورها ، وثانيها بحث الدكتورة خديجة الحديثي : العلة في كتاب سيبويه . الذي تناولت فيه العلة في الكتاب فدرست نشأتها واحكامها ، وتطرقت إلى أسـلوب سيبويه وأنواع العلل عنده بشـكل موجز جدا وقد ألحقته بكتابيها الشـاهد و أصـول النحو في كتاب سيبويه ، ودراسـات في كتاب سيبويه . وثالثها دراسـة الدكتور محمود جاسم الدرويش : العلة النحوية تاريخ وتطور حتى نهاية القرن الســادس الهجري مع تحقيق كتاب علل النحو لابن الوراق . ورابعها كتاب الدكتور شـعبان عوض محمد العبيدي : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه وقد تناول فيه تعليل سـيبويه للمسـائل الصـوتية ، والصـرفية ، والنحوية ولم يتعرض في تعليل سيبويه للمسائل النحوية إلا لأنواع العلل في الكتاب مع تعزيز كل نوع بمثال واحد أو مثالين فقط .

وقد كانت هذه الدراسـات بحق المصباح الذي أنار أمامي الطريق إلى البحث في هذا الموضـوع ، فكان واجبا عليّ ألاّ اغفل ذكرها ، وان أشيد بفضلها في بسـط القول في هذا الموضوع عامة .

ومع ذلك لم يخل طريقنا من عوارض صادفتنا أو مشكلات واجهتنا و أولها : غموض كتاب سيبويه وصعوبة فهم نصوصه أحيانا وتداخل موضوعاته النحوية . وثانيها صعوبة الحكم على النص بأنه علة في بعض الأحيان لان سيبويه لم يشر إلى أن هذا علة ذاك إلا في أحيان قليلة ، وقد تأتي العلة في بعض الأحيان على شكل أمثلة نحوية فقط لكنها في جوهرها علة ، وثالثها : استخراج العلل من الكتب النحوية الأخرى أمر يستدعي جهدا كبيرا لأنها لم تكن مجموعة في مكان واحد بل كانت مبثوثة في صفحات الكتب بين الأسطر وذلك يقتضي قراءة الكتاب بأجمعه وبدقة كبيرة .

وعلى الرغم من ذلك قولنا الأول والآخر : الحمد لله الذي هدانا لهذا وماكنا لنهتدي لولا أن هدانا الله . ولسنا ندعي أننا قد أحطنا بجميع العلل النحوية في الكتاب إحاطة شاملة فلربما فاتنا منها فاتت ، لكنّ لعلّ ما قمنا به يعطي صورة عن العلل النحوية في الكتاب ، فإن كان وافياً فذلك ما ابتغينا و أردنا ، وان لم يكن فالكمال لله وحده . ونسأله أن يجنبنا الخطأ والزلل في القول والعمل ، وان يجعل ذلك خالصا لوجهه ومنفعة لعباده .

الباحث

2002/9/ 29

التمهيد

العلة في النحو العربي

العلة في اللغة تدل على عدد من المعاني [1] ، وأحدها : السبب ، وهو ما يهمنا هنا ، فالعلة هي السبب ، وعلة الشيء سببه يقال : ((هذا علة لهذا أي سبب))[2] ، وقد اعتل وهذه علته أي سببه [3] . ومن هذا المدلول اللغوي اخذ النحاة هذه اللفظة فأصبحت تعني في اصطلاحهم : ((تغيير المعلول عما كان عليه)) [4] ،أو ((هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة)) [5]، أو ((هي تفسير الظاهرة اللغوية و النفوذ إلى ما وراءها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه)) [6] . فالعلة النحوية إذن هي السبب الذي أدى إلى الحكم و أوجبه .

والمعروف أن النحو العربي منذ نشأته بني على أصول سار عليها النحاة ، واتبعوها ، وكان القياس أحد هذه الأصول، وإذا ما بحثنا عن معنى القياس وجدنا انه ((في وضع الناس بمعنى التقدير وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسةً وقياساً))[7]، أما في عرف النحاة فهو يعني ((تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل هو حمل فرع على اصل بعلة)) [8] .

ولابد لكل قياس من أربعة أركان يقوم عليها ، قال أبو البركات الأنباري(ت 577 هـ) : ((ولابد لكل قياس من أربعة أشياء : اصل، وفرع ، وعلة ، وحكم))[9] .فالأصل هو المقيس عليه ، والفرع هو المقيس ،والحكم هو ما ينتقل من المقيس عليه إلى المقيس،والعلة هي السبب الذي من اجله استحق المقيس حكم المقيس عليه[10] . فالنائب عن الفاعل مثلاً استحق الرفع قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل ،والفرع هو النائب عن الفاعل ، والحكم هو الرفع ، والعلة الجامعة هي الإسناد[11] .

---

(1) ينظر :لسان العرب: 11 / 6 ، مادة (علل).
(2)المصدر السابق :471/11 ،مادة(علل).
(3) ينظر :القاموس المحيط:21/4.
(4) الحدود في النحو للرماني:38.
(5) النحو العربي ،العلة النحوية :90.
(6) أصول النحو العربي : 108.
(7) لمع الأدلة :93.
(8) المصدر السابق : 93.
(9) المصدر السابق : 93.

(10) ينظر : مدرسة البصرة : 248.

(11) ينظر :لمع الأدلة : 93.

وبذلك يتضح لنا أن العلة النحوية فرع من اصل وهو القياس ، وليس أصلاً قائماً بذاته ولكن النحاة اهتموا بها اهتماماً بالغاً و أعقبوا بها الأحكام النحوية تفسيراً أو تعزيزاً وافردوا لها المصنفات والمؤلفات النظرية فعوملت معاملة الأصل ، فأصبحت كأنها اصل من أصول النحو العربي .

والتعليل نشأ مرافقاً لنشأة الإنسان على الأرض ، فالإنسان يراقب الظواهر فتلفت انتباهه فيقف إزاءها ويسأل عنها باحثاً عن أسبابها فيكتشف أسرارها فالدين الإسلامي قد أكد التفكر والنظر والتدبر فقد ((وجد المفكرون الإسلاميون أن من الطبيعي – وقد حث القرآن على النظر والعلم والمعرفة والتدبير – أن يبحثوا عن أسباب الظواهر وان لا يكتفوا بملاحظة أشكالها وصورها فحسب))[1] .

فليس غريباً أن يُنسب التعليل إلى علماء العربية الأوائل[2] . فالعرب قبل شيوع اللحن كانوا يتكلمون بلغتهم سليقة وطبعاً لا تعليماً وتلقيناً، ولكنهم احتاجوا حينما كثر اللحن وانتشر إلى استقراء هذه اللغة وضبط قواعدها [3] . ولما وقع اللحن في القران الكريم كان أثره عليهم شديداً فبادروا إلى إعرابه وضبط نقاطه بنقط عند أواخر الكلمات وكان ذلك عمل أبي الأسود الدؤلي(ت **69** هـ) والنحاة بعده ، وقد أطالوا مراقبة أواخر الكلمات ، وربما اختلفوا فيها وتجادلوا عندها ، وطول هذه المراقبة هداهم إلى الكشف عن سر من أسرار العربية وهو أن هذه الحركات ترجع إلى علل ، فسموا ما كشفوا (علل الإعراب)[4] .

وهذا يمكننا من القول : ((كانت نشأة التعليل إذن استجابةً لظروف وبواعث عربية و إسلامية معاً ، دون تأثير خارجي غير عربي))[5] . وكذلك فإن نشأة التعليل النحوي كانت مرافقةً لنشأة النحو متزامنةً معه ، يقول الدكتور صاحب أبو جناح : ((إن عملية بناء النحو ونشأته رافقتها نشأة العلل التي يفسر بها النحاة الظواهر اللغوية والنحوية ويردون بها على تساؤلات الدارسين للغة ونصوصها والمعنيين بأمرها.)) [6] .

لكن علل النحو لم تكن واضحةً في بادئ الأمر كما اتضحت فيما بعد، بينةً كما عرفها المتأخرون من النحاة ، ولكنها كانت تفهم من سياق الكلام ، وتلتمس من نمط الحديث[7] . وفي تراثنا اللغوي ما يشير إلى وجود مظاهر هذه العلل النحوية عند لحاتنا الأوائل الذين كانوا يوجهون بها الكلام ، ليستقيم معناه ، دون أن يقصدوا تلك العلل ودون أن يبحثوا عنها ، فكتب التراجم والطبقات تنسب إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت **117** هـ) أولوية من علل النحو[8]

(1) أصول التفكير النحوي : 166.

(2) ينظر : دراسات في كتاب سيبويه : 155.

(3) ينظر : مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي : 85.

(4) ينظر : إحياء النحو :10-11.

(5) أصول التفكير النحوي : 62، و ينظر :العلة النحوية بين النظرية والتطبيق : 167.

(6) من أعلام البصرة ، سيبويه :100.

(7) ينظر : مدرسة البصرة :263.

(8) ينظر :طبقات فحول الشعراء :6.

ونمج عليه [1] . وشرحها[2] .

ويطالعنا بعد الحضرمي عيسى بن عمر الثقفي (ت **149** هـ) ، وأبو عمرو بن العلاء(ت **154** هـ)، وتروي لنا كتب التراجم اهتمامهما بالتعليل أيضاً ومما يُروى عنهما انهما كانا يقرآن قولـه تعـالى : ((يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ))(سبأ: من الآية**10**) ، بنصب الطير ويختلفان في التعليل ، فقال عيسى : هو على النداء ، كما تقول : يا زيد والحارث لما لم يمكنه : ويا الحارث. وقال أبو عمرو : لو كان على النداء لكان رفعاً ، ولكنه على إضمار (وسخرنا الطير) كقوله على اثر هذا: ((وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ))[3](الأنبياء: من الآية**81**).

والتعليل بعد ذلك عند هؤلاء النحاة قد اتسم بسمات حددت إطارهُ ووضحت معالمهُ يمكن أن نجملها بعدة نقاط:

1ـــالتعليل عندهم يتناول قضايا جزئية ومسائل فرعية فهم في تعليلاتهم لا يرتبطون بغير القضية التي يعللونها ولا ينظرون إلى غير الجزئية التي يسوغونها[4] .

2ـ إن عللهم كانت يسيرةً تساعد على فهم كلام العرب يدور معظمها حول العامل وبعضها يدور حول المعنى الذي توخاه الشاعر[5] .

3 ـــ كانت عللهم متوافقةً مع القواعد ((فليس ثمة تناقض بين التعليل وبين ما توصلوا إليه من قواعد بل أكثر من ذلك فإن التعليل ليس إلا تبرير القواعد وإساغتها ثم شرحها لبواعثها من ناحية،ولأهدافها من ناحية أخرى[6].

4 ـــ قلة عللهم ((ويبدو أن السر في ذلك هو انهم وجهوا جل عنايتهم ومعظم جهودهم ناحية التقعيد للظواهر اللغوية ،أما التعليل لم يقصدوا إليه ومن ثم لم يتوسعوا فيه)) [7].

فما نكاد نلم بعصر الخليل وتلميذه سيبويه حتى نجد قواعد النحو قد وضعت وتأصلت وبُنيت عللها فرسخت في الأذهان وقبلها العلماء ،يقول الدكتور عبد الرحمن السيد: ((فإذا ما وصلنا إلى الخليل وجدنا أن العلة قد استكملت أسبابها ،وأن النحاة قد اشرفوا على الغاية بها ،وإنها قد وصلت في مراحل النمو إلى درجة النضج ،فقد اتضحت معالمها و أصبحت أداة فعاله للتفرقة بين حالات الكلمة المختلفة ،وضروب الأساليب المتباينة)) [8] . و خير شاهد على ذلك كتاب سيبويه الذي لا تخلو مسألة من مسائله من تعليل وتوجيه .فنراه يكثر التعليلات في كتابه منطلقاً من تأصيله القوي:((وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها)) [9] .

(1) ينظر : طبقات النحويين و اللغويين : 25.

(2) ينظر : إنباه الرواة : 105/2.

(3) ينظر : طبقات النحويين و اللغويين : 36.

(4) ينظر : أصول التفكير النحوي : 167.

(5) ينظر : مكانة الخليل بن أحمد : 87.
(6) أصول التفكير النحوي :168.
(7) المرجع السابق : 168.
(8) مدرسة البصرة : 269.
(9) الكتاب : 32/1.

حتى قال عنه الدكتور شوقي ضيف: ((لا يعلل فقط لما كثر في ألسنتهم واستُنبطت على أساسه القواعد ،بل يعلل أيضـاً لما يخرج عن تلك القواعد ،وكأنما لا يوجد أسـلوب ولا توجد قاعدة بدون علة)) [1] .وقد اتسـمت علل الخليل وسيبويه بعدت سمات نحاول في هذه العجالة أن نورد بعضها على ما يأتي :

1- إنما علل تعليمية ،إذ النقى الخليل مع من سبقه من النحاة في الغاية من التعليل وهي فهم كلام العرب [2] .

2-اتسمت عللهما بالشمول فأصبحت تتناول كل جزئيات البحث النحوي فلا نكاد نجد جزئية من جزئياته دون تعليل[3].

3-إن عللهما كانت متينة محكمة مدعومة بالقياس وموضحة بالأمثلة[4] .

وقد أثار توسيع الخليل لنطاق العلة الاهتمام بها،فازدادت العناية بها من ذلك الحين ،وأخذت تشـغل من عقول النحاة حيزاً كبيراً فجاء بعد الخليل وسيبويه نحاة كوفيون وبصريون اعتمدوا التعليل كثيرا،منهم الفراء(ت 207هـ) الذي عُني بالتعليل ولم تكن علله تخلو من الطابع الفلسـفي وإن لجأ في بعضها إلى السهولة والوضوح [5]. ((وكان المبرد(ت 285 هـ) ومن عاصره من نحاة القرن الثالث الهجري يعتبرون العلة رديف الحكم النحوي لا تفارقه ولا ينبغي لها في اعتقادهم أن تفارقه)) [6] . فكان المبرد شـديد الاهتمام بالتعليل حتى كانت المطالبة بالتعليل هي السلاح الذي شهر في مناقشاته مع الزجاج(ت 311 هـ) ومن معه في حلقة أستاذه ثعلب ،وهو في خلافه مع سيبويه في كثير من المسائل لم يكن خلافه فيها كلها حول الحكم النحوي إنما كان في كثير منها حول علة ذلك الحكم ،ووافقه في بعضها في الحكم وخالف في علته [7]. غير أن الفراء والمبرد وان تكلما في العلة فانهما لم يفردا بالبحث إنما جاء حديثهما عنها في مؤلفاتهما العامة .أما الذين افردوا العلة بالتأليف والبحث فقد كان أولهم قطرب(ت 206 هـ) فقد ورد في ترجمته أنه ألف كتاباً اسمه ((العلل في النحو)) [8]. وجـاء المـازني(ت249هـ) فألف كتاب((علل النحو)) [9].واستمر التأليف في العلة فكثرت فيها المؤلفات والمصنفات منها ما وصل إلينا ومنها ما لم يصل[10] .

(1) الدارس النحوية ،د. شوقي :82.
(2) ينظر : مكانة الخليل : 103.
(3) ينظر : أصول التفكير النحوي :173، مكانة الخليل : 103.
(4) ينظر : مكانة الخليل : 103.
(5) ينظر : الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه :319.
(6) دراسات في كتاب سيبويه :158،وينظر : الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه :319.

(7) ينظر :النحو العربي ، العلة النحوية :67-68، الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه :319.

(8) ينظر : الفهرست :84.

(9) ينظر : معجم الأدباء :7/218-222.

(10) منها مثلا: علل النحو ، ونقض علل النحو للحسن بن عبد الله المعروف بالكنة الاصبهاني ، والعلل في النحو لهارون بن الخالث، والمختار في علل النحو لابن كيسان ،والإيضاح في علل النحو للزجاجي ،والمجموع على علل النحو لمومان ،وعلل النحو لابن الوراق وغيرها.ينظر : الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه :322.

واتسعت بعد ذلك البحوث النظرية في العلة النحوية فبحث النحاة أنواعها فقسمها ابن السراج(ت **316** هـ) على ضربين :أحدهما علة تطرد على كلام العرب وتساق إلى قانون لغتهم .والآخر :علة العلة ،وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وانما يستخرج به حكمتها[1]. وقسمها الزجاجي(ت **337** هـ) على ثلاثة اضرب هي : العلة التعليمية ،والعلة القياسية ،والعلة الجدلية النظرية [2]. وجعلها ابن مضاء(ت **592** هـ) على ثلاثة اضرب أيضاً : علل أول ،وعلل ثوان ،وعلل ثوالث[3]. وكما تناول النحاة أنواعها بينوا شروطها وصفاتها وما تثبت به وتصح[4]. وذكروا مسالكها وهي طرق أخذها [5] . وفصلوا القول في قو ادحها أي كيفية الطعن بها ونقضها[6] .

وكانت هذه البحوث المفصلة المتشابكة التي ادخلها النحاة و أداروها في العلة أدت إلى تشعب البحث النحوي وتعقد دراسته تعقداً لا فائدة منه لمن يتعلم اللغة العربية أو لمن يتكلم بها حتى انتهى الأمر إلى أن ذهب بعض النحاة مذاهب غريبة في افتعال العلل لكل ظاهرة واشتطوا في بحوثهم حتى غدت هذه البحوث وكأنها بحوث في المنطق اتخذت من العبارات النحوية شواهد لها [7] .وبسبب من هذا جميعه تعرضت العلل النحوية إلى الطعن فيها ،وكانت اشد الحملات عليها على يد أحد النحاة وهو ابن مضاء الذي دعا إلى نفي جميع العلل ما عدا اليسيرة التي تعين على فهم كلام العرب وأن يقال بدلاً من التماس العلل البعيدة :هكذا نطقت العرب [8]. وجاء أبو حيان النحوي(ت **745** هـ) فوقف موقف ابن مضاء في إلغاء العلل ونفر من التعاليل واطرحها ونادى بترك ما لا فائدة فيه منها وما لا يكسبنا علماً باللغة أو النحو لان هذين العلمين ليس بحاجة إلى التعليل ،والتعليل عنده لا يكون إلا بعد تقر ر السماع[9] .

ووقف قسم من النحاة على العكس من ذلك فدافعوا عن العلل وردوا على من طعن فيها،منهم ابن جني (ت **392**هـ)الذي سما بهذه العلل في قوتها وصدقها وبراءتها من العيوب وقربها من الإفهام وبعدها عن الغموض والإبهام .فعقد باباً((في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن أحكام العلة)) فقد نقل حجة هؤلاء ورد عليهم مبيناً أن طعنهم في العلة وقولهم بفسادها هوس،ولغو،وجهل [10] . وجاء ابن خروف (ت **609**هـ) فوقف مع العلة ورد ابن مضاء في وقوفه ضد العلل ، إذ قال أبو حيان بعد كلامه

(1) ينظر : الأصول في النحو : 1/38.

(2) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 64.

(3) ينظر : الرد على النحاة : 151-152.

(4) ينظر : الاقتراح : 75-82.

(5) ينظر : المصدر السابق : 82-88.
(6) ينظر : المصدر السابق : 88-97.
(7) ينظر : الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه : 347.
(8) ينظر : الرد على النحاة : 151-152.
(9) ينظر : منهج السالك لأبي حيان :229-230.
(10) ينظر :الخصائص : 1/184-186.

على ابن مضاء : ((وقد امتعض من طعنه على النحاة وازدرائه عليهم الإمام أبو الحسن بن خروف ، ورد على ابن مضاء في كتاب سماه :(كتاب الزهو في الرد على من نسب السهو إلى أئمة النحو ، وهو كتاب لطيف)) [1].

وسار في هذا الركب السيوطي (ت **911** هـ) فكان يميل إلى العلة إذ نقل من الآراء ما يؤيد وقوفه مع العلة،فهو يقول:((قال صاحب المستوفى إذا استقريت أصول هذه الصناعة ، علمت أنها في غاية الوثاقة ، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها. واما ما ذهب إليه غَفَلَة العوام من أن علل النحو تكون واهية متمحلة،واستدلالهم على ذلك بأنها أبداً تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعاً لها فبمعزل عن الحق.)) [2].

وكما انقسم القدماء تجاه العلل على قسمين : معارض ، ومؤيد انقسم المحدثون كذلك فكان بعضهم معارضاً منادياً إلى اطراحها من النحو ، وكان بعضهم الآخر مقتنعاً بها غير معارض لها ، لأنها من أصول العربية . فالدكتور شوقي ضيف يرى أن اكثر العلل تخرج عن الغاية من النحو ، وهي صحة النطق عند المتكلم ، إلى ما يمكن أن نسميه فلسفة العلل النحوية وهي فلسفة في جمهورها غير عملية . وليس وراءها طائل نحوي . والنحو ينبغي أن ييسر على الناشئة وان تخرج هذه العلل المعقدة[3] . أما الأستاذ عباس حسن ، فانه يتابع ابن سنان الخفاجي ، في قوله بوجوب إطراح العلل لأنها لا تثبت إذا سلط عليها النظر إلا الفذ الفرد ، بل لا يثبت منه شيء البتة[4]. ويرى الدكتور مازن المبارك أن العلة ليست أمراً لازماً لنا دوماً ، بل علينا أن نكتفي منها بما يحقق غاية النحو من تعليم وضبط للغة وان نترك الإلحاح في السؤال عنها[5] . أما الدكتور عبد الرحمن السيد فهو يرى:((إن طريق هذه العلل كان– من غير شك– طريق الظن والحدس ، ولم يكن طريق العلم واليقين، وان النفس– وان كانت تطمئن إلى بعض هذه العلل وتجد فيها غناء– لا تستريح إلى بعضها الآخر وتجد فيها عناء ، وان بعض هذه العلل وان ساغت وقبلت،فبعضها الآخر لا يساغ ولا يقبل، فقد تكلف النحاة في بعضها وفلسفوها وظهر فيها النهج المنطقي والافتراض العقلي ، فأصبحت مرذولة مستكرهة .)) [6].

ووقف القسم الآخر من المحدثين مع العلة ، فالدكتور احمد عبد الستار الجواري يرى أن البحث عن العلل لا ينكر،إذا وعى الدارس ما يدرس ،بل ليس من مصلحة البحث العلمي أن يُهمل ويُترك وانما تقتضي أصول البحث بتشجيعه ليكون سبيًا إلى ربط مادة البحث[7] .ورفض الدكتور عبد الرحمن أيوب العلل المنطقية،لكنه لا ينكر إمكان ارتباط ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية أخرى في الوجود والعدم،ولا بأس عنده من تسمية مثل ذلك تعليلا (**8**).

(1) ينظر : منهج السالك لأبي حيان : 231 .
(2) الاقتراح : 70 .

(3) ينظر : الإيضاح في علل النحو : المقدمة : د-هـ .

(4) ينظر : سر الفصاحة : 33 ، و رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية :60 .

(5) ينظر : النحو العربي ، العلة النحوية : 163-164.

(6) مدرسة البصرة : 276 .

(7) ينظر : نحو التيسير : 45 .

(8) ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي : 29-30 .

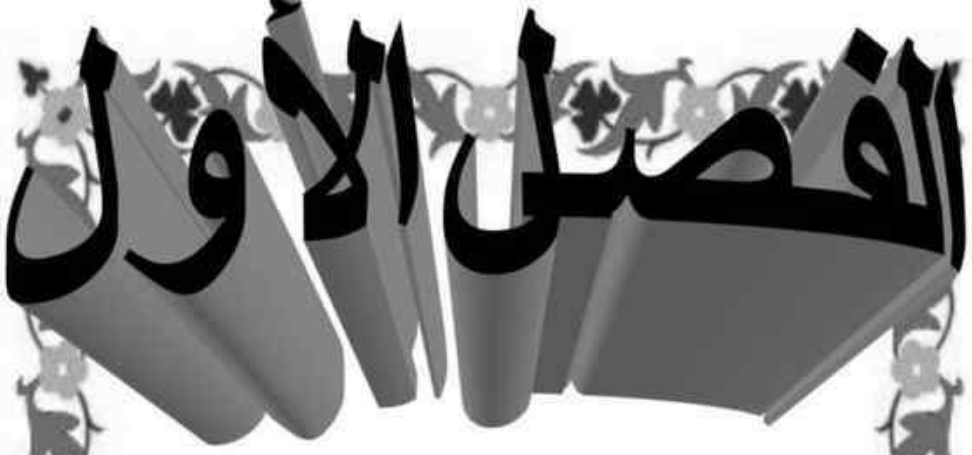

العلل النحوية في المعرب والمبني من الأسماء والأفعال

الفصل الأول

العلل النحوية في المعرب والمبني من الاسماء والأفعال

المعرب:

الإعراب في اصطلاح النحاة كما يقول عنه الاشموني (ت **900**هـ) فيه مذهبان : أحدهما لفظي وعرفوه بأنه ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة ، أو حرف ، أو سكون ، أو حذف . والثاني وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وعرفوه بأنه : تغيير أوآخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا [1] .

المبني :

البناء في الإصطلاح لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل [2] .

والإعراب على مذهب الخليل (ت **175** هـ) وسيبويه (ت **180**هـ) وجميع البصريين أصل في الاسماء فرع في الأفعال و الحروف ، فما جاء من الاسماء معربا فهو على أصله ولذلك لا يسأل عن علة إعرابه ، وما جاء منها مبنيا فهو خارج عن أصله ، فلذلك تطلب علة بنائه . أما الأفعال فما جاء منها معربا تطلب علته ، لأنه خرج عن أصله ، و لا تطلب علة ما جاء منها مبنيا لأنه على الأصل ، أما الحروف فقد بقيت على أصولها مبنية لأنه لم يعرض لها مايخرجها عن أصولها [3]

وقال الكوفيون الإعراب أصل في الاسماء والأفعال ، فرع في الحروف فكل شيء زال عن الإعراب من الاسماء والأفعال فلعلة أزالته عن أصله[4] .

(1) ينظر : شرح الأشموني : 1 / 29.
(2) ينظر : الخصائص : 38/1.
(3) ينظر : الأيضاح في علل النحو : 77.
(4) ينظر : المصدر السابق : 78 .

المبحث الأول
المعرب والمبني من الاسماء

علة امتناع الاسماء من الجزم :

ذكر سيبويه أن الرفع والنصب و الجر والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للاسماء المتمكنة ، وللأفعال المضارعة لاسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة ، والتاء ، والياء ، والنون [1] . وبذلك ثبت لدى النحاة أن أصل الإعراب أن يكون للاسماء للتفرقة بين المعاني المختلفة التي تعتورها من الفاعلية والمفعولية والإضافة ، أما الأفعال فإنما لو لم تعرب لم يشكل معناها لأنها بنيت لأزمنة مخصوصة . فكان الأصل فيها البناء ، إلا أن المضارع أعرب لمشابهته الاسم [2] .

وثبت لديهم أن علامات الإعراب أربع : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم . فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الاسماء والأفعال وأما الجر فتختص به الاسماء ، وأما الجزم فتختص به الأفعال[3] .

وبذلك امتنعت الاسماء من الجزم واختصت بالجر ، وقد ذكر سيبويه علة امتناع الاسماء من الجزم بقوله : ((وليس في الاسماء جزم ، لتمكنها وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة.)) [4].

وذكر أيضاً علة اخرى في ذلك وهي قوله : ((إعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ،فالأفعال أثقل من الاسماء لأن الاسماء هي الأولى وهي أشد تمكنا ،فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون))[5].

أما علة سيبويه الأولى فقد أعتمدها أغلب النحاة ،وتوسع بعضهم فيها .فقد اعتمدها الزجّاجي نقلا عن سيبويه وقال عنها هي التي يعتمدها أغلب أصحاب سيبويه ثم أوضحها بقوله : ((لم تجزم الاسماء لخفتها ولزوم التنوين إياها ،فلو جزمت سقطت منها الحركة والتنوين ، فكانت تختل وذلك أنك لو أردت جزم (جعفر)لزمك إسكان الراء ،وبعدها التنوين ،فكان يلزم حذف التنوين ، لأنه ساكن وقبله الراء ساكنة ،فكان يختل الاسم لذلك ،ومع ذلك فانه قد يكون من الاسماء ما يكون الحرف الذي قبل آخره ساكنا نحو :زيد وبكر وما أشبه ذلك ،فلو جزم هذا النوع من الاسماء اجتمع فيه ثلاث سواكن فلم يمكن ذلك))[6] . واعتمدها أيضاً ابن الوراق (ت 381 هـ) ، وابن يعيش (ت 643هـ) ، وابن

(1) ينظر : الكتاب : 1/ 13 – 14 .
(2) ينظر : الأيضاح في علل النحو : 69 – 70 ، العلل في النحو : 29 .

(3) ينظر : شرح ابن عقيل : 43/1 .
(4) الكتاب : 14/1 .
(5) الكتاب : 20/1-21 .
(6) الأيضاح في علل النحو : 102 ، و ينظر : الجمل : 18 .

عصفور (ت 669هـ)[1] .

وتوسع أبو البقاء العكبري (ت 616 هـ) في هذه العلة حتى جعل امتناع الاسماء من الجزم لستة أوجه : أحدها أن الإعراب دخل الاسماء لمعنى وقد وقت الحركات بذلك المعنى وهو الفرق بين الفاعل والمفعول والمضاف والمضاف إليه ، وليس ثم معنى رابع يدخل عليه الجزم والثاني : أن الجزم ليس بأصل في الإعراب لأنه سكون في الأصل والسكون علامة المبني إلا انه جعل إعرابا فرعا فخصص بما إعرابه فرع وهو الفعل الثالث : أن الجزم دخل عوضا من الجر في الاسماء فلو دخل الاسماء لجمع بين العوض والمعوض ، الرابع : أن الجزم حذف وذلك تخفيف فيليق بالفعل الثقيل لثقله ،أما الاسم فتخفيف فجزمه يحذف منه التنوين والحركة وذلك إجحاف به ، الخامس : إن الجزم في الاسماء يسقط التنوين و هو دليل الصرف والحركة التي هي دليل المعنى وليس كذلك جزم الأفعال ،والسادس : إن الجزم يحدث بعوامل لا يصح معناها في الاسماء [2] . وكل هذه الأوجه مشتقة من علة سيبويه ، والوجه الرابع مأخوذ من علة سيبويه الثانية .

أما العلة الثانية فقد شرحها الزجّاجي أيضاً بقولة : ((هذا لفظ سيبوية وقد صرح بهذا القول إن الاسماء أخف من الأفعال وإن الأفعال أثقل من الاسماء وأنه إنما جزمت الأفعال لثقلهافخففت بالجزم لأنه حذف ،وإن الاسماء كانت أحمل للتخفض لخفتها ليعتدل الكلام بتخفيف الثقيل وإلزام بعض الثقيل للتخفيف.))[3] . وذهب إلى ذلك الفرّاء وأكثر الكوفيين ، وقال جماعة من الكوفيين والبصريين : لم تجزم الاسماء لاستحالة دخول الأدوات الجازمة عليها ، لأن الأدوات الجازمة إنما هي للنفي أوالنهي أو الجزاء أو الأمر وما أشبه ذلك ، ودخولها على الاسماء غير سائغ فأمتنعت من الجزم لذلك [4].وينسب هذا القول إلى المازني [5] .

ويرى الدكتور شوقي ضيف أن سيبويه في تعليله لعدم جزم الاسماء إنما يعلل لأشياء لا وجود لها لأنه لا يعلل لواقع الاسم فحسب بل يعلل لما لا يجري في واقعه مما جرى في الأفعال من بعض وجوه الإعراب ، وبذلك وسع سيبويه التعليل فشمل ماهو واقع وما لم يقع ، في الاسماء وفي الأفعال جميعاً [6] .

(1) ينظر على الترتيب : العلل في النحو : 31 ، شرح المفصل : 73/1 ، شرح الجمل لابن عصفور : 114/1 – 115 .

(2) ينظر : اللباب : 65/1 .
(3) الأيضاح في علل النحو : 106 .
(4) ينظر : المصدر السابق : 106 .
(5) ينظر : شرح المفصل : 73/1 .
(6) ينظر : المدارس النحوية : 83 .

اولا : المعرب من الاسماء:

أ – المثنى :

قال سيبويه : ((إعلم أنك إذا ثنيت الواحد ألحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون ، يكون في الرفع الفا ، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية ، ويكون في الجر باءً مفتوحا ما قبلها ، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية ويكون في النصب كذلك ، ولم يجعلوا النصب الفا ليكون مثله في الجمع ، وكان مع ذا أن يكون تابعا لما الجر منه أولى ، لأن الجر للاسم لا يجاوزه ، والرفع قد ينتقل إلى الفعل ، فكان هذا اغلب و أقوى وتكون الزيادة الثانية نونا ، كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين ، وهي النون وحركتها الكسر ، وذلك قولك : هما الرجلان ، ورأيت الرجلين ، ومررت بالرجلين .)) [1]

هذا ما قاله سيبويه في التثنية وهو قول مختصر إلا أن العلل نجدها فيه تتوالى الواحدة بعد الأخرى ، وهو قول اجتمعت فيه أكثر علل التثنية التي إعتل بها النحاة بعده وسنتناولها الواحدة بعد الأخرى بالتفصيل .

1. علة عدم رفع المثنى بالواو :

ذكر سيبويه : ((إنك إذا ثنيت الواحد ألحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون ويكون في الرفع الفا ولم يكن واواً ، ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية .)) [2] .

يتضح لنا من نص سيبويه أنه يرى أن علة رفع المثنى بالألف وعدم رفعه بالواو هي للتفرقة بين المثنى والجمع الذي على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم ، يقول السخاوي : ((معنى قولهم : الجمع الذي على حد التثنية : إن

هذا الجمع لا يكون إلا لما يجوز تنكير معرفته وتعريف نكرته كالتثنية، فكما أن التثنية لا تكون إلا كذلك فهذا الجمع على حد المحدود لها.)) [3].

وقد يحتمل معنى آخر وهو أن المثنى وجمع المذكر السالم كليهما يتمان بزيادتين هما : حرف المد واللين ، والنون ، وكلاهما لا تتغير صيغة مفرده بعد إلحاق هاتين الزيادتين ، فكان الجمع على حد المثنى لذلك.

وهذه العلة التي إعتل بها سيبويه لرفع المثنى بالألف دون الواو تدعى عند النحاة الذين صنفوا العلل بـ ((علة الفرق)) [4] إذ إن العرب إنما رفعت المثنى بالألف دون الواو ليفرقوا بينهما ، وهي علة يلجأ إليها المتكلم عندما يكون هناك التباس بين اثنين أو أكثر .

---

(1) الكتاب : 17/1 – 18 .
(2) الكتاب : 17/1 .
(3) الأشباه والنظائر : 35/2 .
(4) ينظر : الإقتراح : 72 .

فعلة سيبويه – كما رأيناها – مختصرة ، واضحة ، لغوية إلا أن هذه العلة اتسعت بعد سيبويه وقيل فيها الكثير وكثرت فيها الإفتراضات والأسئلة التي يوجهها النحاة لأنفسهم . مثال ذلك نجد الزجّاجي يقول : ((إنما جعلت الألف في رفع الاثنين ، لأن الرفع أول الإعراب لأنه سمة الفاعل والمبتدأ وما ضارعهما ، والتثنية أول الجموع لأن معناها ضم شيء إلى شيء ، والحروف المتولدة عنها الحركات هي الواو والألف والياء فلو جعل رفع الاثنين بالواو كان يلزم أن يجعل رفع الجمع أيضاً بالواو ، لأن الباب واحد وما وجب للتثنية وجب للجمع فلو فعل ذلك لم يكن بين التثنية والجمع فرق ، فلما بطل أن يجعل رفع الإثنين بالواو وترك الجمع على حاله بالواو لأنه لم يعرض ما ينقل عنه ، إذ الفرق بين التثنية والجمع وقع بالألف ولم تجعل تثنية المرفوع بالياء لأن الياء للخفض ، والخفض في الاسماء ثابت غير منتقل عنها ، والرفع والنصب قد تشترك فيهما الاسماء والأفعال ، فكان على الياء من الاسماء فبقي على بابه . فلم يبق لتثنية المرفوع غير الألف فجعلت فيه .)) [1] . ثم طرح على نفسه سؤالا فقال : ((فهلا جعل رفع الإثنين بالواو ورفع الجميع أيضاً بالواو ، وكان كسر نون الإثنين وانفتاح ما قبل الواو ، يفرق بين التثنية والجمع لأنضمام ما قبل الواو في الجمع وانفتاح نونه ؟)) فأجاب عن سؤاله هذا بنفسه بأنه فرق غير لازم لسقوطه في بعض الأحوال لأن النون تسقط بالإضافة ، وما قبل الواو قد يفتح في الجمع في بعض الاسماء منها المقصورة كما في : المصطفون فيذهب الفرق . ثم سأل نفسه سؤالا آخر وتتابعت الأسئلة والأجوبة عنها [2].

فأين هذه التعليلات المليئة بالإفتراضات من علة سيبويه اللغوية الواضحة ومع ذلك لا نعدم هذه التعليلات الفائدة إذ إنها تظهر حكمة العرب في لغتهم .

واعتل ابن جني بعلة أخرى غير علة الفرق فهو يرى أنهم إنما ثنوا بالألف وجمعوا بالواو لأن التثنية أكثر من الجمع فجعلوا الألف الخفيفة في التثنية الكثيرة وجعلوا الواو الثقيلة في الجمع القليل ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر ما يستخفون [3] . وتبعه الانباري ، وابن يعيش ، والرضي (ت 686هـ) [4] .

واعتل أبو البقاء العكبري بأربعة أوجه : ((أحدها : انما لما كانت أتم حروف المد مدا كانت أصلاً لأختيها والرفع هو الأصل فجعل الأصل للأصل . الثاني: إن الرفع أسبق من أخويه ، والألف أسبق من أختيها فجعل الأسبق للأسبق . والثالث : إن الألف في الإضمار ضمير مرفوع وذلك يناسب جعلها علامة للمرفوع . الرابع : إنه لما وجبت الواو لرفع الجمع والياء لجر التثنية بقيت الألف فلم يجز أن تكون

(1) الأيضاح في علل النحو : 124 .
(2) ينظر : المصدر السابق : 124-125 ، و ينظر : العلل في النحو : 44-45 ، النكت : 24-25 ، شرح الجمل لابن عصفور : 125/1 .
(3) ينظر : علل التثنية : 70-72 ، سر الصناعة : 717/2 -718 .
(4) ينظر على الترتيب : أسرار العربية : 65 ، شرح المفصل : 139/4 ، شرح الكافية: 75/1 .

للنصب .)) [1] .

2 . علة عدم كسر ما قبل ياء التثنية :

بعد أن قرر سيبويه أن حرف المد واللين في المثنى يكون في الرفع ألفاً ، قرر أنه يكون في الجر والنصب ياءً مفتوحاً ما قبلها ، ولم يكسر هذا الحرف الذي قبل الياء . وقد ذكر لنا علة ذلك بقوله : ((ويكون في الجر ياء مفتوحا ما قبلها ، ولم يكسر ؛ ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية . ويكون في النصب كذلك .)) [2]

ومعنى ذلك أن المثنى وجمع المذكر السالم كليهما يتمان بزيادتين : الأولى منهما حرف المد واللين ، والثانية النون ، ويكون حرف المد واللين فيهما في حالتي الجر والنصب ياءً ، وبذلك يكون لفظهما واحدا في (رأيت الزيدين ،ومررت بالزيدين) ودفعا لإلتباس المثنى بالجمع فرقوا بينهما كما فرقوا في حالة الرفع بأن جعلوا المثنى يكون في

الرفع ألفا . ففتحوا ما قبل الياء في المثنى كما في قولنا : رأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين ، ففصل بين التثنية والجمع . ولو كسروا ما قبل الياء في المثنى لالتبسا . وهذه العلة التي إعتل بها سيبويه تدعى (علة فرق) أيضاً .

وقد إعتل بها الأخفش (ت 215 هـ) إذ يقول : ((كسر ما قبل ياء الجميع وفتح ماقبل ياء الإثنين ليفرق ما بين الإثنين والجمع .))[3] .

ولم يعلل سيبويه إختيار فتح ما قبل ياء التثنية وقد عللها النحاة بعلل هي :

1 ـــــ حملاً لحرف التثنية على تاء التأنيث لأن كليهما يغير المعنى والأخيرة مفتوح ما قبلها ، ففتح ما قبل حرف التثنية[4] .

2- حملاً للنصب والجر على الرفع ، لأن الرفع يكون ألفاً مفتوحاً ما قبلها ففتحوا ما قبل الياء في الجر والنصب طرداً للباب[5] .

3- الفتحة أخف والتثنية أكثر فجعلوا الأخف للأكثر تعديلا [6] .

4- إن نون التثنية مكسورة ففتحوا ما قبل الياء تعديلاً [7].

---

(1) اللباب :53/1 – 54 .
(2) الكتاب : 17/1 .
(3) معاني القرآن : 13/1 – 14 ، و ينظر : شرح المفصل : 3/5 .
(4) ينظر : النكت : 24/1 ، أسرار العربية : 68 ، اللباب : 102/1 .
(5) ينظر : المصادر السابقة : الصفحات أنفسها .
(6) ينظر : أسرار العربية : 68 ، اللباب : 102/1 .
(7) ينظر : اللباب : 102/1 .

3. علة عدم نصب المثنى بالألف :

قرر سيبويه أن المثنى يكون في حالة الجر ياءً مفتوحاً ما قبلها ويكون في النصب كذلك ولم يجعلوا النصب ألفاً .وقد علل ذلك بقوله : ((ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع))[1] .

وهذا يعني أنهم ((لو جعلوا النصب في التثنية ، لأن الألف مأخوذ منها الفتحة للزمهم أن يجعلوا النصب بالألف في الجمع فكان يلتبس التثنية بالجمع .)) [2] .

ومعنى قول سيبويه ((ليكون مثله في الجمع)) هو لئلا يكون وكي لا يكون أي أنهم لم يجعلوا النصب ألفاً في التثنية لكراهة أن يلزمهم جعله بالألف في الجمع . ويحتمل معنى آخر أيضاً وهو أنهم لم يجعلوا النصب ألفاً وجعلوها ياءً ليكون النصب في الجمع مثله في التثنية [3] .

واعتمد هذه العلة الزجّاجي فهو يرى أنه لو نصب المثنى والجمع بالألف لالتبس تثنية المنصوب بجمعه لأنه لا سبيل إلى ما قبل الألف فلا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ، ونون الاثنين والجمع يسقطان في الإضافة في نحو : زيدا الأمير . فكان يقع في ذلك الفساد والالتباس [4] .

4. علة إتباع نصب المثنى لجره :

قرر سيبويه أن حرف المد واللين في المثنى يكون في الجر ياءً مفتوحاً ما قبلها ، وكذلك في النصب فاصبح بذلك النصب تابعاً للجر .

وذكر سيبويه علة إتباع النصب للجر دون الرفع بقوله : ((وكان مع ذا أن يكون تابعاً لما الجر منه أولى ، لأن الجر للاسم لا يجاوزه ، والرفع قد ينتقل إلى الفعل ، فكان هذا أغلب و أقوى)) [5]

ويفهم من ذلك أن إتباع النصب للجر أولى لأن الجر مختص بالاسم لا يتجاوزه إلى الفعل ، ولم يجعل تابعا للرفع لأن الرفع غير مختص بالاسم لأنه قد ينتقل إلى الفعل فكان إتباع النصب للجر أغلب و أقوى .

وقد اعتل بذلك الانباري ، وأبو البقاء العكبري ، وابن يعيش فضلاً عن اعتلالهم بعلل آخر[6]. وعلل المُبرّد ذلك بأنهما استويا في الكناية في نحو : مررت بك ورأيتك ، واستويا في انهما مفعولان ، لأن معنى قولك : مررت بزيد أي فعلت به هذا . فلذلك حمل نصب المثنى على مجروره [7] .

---

(1) الكتاب : 17/1 .
(2) النكت : 26/1-27 .
(3) ينظر : النكت : 27/1 .
(4) ينظر : الأيضاح في علل النحو : 128-129 .
(5) الكتاب : 17/1 .
(6) ينظر على التوالي : أسرار العربية : 66 ، اللباب : 101/1 ، شرح المفصل : 138/4 .
(7) ينظر : المقتضب : 7/1 ، و ينظر : المقتصد : 186/1 ، أسرار العربية : 67 ، اللباب : 102/1 ، شرح المفصل : 138/4 ، الأشباه والنظائر : 34/2 .

وقال ابن الأنباري فضلا عن ذلك لأنهما اشتركا في المعنى في نحو : مررت بزيد وجزت زيدا ، ولأن الجر أخف من الرفع فلما أرادوا الحمل على أحدهما كان الحمل على الأخف أولى من الحمل على الأثقل . وإن النصب من أقصى الحلق والجر من وسط الفم والرفع من الشفتين فكان النصب إلى الجر أقرب من الرفع [1] .

ورأى أبو البقاء العكبري فضلا عن ذلك أن الجر اقل في الكلام من الرفع والحمل على الأقل أخف . وان المجرور لما حمل على المنصوب في ما لا ينصرف عكس الأمر هنا [2]. ويتضح لنا مما تقدم انه إنما اتبع نصب المثنى لجره لإجل أن بين الجر والنصب من المناسبة ما ليس بينه وبين الرفع وهذه المناسبة تتمثل بما قاله النحاة في تعليل ذلك ابتداء بسيبويه .

5. علة زيادة النون في المثنى :

ذكر سيبويه أن الزيادة الثانية في تثنية الواحد تكون نونا نحو : رجلأن . وعلة زيادة هذه النون في المثنى قد ذكرها سيبويه وهي قوله: ((وتكون الزيادة الثانية نونا كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين ، وهي النون وحركتها الكسر وذلك قولك : هما الرجلأن ، ورأيت الرجلين ، ومررت بالرجلين)) [3] 0

وذلك يعني أن هذه النون عند سيبويه زيدت عوضا من حركة المفرد وتنوينه ، لأن حروف المد عنده حروف إعراب امتنعت من الحركة ، فجيء بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثمة [4]. وهذه العلة تدعى (علة العوض) وهي تقوم على افتراض أصل مقدر حذف وعوض عنه وقد اعتل بها ابن الوراق إذ يقول: ((فان قال قائل : فلم دخلت النون في التثنية والجمع ؟ قيل له : عوضا من الحركة والتنوين)) [5] 0

ولم يعتمد بعض النحويين هذه العلة فقد ذهب الفرّاء إلى أن هذه النون إنما زيدت للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالألف ، والمثنى المرفوع [6] .

وقال ابن كيسان (ت 299 هـ) انها زيدت عوضا من التنوين المفرد لأن الحركة عوض منها الحرف ، ولم يعوض من التنوين فكانت النون عوضا منه . ولذلك حذفت في الإضافة كما حذف التنوين [7] .

(1) ينظر : أسرار العربية : 66-67 ،و ينظر : اللباب:102/1 ،الأمالي النحوية :276-277.
(2) ينظر :اللباب :101/1-102.
(3) الكتاب : 17/1-18.
(4) ينظر :شرح الكافية للرضي :78/1.
(5) العلل في النحو :47.
(6) ينظر :شرح الكافية للرضي :79/1.
(7) ينظر :اللمع :49،و همع الهوامع :162/1.

وقال بعض الكوفيين : إنّما تنوين حرك لإلتقاء الساكنين فقويت بالحركة [1] **0** وهذا ما اختاره الرضي لأنه يرى أن النون كالتنوين في الواحد في معنى كونه دالا على التمام ، وانّما غير مضـافة . لا في إفادته معاني التنوين الخمسـة **0** [2]

وقيل : إنّما بدل من الحركة وحدها [3] . ونسبه أبو حيان الى ابي اسحاق الزجّاج (ت **311** هـ) [4].

وقيل هو بدل من تنوينين في المثنى ومن أكثر في المجموع [5] .

والمرجح ما قاله سيبويه لأن هذه النون تزاد عوضا من الحركة والتنوين معا في نحو : رجل ، وعوضا من الحركة في تثنية الممنوع من الصرف في نحو : عمر ، وما فيه الألف واللام نحو : الرجلأن . وعوضاً من التنوين فقط عند إضافة المثنى نحو : رجلا زيد .

اما ما ذ هب إلية الفرّاء فقد رده الرضـي بثبوتها مع اللام وكذا مع الياء و واو الجمع [6] . أما ماذهب اليه ابن كيسان فقد رده النحاة من وجوه:

1. إن النون ثبتت في المعرف بـ (ال) نحو : الرجلأن ،و الزيدان .
2. ثبوتها في المنادى نحو: يارجلأن .
3. إثباتها في اسم (لا) النافية للجنس نحو (لارجلين) [7] **0**

أما ماقاله بعض الكوفيين من أنها تنوين فيرد عليهم بإن التنوين يلحق الاسم المفرد المعرب ، ولايلحق آخر المثنى لأنه في حقيقته نون ساكنة . أما قولهم : إنّما بدل من الحركة فقط فمردود لحذفها في الإضـافة [8] . أما قولهم : إنّما عوض من تنوينين أو أكثر فقد رده الرضـي إذ قال : ((ودون تصـحيح ذلك خرط القتاد ، ومع تسليمه نقول : إنّما مصوغان صيغة اسم مفرد كـ(كلا) ، و (رجال) ، و (عشرة) فلا يستحقان إلا تنويناً واحداً لأنه أهدر ذلك التكرير اللفظي)) [9] .

(1) ينظر : شرح الكافية للرضي : 79/1 .
(2) ينظر : المصدر السابق : 79/1 .
(3) ينظر : المصدر السابق : 79/1 .
(4) ينظر : اللمع : 49 .
(5) ينظر : شرح الكافية للرضي : 79/1 .
(6) ينظر : المصدر السابق : 79/1 .
(7) ينظر : اللمع : 48 و الأمالي الشجرية : 197/1 .
(8) ينظر : شرح الكافية للرضي : 79/1 .
(9) المصدر السابق : 79/1 .

ب- جمع المذكر السالم :

قال سيبويه: ((وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زائدتان : الاولى منهما حرف المد واللين ، والثانية نون . وحال الاولى في السكون وترك التنوين ، وأنها حرف الإعراب ، حال الاولى في التثنية الا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع . وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها ، ونونها مفتوحة ، فرقوا بينها وبين ونون الاثنين ، كما أن حرف اللين الذي هو حرف الاعرا ب مختلف فيهما وذلك قولك: المسلمون ، ورأيت المسلمين ، ومررت بالمسلمين)) [1] . هذا ما قاله سيبويه في جمع المذكر السالم . ونجد فيه علة واحدة وهي علة فتح النونفي جمع المذكر السالم .

- علة فتح نون جمع المذكر السالم :

يتم جمع الاسم المفرد بالحاق زيادتين : الاولى منها حرف المد وهو واو مضموم ما قبلها في الرفع ، وياء مكسور ما قبلها في النصب والجر ، والثانية نون . وحق هذه النون ان تكون مفتوحة والى هذاالمعنى اشار ابن مالك (ت 672 هـ) بقوله:

ونُونُ مجموعٍ وما به التحق فافتح وقُلّ مَن بكسره نطق[2] .

وكسر هذه النون قليل في الجمع لكن ابن مالك يرى انه يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما التحق به لغةً وجزم به في شرح الكافية ومما ورد منه [3] :

عرفنا جعفراً وبني أبيه وأنكرنا زعانفَ آخرينِ [4]

ومنه أيضاً :

وماذا تَبتغي الشّعراءُ منّي وقد جاوزتُ حدّ الاربعينِ [5]

وأنكر ابن عقيل (ت 769 هـ) أن يكون كسر نون الجمع لغةً وعدهُ شذوذاً إذ يقول : ((وقد تكسر شذوذاً ... وليس كسرها لغةً خلافا لمن زعم ذلك)) [6].

فالقياس إذن أن تكون هذه النون مفتوحة وقد علل سيبويه ذلك بقوله : ((ونونها مفتوحة ؛ فرقوا بينها وبين نون الإثنين كما أن حرف اللّين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما ، وذلك قولك : المسلمون ،

(1) الكتاب : 18/1 .
(2) ينظر : شرح ابن عقيل : 66/1 .

(3) ينظر : شرح الأشموني : 59/1 – 61 .
(4) البيت لجرير ينظر : ديوانه : 429 .
(5) البيت لسحيم بن وثيل في المقتضب : 332/2 ، شرح المفصل : 11/5 ، الخزانة : 61/8 ، 62 ، 65 ، 67 ، 68 .
(6) ينظر : شرح ابن عقيل : 67/1–68 .

ورأيت المسلمين ، ومررت بالمسلمين .)) [1]

ويتضح من ذلك أن العلة في فتح نون جمع المذكر السالم عند سيبويه هي للتفرقة بين نون الجمع ونون الإثنين ، كما فرقوا بينهما بحرف المد في الرفع بأن جعلوا رفع المثنى الفاً ، ورفع الجمع واواً ليفصلوا بينهما وهذه علة فرق .

وبهذا فرقوا بين المثنى والجمع من ثلاث جهات : الاولى في حالة الرفع بأن جعلوا رفع المثنى الفاً والجمع واواً ، والثانية والثالثة في النصب والجر إحداهما التفرقة بما قبل الياء ، فتحوه في المثنى وكسروه في الجمع ، ولم يكتفوا بهذا الفرق بينهما إذ من الاسماء في الجمع ما يكون ما قبل يائه مفتوحاً كالمقصور في نحو : مصطفين في الجمع فيلتبس بالمثنى الصحيح في نحو : زيدين ، ففرقوا بينهما بالنون ، كسروها في المثنى وفتحوها في الجمع .

واعتل بهذه العلة الأخفش أيضاً إذ يقول : ((وإنما صارت هذه النون مفتوحة ليفرق بينها وبين نون الإثنين وذلك أن نون الإثنين مكسورة ابداً .)) [2].

وذهب المُبرّد الى أنهم إنما حركوا نون الجميع ونون الإثنين لالتقاء الساكنين ، فحركت نون الجمع بالفتح لأن الكسر والضم لا يصلحان فيها وذلك انما تقع بعد واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها ولا يستقيم توالي الكسرات أو الضمات مع الياء أو الواو [3].

واعتل أبو البقاء العكبري بأربعة أوجه : أحدها أن التثنية قبل الجمع والأصل في حركة التقاء الساكنين الكسر فكانت التثنية اولى بها وفتحت في الجمع لتخالف التثنية . الثاني : إن ما قبل حرف المد في التثنية مفتوح فجعلوا ما بعده مكسوراً تعديلا وعكسوه في الجمع . والثالث : إن التثنية تكون بالألف في الرفع وهي أخف من الواو والياء فجعلوا الكسر مع الأخف والفتح مع الأثقل . والرابع : إنهم لو فتحوا في الموضعين لوقع اللبس في بعض المواضع الا ترى أنك تقول :مررت بالمصطفين في الجمع فلو فعلت ذلك في التثنية لالتبسا [4] .

ونحن نرى أن علة سيبويه سائغة أكثر وواضحة ، وهي تنسجم مع الواقع اللغوي ، إذ اللغة تستخدم للإبانة والإفهام والتعبير عن الاغراض .

جـ/ جمع المؤنث السالم :

لم يعقد سيبويه باباً لجمع المؤنث السالم ولكن تحدث عنه حديثاً قصيراً بعد حديثه عن جمع المذكر السالم في

(1) الكتاب : 18/1 .
(2) معاني القرآن : 13/1 ، و ينظر : المقتصد : 192/1 ، أسرار العربية : 69 ، شرح الجمل لابن عصفور : 150/1 .
(3) ينظر : المقتضب : 6/1 ، العلل في النحو : 48 .
(4) ينظر : اللباب : 109/1 – 110 .

(باب مجال أوآخر الكلم من العربية) وحديثه القصير هذا هو عن علة نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة .

- **علة نصبه بالكسرة :**

جمع المؤنث السالم هو أحد المعربات بالحركات ، وهو أحد قسمي الإعراب الذي تنوب فيه الحركة عن الحركة ، إذ كان رفعه بالضمة وجره بالكسرة ونصبه بالكسرة أيضاً ، فنابت فيه الكسرة عن الفتحة نصباً [4] وهذه الكسرة عند النحاة كسرة إعراب ، خلافاً للأخفش (ت **215** هـ) في زعمه أنه مبني في حالة النصب [2] . واحتج لذلك بان هذه الكسرة أتبعت كسرة الخفض ، وكسرة الخفض كسرة إعراب وكسرة النصب بناء ، كما قالوا : يا زيدُ بنَ عبد الله . في من فتح الدال من زيد فاتبعوا حركة الدال إعراب الابن ، واحدى الحركتين إعراب والأخرى بناء . وقد رُدّ احتجاجه هذا بأن يلزم جعل فتحة ما لا ينصرف في حال الجر بناءً لأن هذه الفتحة قد نابت عن الكسرة أيضاً [3] .ورد بعض النحاة ما ذهب اليه الأخفش وقالوا : ((هو فاسد ، اذ لا موجب لبنائه)) [4].

وبذلك ثبت أن هذه الكسرة كسرة إعراب ولكنها جاءت خلاف الأصل وما جاء خلاف الأصل تطلب علته . وقد ذكر سيبويه علة نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة بدل الفتحة في قوله : ((... ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة ؛ لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء ، والتنوين ، بمنزلة النون لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها .)) [5] .

و أوضح الأعلم (ت **476** هـ) قول سيبويه هذا ، قائلا : ((يريد أنهم جعلوا تاء الجمع في النصب والجر مكسورة ، لأنهم قد جعلوا هذه التاء والحرف الذي قبلها علامةً لهذا الجمع كما جعلوا الواو والياء علامةً لجمع المذكر باجتماعهما في هذا المعنى . وأشركوا بين النصب والجر في هذا الجمع كما أشركوا بينهما في ذلك الجمع .)) [6].

ومن هذا يتضح أن علة نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة هي لأن جمع المؤنث السالم نظير جمع المذكر السالم ، من حيث أن التاء في جمع المؤنث السالم نظيره الواو والياء في جمع المذكر السالم وذلك من جهتين : إحداهما أن التاء هي حرف الإعراب وليست إعرابا كما أن الواو والياء حرفا إعراب ، وكذلك التنوين في جمع المؤنث السالم نظير النون في جمع المذكر . والأخرى : إن التاء نظيرة الواو والياء من حيث المعنى لأنها للتأنيث وهما للتذكير . وقد حمل المنصوب على المجرور في جمع المذكر ، فحملوا المنصوب على المجرور في هذا

(1) ينظر : شرح الكافية للرضي : 1/65-67 و 68-69 .
(2) ينظر : شرح الأشموني : 1/65 .
(3) ينظر : النكت : 1/27-28 .
(4) شرح ابن عقيل : 1/74 .
(5) الكتاب : 1/18 .
(6) النكت : 1/27 .

الجمع اجراءً للفرع على الأصل لأن المؤنث فرع على المذكر . وهذه العلة تدعى (علة نظير) [1] إذ إن الشيء إذا ناظر الشيء حمل عليه .

وجمهور النحاة على هذه العلة ولم يخالفوا سيبويه فيها اذ اعتل بها الأخفش (ت **215** هـ) قائلا : ((وإنما جروا هذا في النصب ليجعل جره ونصبه واحداً كما جعل تذكيره في الجر والنصب واحداً تقول : مسلمين وصالحين نصبه وجره بالياء .)) [2].

واعتمدها أيضاً المُبَرِّد ، والجرجاني (ت **471**هـ) ، والانباري ، و العكبري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب (ت **646** هـ) وابن عصفور [3] . وزاد بعض النحويين عليها بعض العلل إذ ذهب العكبري الى أن المؤنث بالتاء في الواحد تقلب هاءً في الوقف ولايمكن ذلك في الجمع فكما غُيِّر في الواحد غُيِّر في الجمع فحمُل النصب على غيره إذ كان التغير يُؤنس بالتغير [4] . ورأى ابن يعيش أن جمع المؤنث السالم يوافق جمع المذكر السالم باشياء ويخالفه بأشياء إذ يوافقه في سلامة الواحد وزيادة الزيادتين لعلامة الجمع وكون الزائد الاول حرف مد فبالمعنى الذي استويا فيه حُمل أحدهما على الآخر لأن الشيء يقاس على الشيء إذا كانا متشاكلين في معنى ما وإن كانا مختلفين في أشياء أخر فبالمشاكلة حُمل جمع المؤنث على نظيره جمع المذكر [5].

د. الممنوع من الصرف :

بعض النحاة يجعلونه ضمن أبواب علم الصرف ، وبعضهم يجعلونه ضمن أبواب علم النحو ، ومعظمهم يتحدثون عن حركة إعرابه ضمن أبواب علم النحو لأنه من معربات الاسماء ، أما أحكامه الأخرى فنصيبها علم الصرف ، لذلك اقتصرنا على علل إعرابه فقط ، لأنها تخص علم النحو ، و وجدناها في كتاب سيبويه في الجزء الخاص بموضوعات النحو في (باب مجاري أواخر الكلم من العربية) ، أما أحكامه الأخرى فتضمن الجزء الخاص بموضوعات الصرف وقد ذكر سيبويه فيه علتين هما: علة جره بالفتحة ، وعلة جره بالكسرة إذا أضيف أو دخلته الألف واللام

1 . علة جره بالفتحة :

حكم الممنوع من الصرف أنه يرفع بالضمة نحو : جاء أحمد ، وينصب بالفتحة نحو : رأيت أحمد ، ويجر بالفتحة أيضاً نحو : مررت بأحمد ، فنابت الفتحة عن الكسرة [6] .

(1) ينظر : الاقتراح : 72 ، الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري : 164 .
(2) معاني القرآن : 52/1 .
(3) ينظر على التوالي : المقتضب : 7-6/1 ، المقتصد : 204/1 ، أسرار العربية : 75 ، اللباب : 117/1 ، شرح المفصل : 5/ 8-7 ، شرح الوافية : 133 ، شرح الجمل لابن عصفور : 125/1 .
(4) ينظر : اللباب : 117/1 .
(5) ينظر : شرح المفصل : 8-7/5 .
(6) ينظر : شرح ابن عقيل : 77/1 .

وذكر سيبويه سبب جره بالفتحة بقوله: ((واعلم ان ماضارع الفعل المضارع من الاسماء في الكلام ووافقه في البناء اجرى لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه مايكون لما يستخفون وذلك نحو : أبيض،وأسود،وأحمر وأصفر ، فهذا بناء أذهب وأعلم . فيكون في موضع الجر مفتوحاً ، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء)) [1]

ومن ذلك يتضح ان العلة عند سيبويه في جر الممنوع من الصرف بالفتحة هي شبهه الفعل، والفعل حرم من التنوين والجر ، فكذلك ما اشبهه يحرم منهما وجر بالفتحة حملاً للجر على النصب كما حمل جزم الفعل على نصبه ، لأن الجر في الاسماء نظير الجزم في الأفعال إذ يقول أبو بكر السراج :((الذي لا ينصرف لا يدخله جر ولا تنوين لأنه مضارع عندهم الفعل ، والفعل لا جر فيه ولا تنوين ، وجر ما لا ينصرف كنصبه ، كما ان نصب الفعل كجزمه ، والجر في الاسماء نظير الجزم في الفعل، لأن الجر يخص الاسم والجزم يخص الأفعال)) [2] .

وليس المقصود بالمشابهة بين الاسم والفعل هنا اتفاقهما في المادة اللغوية نحو : قدوم وقادم ، وانما تكون المشابهة في اوجة مخصوصة . تتبعها النحاة متى كان قسم منها في الاسم حرم التنوين ، ومدار الامر يقوم عندهم على الخفة والثقل وذلك ان الفعل عندهم الثقل من الاسم [3] . إذ قال سيبويه:((إعلم ان بعض الكلام الثقل من بعض ، فالأفعال الثقل من الاسماء لأن الاسماء هي الأولى ، وهي اشد تمكنا فمن ثم لم يلحقها تنوين وحقها الجزم والسكون ، وإنما هي من الاسماء الا ترى أن الفعل لابد له من الاسم والا لم يكن كلاما ، والاسم قد يستغني عن الفعل ، تقول : الله إلهنا ، وعبد الله أخونا)) [4].

فدل ذلك على ان الفعل الثقل من الاسم لأن الاسماء هي الاولى وهي أشد تمكنا ولذلك كانت أخف من الأفعال ، لأن الاسم يستغنى به عن الفعل ولا يستغنى بالفعل عن الاسم ، والاسم لخفته تدخله الحركات والتنوين والفعل لايدخله الا حركتان ويمتنع من التنوين والعلة الفاصلة بينهما الخفة والثقل ، فجعل سيبويه هذه العلة علة في كل مانقل من الاسماء بدخول العلل المثقلة لها عليها في منع التنوين وتمام الحركات التي تكون في

الاسماء الخفيفة تشبيها لما ثقل من الاسم بالفعل وأشرك بينهما لاشتراكهما في الثقل ونقصانهما عن تمكن الاسم الأخف [5].

وبذلك علل سيبويه لمنع الصرف بـ(علة الثقل) وعلى هذه العلة قام درس الممنوع من الصرف في النحو العربي .وقد اعتمدها اكثر النحاة إذ علل بها المُبرّد ، وأبو بكر بن السراج ، والانباري ، والعكبري

(1) الكتاب : 21/1 .
(2) الأصول في النحو : 80/2 .
(3) ينظر :معاني النحو : 274/3 ، علل المنع من الصرف عند النحاة : 28 .
(4) الكتاب : 20/1-21 ، و ينظر : اللباب : 78/1 ، شرح المفصل : 57/1 .
(5) ينظر : النكت : 30/1-31 .

وابن الحاجب ، وابن عصفور والرضي[1] . ونقل السيوطي علتين لم ينسبهما الى أحد من النحاة إحداهما : إن الممنوع من الصرف إنما منع من الكسرة لئلا يتوهم أنه مضاف الى ياء المتكلم ، وانما حذفت واجتزيء عنها بالكسرة ، والأخرى لئلا يتوهم انه مبني لأن الكسرة لاتكون إعرابا الامع التنوين ، او الألف و اللام او الإضافة فلما منع الكسر حمل جره على نصبه فجر بالفتحة [2] .

وقد تبنى الاستاذ ابراهيم مصطفى العلة الأولى مما نقله السيوطي إذ يقول : ((ان هذا الاسم لما حرم من التنوين اشبه في حال الكسر المضاف الى ياء المتكلم إذا حذفت ياؤه وحذفها كثير جداً في لغة العرب ، فاغفلوا الإعراب بالكسرة والنجؤوا الى الفتح مادامت هذه الشبهة ، حتى إذا أمنوها بأي وسيلة عادوا الى اظهار الكسرة وذلك إذا بدئت الكلمة بـ(ال)أو اتبعت بالإضافة ، اذ أعيد تنوينها لسبب ما .)) [3].

وتبنى الدكتور مهدي المخزومي هذا الرأي ووصفه بأنه مبنى على فهم ما للعربية في التفريق بين الاساليب رافضاً رأي سيبويه الذي وصفه بأنه قائم على التمحل والافتعال[4] . وإنصافاً للحق لا يمكن ان نصف ما وضعه لحاتنا القدماء كسيبويه بالتمحل والافتعال لأنه قائم على اساس متين وهو الاستقراء وفي الوقت نفسه لا تستطيع ان نرمي العلل الأخر بالخطأ وعدم الصواب لأنها قد تكون صحيحة والخليل مستنبط العلل قد فسح المجال لغيره ان يأتوا بعلل أخرى قد تكون أليق .

2 . علة جر الممنوع من الصرف بالكسرة إذا أضيف أو دخلته الألف واللام :

قرر سيبويه ان جميع ما لاينصرف إذا دخلته الألف واللام او أخيف الجر بالكسرة[5] . وهذا ما أكده النحاة فيما بعد[6].

وقد ذكر سيبويه تعليل ذلك بقوله : ((لأنها اسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف . وأدخل فيها الجر كما يدخل في المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال ، وأمنوا التنوين ، فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل لأنه إنما فعل ذلك به لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم .)) [7].

وذلك يعني ان الألف واللام والإضافة من خواص الاسماء فأخرجتها عن شبه الفعل ، وبدخولها أمنوا أن يكون في الاسم تنوين مقدر يكون حذفه علامة لمنع الصرف لأن مالا ينصرف فيه تنوين مقدر فحذف وليس

(1) ينظر على الترتيب : المقتضب : 3/ 171 ، 309 ، الأصول في النحو : 80/2 ، أسرار العربية : 54 ، اللباب : 74/1-75 ، الأمالي النحوية : 243 -244 ، و شرح الوافية : 133 ، شرح الجمل لابن عصفور : 126/1 ، شرح الكافية للرضي : 157/1 -158 .

(2) ينظر : همع الهوامع : 24/1 .

(3) إحياء النحو : 112 .

(4) ينظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : 88-90 ، مهدي المخزومي وجهوده النحوية : 29 .

(5) ينظر : الكتاب : 22/1 .

(6) ينظر : المقتضب : 171/3 ، الأصول في النحو : 80/2 ، الأمالي النحوية : 243-244 .

(7) الكتاب : 22/1 -23 .

ذلك فيما ذكر[1].

وهذا ما أكده المُبرِّد[2]، وصرح به أبو بكر بن السراج قائلا : ((وإنما فعل به ذلك لأنه دخل عليه ما لا يدخل على الأفعال وما يؤمن معه التنوين ألا ترى ان الألف واللام لا يدخلان على الفعل ، وكذلك الأفعال لا تضاف الى شيء ، وان التنوين لا يجتمع مع الألف واللام والإضافة .))[3] . واعتمد ذلك ابن الحاجب ، والأشموني[4].ولم يرتض ابن عصفور علة سيبويه وعدها مذهباً باطلاً واستدل على بطلانها بقوله : ((لأنه ينبغي إذا صُغر الاسم الذي لا ينصرف او نُعت ثم دخل عليه حرف الجر ان يُجر وهم لايجرونه فدل على بطلان مذهب هذا القائل .))[5].ورأى ان الأحسن ان نقول انما لم يجر لأن الألف واللام والاضافه يعاقبان التنوين والاسم إذا دخله التنوين يجر فكذلك إذا دخله ما يعاقبه[6] .

وكذلك رد الرضي علة سيبويه قائلا : ((إن كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه بحرف جر ظاهر او مقدر من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر))[7] . وقد رجح ما قاله ابن عصفور.

ونقول : إن ما ذكره ابن عصفور ، والرضي من خواص الاسم الأخرى لا تقوى قوة الألف واللام ، والاضافه في ترجيح جانب الاسميه إذ أن الألف واللام لايمكن ان تدخل الأفعال وكذلك لايمكن إضافة الفعل اما التصغير فقد وجد في الأفعال نحو : ما أُميلح زيدا .

ثانيا ـ المبني من الاسماء :

أ . الضمائر :

1 . علة عدم العدول عن الضمير المتصل الى الضمير المنفصل :

كل موضع أمكن ان يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه الى المنفصل . . فلا يجوز : (قام أنا) مع امكان (قمت)[8] . وقد تناول سيبويه هذه المسأله وبصرنا بعلتها في عدة مواضع معللا اياها بعلة الإستغناء اذ يقول :((ولا يقع انا في موضع التاء في (فعلت) ، ولا يجوز ان تقول : فعل انا ، لأنهم استغنوا

---

(1) ينظر : النكت : 32/1 .
(2) ينظر : المقتضب : 171/3 .
(3) الأصول في النحو :2/ 80.
(4) ينظر على الترتيب : الأمالي النحوية : 243-244، شرح الأشموني : 68/1.
(5) شرح الجمل لابن عصفور : 222/2.
(6) ينظر :المصدر السابق :222/2.
(7) شرح الكافية للرضي :158/1.
(8) ينظر : شرح التصريح :106/1.

بالتاء عن انا . ولايقع نحن في موضع (نا) التي (فعلنا) ، لاتقول : فعل نحن .))[1]. وقال في موضع آخر: ((فأنا وأنت ونحن ، وأنتما وأنتم وأنتن ، وهو وهي وهما وهم وهن ، لايقع شيء منها في موضع شيء من العلامات مما ذكرنا ولا في موضع المضمر الذي لا علامة له ، لأنهم استغنوا بهذا فأسقطوا ذلك .))[2]. إذ لا يجوز العدول عن الضمير المتصل الى المنفصل إذا امكن المتصل ، والعلة هي أن العرب استغنوا بالضمير المتصل عن الضمير المنفصل .

واختلفت هذه العلة عند بعض النحويين واعتلوا بأخرى ترجع الى اللفظ وهي الخفة والثقل ،اذ يقول الأعلم: ((ومن اجل أن المتصل أقل حروفاً من المنفصل كان النطق به أخف فلم يستعملوا المنفصل في موضع المتصل إلا في الضرورة.))[3]. و اعتل بعضهم بالاختصار ، لأن الغرض من الضمير هو الاختصار ، والمتصل اخصر من المنفصل ، فلذلك لا يعدل عنه[4] . وما هاتان العلتان الا تعليل وتفسير للاستغناء الذي ذكره سيبويه .

2 . علة ان ضمائر الجر لا تكون منفصلة :

الضمائر المجرورة لاتكون الا متصلة ولا تقع منفصلة[5]. وعلة ذلك عند سيبويه هي ان الضمائر المنفصلة لا تكون الا مرفوعة او منصوبة ، والمرفوع والمنصوب لا يقع موقع المجرور . إذ يقول سيبويه : ((اعلم ان انت واخواتها لا يكن علامات مجرور ، من قبل ان انت اسم مرفوع ولا يكون المرفوع مجرورا . الا ترى انك لو قلت : مررت بزيد وأنت ، لم يجز ولو قلت : ما مررت بأحد الا انت لم يجز . ولا يجوز ان تكون (ايا) علامة لمضمر مجرور ، من قبل ان (ايا) علامة للمنصوب ، فلا يكون المنصوب في موضع المجرور ، ولكن اضمار المجرور علاماته كعلامات المنصوب التي لا تقع مواقعهن (ايا) ، الا ان تضيف الى نفسك نحو قولك : بي ولي وعندي.)) [6] .

وعلل ذلك السيرافي (ت **368**هـ) بان المجرور لا يتقدم على عامله ، ولا يفصل بينه وبين عامله بشيء ، لأن الجر انما يكون بإضافة اسم الى اسم ، او دخول حرف جر على اسم ، ولا يجوز تقديم المضاف اليه على المضاف ، ولا الفصل بينهما ومن اجل ذلك لم يكن ضميره الا متصلا بعامله .[7].

---

(1) الكتاب : 350/2 .
(2) الكتاب : 352-351/2 ، و ينظر : 361/2 ، 362 .
(3) النكت : 469/2 ، و ينظر : شرح المفصل : 102-101/3 .
(4) ينظر : شرح التصريح : 106/1 ، شرح الأشموني : 90/1 .
(5) ينظر : شرح التصريح : 105/1 .
(6) الكتاب : 363-362/2 .
(7) ينظر : الكتاب : 363/2 الهامش رقم (1) .

وهذا ما علل به ابن الوراق ، والاعلم [1].

3. علة البدء بضمير المتكلم قبل المخاطب والغائب والبدء بضمير المخاطب قبل الغائب :

إذا اجتمع ضميران متصلان في فعل وكان احدهما ضمير متكلم والآخر ضمير مخاطب او غائب وجب تقديم ضمير المتكلم على المخاطب نحو : اعطانيك ، وتقديم ضمير المتكلم على الغائب نحو : اعطانيه . ويقبح عند سيبويه تقديم المخاطب او الغائب على المتكلم نحو : اعطاكني او اعطاهوني إذ قال سيبويه : ((فهو قبيح لا تكلم به العرب ولكن النحويين قاسوه .))[2] . وقد علل ذلك سيبويه قائلا : ((وانما قبح عند العرب كراهية ان يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالابعد قبل الاقرب ، ولكن تقول : اعطاك اياي واعطاه اياي ، فهذا كلام العرب .))[3].

فنلاحظ ان سيبويه يعلل قبح البدء بضمير المخاطب او الغائب قبل المتكلم بعلة الكراهية اذ ان العرب تستقبح ذلك فيفرون منه الى ما يحسن ويستحب .

وإذا كان الضميران المتصلان احدهما مخاطبا والآخر غائبا ، فالاولى ان يبدأ بالمخاطب قبل الغائب ، وعلة ذلك عند سيبويه هي : ((من قبل ان المخاطب اقرب الى المتكلم من الغائب ، فكما كان المتكلم اولى بان يبدأ بنفسه قبل المخاطب ، كان المخاطب الذي هو اقرب من الغائب اولى بان يبدأ به من الغائب .))[4] . وبذلك ثبت ان ضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب والمخاطب اخص من ضمير الغائب لأن المتكلم اقرب الى نفسه من المخاطب والغائب ، والمخاطب اقرب الى المتكلم من الغائب . هذا إذا كانا متصلين فان انفصل احدهما قدمت ايهما شئت[5]. يقول ابن يعيش : ((هذا رأي سيبويه وحكايته عند العرب والعلة في ذلك ان الاولى ان يبدأ الأنسان بنفسه لأنها اعرف واهم عنده ، وكما كان المختار ان يبدأ بنفسه كان المختار تقديم المخاطب على الغائب لأنه اقرب الى المتكلم .))[6] . فسيبويه يصدر في هذه الاحكام عما تكلمت به العرب متخذا القرب من النفس علة وتوضيحا لما يقول فكأنه يفسر صنيع العرب في اساليبها تفسيراً نفسياً .

4. عدم جواز اتصال الضميرين المتحدي الرتبة بالفعل وجواز اتصالهما في ظن واخواتها :

لا يجوز اتصال ضميرين متحدي الرتبة بالفعل كأن يكونان للمتكلم ، نحو : اهلكني ، او للمخاطب نحو : اضربك او ضربتك ، او للغائب نحو ضربه[7] . وقد علل ذلك سيبويه ، فإذا كانا للمخاطب فانه : ((لا يجوز لك ان تقول للمخاطب : اضربك ، ولا اقتلك ، ولا ضربتك ، لما كان المخاطب فاعلا وجعلت مفعوله

(1) ينظر على الترتيب : العلل في النحو : 258 ، النكت : 475/2 .
(2) الكتاب : 363/2 -364 .
(3) الكتاب : 364/2 .
(4) الكتاب : 364/2 .
(5) ينظر : شرح المفصل : 105/1-106 ، شرح التصريح : 113/1 .
(6) شرح المفصل : 105/3 .
(7) ينظر : الكتاب : 366/2-367.

نفسه قبح ذلك ، لأنهم استغنوا بقولهم : اقتل نفسك واهلكت نفسك ، عن الكاف ههنا وعن اياك .))[1].

وإذا كانا للمتكلم فأنه : ((لا يجوز له ان يقول : أهلكني ، ولا أهلكني لأنه جعل نفسه مفعوله فقبح ؛ وذلك لأنهم استغنوا بقولهم : انفع نفسي عن (بي) وعن (اياي) .))[2] . واذا كانا للغائب فأنه : ((لا يجوز لك ان تقول : ضربه إذا كان فاعلا وكان مفعوله نفسه ؛ لأنهم استغنوا عن الهاء وعن اياه بقولهم : ظلم نفسه واهلك نفسه .))[3] .

ونلاحظ ان سيبويه قد اتخذ من الاستغناء وسيلة لتعليل عدم جواز ذلك في كلام العرب لأنهم قد يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطا من كلامهم . وذهب المُبرّد وغيره من البصريين الى ان الفاعل بكليته لا يكون مفعولا بكليته فابطلوا من اجله ضربتني وضربتك واضربك وما أشبهه[4] .

أما إذا كان الفعل من افعال القلوب فإنه يجوز اتصال الضميرين وان كانا متحدي الرتبة وذلك قولك : حسبتني واراني ووجدتني فعلت كذا وكذا [5] . والعلة في ذلك عند سيبويه هي: ((لأن حسبت واخواتها انما ادخلوها على مبتدأ و مبني علية لتجعل الحديث شكاً او علماً . الا ترى أنك لاتقتصر على المنصوب الاول كما لاتقتصر عليه مبتدأ ،... فلما صارت حسبت واخواتها بتلك المنزلة جعلت بمنزلة ان واخواتها إذا قلت : انني ولعلني ولكنني وليتني ، لأن ان واخواتها لا يقتصر فيها على الاسم الذي يقع بعدها لأنها انما دخلت على مبتدأ ومبني على مبتدأ .))[6] . وقد بين الأعلم ذلك قائلا: ((لأن المقصود بهذه الأفعال المفعول الثاني وليس للاول نصيب ... لأن الظن والعلم انما يقع في الخبر وكان الضمير المتصل اخف في اللفظ من المنفصل ومن النفس فأستعملوا الاخف فيه))[7].

5. علة الاتيان بضمير الفصل :

ذكر سيبويه ان ضمائر الرفع يقعن فصلا ولايكن كذلك الاالي الفعل وقصد بذلك الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ((ومن مذهبه انهن يكن فصلا في ان والابتداء ، وانما ابتدأ بالفعل وخصه لأنه لا يتبين الفصل الا فيه ، واما ان والابتداء فلا فرق فيهما بين الفصل وغيره في اللفظ .))[8] .

واختلف في علة مجيء هذه الضمائر فصلا ، ونقل لنا سيبويه العله عن الخليل وهي ان هذه الضمائر انما

---

(1) الكتاب : 366/2 .
(2) الكتاب : 367/2 .
(3) الكتاب : 367/2 .
(4) ينظر : الكتاب : 366/2 الهامش رقم (2) شرح السيرافي ، النكت : 476/2 .
(5) ينظر : الكتاب : 367/2 .
(6) الكتاب : 368/2 .
(7) النكت : 477/2 .
(8) النكت : 489/2 .

يؤتى بها : ((اعلاما بأنه قد فصل الاسم ، وانه فيما ينتظر المحدث ويتوقعة منه ، مالابد له من ان يذكره للمحدث ؛ لأنك إذا ابتدأت الاسم فانما تبتدله لما بعد هـ ، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لابد منه والا فسد الكلام ولم يسغ لك ، فكأنه ذكر هو ليستدل المحدث ان ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه ، وان ما بعد الاسم ليس منه . هذا تفسير الخليل رحمه الله .))[1].

وهذا يعني عند الأعلم : ((ان أصل دخول الفصل ايذان للمخاطب المحدث بان الاسم قد تم ولم يبق منه نعت ولابدل ولاشيء من تمامه وان الذي بقي من الكلام هو ما يلزم المتكلم ان يأتي به وهو الخبر .))[2] . ومن هذا يتبين لنا وضوح علة الخليل وسيبويه فهي تعني ان الغرض من الفصل انما هو الاعلام بان الاسم قد تم وما بعده خبر .

ولكن هذه العلة قد اختلفت فيما بعد بين النحاة بصريين وكوفيين ، اما البصريون فأعتلوا بعلة غيرها وهي قول بعضهم انما اتى به ليؤذن ان الخبر معرفه او ما يقوم مقامها .[3] . وقال بعضهم انما اتى بالفصل ليبين ان ما بعده ليس بنعت للاسم [4] .

ووجدنا ان مصدر هذه العلة هو سيبويه أيضاً لا البصريون المتأخرون لأن سيبويه قال : ((وانما فصل لأنك إذا قلت : كان زيد الظريف ، فقد يجوز ان تريد بالظريف نعتا لزيد ، فإذا جئت بهو اعلمت انما متضمنة للخبر .))[5] . فهذا قول واضح لا غموض فيه يشير الى ان ضمير الفصل يفصل بين النعت والخبر ، فهذه علة سيبويه وليس للبصريين المتأخرين .

وتعليل الخليل وسيبويه الاول هو المرجح على تعليل غيرهم إذ اكد ذلك الرضي بعدما ذكر تعليل الخليل وسيبويه وتعليل غيرهما من النحاة اذ يقول : ((ومآل المعنيين الى شيء واحد الا ان تقريرهما احسن من تقريرهم.))[6].

اما الكوفيون فقد خالفوا البصريين في علة المجيء بضمير الفصل ، بل حتى في تسميته فهو يسمى (عمادا) عند الفرّاء واكثرهم ، وبعضهم يسميه (دعامه)[7].وعلته عندهم هي انه عمد الاسم الاول وقوّاه بتحقيق الخبر بعده[8]. وقال الفرّاء : ((ادخلوا العماد ليفرقوا بين الفعل والنعت لأنك لوقلت : زيد العاقل لاشبه النعت ، فإذا قلت : هو العاقل قطعت هو عن توهم النعت .))[9]

---

(1) الكتاب : 389/2 .
(2) النكت : 488/2 .
(3) ينظر : الأصول في النحو : 128/2 ، النكت : 488/2 ، شرح المفصل : 110/3 .
(4) ينظر : النكت : 488/2 ، الإنصاف : 706/2-707 ، شرح الكافية : 61/3 .
(5) الكتاب : 388/2 .
(6) شرح الكافية للرضي : 61/3 .
(7) ينظر : إرتشاف الضرب : 489/1 .
(8) ينظر : الإنصاف : 706/2 –707 ، شرح المفصل : 110/3 .
(9) الأصول في النحو : 129/2.
و بذلك يكون الفرّاء متابعا للبصريين في علة المجيء بضمير الفصل .

6. علة ان ضمير الفصل لايقع بعد نكره :

إن من شروط الضمير الذي يقع فصلاً ان يكون بين معرفتين ، او معرفة وما يقاربها من النكرات[1] . وقد بين ذلك سيبويه واكده بقوله : ((واعلم ان هو لا يحسن ان تكون فصلا حتى يكون ما بعدها معرفة او ما اشبه المعرفة ... كما انها لا تكون في الفصل الا وقبلها معرفة او ما ضارعها ، كذلك لا يكون ما بعدها الا معرفة او ماضارعها .))[2] . وإذا وقع بعد نكره فلا يكون فصلا وانما يكون مبتدأ نحو : ما أظن احداً هو خير منك ، وما اجعل رجلاً هو اكرم منك[3] . وقد بين سيبويه علة ذلك بقوله : ((لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة ، كما انه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة ، وكما ان كلهم واجمعين لا يكرران على نكرة ، فاستقبحوا ان يجعلوها فصلاً في النكرة كما جعلوها في المعرفة لأنها معرفة ، فلم تصر فصلاً الا لمعرفة كما لم تكن وصفاً ولابدلاً الا لمعرفة))[4] وهذا يعني ان الضمير لا يكون فصلاً وقبله نكرة كما لا يكون وصفاً ولابدلاً لنكرة ، لأن الضمائر معارف فلا يجوز ان يكون فصلاً للنكرة كما لا يجوز ان تكون المعارف صفات للنكرات . وقد شبه سيبويه ضمير الفصل بـــ (كل واجمع) فكما ان (كل واجمع) لا يؤكدان النكرة كذلك لايقع هو واخواتها فصلاً لنكرة لأن فيه ضرباً من التأكيد فأشبه (كل وبعض).

وقد اعتمد هذه العله الأعلم[5] ، وصرح بها ابن يعيش قائلاً : ((وانما وجب ان يكون بعد معرفة لأن فيه ضربا من التأكيد ولفظه لفظ المعرفة فوجب ان يكون الاسم الجاري عليه معرفة كما ان التأكيد كذلك . و وجب ان يكون ما بعده معرفة أيضاً لأنه لايكون ما بعده الا مايجوز ان يكون نعتاً لما قبله ونعت المعرفة معرفة فلذلك وجب ان يكون بين معرفتين))[6].

7. علة لحاق نون الوقاية الفعل :

إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزوماً نون تسمى نون الوقاية وذلك نحو : أكرمني ، ويكرمني ، واكرمني [7] . ولا بد من ان يكون لذلك علة . وقد اوضحها سيبويه قائلا : ((وسألته . رحمه الله . عن الضاربي ، فقال : هذا اسم ، ويدخله الجر ، وانما قالوا في الفعل : ضربني ويضربني ، كراهية ان يدخلوا الكسرة

---

(1) ينظر : شرح المفصل :110/3.
(2) الكتاب : 392/2.
(3) ينظر : الكتاب :2/ 395.
(4) الكتاب : 396/2.
(5) ينظر : النكت :490/2.
(6) شرح المفصل : 111/3.
(7) ينظر : شرح التصريح : 115/1.
(8) الكتاب : 369/2.

في هذه الياء كما تدخل الاسماء ، فمنعوا هذا ان يدخله كما منع الجر))[1] . وهذا يعني ان هذه الياء تكسر الحرف الذي قبلها ، ولما امتنعت الأفعال من الجر ، وكان لابد من اسناد الفعل الى ياء المتكلم الحقوا نونا ، بينه وبين الياء التقي لامه من الكسر الذي لايدخله .

وإذا ما تتبعنا هذه العلة في كتب النحاة بعد سيبويه وجدناها هي المعتمدة عند البصريين وغيرهم الا ابن مالك فإنه يرى أن هذه النون لم تلحق الفعل لتقيه الكسر ((بل لأنها تقي الفعل من اللبس في (اكرمني) في الامر فلولا النون لا لتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة ، وأمر المذكر بأمر المؤنثة))[2].

والحق أن علة الخليل اشمل لأنها تعلل للحاق النون لجميع الأفعال وما اشبهها اماعلة ابن مالك فهي علة قاصرة لا تتصف بالشمولية لأنها تعلل للحاق النون فعل الأمر فقط وتشمل الماضي والمضارع والمشبهات بالفعل وغيرها . ود ليلنا علىأن علة الخليل وسيبويه هي المعتمدة عند جُل النحاة من بعده ما وجدناه في كتبهم ، فاعتل بها المُبرّد قائلاً : ((فإذا قلت : ضربني ، زدت نوناً .. ليسلم الفعل ، لأن الفعل لايدخلهُ جرّ ولاكسرٌ .))[3] واعتل بها أبو بكر بن السراج بقوله : ((فإذا جاؤوا الى الياء التي هي ضمير المتكلم زادوا في الفعل نوناً قبل الياء ، لئلا يكسروا لام الفعل ، والفعل لاجر فيه فقالوا : ضربني فسلمت الفتحة بالنون ووقع الكسر على النون .))[4]. ونحا هذا السبيل أيضاً ابن يعيش ، والرضي، والاشموني ، والازهري (ت **905** هـ)[5].

8- علة جواز حذف نون الوقاية من ان وكان ولكن :

ذكر سيبويه أن علامة إضمار المنصوب المتكلم (ني) إذ يقول : ((ألاترى أنك تقول إذا اضمرت نفسك وانت منصوب : ضَرَبَني وقَتَلَني ، وإني ولعلني))[6] . وبيّن أن حكم الضمير مع إن واخواتها كحكمه مع الفعل في الحاق نون الوقاية ولكن قد تحذف هذه النون مع إن وكأن ولكن جوازاً[7] .

وبيّن لنا سيبويه علة ذلك نقلاً عن الخليل بقوله : ((فإن قلت : مابال العرب قد قالت : إني وكأني ولعلي ولكني ؟ فإنه زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها انها كثيرة في كلامهم ، وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف ، فلما كثر استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف ، حذفوا التي تلي الياء))[8]. ويتضح من ذلك أنه إنما ساغ حذف نون الوقاية من هذه الحروف لأنه قد كثر استعمالها في كلامهم واجتمعت في آخرها نونان وهم

(1) الكتاب : 369/2.
(2) شرح الأشموني : 106/1.
(3) المقتضب : 248/1-249.
(4) الأصول في النحو : 125/2.
(5) ينظر على التوالي : شرح المفصل : 89/3 ، 123 ،شرح الكافية للرضي : 53/3 ،شرح الأشموني : 106/1 ، شرح التصريح : 115/1.

(6) الكتاب : 368/2.
(7) ينظر : النكت :2/ 478.
(8) الكتاب : 369/2.

يستثقلون التضعيف فلذلك سوغوا حذفها [1] .

هذا ما اعتمدة أغلب النحاة في تعليل حذف هذه النون مع إن وكأن ولكن متابعين في ذلك ما اورده سيبويه ، فقد اعتل بها المُبرّد ، وأبو البقاء العكبري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، وابن عصفور ، والرضي ، والاشموني والازهري [2].

وعلى الرغم من إجماع أغلب هؤلاء النحاة على ما اعتل به الخليل وسيبويه لكن الفرّاء لم يستحسن هذه العلة واعتل بغيرها ، فهو يرى ان علة حذف هذه النون مع إن وكأن ولكن وكذلك لعل هي لأنّ بعدن عن الفعل اذ لسن على لفظه فضعف لزوم النون لهن بخلاف ليت لزمتها النون لقوة شبهها بالفعل لكونها على وزن الفعل في نحو : قام وباع لأن اولها وآخرها مفتوح واوسطها حرف علة[3] .

واستحسن ابن يعيش هذا القول غير أنه قال : ((إلا أنه يلزمه أن يقل حذفها مع (أن) المفتوحة لأنها على اوزان الأفعال المضاعفة نحو : ردّ وشدّ وحدّ .))[4]. وبذلك ضعف ما ذهب اليه الفرّاء ، لأنه لو كان الامر كذلك للزمت نون الوقاية (ان) لأنها كـ (ردّ)[5] .

ونرى ان علة الخليل مع ذلك مقنعة ، من الناحية اللفظية فقط أما من الناحية اللغوية أو البلاغية فغير مقنعة ،فلا بد من ان يكون هناك سبب جعل العرب تثبت هذه النون مع إن وأخواتها مرة وتحذفها مرة أخرى لأن لكل استعمالٍ غرضاً وسبباً .

فذهب الدكتور فاضل صالح السامرائي الى أنّ الغرض من اثبات هذه النون مع هذه الاحرف هو الزيادة في التوكيد فإنّي آكد من إنّ لأنّ اجتماع ثلاث نونات يزيد في التأكيد ،او الغرض مراعاة نظام الإطالة فقد يقتضي المقام الإطالة والتفصيل فيؤتى بها وقد يقتضي الإيجاز فلا تلحق [6] . وهو مذهبٌ سديدٌ لهُ ما يسنده من الادلة التي ذكرها .

9 ـ علة حذف نون الوقاية مع لعل :

حذف نون الوقاية مع (لَعَلّ) اكثر من الاثبات قال تعالى : ((لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ)) (غافر: من الآية 36)

بدون نون[7] . وقد بيّن سيبويه علة ذلك نقلا عن الخليل بقوله : ((فان قلت : لعلي ليس فيها نون ، فانه زعم ان اللام قريب من النون ، الاترى ان النون قد تدغم مع اللام حتى تبدل مكانها لام ، وذلك لقربها منها ،

(1) ينظر : شرح المفصل : 123/3 .

(2) ينظر على الترتيب : المقتضب : 1/249-250 ، اللباب : 18/1 ، شرح المفصل : 123/3 ، الإيضاح في شرح المفصل : 1/477-478 ، شرح الجمل : 435/1 ، شرح الكافية : 56/3 ، شرح الأشموني : 110/1، شرح التصريح : 119/1.

(3) ينظر : شرح المفصل : 91/3، شرح الجمل لابن عصفور : 1/435-436.

(4) شرح المفصل : 91/3.

(5) ينظر :شرح الجمل لابن عصفور : 436/1.

(6) ينظر :معاني النحو :1/387-388.

(7) ينظر :شرح التصريح :118/1.

فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر في استعمالهم.))[1] .

وهذا يعني ان النون لما كانت قريبة من اللام ، لأن مخرجهما واحد كان الاكثر حذفها كي لاتتوالى الامثال والخليل هنا يعتل بعلة صوتية اعتمادا على مخارج الاصوات فهو الذي قرر ان اللام والنون مخرجهما واحد واطلق عليهما مع الراء مصطلح (الحروف الذُلق) لأنها تخرج من ذَلق اللسان[2] . وهذا ما اثبته الدرس الصوتي الحديث من أنّ اللام والنون متقاربتان في المخرج وأنهما من اوضح الاصوات الساكنة في السمع فاشبها اصوات اللين وهما تشتركان في صفتي الجهر والتوسط بين الشدة والرخاوة[3] .

وقد اعتمد هذه العلة المُبرّد ، وأبو بكر بن السراج ، وأبو البقاء العكبري ، وابن يعيش ، وابن عصفور، والرضي[4] ولم يقبل الفرّاء هذه العلة ورأى أن (لَعَلّ) بُعد شبهها بالفعل لأنها ليست على لفظه ولذلك حَذفت النون[5] . وابطل ابن عصفور مذهبه بـ (أنّ) المفتوحة لأنها على لفظ الفعل ك (زَدَ) ولم تلزمها النون دائما[6] .

وانفرد الاشموني ، والأزهري من المتأخرين بعلتين متقاربتين فقال الاشموني : لأنها لاتستعمل جارة وفي بعض لغتها (لَعَنَ) فيجتمع ثلاث نونات[7] . وقال الازهري : لأنها شبيهة بحروف الجر في تعليق ما بعدها بماقبلها كقولك : تُب لعلك تفلح[8] . وواضح ان ما اعتلا به لايرقى الى ما رآه الخليل وسيبويه وبه عللا .

10 . علة لحاق نون الوقاية (من وعن وقد وقط ولدن) :

اورد سيبويه علة لحاق نون الوقاية هذه الحروف والاسماء المبنية على السكون بقوله : ((وسألته – رحمه الله – وعن قولهم : عني وقدني وقطني ومني ولدني فقلت : مابالهم جعلوا علامة اضمار المجرور ها هنا كعلامة اضمار المنصوب ؟ فقال : انه ليس من حرف تلحقه ياء الاضافة الا كان متحركا مكسورا ، ولم يريدوا ان يحركوا الطاء التي في قط ولا النون التي في من ،فلم يكن لهم بد من ان يجيئوا بحرف لياء الاضافة متحرك : إذ لم يريدوا ان يحركوا الطاء و لا النونات ؛ لأنها لا تذكر ابدا الا وقبلها حرف متحرك مكسور ، وكانت النون اولى لأن من كلامهم ان تكون النون والياء علامة المتكلم ، فجاؤوا بالنون لأنها إذا كانت مع الياء لم تخرج هذه العلامة من علامات الاضمار وكرهوا ان يجيئوا بحرف غير النون فيخرجوا من علامات الاضمار . وانما حملهم على ان لا

(1) الكتاب : 369/2 .
(2) ينظر : مقدمة العين : 51 .
(3) ينظر : الأصوات اللغوية : 22 ، 25 ، 53 .
(4) ينظر على التوالي : المقتضب : 250/1 ، الأصول في النحو : 125/2 ،اللباب : 219/1 ، شرح المفصل : 90/3 ، شرح الجمل : 435/1 ، شرح الكافية :3/ 59 .
(5) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : 436/1 .
(6) ينظر : المصدر السابق : 436/1 .
(7) ينظر : شرح الأشموني : 108/1 .
(8) ينظر : شرح التصريح : 19/1.

يحركوا الطاء والنونات كراهية ان تشبه الاسماء نحو : يد و هن .))[1].

فنلاحظ في هذا النص تتابع التعليلات بيسر وسهولة من غير اضطراب ونجد ان علة لحاق نون الوقاية هذه الحروف والاسماء المبنية على السكون هي ان ياء المتكلم تكسر ما قبلها ولم يريدوا ان يحركوا أواخر هذه الحروف والاسماء المبنية على السكون وعلة ذلك كي لا يشبهوها بما هو مبني على حركة او بما هو معرب من الاسماء التي على حرفين نحو : يد وهن ، وتجنبا لذلك جاءوا بالنون وعلة ذلك ان النون لا تخرج ياء المتكلم من علامات الاضمار بخلاف غيرها من الحروف فلذلك قالوا : مني وعني وقدني وقطني ولدني . وقد اكد ذلك ابن يعيش قائلا : ((اعلم ان من وعن من الحروف المبنية على السكون ، ولدن وقط وقد بمعنى حسب ، اسماء مبنية أيضاً على السكون ، ومن الحروف والاسماء ما هو متحرك بحركة بناء او إعراب ، وياء المتكلم يكون ما قبلها متحركاً مكسوراً فكرهوا اتصال الياء بهذه الكلم فتكسر اواخرها لها فتلتبس بما هو مبني على حركة او بما هو معرب من الاسماء التي على حرفين من نحو : يد وهن فجاءوا بالنون حراسةً لسكون هذه الكلم وايثاراً لبقاء سكونها لئلا يقعوا في باب لبس))[2] .

11. علة عدم لحاق نون الوقاية (الى ولدى وعلى) :

إن ما في آخره الف من الحروف والاسماء غير المتمكنة نحو : على والى ولدى لم يأتوا فيها بالنون إذا اضافوها الى ياء النفس وان كانت اواخرها ساكنة كما اتوا بما مع من وعن وقط وقد [3].

ولم يترك سيبويه معرفة العلة فسأل عنها الخليل قائلا : ((وسألناه – رحمه الله – عن الى ولدى وعلى فقلنا : هذه الحروف ساكنة ، ولا نرى النون دخلت عليها . فقال : من قبل ان الألف في لدى والياء في على الذين قبلهما حرف مفتوح لا تحرك في كلامهم واحدة منهما لياء الإضافة ، ويكون التحريك لازما لياء الإضافة ، فلما علموا ان هذه المواضع ليس لياء الإضافة عليها سبيل بتحريك ، كما كان لها السبيل على سائر حروف المعجم لم يجيئوا بالنون ، إذ علموا ان الياء في ذا الموضع و الألف ليستا من الحروف التي تحرك لياء الإضافة))[4] .فهذه علة واضحة نابعة من الواقع اللغوي ، وقد اعتمدها ابن يعيش ، وصرح بها الرضي [5] .

(1) الكتاب : 370/2-371 .
(2) شرح المفصل : 124/3 .
(3) ينظر : شرح المفصل : 125/3 .
(4) الكتاب : 372/2 .
(5) ينظر : شرح المفصل : 125/3 ، شرح الكافية للرضي : 65/3 .

ب — اسماء الأفعال :

1. علة عدم ظهور علامة الضمير في اسم الفعل :

ذكر سيبويه ان اسماء الأفعال لا تظهر فيها علامة المضمر ، وعلل ذلك بقوله : ((وذلك انما اسماء ، وليست على الامثلة التي اخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفي يومك ، ولكن المامور والمنهي مضمران في النية)) [1].

فاتضح من ذلك ان العلة هي ان اسماء الأفعال ليست افعالا وانما هي اسماء وهي فروع على الأفعال ونائبة عنها فلا تتصرف تصرفها فلذلك لم تظهر فيها علامة المضمر . هذا ما اكده ابن يعيش ، فهو يرى ان علامة الضمير لا تظهر في اسم الفعل ، لا في تثنية ولا في جمع بخلاف الفعل فان الضمير تظهر صورته في التثنية والجمع ، لأن الفعل هو الأصل في العمل وهذه الاسماء فروع ونائبة عنه فلذلك انحطت عن درجته [2] .

2. علة عدم تقديم معمول اسم الفعل عليه :

لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه [3] . ويجب تاخيره عنه فتقول : دراك زيدا ، ولا تقول : زيداً دراك بخلاف الفعل إذ يجوز زيداً ادرك [4] .وهذا ما قرره سيبويه ، إذ قال : ((اعلم انه يقبح : زيداً عليك ، وزيداً حذرك .)) [5] .

والعلة في ذلك عنده هي : ((لأنه ليس من امثلة الفعل فقبح ان يجري ما ليس من الامثلة مجراها .. فليس يقوى هذا قوة الفعل ، لأنه ليس بفعل ، ولا يتصرف تصرف الفاعل الذي في معنى يفعل .)) [6].

فهذه علة واضحة وقد لجأ فيها سيبويه الى (عدم التمكن) ليعلل امتناع تقديم معمولات اسماء الأفعال عليها ، لأنها ليست بافعال ولا تصرف تصرف الأفعال ولا ما شابه الأفعال واسم الفاعل فقبح ان يجرى مجرى الأفعال .

وهذه العلة من القوة والرصانة جعلت جمهور النحويين يلتزمون بها ، فالتزمها الفرّاء وهو كوفي ، يقول : ((ولا تقدّمنّ ما نصبته هذه الحروف قبلها ، لأنها اسماء والاسم لا ينصب شيئا قبله)) [7] .

واعتل بها من البصريين المُبرّد بقوله : ((ولا يجوز فيها التقديم والتاخير لأنها لا تصرف تصرف الفعل كما لم

---

(1) الكتاب : 242/1 .
(2) ينظر : شرح المفصل : 39/4 .
(3) ينظر : شرح التصريح : 291/1 .
(4) ينظر : شرح ابن عقيل : 305/2 .
(5) الكتاب : 252/1 .
(6) الكتاب : 252/1-253 .
(7) معاني القرآن للفراء : 322/1, 323 .

تصرف ان تصرف الفعل فالزمت موضعا واحدا .)) [1] . و هذا ما اعتمده الانباري ، والشيخ خالد الازهري [2] .

ومسألة تقديم معمول اسم الفعل مسألة خلافية بين النحاة ، فالكسائي (ت **189**هـ) خالف سيبويه واجاز تقديم معمول اسم الفعل عليه الحاقا للفرع بأصله ، واحتج بقوله تعالى : ((كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُم))[3] (النساء: من الآية**24**) وتابع المُبرّد ، والزجّاج ، وابن السراج ، والنحاس (ت **338** هـ) ، والفارسي (ت **377** هـ) ، سيبويه في هذه المسألة[4].

3. علة لحاق الكاف رويدا :

ذكر سيبويه ان رويدا تلحقها الكاف وهي في موضع (إفعل) أي إذا كانت اسم فعل امر ، وذلك نحو : رويدك زيداً ، ورويدكم زيداً ، والعلة في ذلك عنده هي ان هذه الكاف : ((انما لحقت لتبيين المخاطب المخصوص لأن رويد تقع للواحد والجميع ، والذكر والأنثى ، فانما ادخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني ، وانما حذفها في الاول استغناء بعلم المخاطب انه لا يعني غيره . فلحاق الكاف كقولك : يا فلان للرجل حتى يقبل عليك ، وتركها كقولك للرجل : انت تفعل ، إذا كان مقبلا عليك بوجهه منصتا لك فتركت يا فلان حين قلت : انت تفعل استغناءً باقباله عليك . وقد تقول أيضاً : رويدك لمن لا تخاف ان يلتبس بسواه توكيدا كما تقول للمقبل عليك المنصت لك انت تفعل ذاك يافلان توكيدا .)) [5] . وقال سيبويه في موضع آخر : ((وانما جاءت هذه الكاف توكيداً وتخصيصا .)) [6] .

وهذا يعني ان رويداً لما كانت تقع للواحد والجمع ، والذكر والأنثى ، الحقوها الكاف إذا خاف المخاطب التباس من يعني بمن لا يعني ، فإذا لم يخف الالتباس حذفها استغناء بعلم المخاطب انه لا يعني غيره . ومع هذا فقد تلحقها الكاف على الرغم من عدم خوف الالتباس لمجرد التوكيد . وقد شبه سيبويه رويدا هنا بالنداء ، فإذا خاف المنادي التباس من يعني بمن لا يعني ناداه باسمه (يا فلان) اما إذا انصـــت له وامن خوف الالتباس ترك (يافلان) استغناءً بعلم المخاطب انه لا يعني غيره .

فنلاحظ سيبويه هنا قد علل بثلاث علل : احداها (خوف الالتباس) ، والثانية (التوكيد) ، والثالثة (علم المخاطب) .فأما علة (خوف الالتباس) ((فقد استعمل سيبويه مصطلح اللبس للدلالة على الغموض الناشيء عن

---

(1) المقتضب : 202/3 .
(2) ينظر : أسرار العربية : 156-157 ، شرح التصريح : 291 .
(3) ينظر في هذه المسألة:الإنصاف : 228/1 ، أسرار العربية : 156-157 .
(4) ينظر : المقتضـــب : 202/3 ، 203 ، 280 ، معاني القرآن و إعرابه : 35/2 ، الأصـــول في النحو : 169/1 ، إعراب القرآن : 406/1 ، الإيضاح العضدي : 166/1 .
(5) الكتاب : 244/1.

وجود لفظ يحتمل اكثر من معنى او تركيب يؤدي الى تعدد المعنى وغموضه ، وقد شاع هذا المصطلح بهذه الدلالة عند النحاة بعد ذلك .)) [1] .وعلة (التوكيد) ((هي من العلل الدلالية التي يعتمد التعليل بها على ملاحظة المعنى في اطار الســـياقات المختلفة عند تقعيد القاعدة)) [2] . وكذلك علة (علم المخاطب) فانها من العلل الدلالية إذ تعتمد على السياق العام في الاستعمال اللغوي وعلى التواصل بين المتكلم والمخاطب [3] .

جـ / الكنايات : كم :

1 . علة بناء (كم) :

لم يصرح بها سيبويه ولكنها تفهم من قوله : ((اعلم ان لـــ (كم) موضعين : فأحدهما الاستفهام ، وهو الحرف المستفهم به ، ، بمنزلة كيف واين ، والموضع الآخر : الخبر ، ومعناها معنى رُبّ)) [4].

فهذا القول يفهم منه ان علة بناء(كم) إذا كانت استفهاما هي تضمنها معنى حرف الاستفهام ، لأنه ((انما يبنى الاســم إذا اشــبه الحرف)) [5]. وقد نص ســيبويه على ان علة البناء كلها ترجع الى شــبه الحرف [6]. وذلك يتضح من قوله : ((اما الفتح والكسـر والضم والوقف فللاسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ماليس باسم ولافعل مما جاء لمعنى ليس غير .)) [7] . اما علة بناء (كم) إذا كانت خبراً فيفهم مما قاله سيبويه انها تضمنها معنى (رُبّ)

وذلك ما اكد النحاة فيما بعد حينما صرحوا بعلة بناء (كم) إذ يقول الانباري : ((فان قيل : فإن بنيت (كم) على السكون ؟ قيل انما بنيت لأنها لا تخلو اما ان تكون استفهامية او خبرية فان كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام . وان كانت خبرية فهي نقيضه (رُبّ) لأن رُبّ للتقليل , و (كم) للتكثير وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره فبنيت (كم) حملا على (رُبّ) ، وانما بنيت على السكون لأنه الأصل في البناء)) [8].

2. علة نصب تمييز (كم) الاستفهامية :

لقد ثبت لدى النحاة ان مميز (كم) الاستفهامية يكون منصوبا [9] . وقد قرر ذلك سيبويه وبين علته

(1) العربية والغموض : 116 نقلاً عن التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 296-297 .
(2) التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 308 .
(3) ينظر : المرجع السابق : 306 .
(4) الكتاب : 156/2 .
(5) شرح التصريح : 41/1 .
(6) ينظر : شرح ابن عقيل : 32/1 .
(7) الكتاب : 15/1 .
(8) أسرار العربية : 196 ، و ينظر في هذه العلة : العلل في النحو : 252 ، النكت : 20/1 ، شرح المفصل : 125/4-126 .
(9) ينظر : شرح ابن عقيل : 241/2 ، شرح التصريح :473/2 .

يقوله : ((اما كم في الاستفهام إذا اعملت فيما بعدها فهي بمنزلة اسم ، يتصرف في الكلام منون ، وقد عمل فيما بعده لأنه ليس من صفته ، ولا محمولا على ما حمل عليه. وذلك الاسم (عشرون) وما اشبهها نحو : ثلاثين واربعين.)) [1]

ويفهم من ذلك ان علة نصب (كم) الاستفهامية تمييزها هي انها بمنزلة العدد المنون الذي ينصب ما بعده نحو : عشرون وثلاثون وما اشبهها ، ((لأن كم انما هي مسألة عن عدد ههنا .)) [2] . وهذا ما اكده النحاة فيما بعد وساروا عليه ولم يختلفوا مع سيبويه منه كالمُبَرِّد ، وابن الوراق ، والاعلم ، والانباري ، وأبي البقاء العكبري،وابن يعيش [3] .

يقول الانباري مثلا : ((فان قيل : فلم كان ما بعدها في الاستفهام منصوباً ... ؟ قيل .. جعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده .. لأنها في الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير لأن المستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل لا يعلم مقدار ما يستفهم عنه فجعلت بالاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو احد عشر الى تسعة وتسعين وهو ينصب ما بعده .))[4].

3. علة جر تمييز (كم) الخبرية :

كم الخبرية تخالف كم الاستفهامية في التمييز لأنه يكون مجروراً بها [5] .وإذا بحثنا عن علة جر تمييز كم الخبرية في كتاب سيبويه وجدناها تتضح بقوله : ((اعلم ان كم في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون بجر ما بعده إذا اسقط التنوين وذلك الاسم نحو مائتي درهم ، فانجر الدرهم لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله ، والمعنى معنى رُبّ ، وذلك قولك : كم غلام لك قد ذهب . فان قيل : ما شأنها في الخبر صارت بمنزلة اسم غير منون ؟ فالجواب فيه ان تقول : جعلوها في المسألة مثل عشرين وما اشبهها ، وجعلت في الخبر بمنزلة ثلاثة الى العشرة ، تجر ما بعدها كما جرت هذه الحروف ما بعدها . فجاز ذا في كم حين اختلف الموضعان ، كما جاز في الاسماء المتصرفة التي هي للعدد .)) [6].

فسيبويه يرى أن كم الخبرية انما جرت تمييزها لأنها جعلت بمنزلة عدد غير منون يضاف الى ما بعده فيجره وذلك نحو : مائتي درهم والاعداد من ثلاثة الى عشرة ، ومعناها معنى رُبّ لأنها للتكثير و رُبّ للتقليل فحملوها على نقيضتها و رُبّ تجر ما بعدها فكذلك (كم) جرت ما بعدها .

---

(1) الكتاب : 157/2 .
(2) الكتاب : 157/2 .
(3) ينظر على التوالي : المقتضب : 59/3-60 ، العلل في النحو : 252 ، النكت : 361/1 ، أسرار العربية : 196-197 ، اللباب : 254/1 -255، شرح المفصل : 127/4 .
(4) أسرار العربية : 196-197 .
(5) ينظر : شرح التصريح : 473/1-474 .
(6) الكتاب : 161/2 .

ثم علل سيبويه جعل كم الخبرية بمنزلة عدد غير منون وعلة ذلك عنده هي لتخالف كم الاستفهامية إذ جعلت بمنزلة عدد منون ينصب ما بعده . ولا نرى في ذلك مما يسميه النحاة (علة العلة) لأن هاتين علتان يصلح كل منهما لان يكون علة للحكم وقد يكونان بمجموعهما علة للحكم نفسه ادت اليه واوجبته . وإذا ما تتبعنا هذه العلة في كتب النحاة نجد اغلب النحاة دأبوا على الاعتلال بها كالمُبَرِّد ، وابن الوراق ، والاعلم ، والانباري ، وابن يعيش ، وابن عصفور [1] .

يقول المُبَرِّد مثلا : ((ان التي للخبر لما ضارعت رُبّ في معناها اختير فيها ترك التنوين ليكون ما بعدها بمنزلتها ما بعد رُبّ ، وتكون تشبه من العدد ثلاثة الواب ، ومائة درهم ، فتكون غير خارجة من العدد .)) [2].

وخالف الفرّاء سيبويه في جر تمييز (كم) الخبرية فهو يراه : ((على اضمار (من) لأن (من) كثر دخولها على تمييز (كم) الخبرية فجاز اضمارها لدلالة الحال عليه .)) [3].

وما قاله انما هو قول الخليل إذ قال الازهري :((وهذا القول نقله ابن الخباز في شـرح الجزولية ، وابن مالك في شرح الكافية عن الخليل .)) [4].

4. علة نصب تمييز (كم) الخبرية إذا فصل بينهما :

ذكر سيبويه ان ناساً من العرب يعملون كم فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام ، فينصبون بها كأنها اسم منون . ويجوز لها ان تعمل في هذا الموضوع في جميع ما عملت فيه رُبّ الا انها تنصب ، لأنها منونة ومعناها منونة وغير منونة سواء [5] .

فإذا فصل بين كم الخبرية وتمييزها بشيء فيحمل عند سيبويه على تلك اللغة في نصب تمييز كم الخبرية إذ قال : ((وقال : إذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء ، استغنى عليه السكون او لم يستغن ، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون .)) [6] .

وعلة ذلك هي ((لأنه قبيح ان تفصل بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل في الجار ، فصارا كانهما كلمة واحدة . والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه تقول : هذا ضارب بك زيداً ، ولا تقول : هذا ضارب بك زيدٍ ، وقال زهير : [7]

---

(1) ينظر على الترتيب : المقتضب : 59/3-60 ، العلل في النحو : 252 ، النكت : 361/1 ، أسرار العربية : 196-197 ، شرح المفصل : 127/4 ، شرح الجمل: 46/2-47 .

(2) المقتضب : 59/3-60 .

(3) شرح التصريح : 474/2 .

(4) المصدر السابق : 474/2 .

(5) ينظر : الكتاب : 161/2 . الذين ينصبون تمييز كم الخبرية هم بنو تميم ينظر : لهجة تميم: 250، اللهجات العربية في كتاب سيبويه : 215 .

(6) الكتاب : 164/2.

(7) نسب البيت إلى زهير كذلك في الأصول : 388/1 ، شرح المفصل : 131/4 ولم نجده في ديوانه .

تَوَمُّ سناناً وكم دونهُ مِنَ الارضِ مَحْدودَباً غارُها

وقال القطامي : [1]

كم نالني منهم فضلاً على عدم إذ لا أكادُ مِنَ الاقتارِ احتَمِلُ)) [2]

فيتضح أنّ علة نصب تمييز كم الخبرية مع الفصل هي قبح الفصل بين الجارّ والمجرور لأنهما كالكلمة الواحدة فلذلك لجأ العرب الى النصب فراراً من القبح فحملوها على لغة الذين ينصبون بها في الخبر لأنهم يجعلونها كالاسم المنوّن ، والاسم المنوّن يُفصل بينه وبين معموله .فنلاحظ أنّ سيبويه قد علل بالقبح وهي علة كثيراً ما يستخدمها في

تعليلاته لتفسير لجوء العرب الى امرٍ جائزٍ وتركهم غيرهُ لقبحه ، فعلة القبح إذن مبنية على اساس ((قبح لامرٍ من الامور في العبارة او في الكلمة فيفرون منها الى ما يحسن ويستحب .)) [3] . وممن اعتمد هذه العلة المُبرّد ، والانباري . [4]

5. علة لزوم (كأين) بمعنى كم (من) :

ذكر سيبويه في (باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام) ان (كأين) تجري مجرى كم على ما زعمه يونس (ت 182 هـ) وقال : ((الا ان اكثر العرب يتكلمون بها مع (من) قال عز وجل ((وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ)) [5] . وقال عمرو بن شأس [6] :

وكأيِّن رَدَدنا عنكم مِن مُدجَجٍ يجيءُ امامَ الألفِ يَردي مقنّعا)) [7]

وقد علل ذلك سيبويه قائلاً : ((فانما الزموها (من) لأنها توكيد ، فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام ، وصار كالمثل . ومثل ذلك : ولا سيما زيد ، فرب توكيد لازم حتى يصير كأنه من الكلمة .)) [8]

فكأيّن الزمت (من) توكيداً مثلما الزمت (سي) (ما) توكيداً في قولهم : لا سيما زيدٍ ، فسيبويه هنا استخدم التوكيد علة وهي ضرب من العلل التي تطرد على كلام العرب وتساق الى قانون لغتهم والتي صنفها الدينوري الجليس على اربعة وعشرين ضربا [9] ، وقد شرحهاالتاج بن مكتوم قائلا : ((وعلة توكيد مثل ادخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الامر لتأكيد ايقاعه .)) [10] .

---

(1) ديوانه : 30.
(2) الكتاب :2/164-165.
(3) دراسات في كتاب سيبويه :203.
(4) ينظر :المقتضب :3/60 ، أسرار العربية :197.
(5) الحج :48 ،والطلاق :8.
(6) شعر عمرو بن شأس :38.
(7) الكتاب :2/170.
(8) الكتاب :2/171.
(9) ينظر :الاقتراح :71.
(10) ينظر :المصدر السابق :72.

د/ الظروف :

1. علة بناء الغايات :

هناك ظروف إذا بنيت على الضم سميت غايات وهي : غيرُ ، وقبلُ، وبعدُ ، وحسبُ ، واولُ ، ودون ، وعلُ ، والجهات الست [1] . وانما قيل لها غايات لأن غاية كل شيء ما ينتهي به ذلك الشيء وهذه الظروف إذا اضيفت

كانت غايتها آخر المضاف لأنه به يتم الكلام وهو غايته ، فإذا قُطعت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة صارت هي غاية ذلك الكلام ، فبُنيت على الضم [2] .

وأشار سيبويه الى علة بنائها بقوله : ((فاما ماكان غاية نحو : قبلُ وبعد فانهم يحركونه بالضمة ... ويدلّك على ان قبلُ وبعد غير متمكنين انه لا يكون فيهما مفردين مايكون فيهما مضافين ، لا تقول : قبلُ وانت تريد ان تبني عليها كلاماً ، ولا تقول : هذا قبلُ ، كما تقول : هذا قبلُ العتمة ، فلما كانت لا تمكن ، وكانت تقع على كل حين ، شبهت بالاصوات وهل وبل ، لأنها ليست متمكنة .)) [3] .

وقول سيبويه هذاوان لم يكن اشارة واضحة الى علة بناء الغايات الا انه يفهم منه انما بنيت الغايات لأنها لا تكون الا مضافة فلما افردت وقطعت عن الإضافة بنيت . هذا ما اكّده المُبرّد بقوله : ((فأما الغايات فمصروفة عن وجهها ، و ذلك انها مما تقديره الإضافة ، لأن الإضافة تعرفها وتحقق اوقاتها ، فإذا حذفت منها وتركت نيّاتها فيها كانت مخالفة للباب معرفة بغير اضافة ، فصُرفت عن وجوهها.. فلما أُزيلت عن مواضعها أُلزمت الضم .)) [4].

واتضحت هذه العلة فيما بعد عند النحاة وتشعّبت فقال بعضهم : انما بُنيت لأن الأصل فيها ان تكون مضافة فلمّا اقتطعت عن الإضافة والمضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ، تنزّلا منزلته بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبني فبنيت [5] .

وقال بعضهم لأنها تضمنت معنى لام الإضافة إذ كانت مختصّة مع القطع كاختصاصها مع ذكر المضاف اليه والإضافة مقدرة باللام وبتقديرها يتضمنان معناها والاسم إذا تضمن معنى الحرف بني [6] .وقال بعضهم لأنها لا يخبر بها ولا عنها بعد قطعها عن الإضافة ولا يتم بها الصلة فجرت مجرى الحرف [7] . اما علة بنائها على الحركة دون السكون فقد ذكرها سيبويه بقوله : ((... لأنها لمّا كانت اسماء متمكنة كرهوا ان يجعلوها بمنزلة غير

---

(1) ينظر :شرح التصريح:720/1.
(2) ينظر :شرح المفصل :4/85-86،شرح التصريح :720/1.
(3) الكتاب :286/3.
(4) المقتضب :3/174-175.
(5) ينظر :أسرار العربية :50-51،اللباب :82/2،شرح المفصل :4/85-87،شرح التصريح :720/1.
(6) ينظر :اللباب :82/2.
(7) ينظر :المصدر السابق :الصفحة نفسها و شرح الأشموني :466/3.

المتمكّنة،فلهذه الاسماء من التمكّن ما ليس لغيرها ، فلم يجعلوها في الاسكان بمنزلة غيرها وكرهوا ان يُخلوا بها .)) [1] .

وهذا يعني ان هذه الغايات انما بُنيت على حركة والأصل في البناءالسكون ، لتكون لها مزية على غيرها من الاسماء غير المتمكنة أصلا لأن لهذه الغايات أصلا في التمكن فلذلك كرهوا ان يجعلوها بمنزلة غير المتمكنة فيخلوا بها . وقد

اعتمد ذلك أبو بكر بن السراج اذ قال : ((وانما بنيت على الحركة ولم تبن على السكون ... لأنها اسماء أصلها التمكن وتكون نكرات معربات فلمابنيت تُجنب اسكانها وزادوها فضيلة على ما لا أصل له في التمكن . فهذه علة بنائها على الحركة .))[2].

واعتمد ذلك أيضاً الانباري ، وابن يعيش[3] . وقيل أيضاً بُنيت على الحركة لالتقاء الساكنين[4] . وهذا القول مردود لأن من جملة الغايات (اوّلُ) و (من علُ) وآخرها متحرك ولم يلتق فيه ساكنان[5] .

2. علة بناء لدن وعدم إعرابها كـ (عند) التي بمعناها :

لَدُن ظرف من ظروف الامكنة بمعنى (عِندَ) وهو مبنيّ على السكون .[6] و (عِندَ) معربة . وقد ذكر سيبويه علة بناء لَدُن وعدم إعرابها كـ(عِندَ) بقوله : ((وجزمت لدن ولم تجعل كـ(عند) لأنها لا تمكّن في الكلام تمكّن عند ولا تقع في جميع مواقعه ، فجُعل بمنزلة (قَط) لأنّها غير متمكنة .))[7] .

وقد اوضح هذه العلة الزجّاجي بقوله : ((فان قيل : لِمَ أُعربت (عند) ولم تعرب (لدن) ومعنى (عند) معنى (لدن)، ومعنى (لدن) معنى (عند) ؟ الجواب : لأن (عند) متصرفة ، و(لدن) لم تتصرف ولم تفارق موضعها . ألا ترى انك تقول : كنت عند زيدٍ ، وتقول : عندي ان زيداً لا يخرج في غدٍ ، كأنّك قلت : في علمي وتقديري . وتقول : ما عندك في هذا الامر ؟ وليس لِلَدُن مثل هذا التصرف ، فثبتت على حالها .))[8].

3. علة بناء (مُنذُ) على الضم :

مُنذُ مبنية على الضم ، وعلة بنائها على الضم عند سيبويه لأنها غاية فضلاً عن انهم يتبعون الضمَّ الضمَّ ، اذ يقول سيبويه : ((واما (مُنذُ) فضمت لأنها غاية ، ومع ذا ان من كلامهم ان يتبعوا الضمَّ الضمَّ ، كما قالوا : رُدُّ

---

(1) الكتاب :3/287-288.
(2) الأصول في النحو :2/147.
(3) نظر :أسرار العربية :50-51 ،شرح المفصل :4/86-87.
(4) ينظر :أسرار العربية -:50-51.
(5) ينظر :شرح المفصل :4/86-87.
(6) ينظر :المصدر السابق :4/100.
(7) الكتاب :3/286.
(8) الإيضاح في علل النحو :136-137،و ينظر :شرح المفصل :4/100.

يا فتى .))[1].

وقد نقل هذه العلة أبو بكر بن السراج عن سيبويه اذ يقول : ((وهي مبنية على الضم وانما حركت لذلك لأن قبلها ساكناً وبُنيت على الضم لأنها غاية عند سيبويه .)) [2] . واعتمدها ابن يعيش قائلاً : ((وانما حركت مُنذُ لكون النون قبلها ساكنة وضمت اتباعاً لضم الميم اذ النون خفية لأنها غنة في الخيشوم ساكنة فكانت حاجزا غير حصين ، ولو بنوها على الكسر بمقتضى التقاء الساكنين لخرجوا من ضم الى كسر وذلك قليل في كلامهم ومثله في الاتباع قولهم : مُنْتُن فمنهم من يضم التاء اتباعاً لضمة الميم ومنهم من يقول : مِنتِن بكسر الميم اتباعا لكسرة التاء اذ النون لخفائها ولكونها غنة في الخيشوم حاجز غير حصين .)) [3] .

فمن ذلك يتضح لنا ان علة بناء مُنذُ هي لأنها غاية ، وبُنيت على الضم اتباعاً لضمة الميم اذ اتبعوا حركة الذال حركة الميم فكان عامل الأنسجام بين الحركات وتأثير بعضها في بعض العامل الرئيس في اتباع حركة الذال لحركة الميم وضمها ، وهذه الظاهرة تدعى الإتباع الحركي ، وهو على ضربين : الاول التأثر التقدُّمي : وهو ما يؤثر الصوت الثاني بالصوت الاول ويسمى أيضاً (المُقبل) . والآخر التأثُّر الرجعي : وهو ما يؤثر الصوت الاول بالصوت الثاني ويسمى أيضاً بـ (المُدبر) [4]. فلذلك يكون الاتباع في مُنذُ من النوع الاول وهو التأثُّر التقدُّمي (المقبل) .

ولم يغفل اللغويون القدماء هذه الظاهرة ، فقد افرد سيبويه باباً خاصاً لمعالجتها اسماه بـ ((باب ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الاضمار)) [5]. فضلاً عن ورود مصطلح (الاتباع) لديه [6] . وقد اطلق ابن جني على هذه الظاهرة مصطلح (التقريب) . [7]

(1) الكتاب : 287/3.
(2) الأصول في النحو :141/2.
(3) شرح المفصل :95/4.
(4) ينظر :التطور النحوي للغة العربية:28-30.
(5) ينظر :الكتاب :195/4.

(6) ينظر :الكتاب :109/4.
(7) ينظر :الخصائص:143/2.

– المبحث الثاني –
المبني والمعرب من الأفعال
اولا : المبني من الأفعال :

أ – الفعل الماضي :

1. علة عدم بناء الفعل الماضي على السكون :

الأصل في الأفعال البناء ، والأصل في البناء السكون ، الا ان الفعل المضارع اعرب لعلة ، وجاء فعل الامر على الأصل فبني على السكون ، وخالف الماضي الأصل بأن بني على حركة ولم يبنَ على السكون[1] .

وقد ذكر سيبويه علة عدم بناء الفعل الماضي على السكون بقوله : ((والفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم : ضَرَبَ ، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه فَعَلَ . ولم يسكنوا آخر فَعَلَ لأن فيها بعض ما في المضارعة ، تقول : هذا رجل ضَرَبَا . فتصف بها النكرة ، وتكون في موضع ضارب إذا قلت : هذا رجلٌ ضاربٌ . وتقول : إن فَعَلَ فَعَلتُ ، فيكون في معنى إن يفعل افعل ، فهي فعلٌ كما ان المضارع فعلٌ وقد وقعت مواقعها في (إن) ، و وقعت موقع الاسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الاسماء ما ضارع المتمكن ولا ما صُيِّرَ من المتمكن في موضعٍ بمنزلة غير المتمكن . فالمضارع : من علٌ ، حركوه لأنهم قد يقولون من علٍ فيُجرُونَهُ . واما المتمكن الذي جعل بمنزلة غير المتمكن في موضعٍ فقولك : إبدأ بهذا أوَّلُ ، وياحكمُ .))[2] .

وهذا يعني ان سبب عدم بناء الماضي على السكون عند سيبويه هو لأنه شابه المضارع المعرب بأن كان يقع موقعه في النعت في نحو : هذا رجل ضربنا فرقع موقع (يضرب) و (ضارب) او يقع موقعه في الجزاء في نحو : إن فعل فعلت ، فالمعنى : ان تفعل افعل ، فلما ضارع المضارع بني على الحركة ليكون له مزية على ما لم يشبه المضارع وهو الامر ، يقول السيرافي : ((رأينا الأفعال قد ترتبت ثلاث مراتب : اولها المضارع المستحق للإعراب وقد اعرب ، وآخرها فعل الامر الذي لم يضارع الاسم البتة ، فبقي على سكونه . وتوسط الماضي فنقص عن المضارع وزاد على فعل الامر بما فيه من المضارعة فلم يكن كفعل الامر ، ولم يعرب كالمضارع ، وبني على حركة لما ان المتحرك امكن من الساكن . وكانت فتحة لما انها اخف الحركات .))[3] . وقد شبّه سيبويه بناء الماضي على الحركة ببناء بعض الاسماء على حركة حيث جعلت لها مزية على غير المتمكنة وهي (علُ) الذي بني على حركة لأنه ضارع المتمكن فجعل له مزية على غير المتمكن وكذلك (اولُ) و (ياحكمُ) لأنهما متمكنان في الأصل ولكن بُنيا لعلة فبنوهما على حركة لتمييزهما من غير المتمكن أصلاً فلم يسكنوا الفعل الماضي كما لم يسكنوا هذه الاسماء .

(1) ينظر :الإيضاح في علل النحو :77.

(2) الكتاب :16/1.

(3) قول السواق :الكتاب :16/1 ، الهامش رقم(1).

وإذا ما تتبعنا هذه العلة في كتب النحاة نجد المُبرّد مثلاً يقول : ((فحُرّك آخر هذا لمضـــارعته المعربة وذلك انه ينعت بما تقول :جاءني رجل ضـربنا ، كما تقول : هذا رجل يضـرب بنا وضـاربنا ، وتقع موقع المضـارعة في الجزاء في قولك :إن فعلتَ فعلتُ، والمعنى والمعنى إن تفعل أفعل .فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الاسماء ماضارع المتمكن ، ولا ما جعل من المتمكن في موضـــع بمنزلة غير المتمكن)) [1]. ونلاحظ أن ما اعتل به المُبرّد هو علة ســـيبويه بألفاظها وامثلتها وتشبيهاتها .

ونجد أبا بكر السراج يقول :((وانما بني على الحركة لأنه ضارع الفعل المضارع في بعض المواضـــع، نحو قولك : ان قام قمتُ ،فوقع في موضع ان تقم ، ويقولون : مررت برجل ضَرَبَ كما تقول : مررت برجل يضرب ، فبني على حركة كما بني (اولُ) و (علُ) في بابه على حركة وجعل لـه فضيلة على ماليس بمضارع المضارع عما حصل لاول وعل او من قبلُ ومن بعدُ فضـيلة على المبنيات.)) [2]. وهذه العلة كذلك لا تختلف عن علة سـيبويه وما هي الا مولدة منها .

وهذا ما ســـار عليه النحاة فيما بعد كابن الوراق ، والاعلم ، والانباري ،وأبي البقاء العكبري ،وابن يعيش، وابن الحاجب ، والرضي ، والجامي (ت **898** هـــ) ، والاشموني ، والازهري [3] .وهذا يمكننا من القول بأن علة ســـيبويه هذه هي التي يعتمد عليها النحاة في تحريك الماضـــي ، وكل علة تذكر بعدها انما هي شـــرح هذه العلة وايضاحها او مولدة منها وليس فيها زيادة معنى بوجه ولا سبب .

وعلة سيبويه هذه اصح من علة الفرّاء التي ذهب فيها الى ان الفعل الماضي يلحق به الف الاثنين وهذه الألف توجب فتح ما قبلها فوجب ان يكون الواحد محمولاً عليه[4] . وقد ردّها الواســـطي فقال :((وهذا فاســـد لأن الواحد الأصـل والتثنية فرع عليه ولايحمل الأصـل على الفرع .)) [5]. وكذلك القول بأن الف الاثنين توجب فتح ما قبلها ترفضه الدراسات الصوتية الحديثة لأن هذا يعني توالي صائتين في المقطع الصوتي [6]. وكما حظيت علة ســـيبويه هذه باهتمام القدماء نالت اهتمام المحدثين فقد قال عنها الدكتور مهدي المخزومي : ((كانت مقالة البصريين ببناء الفعل الماضي وفعل الأمر مبنية على أساس من فهم واع لطبيعة الفعل ولإباء الفعل من حيث هيئته ودلالته ان يتحمل . معنى من المعاني الإعرابية كما يتحمل الاسم .)) [7] .

---

(1) المقتضب :3-2/2 ،و 82-81/4.

(2) الأصول في النحو :150/2.

(3) ينظر على الترتيب :العلل في النحو :32،النكت :21/1،أسـرار العربية :278،اللباب :16-15/2،شـرح المفصـل :4/7،الإيضـاح في شـرح المفصـل : 4/2،شـرح الكافية للرضـي :9/4،الفوائد الضـيائية:231/2-232،شرح الأشموني :32/1،شرح التصريح :50/1.

(4) ينظر :شرح كتاب سيبويه للسيرافي:45/1،شرح اللمع للواسطي :176.
(5) شرح اللمع للواسطي :176.
(6) ينظر :الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري :34-35.
(7) في النحو العربي ،نقد و توجيه :134-135.

ب. فعل الامر :

1. علة عدم تحريك فعل الامر :

فعل الامر جاء على الأصل مبنيا على السكون ، فلذلك لا يسأل عن علة بنائه على السكون ، ولكن سيبويه لا يترك حكما بدون علة فهو يعلل حتى لما لا يقع في اللغة ، لذلك نجده يعلل لنا عدم تحريك فعل الامر كما علل عدم جر الأفعال وعدم جزم الاسماء وهي اشياء لم تقع في اللغة ، إذ يقول : ((والوقف ، قولهم : اضرب في الامر ، لم يحركوها لأنها لايوصف بها ولاتقع موقع المضارعة ، فبعدت من المضارعة بعد (كم واذ) من المتمكنة.)) [1] .

فنلاحظ ان سيبويه يعلل هنا بعدم التمكن ، وهي ((علة يعلل بها سيبويه وفق طبيعة اللغة و نظامها ، فالعرب تسكن آخر فعل الأمر فتقول : قف ، واقرأ ، واعلم ، لأن فعل الامر لايوصف به الاسم ولايقع موقع المضارع فبعد بهذا عن الفعل المضارع من حيث التمكن كما بعدت (كم واذ) عن سائر الاسماء المتمكنة.)) [2] .وبعد (كم و إذ)من الاسماء المتمكنة انهما مبنيان على السكون والمتمكنة متحركة منصرفة ، وابعد الاسماء من المتمكن المتصرف ما بني على السكون واقرب من المبني الساكن اليه مابني على حركة [3].

وقد وقع النحاة عند دراستهم فعل الامر في خلاف واسع فقد ذهب البصريون الى انه مبني على السكون ، واتخذوا من علة سيبويه حجة لتعزيز مذهبهم[4]. وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة وهو عندهم مقطع من المضارع ، فاصل (قم) (لِتقُم) فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة[5].

ولم يرتض المُبرّد مذهب الكوفيين وعده خطأ فاحشاً لأن الإعراب لا يدخل من الأفعال : الا فيما كان مضارعاً للاسماء [6]. وكذلك ابطل مذهبهم ابن الوراق [7].

2. علة فتح فعل الأمر اذا اتصلت به نون التوكيد:

فعل الامر إذا باشرته نون التوكيد الخفيفة او الثقيلة حرك بالفتح[8].قال سيبويه : ((اعلم ان فعل الواحد إذاكان مجزوماً فلحقته الخفيفة والثقيلة حركت المجزوم ، وهو الحرف الذي اسكنت للجزم .))[9]. وذكر سيبويه علة ذلك بقوله : ((لأن الخفيفة ساكنة ، والثقيلة نونان الاولى منها ساكنة ، والحركة فتحة ، ولم يكسروا فيلتبس

(1) الكتاب :17/1.
(2) التعليل اللغوي في كتاب سيبويه :264.
(3) ينظر :النكت :22/1-23.
(4) ينظر :الإنصاف :524/1-549،اسرار العربية :280.

(5) ينظر :شرح الأشموني :32/1.
(6) ينظر :المقتضب :131/2.
(7) ينظر :العلل في النحو :34.
(8) ينظر :شرح التصريح :308/2.
(9) الكتاب :518/3.

المذكر بالمؤنث ، ولم يضموا فيلتبس الواحد بالجميع. وذلك قولك : اعلَمْن ذلك ، واكرِمْن زيداً ،وانما تكرِمْنَه أكرِمهُ .))[1].

ويفهم من ذلك انهم انما فتحوا آخر الفعل المجزوم مع النون ، لأن النون الخفيفة ساكنة ، واول النون الثقيلة ساكنة ، فاجتمع ساكنان ، لام الفعل ، والنون الساكنة فكرهوا ضمها وكسرها لئلاّ تلتبس بفعل المؤنث وجمع المذكر[2].

وقد اثارت هذه الفتحة خلافاً بين النحاة فقال المُبَرّد ، وابن السراج ، وأبو علي الفارسي : فتحة بناء للتركيب . وقال سيبويه ،والزجّاجي ،والسيرافي : عارضة لالتقاء الساكنين وهما آخر الفعل والنون الاولى[3].

والراجح قول سيبويه ومن تبعه لأن حركة الساكنين عارضة وليست حركة بناء .

ج / الفعل المضارع إذا اتصلت به نون الأناث او نون التوكيد :

1. علة بناء الفعل الماضي على السكون إذا اتصلت به نون الأناث :

ذكر سيبويه ان الفعل المضارع إذا اتصلت به نون الأناث يبنى معها على السكون كما بني معها الفعل الماضي إذا قلت : فَعَلن[4].

وعلل سيبويه ذلك بالحمل على الفعل الماضي المتصل بها ، اذ يقول : ((وبني على هذه العلامة كما اسكن (فَعَلَ) ، لأنه فعلٌ كما انه فعلٌ ، وهومتحرك كما انه متحرك فليس هذا بأبعد فيها – اذ كانت هي و(فَعَلَ) شئ واحد – من (يَفعَلُ)اذ جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الاسماء وليست باسم ،وذلك قولك :هُنَّ يَفعَلْنَ ،ولن يَفعَلْنَ ، ولم يَفعَلْنَ .))[5].

وذلك يعني أنها إذا اتصلت بفعل مضارع اعادته مبنياً على الأصل وهو البناء على السكون ، وان كانت العلة الموجبة للإعراب وهي(المضارعة) قائمة موجودة حملاً له على الفعل الماضي نحو : جَلَسْتُ ، وضَرَبْتُ فكما اسكن ما قبل الضمير وهو لام الفعل كذلك اسكن في المضارع تشبيهاً له به ، لأنه فعل كما انه فعل وآخره متحرك كما ان آخر(فَعَلَ)متحرك . وليس حمل المضارع في تسكين آخره على الماضي وهما حقيقة واحدة من جهة الفعلية بأبعد من حمل الأفعال المضارعة على الاسماء في الإعراب وهما حقيقتان مختلفتان . فإذا قلت : هُنَّ

يَضربنَ ، كان الفعل في محل رفع ، وإذا قلت لن يَضربنَ ، كان في موضع نصب ، وإذا قلت لم يَضربنَ ، كان في محل مجزوم ، وذلك لأن موجب الإعراب موجود ، وذلك لأن المضارعة قائمة ، وانما وجد مانع منه محكم على

(1) الكتاب :3/518-519.
(2) ينظر :النكت :2/740، و ينظر :المقتضب :3/19،شرح المفصل :9/37.
(3) ينظر :شرح التصريح :2/308.
(4) ينظر :الكتاب :1/20.
(5) الكتاب :1/20.

محله بالإعراب [1].

وسيبويه هنا اتخذ من (الحمل) علة ليفسر لنا بناء المضارع على السكون مع نون الأناث حملاً له على الفعل الماضي ، وحمل الفعل على الفعل ليس ببعيد عند سيبويه فقد علل به تحريك الفعل الماضي و عدم اسكانه حملاً على الفعل المضارع اذ فيه بعض ما في المضارع ، وعلة الحمل ((من العلل القياسية التي كان يعلل بها سيبويه ... ، وهي تنسب الى العرب تصرفاً ما في استعمالاتٍ من استعمالاتهم فيجرونه على غير ما عهد في عموم استعمالاتهم ، وذلك بالحمل اما عن طريق محاكاة لفظ بلفظ او حملهم الكلام على موضع يستحقه ، وهذا الحمل يقوم على قياس تمّ في ذهن المتكلم ولم يعه))[2].وقد سار جمهور النحاة على ما اعتل به سيبويه هنا كابن يعيش ، وابن مالك ، والمالقي (ت **702** هـ) ، والاشموني ، والازهري ، والسيوطي [3]. يقول ابن مالك مثلا : ((وانما بني المتصل بنون الأناث كـ (يَسِرنْ) حملاً على الماضي المتصل بها ، لأنهما مستويان في اصالة السكون وعروض حركة البناء في الماضي ، وحركة الإعراب في المضارع .)) [4].

وبناء المضارع على السكون إذا اتصلت به نون الأناث مذهب سيبويه والجمهور من المتقدمين والمتأخرين[5]. وذهب الأخفش (ت **215** هـ) وجماعة من المتأخرين منهم ابن درستويه (ت **347** هـ) ، والسهيلي (ت **581** هـ) ، وابن طلحة (ت **643** هـ) الى ان المضارع معرب مع نون الأناث ، لأن المضارعة التي اوجبت له الإعراب موجودة فيه ، لذلك يبقى مستحقا للإعراب ، ولا يعدم منه الا ان يعدم موجبه ، وبقاء موجبه دليل على بقائه ، فهو مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرا ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي ، وانما التسكين في آخر الفعل لكونه معه كالكلمة الواحدة [6].

وصحح المالقي مذهب سيبويه رادا مذهب الأخفش ومن تبعه حيث قال : ((والصحيح مذهب سيبويه لوجهين : احدهما ان الفرع يحمل على الأصل في كلام العرب ، الا ترى ان ما لا ينصرف لما اشبه الفعل من وجهين من موانع الصرف خرج بهما عن تمكن الاسماء ، فمنع من الصرف ، وامتنع دخول التنوين والكسرة في حال الخفض .. ووجه

ثان : هو ان الفعل المضارع لو كان معربا معها لجاز ان يحذف حرف العلة في الجزم نحو قولك : لم يَغْزَنَ النساء في (يغزونّ) ولم يَعْفَنَ النساء في (يعفونّ) ولم يكن ذلك ،

(1) ينظر : شرح المفصل : 10/7 ، النكت :29/1 ، رصف المباني : 333 .
(2) التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 286-287 .
(3) ينظر على الترتيب : شرح المفصل : 10/7 ، شرح الكافية الشافية : 176/1-177، رصف المباني : 333،شرح الأشموني :33/1،شرح التصريح :52/1،همع الهوامع :18/1.
(4) شرح الكافية الشافية:176/1-177.
(5) ينظر :الكتاب :20/1،إرتشاف الضرب :414/1.
(6) ينظر : رصف المباني : 333،إرتشاف الضرب :414/1،همع الهوامع :18/1.

فصح قول سيبويه وبطل قول الأخفش .)) [1].

2. علة بناء المضارع على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد :

يُبنى الفعل المضارع على الفتح إذا باشرته نون التوكيد الخفيفة او الثقيلة[2]. وقد ذكر سيبويه علة بنائه على الفتح بقوله : ((وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثم لحقته النون صيِّرَ الحرف المرفوع مفتوحاً لئلّا يلتبس الواحد بالجميع ، وذلك قولك : هل تفعلن ذاك ، وهل تخرجن يازيد .)) [3]

وذلك يعني ان الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفة او الثقيلة بني معها على الفتح ؛ لأنه لو ضم لالتبس الواحد بالجميع في نحو : لا تضربُنّ ، ولو كسر لالتبس بفعل المؤنث في نحو : لا تضربِنّ ، فلذلك اختير فتحه . ويرى ابن يعيش انما صار ما قبل هذه النون مفتوحا في الفعل المضارع ، لأن آخر الفعل ساكن لحدوث البناء فيه عند اتصال هذه النون به ، لأنها تؤكد معنى الفعلية ، فعاد الى أصله من البناء ، والأصل في المبني ان يسكن ، والنون الخفيفة ساكنة والثقيلة نونان الاولى منهما ساكنة . فاجتمع ساكنان فكرهوا ضم آخر الفعل او كسره ، لأن ضمه يلبس بفعل الجمع كقولك : لا تضربُنّ ، وكسره يلبس بفعل المؤنث كقولك : ولا تضربِنّ.)) [4].

وعلل بعض النحويين بعلة أخرى تختلف عما علل به سيبويه ، وهي انهم انما اختاروا الفتحة لأنها اخف الحركات [5] . فقد قال ابن الشجري (ت 543 هـ) : ((ان العرب بنت الفعل مع النون المؤكدة على الفتح ؛ لأن الفعل في الأصل ثقيل ، وزاده اتصاله بهذه النون ثقلا ، فاستحق البناء كما استحقته الاسماء المركبة ، وخصوه بالفتحة لخفتها ..)) [6] .

والفعل المضارع المتصل بنون التوكيد اوقع النحاة في خلاف واسع ، فسيبويه يرى انه مبني مع النون إذا لم يفصل بينه وبينها ضمير كألف الاثنين او واو الجماعة او ياء المخاطبة فإذا فصل اعرب [7] . وتابعه في ذلك المُبَرِّد [8] .وأبو بكر بن السراج [9] . وذكر ابن برهان [10] (ت 456 هـ) ان ابا عثمان المازني قد ذهب إلى

(1) رصف المباني : 333 –334 .
(2) ينظر : شرح الأشموني : 33/1، شرح التصريح : 52/1 .
(3) الكتاب : 519/3 .
(4) ينظر : شرح المفصل : 37/9 .
(5) ينظر : المقتضب : 19/3 ، شرح اللمع : 372/2 .
(6) الامالي الشجرية : 198/2 .
(7) ينظر : الكتاب : 20/1 ، شرح الكافية لابن جماعة: 359 ، إرتشاف الضرب : 337/1 .
(8) ينظر : المقتضب : 19/3 .
(9) ينظر : الأصول في النحو : 208/2 .
(10) ينظر : شرح اللمع : 388/2 .

ذلك أيضاً ، وهو مذهب ابن مالك[1]، وهو المذهب المشهور الصحيح على ما قاله السيوطي[2] .

وعلة بناء المضارع إذا باشرته نون التوكيد عندهم هي : تركبه معها وتنزله منزلة صدر المركب من عجزه ، فان فصلت عنه بألف الاثنين ، أو واو جمع ، أو ياء مخاطبة ، ولو تقديرا أعرب ، وذلك لعدم التركيب مع الحاجز ، إذ لا تركب ثلاثة أشياء فتجعل شيئا واحدا[3] .

وذهب آخرون إلى انه مبني مطلقا سواء أ فصل أم لم يفصل[4] . وقد نسبه الرضي إلى جمهور النحاة[5] . وقال أبو حيان هو مذهب الأخفش (ت **215** هـ) ، والزجّاج ، وأبي علي الفارسي[6] . وعلة بنائه عندهم هي ضعف شبهه بالاسم بالنون التي هي من خصائص الأفعال ،فترجح جانب الفعلية ورجع إلى أصله[7].

وقد ابطل ابن مالك الاحتجاج بهذا التعليل ، لأنه مترتب على كون النون من خصائص الفعل ، قال : ((ولو كان ذلك مقتضيا للبناء ، لبني المجزوم والمقرون بحرف التنفيس ، والمسند إلى ياء المخاطبة ، لأنهن مساوية للمؤكد في الاتصال بما يخص الفعل بل ضعف شبه هذه الثلاثة اشد من ضعف شبه المؤكد بالنون ، لأن النون وإن لم يَلِقْ لفظها بالاسم فمعناها لائق . بخلاف (لم) وحرف التنفيس ، وياء المخاطبة فإنها غير لائقة بالاسم لفظا ومعنى ، فلو كان موجب بناء المؤكد بالنون كونها مختصة بالفعل لكان ما اتصل به أحد الثلاثة مبنيا لأنها أمكن في الاختصاص .))[8].

وقال آخرون انه معرب مطلقا باقٍ على حاله قبل أن تدخل عليه النون [9] . و أيدهم المالقي[10].

(1) ينظر : شرح الكافية الشافية : 1419/3 –1420 ، شرح التسهيل .
(2) ينظر : همع الهوامع : 18/1 .
(3) ينظر : المصدر السابق : 18/1-19 .
(4) ينظر : إرتشاف الضرب : 307/1 .
(5) ينظر : شرح الكافية للرضي : 288/2 .
(6) ينظر : إرتشاف الضرب : 307/1 ، و ينظر : الإيضاح العضدي : 323 .
(7) ينظر : شرح المفصل : 110/7 ، شرح الكافية الشافية : 1415/3 ، همع الهوامع : 18/1 .
(8) شرح الكافية الشافية : 1416/3 .
(9) ينظر : إرتشاف الضرب : 307/1 ، همع الهوامع : 18/1 .
(10) ينظر : رصف المباني : 337 .

ثانيا : المعرب من الأفعال

أ – الفعل المضارع الصحيح :

1. علة امتناع الأفعال المضارعة من الجر :

ذكر سيبويه علامات الإعراب وهي : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، وهي للاسماء المتمكنة ، والأفعال المضارعة لاسماء الفاعلين ، فالرفع والنصب والجر للاسماء المتمكنة ، والرفع والنصب والجزم للافعال المضارعة ، فاختصت الاسماء بالجر وامتنعت من الجزم ، واختصت الأفعال بالجزم وامتنعت من الجر[1] .

وقد علل سيبويه امتناع الأفعال المضارعة من الجر ، بقوله : ((وليس في الافعال المضارعة جر كما انه ليس في الاسماء جزم ، لأن المجرور داخل في المضاف اليه معاقب للتنوين وليس ذلك في هذه الأفعال .)) [2].فالأفعال المضارعة معربة عند سيبويه فلذلك قصدها دون سائر الأفعال ، لأن كل فعل سوى المضارع عنده مبني غير معرب ، والجر إعراب ولا يدخل إلا المعرب وعلة بناء الأفعال المضارعة من الجر كما تتضح من قول سيبويه هي لأن المجرور مضاف اليه ، واقع موقع التنوين ، لأنه زيادة في الاسم يقع آخرا ، والأفعال لا يضاف اليها فامتنعت من الجر لذلك [3].

وبذلك يكون معنى قول سيبويه : ((لأن المجرور داخل في المضاف إليه)) هو أن قوله : ((لأن المجرور)) يريد المضاف إليه وهو الثاني ، و ((داخل في المضاف إليه)) يعني داخل في الأول الذي قد أضيف إلى المجرور ، والهاء تعود إلى المجرور ، فكأنه قال : لأن الثاني المجرور داخل في الأول المضاف إلى الثاني[4] .

وقد اهتم النحاة بعلة سيبويه هذه اهتماما بالغا واعتمدوا التعليل بها ولم يزيدوا عليها علة أخرى ، وكل ما قالوه ما هو إلا شرح وتفسير لها يقول عنها الزجّاجي : ((هذا الذي يعتمد عليه الناس في امتناع الأفعال من الخفض ، وكل علة تذكر بعد هذا ... فإنما هي شرح هذه العلة وإيضاحها أو مولدة منها وليس فيها زيادة معنى بوجه ولا سبب ، لا في مذهب البصريين ولا الكوفيين .))[5].

ونرى أن الزجّاجي يقصد بذلك العلل التي قال بها النحاة ممن كانوا في الحقبة التي بيني وبين سيبويه ، أما ما بعد الزجّاجي ، فقد جاء نحاة توسعوا في هذه العلة إلا انهم لم يبتعدوا عما قاله سيبويه .

ونقل الزجّاجي علتين عن الأخفش (ت **215** هـ) في ذلك : إحداهما قوله : ((لم يدخل الأفعال جر ، لأنها أدلة وليست الأدلة بالشيء الذي تدل عليه . واما زيد وعمرو وأشباه ذلك فهو الشيء بعينه ، وانما يضاف إلى

(1) ينظر : الكتاب : 13/1-14 .
(2) الكتاب : 14/1 .
(3) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 107-108 .
(4) ينظر : النكت : 16/1 .
(5) الإيضاح في علل النحو : 107 .

الشيء بعينه لا إلى ما يدل عليه ، وليس يكون جر في شيء من الكلام إلا بالإضافة .))[1]. وما يفهم من قوله هو إن الإضافة إلى الفعل غير ممكنة لأنه دليل على الفاعل والمفعول والحدث ، والإضافة إنما تكون إلى الفاعل أو المفعول أو الحدث ، ولا تجوز الإضافة إلى ما دل على هذه الأشياء وهو الفعل لأن الدليل على الشيء غيره[2] .

وما قاله الأخفش يؤدي من حيث النتيجة إلى علة سيبويه وهو أن الجر لا يكون إلا بإضافة ، والإضافة إلى الأفعال مستحيلة . إذ قال الزجّاجي عما قاله الأخفش : ((فهو قول سيبويه الذي قدمته لك أولا وذكرت لك أن كل علة يحتج بها في امتناع الفعل من الخفض راجعة أليه موضحة له .))[3].

أما العلة الأخرى من علتي الأخفش فهي قوله : ((لا يدخل الأفعال الجر ، لأنه لا يضاف إلى الفعل ، والخفض لا يكون بالإضافة ، ولو أضيف إلى الفعل ، والفعل لا يخلو من فاعل ، وجب أن يقوم الفعل وفاعله مقام التنوين ، لأن المضاف أليه يقوم مقام التنوين ، وهو زيادة في المضاف كما أن التنوين زيادة ، فلم يجز أن نقيم الفعل والفاعل مقام التنوين لأن الاسم لا يحتمل زيادتين ، ولم يبلغ من قلة* التنوين وهو واحد أن يقوما مقامه ، كما لم يحتمل الاسم الألف واللام مع التنوين .))[4]. وهذا التعليل مشتق من علة سيبويه أيضاً ولا يختلف عنها من حيث النتيجة .

وقد أطال النحاة بعد ذلك في تعليل امتناع الأفعال المضارعة من الجر و أسرفوا في تفريع علة سيبويه فبلغت عند أبي سعيد السيرافي خمسة اوجه إذ يقول : ((إن سأل سائل فقال : لم لم يكن في الأفعال المضارعة جر ؟ فان في

ذلك أجوبة منها : إن الجر إنما يكون بادواة يستحيل دخولها على الأفعال ، وهي حروف الجر ، وبالإضافة المحضة وليس لدخول ذلك على الأفعال معنى يعقل ... ووجه ثان : إن المضاف إليه يتعرف بالمضاف ، أو يخرج به من إبهام إلى تخصيص على مقدار خصوصه بنفسه ، كقولك هذا غلام زيد ، فيتعرف الغلام بزيد ، وتقول هذا غلام رجل صديق لك فيخرج الغلام عن حد الإبهام الذي قولك : هذا غلام حتى ينحصر ملكه على صديق له دون سائر الناس ، وصديق له أخص من واحد من الناس مبهم . ووجه ثالث : إن الفعل لا يكون إلا نكرة ولا يكون شيء منه أخص من شيء فإذا كانت الإضافة إنما ينبغي لها زيادة معرفة المضاف ولا سبيل إلى أن يعرف المضاف إليه حتى يكون مقصودا إليه معروفا ، فيتعرف المضاف بذلك ، لم يصح . ووجه رابع : وهو أن الفعل والفاعل جملة ، ولا يجوز أن تقول : هذا غلام زيد يقوم كذلك ولا تقول : هذا غلام يقوم زيد ، لأنه جملة كالابتداء والخبر . ووجه خامس : إن الفعل إنما هو اللفظ الدال على حدث في زمان ماضٍ ، وغير ماضٍ فلو

---

(1) المصدر السابق : 109 .

(2) ينظر : المصدر السابق : 110 .

(3) المصدر السابق : 110 .

(4) الإيضاح في علل النحو : 110-111 .

(*) الصحيح (قوة التنوين) وليس (قلة التنوين) إذ قال ابن يعيش : ((لا يبلغ من قوة التنوين ان يقوم مقامه شيئان قوبان .)) . ينظر : شرح المفصل : 10/7-11 .

أضفنا إلى الفعل كما قد أضفنا إلى الحدث والزمن ..)) [1] .

وانتهج هذا السبيل ابن الوراق [2]، وأبو البقاء العكبري [3] وقد بلغت عنده هذه العلة ستة اوجه مشتقة من علة سيبويه . وكذلك ابن يعيش [4] اعتل بوجهين وهما شرح لعلة سيبويه .

وبعد ذلك يمكن أن نقول : إن ما اعتل به سيبويه لامتناع الأفعال المضارعة من الجر هو الأصل وهو قول مختصر جدا ، وكل ما قيل بعده ما هو إلا شرح له أو مشتق منه وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن سيبويه قد صاغ كتابه بلغة عصره التي كانت تميل إلى الاختصار وتأدية المعنى بأقل الألفاظ أما بعد ذلك فقد أصبحت بحاجة إلى التوضيح والشرح ، لذلك نجد النحاة يفرعون العلل ويشتقون منها اصغر جزيئاتها لتسهيل فهمها.

2. علة إعراب الفعل المضارع :

أجمع النحاة من البصريين والكوفيين على أن الأفعال المضارعة معربة [5] . والعلة التي من اجلها أعرب المضارع عند سيبويه هي مضارعته للاسم أي مشابهته له . يقول سيبويه : ((فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب وحروف الإعراب للاسماء المتمكنة ، وللأفعال المضارعة لاسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة ،و التاء ،و الياء ، والنون . وذلك قولك : افعل أنا ، وتفعل أنت أو هي ، ويفعل هو ، ونفعل نحن .)) [6] .

ويفهم من ذلك أن الإعراب دخل الأفعال التي في أوائلها الزوائد الأربع لمضارعتها اسماء الفاعلين ، وقد ذكر سيبويه وجه مشابهة الفعل المضارع للاسم بقوله : ((وانما ضارعت اسماء الفاعلين انك تقول : إن عبد الله ليفعل ، فيوافق قولك : لفاعل حق كأنك قلت : إن زيدا لفاعل فيما تريد من المعنى ، وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ، و لا تلحق (فَعَلَ) اللام . وتقول سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الاسماء للمعرفة . ويبين لك إنما ليست باسماء ، انك لو وضعتها مواضع الاسماء لم يجز ذلك . ألا ترى انك لو قلت : إن يضرب يأتينا وأشباه هذا لم يكن كلاما ؟! إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى ... ولدخول اللام قال الله جل ثناؤه : ((وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ)) [7] أي لحاكم .)) [8]

فالفعل المضارع أعرب عند سيبويه بعلة المضارعة أو المشابهة أي انه أشبه الاسم فاعرب لأن الإعراب أصل في الاسماء وأوجه الشبه بين الفعل المضارع والاسم عنده هي : دخول لام الابتداء عليه كما تدخل على الاسم

(1) شرح كتاب سيبويه :1/ 93-94 .
(2) ينظر : العلل في النحو : 31 .
(3) ينظر : اللباب : 68/1 .
(4) ينظر : شرح المفصل : 10/7-11 .
(5) ينظر : الإنصاف : 549/2 .
(6) الكتاب : 13/1 .
(7) النحل : من الآية 124 .
(8) الكتاب : 14/1-15 .

فقولنا : إن عبد الله ليفعل ، يوافق : إن عبد الله لفاعل ، فدخلت هذه اللام على المضارع فشابه الاسم ولا تدخل على الفعل الماضي أو الأمر لعدم مشابهتهما للاسم . والوجه الثاني : إن الفعل المضارع يكون شائعا فيتخصص كما أن الاسم يكون شائعا فيتخصص ، فقولنا : يفعل يصلح للحال وللاستقبال فإذا قلنا سوف يفعل أو سيفعل تخصص بزمن واحد كما يتخصص الاسم إذا قلنا : رجل فكان يصلح لجميع الرجال ، فإذا قلنا : الرجل اختص برجل بعينه . والوجه الثالث : إنّ (يفعل) يشابه الاسم في المعنى نقول : زيد يضرب ، فيوافق : زيد ضارب ، وبهذه الأوجه استحق المضارع الإعراب بعلة الشبه بينه وبين الاسم ، ((وتأتي علة الشبه عند سيبويه علة لغوية كثيرة الورود ، فسيبويه وهو يعالج شتى موضوعات اللغة يسعى إلى أن يجمع شتات هذه الموضوعات لينظمها في خيط واحد حتى يكون بمثابة القانون العام الذي ينظم تعليم اللغة ... فقد علل بها سيبويه لكل ظاهرة لغوية خالفت ما قرره وأصّله فشبهها بما ثبت واستقر من قواعد لظواهر لغوية اقرّها الدرس النحوي في عصر سيبويه .)) [1].

فعلة الشبه هنا هي التي جعلت المضارع يخرج عن الأصل وهو البناء ويلحق شبيهه في الإعراب هذا ما قرره سيبويه واخذه البصريون مذهبا لهم يسيرون عليه ويقولون به . فكان هذا مذهب المُبرّد ، وأبي بكر بن السراج [2] . وقد اجمع عليه جمهرة من النحاة كابي علي الفارسي ، وابن جني ، وابن برهان العكبري ، وابن بابشاذ (ت **469**

هـ) ، والجرجاني ، والزمخشري (ت **538** هـ) ، والانباري ، وأبي البقاء العكبري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، و الأشموني [3] . فجميع هؤلاء النحاة ساروا على ما نهجه لهم سيبويه في إعراب المضارع لمشابهته الاسم في الأوجه التي ذكرها وقد جمعها الانباري في إطار من التوضيح فجعلها خمسة اوجه [4] .

أما الكوفيون فقد خالفوا سيبويه والبصريين في هذه العلة و قالوا : ((إنما أعربت لأن دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة .)) [5] . ويبطل قولهم بأن الأفعال المضارعة أعربت لدخول المعاني المختلفة عليها : إننا نجد حروف المعاني أيضاً قد تأتي دالة على معان مختلفة ولم تستحق الإعراب قال الانباري : ((إلا ترى أن (ألا) تصلح للاستفهام ، والعرض والتمني ، و (من) تجيء لمعان مختلفة ، من ابتداء الغاية والتبعيض والتبيين والزيادة للتوكيد ، إلى غير ذلك من الحروف ، ولا خلاف بين النحويين انه لا يعرب منها شيء .)) [6] .

---

(1) التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 279 .
(2) ينظر : المقتضب : 2/1-2 ، 80/4-81 ، الأصول في النحو : 151/2 .
(3) ينظر على الترتيب : الإيضاح العضدي : 77 ، اللمع : 55 ، شرح اللمع : 29/1 ، شرح المقدمة المحسبة : 347/2 – 348 ، المقتصد : 118/1-119 ، المفصل : 137/2-138 ، أسرار العربية : 46-47 ، اللباب : 20/2-21 ، شرح المفصل : 6/7 ، شرح الوافية : 340-341 ، شرح الأشموني : 1-32 .
(4) ينظر : أسرار العربية : 46-47 ، و الإنصاف : 549/2 –550 .
(5) الإنصاف : 549/2 ، و ينظر : الإيضاح في علل النحو : 80 .
(6) الإنصاف : 550/2.

ويبطل احتجاجهم بدلالتها على الأوقات الطويلة بالفعل الماضي . ((فانه كان ينبغي أن يكون معربا لأنه أطول من المستقبل ، لأن المستقبل يصير ماضيا والماضي لا يصير مستقبلا ، فإذا كان الماضي الذي هو الأطول مبنيا ، فكيف يجوز أن يكون المستقبل الذي هو دونه معربا ؟ فلو كان طول الزمان يوجب الإعراب لوجب أن يكون الماضي معربا ، فلما لم يعرب دل على أن هذا التعليل ليس عليه تعويل .)) [1] .

وذهب ابن مالك في تعليل إعراب المضارع مذهبا مركبا من مذهب البصريين والكوفيين معا [2] . فهو يرى أن الإعراب ((في الاسم أصل يوجب قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة ، والفعل والحرف ليسا كذلك ، فبنيا ، إلا المضارع ، فانه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له ، فأعرب)) [3] .

فوجه الشبه بين الاسم والفعل المضارع عند ابن مالك ، أن الفعل المضارع ((يعرض له بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة كما يعرض ذلك في الاسم ولا يميز بينهما : إلا الإعراب كما في مسالة (تأكل السمك وتشرب اللبن) فلما كان الاسم و الفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الإعراب لكن

الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب لأن معانيه مقصورة عليه والمضارع قد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه فلهذا جعل في الاسم أصلا والمضارع فرعا .))[4] .

فعلة إعراب المضارع عند ابن مالك هي مشابهته للاسم ولكن جهة هذه المشابهة تختلف عن جهة المشابهة التي أوجزها سيبويه وتوسع في بيانها الأنباري ، إذ قال ابن مالك : ((والجمع بينهما [أي بين الاسم والمضارع] بما ذكرته أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص ولام الابتداء ، ومجاراة المضارع اسم الفاعل في الحركة والسكون ، لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جيء بالإعراب لأجله ، بخلاف المشابهة التي اعتبرتها ، ولأن في الفعل الماضي من مشابهة الاسم ما يقاوم المشابهة المعزوة للمضارع ، ولعلها اكمل فمن ذلك ان الماضي إذا ورد مجردا من (قد) كان فيهما من بُعد الماضي وقربه وإذا اقترن بـ (قد) فقد تخلص للقرب ، فهذا شبيه بإبهام المضارع عند تجرده من القرائن ، وتخلصه للاستقبال بحرف التنفيس))[5] .

فعلة إعراب المضارع عند ابن مالك لاتختلف عن علة سيبويه فهي علة واحدة ، وهي المشابهة بين الاسم والمضارع ، خلافا للكوفيين الذين يجعلون علة إعرابه كعلة إعراب الاسم ولا يعدون الإعراب فيه فرعا ، إلا أن ابن مالك قد اختلف مع سيبويه في وجه مشابهة المضارع للاسم فقط .

ولم يرضَ الدكتور مهدي المخزومي بما قرره سيبويه وتابعه فيه البصريون ولا بما قاله الكوفيون ، لأنه يرى أن اختلاف أواخر الأفعال المضارعة المجردة لا يعني إعرابها ، لأن هذه الأوجه المختلفة إنما جاءت لتشير إلى معان غير

(1) الإنصاف : 550/2 .
(2) ينظر : همع الهوامع : 18/1.
– (3)
(4) همع الهوامع :18/1، و ينظر :شرح التسهيل :35/1-36.
(5) شرح التسهيل : 36/1.

إعرابية تعاقبت عليه كتعاقبها على آخر الماضي في نحو : كتبت ، وكتبوا ، وكتعاقبها على (حيث) المتمثلة بلغاتها ، ولم يقل أحد من النحاة انهما معربان[1] . وقد رفض الدكتور المخزومي اوجه المشابهة بين الاسم والمضارع ورأى بأنه تصور ليس له أساس اللهم إلا الإيمان بفكرة العامل والانخداع بالتغير اللفظي حين تسبقه أدوات الجزم والنصب التي أهمل النحاة وظائفها اللغوية[2] .

والحق أن ما قرره الدكتور المخزومي فيه نظر إذ أن تغير أواخر الأفعال المضارعة ليس كتغير أواخر الفعل الماضي و (حيث) لأن أواخر الأفعال المضارعة تغيرت باختلاف العوامل الداخلة عليها كما تغير آخر الاسم باختلاف العوامل الداخلة عليه للتفرقة بين المعاني المختلفة ، أما أواخر الأفعال الماضية و (حيث) فلم تتغير باختلاف العوامل ولذلك فهي ليست إعرابا ، أما المضارع فهو معرب لأنه أشبه الاسم كما أعرب اسم الفاعل حين أشبه المضارع .

يؤيدنا في ذلك ان الدكتور عدنان محمد سلمان قد رد هذا الرأي وبيّن مجانبته للصواب ، وذكر فيما ذكر أن قياس حركات آخر الفعل المضارع على تغير حركات آخر الماضي وآخر الظرف (حيث) أمر بعيد ، وذلك لأن تغير آخر الماضي أمر مرتبط بأمور صوتية ، فاتصاله مثلا بواو الجماعة أوجب له الضم لينسجم آخره مع الواو ، ولئلا يحدث نفور صوتي يؤدي إلى الثقل في النطق ، والعرب تنفر من الثقل . وكذلك تسكينه مع تاء الفاعل ، ونون النسوة في (كَتَبْتُ ، وكَتَبْنَ) أمر يتصل بالأصوات لا بالإعراب [3] .

أما تغير آخر الفعل المضارع فهو ليس بسبب اتصال آخره بلواحق معينة وانما بسبب كونه مسبوقا بأدوات معينة وهي أدوات النصب والجزم . وكذلك تغير آخر الظرف (حيث) لا يمكن أن يقاس على تغير آخر المضارع ، فحيث ظرف مبني على الضم هذا هو الذي عليه أكثر العرب. فتغير آخر (حيث) مرتبط باختلاف لغات العرب فالقبيلة التي تضمها غير القبيلة التي تكسرها أو تفتحها ، والقبيلة التي تفتحها غير القبيلة التي تكسرها أو تضمها . أما تغير آخر المضارع بتغير العوامل الداخلة عليه فأمر تشترك فيه عامة العرب . وليس لغة خاصة بقوم منهم وعلى هذا يسقط حمل تغير آخر المضارع على تغير آخر الماضي وحيث[4] .

(1) ينظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : 133 .
(2) ينظر : المرجع السابق : 135 .
(3) ينظر : دراسات في اللغة والنحو : 222 .
(4) ينظر : الفعل المضارع صيغه وإعرابه : 154-156 ، الإستقراء في النحو : 163-165 ، دراسات في اللغة والنحو : 221-222 .

1- رفع الفعل المضارع :

- علة رفع المضارع :

أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوني التوكيد والإناث كان مرفوعا ، وانما اختلفوا في علة رفعه[1] .

فذهب سيبويه إلى أن علة رفعه هي وقوعه موقع الاسم ، إذ يقول : ((اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو اسم بني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ، ولا مبني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب ، فإنها مرتفعة ، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع وهي سبب دخول الرفع فيها . وعلته : إن ما عمل في الاسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الاسماء كما أن ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الاسماء . وكينونتها في موضع الاسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ.)) [2].

فالفعل المضارع إذا وقع موقع الاسم بأن كان في موضع مبتدأ أو خبر ، في نحو : يقول زيد ذاك وزيد يقول ذاك ، أو في موضع اسم لا مبتدأ ولا خبر في نحو : مررت برجل يقول ذاك ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب ، فانه يرتفع وكينونته في هذه المواضع هي التي ألزمته الرفع ، وهي سبب رفعه ((ولم يكتف سيبويه بأن يبين سبب رفع الأفعال المضارعة ... وانما يريد أن يبين علة هذه العلة وهي أن ما عمل في الاسماء لا يعمل في الأفعال كما أن ما يعمل في الأفعال لا يعمل في الاسماء ، لأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا فإذا كان عاملا في أحدهما لم يعمل في الآخر .)) [3].

وعلة رفع المضارع عند سيبويه هي التي يعتمدها جمهور البصريين إلا الأخفش (ت **215** هـ) ، والزجاج[4] . فقد اعتمدها المُبرّد ، وأبو بكر بن السراج[5]. وقال بها جمهرة من النحاة منهم أبو علي الفارسي ، وابن الوراق ، وابن جني ، وابن برهان العكبري ، وأبو البقاء العكبري[6] .

ولم يقبل الكوفيون علة سيبويه هذه واعرضوا عنها ، فخالفوه فيها ، بل اختلفوا فيما بينهم . فذهب الفرّاء وأصحابه من حذّاق الكوفيين وتابعهم الأخفش (ت **215** هـ) من البصريين إلى أن رافع الفعل المضارع هو نفس تجرده عن العوامل الناصبة والجازمة [7] .

وقد رد مذهبهم الانباري ورأى انه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ، ولا خلاف بين

(1) ينظر : شرح قطر الندى : 57 ، أوضح المسالك : 141/4 ، شرح التصريح : 356/2 .
(2) الكتاب : 10-9/3 .
(3) مدرسة البصرة : 270 .
(4) ينظر : شرح قطر الندى : 57 ، أوضح المسالك : 141/4 .
(5) ينظر : المقتضب : 5/2 ، الأصول في النحو : 146/2 .
(6) ينظر على الترتيب : المقتصد : 1045/2 ، العلل في النحو : 69 ، اللمع : 215 ، شرح اللمع : 29/1 ، اللباب : 25/2 .
(7) ينظر : الإنصاف : 550/2 ، اللباب : 25/2 ، شرح التصريح : 356/2 .

النحويين أن الرفع قبل النصب والجزم ، وذلك لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول ، وكما أن الفاعل قبل المفعول ، فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب ، وإذا كان الرفع قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى ، فلما أدى قولهم إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسدا[1] .

وأبطل مذهبهم أيضاً بأن التجريد من الناصب والجازم أمر عدمي والرفع أمر وجودي فكيف يصح أن يكون الأمر العدمي علة للأمر الوجودي[2] . ووصف ابن عصفور مذهبهم بالفساد ، لأن التعري من عوامل الاسماء المبتدآت ، وهذه لا تعمل في الأفعال[3] .

وعلى الرغم من هذه الاعتراضات التي لاقاها هذا المذهب إلا انه عول عليه متأخرو النحاة كابن الحاجب ، والرضي ، وابن مالك ، وابن هشام (ت **761** هـ) ، والأزهري[4] .

وكما خالف الكوفيون سيبويه في علة رفع المضارع خالفوا شيخهم الكسائي لأنه يرى بان المضارع يرتفع بالزائد في أوله أي أن الذي اقتضى رفع المضارع هو حرف المضارعة التي هي حروف (انيت) التي تكون في أول المضارع[5] .

وابطل مذهبه ابن الوراق ، والانباري لأن هذه الزوائد لو كانت عاملة رفعا لم يجز أن يقع الفعل منصوبا ولا مجزوما وهي موجودة فيه لأن عوامل النصب لا يجوز أن تدخل على عوامل الرفع لأنه لو دخل عليه لكان يجب أن تبقى في حكمها فيؤدي ذلك إلى أن يكون الشيء مرفوعا منصوبا في حال وهذا محال ، فلما وجدنا هذا الفعل يُنصب ويُجزم والحروف في أوله موجودة علمنا أنها ليست علة في رفعه[6] .

وذهب ثعلب (ت **291** هـ) من الكوفيين ، والزجّاج من البصريين إلى أن الفعل المضارع ارتفع بمضارعته للاسم [7] . ويبطل هذا المذهب بان المضارعة أوجبت له الإعراب جملة ، لا إعرابا مخصوصا وانما اختص بنوع دون نوع بحسب العامل [8] . ثم يلزم على هذا المذهب أن يكون الفعل المضارع مرفوعا دائما ، ولم يَقُلْ أحد من النحاة بذلك [9] .

---

(1) ينظر : الإنصاف : 553/2 .
(2) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم : 261 .
(3) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : 131/1 .
(4) ينظر على الترتيب : شرح الوافية : 343 ، شرح الكافية :4 / 23 ، التسهيل : 228 ، شرح قطر الندى : 57 ، شرح التصريح : 356/2 .
(5) ينظر : العلل في النحو : 70 ، الإنصاف : 553/2-554 ، شرح التصريح : 356/2 .
(6) ينظر : العلل في النحو : 70-71 ، الإنصاف : 553/2-554 .
(7) ينظر : شرح قطر الندى : 57 ، شرح التصريح : 356/2 .
(8) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : 347/2 .

(9) ينظر : شرح قطر الندى : 57 .

وذهب الأعلم الشنتمري مذهبا مختلفا لأن المضارع يرتفع عنده بالإهمال[1] . أي الإهمال من العوامل لذلك جعل منه قوله تعالى : ((يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ))(الأنبياء: من الآية60) ، فارتفع (إبراهيم) عنده بالإهمال من العوامل لأنه لم يتقدمه شيء فبقي مهملا والمهمل إذا ضم إلى غيره ارتفع نحو : واحد اثنان[2] . وهذا مذهب قريب من مذهب الفرّاء[3] .

ولم يقبل الدكتور مهدي المخزومي ما ذهب إليه سيبويه والبصريون ، ولا ما ذهب إليه الفرّاء والكوفيون في رفع الفعل المضارع ، لأنه نظر إلى الفعل المضارع نظرة معنوية فخرج برأي مفاده : إن المضارع ارتفع من اجل تمييز زمنه وتخصيصه ، فبناؤه مجردا يستعمل في الحال والاستقبال ولا يختص بأحدهما ، فإذا أريد له الدلالة على الماضي المنفي اتصلت به أدوات خاصة كـ (لم و لما) وسكن آخره ، أما استعماله ماضيا في الإثبات فلم يبق له اثر وقد زال من الاستعمال بعد شياع بناء (فَعَلَ) وإذا أريد به الدلالة على الاستقبال سبقته (أن أو لن أو إذن أو السين أو سوف) أما بناء (يَفْعَلُ) مجردا فهو بين الحال والاستقبال لا ينص على أحدهما[4] .

وهذا الرأي قريب مما قاله الكوفيون لأنه يرتفع عنده إذا كان مجردا من الناصب والجازم ومع ذلك فانه رأي يفتقر إلى الدقة ، إذ أن الفعل المضارع قد يأتي مختصا بزمن معين وهو مجرد مرفوع وذلك بفعل القرينة كقولنا : زيد يقرأ الآن ، وهو يسافر غدا ، فقد جاء الفعل المضارع مجردا وهو يختص بزمن بعينه . وقد يأتي مجردا وهو يختص بالمضي كقولنا : كان يقرأ وكان يكتب ، فجاء الفعل المضارع مثبتا مجردا دالا على المضي[5] .

2–نصب الفعل المضارع :

1. علة إلغاء (إذن) إذا توسطت :

من شروط إعمال (إذن) أن تكون مصدرة في أول الجواب ، وذلك نحو أن يقال : أنا آتيك ، فتقول : إذن أُكْرِمَكَ . فان لم تتصدر ألغيت ويجب رفع المضارع بعدها نحو : زيد إذن يُكْرِمُكَ[6] .

وقد بيّن سيبويه العلة التي جعلت (إذن) ملغاة إذا توسطت وذلك بقوله : ((واعلم أن إذن إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه فإنها ملغاة لا تنصب البتة ، كما لا تنصب (أرى) إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك : كان أرى زيد ذاهبا ، وكما لا تعمل في قولك : إني أرى ذاهب . فإذن لا تصل في ذا الموضع إلى أن تنصب كما لا تصل (أرى) هنا إلى أن تنصب . فهذا تفسير الخليل . وذلك قولك : أنا إذن آتيك ،

(1) ينظر : شفاء العليل : 917/2 ، همع الهوامع : 164/1 .
(2) ينظر : همع الهوامع : 165/1 .
(3) ينظر : المصدر السابق : 164/1 .
(4) ينظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : 133–134 .

(5) ينظر : دراسات في اللغة والنحو : 223-227 .
(6) ينظر : اللباب : 2/34-35 ، مغني اللبيب : 1/31 .

فهي ههنا بمنزلة (أرى) حيث لا تكون إلا ملغاة . ومن ذلك أيضاً قولك : إن تأتني إذن آتك ، لأن الفعل هنا معتمد على ما قبل إذن ... ومن ذلك أيضاً : والله إذن لا أفْعلَ ، من قبل أن الفعل معتمد على اليمين ، وإذن لغو .))[1].

ويفهم من قول سيبويه أن علة إلغاء إذن إذا توسطت هي أن ما بعد إذن معتمد على ما قبلها في العمل ، قال ابن يعيش : ((وانما ألغيت .. لأن ما بعد إذن معتمد على ما قبلها ، وما قبلها محتاج إلى ما بعدها وهي لا تعمل إلا مبتدأة ولا يصح أن تقدر مبتدأة لاعتماد ما بعدها على ما قبلها وكانت مما قد يلغى في حال فالغيت هنا .))[2].

ولكي يوضح لنا سيبويه هذه العلة ويؤكدها لجأ إلى تشبيه (إذن) بـ (أرى) في الإعمال والإلغاء ، وهذه من أهم الأسس التي يعتمدها سيبويه في تعليلاته فكثيرا ما نجده يبين العلة ثم يقويها بان يشبهها بغيرها من العلل تأكيدا لما علل ، لأنه كان يقصد من تلك العلل أن تكون عللا تعليمية . أما النحاة بعد سيبويه فقد ساروا على ما قرره سيبويه لكنهم زادوا أصلا آخر عليها من قبيل الإيضاح والتبيين ألا وهو العامل ، يقول المُبَرِّد : ((وإذن إذا كانت بين كلامين ... ألغيت .. لأن عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير ، لأنها لا تتصرف .))[3] .

وقال الزجّاجي : ((وإذا توسطت إذن كانت ملغاة لا غير لأن عوامل الأفعال اضعف من عوامل الاسماء .))[4] . وقال الجامي : ((.. لأنها لضعفها لا تقدر أن تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كأنه سبقها حكما .))[5].

2 . علة إعمال (إذن)مع الفصل بالقَسَم :

ذكر سيبويه انه لايجوز الفصل بين عوامل النصب والفعل المضارع بشيء إلا إذن [6] فإنها انفردت من بين سائر أخواتها بجواز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم فقط ويبقى عملها[7]. وعلة ذلك عند سيبويه هي : ((لأن (إذن) أشبهت (أرى) فهي في الأفعال بمنزلة (أرى) في الاسماء وهي تُلغى وتُقدّم و تُؤخّر ، فلما تصرفت هذا التصرف اجترؤا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين .)) [8].

فنلاحظ أن سيبويه قد حمل (إذن) على (أرى) في التصرف لأن (أرى) فعل والأفعال اكثر تصرفا من

(1) الكتاب : 3/14 .
(2) شرح المفصل : 7/16-17 ، و ينظر : العلل في النحو : 73 .
(3) المقتضب : 2/10 .
(4) الجمل : 205 .

(5) الفوائد الضيائية : 243/2 .
(6) ينظر : الكتاب : 12/3 .
(7) ينظر : شرح ابن عقيل : 345/2 ، شرح التصريح : 369/2 .
(8) الكتاب : 13/3 .

غيرها بان تعمل مقدمة ومؤخرة فلما تصرفت (إذن) هذا التصرف جاز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم وهذا ما أكده المُبَرِّد قائلا : ((وانما جاز أن تفصل بالقسم بين إذن وما عملت فيه من بين سائر حروف الأفعال لتصرفها ، وإنما تستعمل وتلغى ، وتدخل للابتداء ، ولذلك شبهت بـ (ظننت) من عوامل الاسماء)) [1] .

3. علة امتناع الفصل بين عوامل النصب والأفعال :

عرفنا في الفقرة السابقة انه لايجوز الفصل بين عوامل النصب والفعل المضارع . وهنا يذكر لنا سيبويه علة ذلك ، بقوله : ((ولم يفصلوا بين إن وأخواتها وبين الفعل كراهية أن يشبهوها بما يعمل في الاسماء ، نحو : ضربتُ وقتلت ، لأنها لاتصرَّفُ تصرُّفَ الأفعال نحو ضربتُ وقتلتُ ، ولاتكون : إلا في أول الكلام لازمة لموضعها لا تفارقهُ ، فكرهوا الفصل لذلك ، لأنه حرف جامد .))[2].فإنَّ وأخواتها لاتصرَّفُ تصرُّفَ الأفعال العوامل في الاسماء ، فهي لاتكون إلا في أول الكلام لازمة لموضعها ولا تفارقه ، فلما كانت كذلك كرهوا أن يشبهوها بالأفعال فلم يفصلوا بينهاوبين الفعل .وهنا نجد سيبويه يعلل بالقبح أوالكراهية فكأنهم فرّوا من الفصل لأنهم استكرهوهُ لأنه يؤدي إلى تشبيه ما لا يتصرَّفُ بما يتصرَّفُ .

وقد علل سيبويه بهذه العلة أيضاً امتناع تقديم الاسم على الفعل بعد عوامل النصب ((كراهية أن يشبهوها بما يعمل في الاسم ، لأن الاسم ليس كالفعل ، وكذلك ما يعمل فيه ليس كما يعمل في الفعل . ألا ترى إلى كثرة ما يعمل في الاسم وقلة هذا .)) [3].

فأدوات النصب عند سيبويه يمتنع فيها تقدُّمُ الاسماء الفعلَ ، إذ لايجوز : جئتك كي زيدٌ يقول ذاك . كراهية أن يشبّهوها بما يعمل في الاسم لأن ما يعمل في الاسم ليس كما يعمل في الفعل .

4. علة إضمار أن بعد اللام وحتّى :

مذهب سيبويه والبصريين أن الفعل المضارع ينتصب بعد اللام وحتى بأن مضمرة ، وذلك نحو : جئتك لِتفعلَ ، وحتى تفعلَ ذاك، ولا يجوز إلا بإضمار أن [4] .

وقد علل سيبويه إضمار أن بعد اللام وحتى قائلا : ((ولو لم تضمرها لكان الكلام محالا ، لأن اللام وحتى إنما يعملان في الاسماء فيجران ، وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال ، فإذا أضمرت ان خَسُنَ الكلام ، لأن أن وتفعلَ بمنزلة اسم واحد كما ان (الذي) وصلته بمنزلة اسم واحد ، فإذا قلت: هو الذي فَعَلَ فكأنّك قلت : هو الفاعل ، وإذا قلت : اخشى ان تفعل ، فكانك قلت : اخشى فعلك ، أ فلا ترى ان تَفْعلَ بمنزلة الفعل ، فلما

(1) المقتضب : 11/2 .
(2) الكتاب : 13/3 .
(3) الكتاب : 111/3 .
(4) ينظر : الكتاب : 3/5-6 ، شرح المفصل : 19/7 .

أضمرت ان كنت قد وضعت هذين الحرفين مواضعهما ، لأنهما لا يعملان الا في الاسماء ولا يضافان الا اليهما وان وتفعل بمنزلة الفعل .)) [1].

وذلك يعني ان اللام وحتى من حروف الجر ، وعوامل الاسماء لا تعمل في الأفعال ، فإذا وُجِدَ الفعل بعدهما منصوبا كان بغيرهما ، فإذا قُدِّرتْ (ان) صارت اللام وحتى عاملين في اسم على أصلهما لأن ان والفعل في تأويل الاسم [2].

وهذا ما سار عليه جمهور البصريين في نصب الفعل المضارع بعد اللام وحتى بان مضمرة وجوبا ، فقد قال المُبرِّد : ((فان بعد هذه اللام مضمرة ، وذلك لأن اللام من عوامل الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل في الأفعال ... فإذا اضمرت ان نصبت بها الفعل ودخلت عليه اللام لأن ان والفعل اسم واحد ، كما انها والفعل مصدر ، فالمعنى جئت لأن اكرمك ، أي جئت لاكرامك ، كقولك جئت لزيد .)) [3].

وصرح بذلك ابن الوراق أيضاً إذ يقول : ((وذلك ان حتى قد ثبت حكمها ان تخفض الاسماء ، ولا يجوز لعامل الاسم ان يعمل في الفعل ، فلما وجدنا الفعل بعد حتى منصوبا .. وجب ان تقدر (ان) بعدها لئلا يخرجها عن أصلها وعن احكام العوامل ... واما اللام فوجب اضمار (ان) بعدها لأنها خافضة ، وقد بينا ان عوامل الاسماء لا تعمل في الأفعال ...)) [4] . وانتهج ذلك ابن هشام إذ قال : ((وانما قلنا ان النصب بعد حتى بان مضمرة لا بنفسها ... لأن حتى قد ثبت انها تخفض الاسماء وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الأفعال ، وكذا العكس .)) [5] .

وذهب الكوفيون الى ان اللام هي الناصبة بنفسها وهي بمنزلة ان وليست هي لام الخفض في الاسماء ، وكذلك حتى [6] . وذهب ثعلب مذهبا خالف فيه اصحابه والبصريين فهو يرى ان الفعل المضارع منصوب باللام وحتى لقيامها مقام ان[7] .

وجوّز ابن كيسان والسيرافي ان يكون الناصب بعد اللام (ان) المقدرة او (كي) المقدرة ، ولا تتعين (ان) لذلك ودليلهما صحة اظهار (كي) بعد اللام[8] .

والأولى عندنا مذهب سيبويه والبصريين بدليل ظهور ان بعد اللام في بعض المواضع جوازا ووجوبا إذ قال ابن هشام : ((ولك اظهار (ان) ؛ فتقول : جئتك لأن تكرمني ،بل قد يجب ، وذلك إذا اقترن الفعل بلا ، نحو

(1) الكتاب : 3/5-6 .
(2) ينظر : شرح المفصل : 7/19 .
(3) المقتضب : 2/7 ، 38 .
(4) العلل في النحو : 74-75 .
(5) مغني اللبيب : 1/168-169 .
(6) ينظر : شرح المفصل : 7/19-20 ، شرح التصريح : 2/387 .
(7) ينظر : المصدران السابقان : الصفحات أنفسها.
(8) ينظر : شرح التصريح : 2/387 .

:((لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ))[1] ؛ لئلا يحصل الثقل بالتقاء المثلين .))[2].

5. علة عدم اظهار (ان) بعد حتى وكي *:

أما (كي) فمذهب سيبويه انها تكون ناصبة للفعل بنفسها بمنزلة (ان) وذلك حين تكون مصدرية ، وانما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام لفظا كقوله تعالى : ((لِكَيْلا تَأْسَوْا))(الحديد: من الآية23) وقوله تعالى : ((لِكَيْ لا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ))(الأحزاب: من الآية37) او تقديرا نحو : جئتك كي تكرمني إذا قدرت ان الأصل لكي ، فان لم تقدر اللام كانت كي حرف جر بمنزلة اللام في الدلالة على التعليل ، وكانت ان مضمرة بعدها اضمارا لازما [3].

وقد علل سيبويه عدم اظهار هذه اللام المضمرة بعد كي إذ قال : ((واعلم ان (أنْ) لا تظهر بعد (حتى وكي) كما لا يظهر بعد انما الفعل في قولك : انما انت منطلقا انطلقت ... واكتفوا عن اظهار (ان) بعدهما بعلم المخاطب ان هذين الحرفين لا يضافان الى فعل ، وانهما ليسا مما يعمل في الفعل . وان الفعل لا يحسن بعدهما الا ان يحمل على (ان) ، فـ (ان) ههنا بمنزلة الفعل في اما ، وما كان بمنزلة اما مما لا يظهر بعده الفعل ، فصار عندهم بدلا من اللفظ بـ (أنْ) .))[4].

ويتضح من ذلك ان علة عدم اظهار (انْ) بعد حتى وكي هي علم المخاطب ان حتى وكي لا يعملان في الأفعال ، وانما مما يعمل في الاسماء فلذلك لا يحسن الفعل بعدهما الا باضمار (ان) بعدهما ولا يجوز اظهارها اكتفاءً بعلم المخاطب بذلك .

6. علة اضمار (أنْ) بعد الفاء في جواب النفي او الطلب المحضين :

مذهب سيبويه والبصريين ان الفعل المضارع ينتصب بعد الفاء المجاب بها نفي محض او طلب محض على اضمار (ان)[5] خلافا لغيره[6] . و (ان) هنا واجبة الاضمار عند سيبويه وقد بين علة ذلك بقوله : ((تقول : لا تأتني فتحدثني ، لم ترد ان تدخل الآخر بما دخل فيه الاول فتقول : لا تأتيني ولا تحدثني ، ولكنك لما حولت المعنى

عن ذلك تحول الى الاسم كانك قلت : ليس يكون منك اتيان فحديث ، فلما اردت ذلك استحال ان تضم الفعل الى الاسم ، فاضمروا (ان) لأن (ان) مع الفعل بمنزلة الاسم ، فلما نووا ان يكون الاول بمنزلة قولهم : لم

(1) البقرة : من الآية 150 .
(2) مغني اللبيب : 277/1 .
(*) كرر سيبويه ذكر حتى مع كي في عدم إظهار (أن) على الرغم من ذكره إياها مع اللام في إضمار (أنْ) .
(3) ينظر : الكتاب : 6/3 ، شرح المفصل : 17/7 ، التسهيل : 229 ، شرح قطر الندى : 58 ، مغني اللبيب : 241/1-242 .
(4) الكتاب : 7/3 .
(5) ينظر : الكتاب : 28/3 ، الإنصاف : 556/2 ، شرح المفصل : 21/7 .
(6) ذهب الفرّاء والكوفيون إلى انه ينتصب على الخلاف وذهب الجرمي إلى انه ينتصب بالفاء ينظر : الإنصاف : 555/2-556 ، شرح المفصل : 21/7 .

يكن اتيان ، استحالوا ان يضموا الفعل اليه ، فلما اضمروا ان حسن ؛ لأنه مع الفعل بمنزلة الاسم .)) [1]

وقد بَسَطَ القول في هذه العلة ابن يعيش موضحا اياها بقوله : ((انما اضمرت (ان) ههنا ونصب بها من قبل انهم تخيلوا في اول الكلام معنى المصدر فإذا قلت : زُرْنِي فازورك ، فكانه قال : لتكن منك زيارة ، فلما كان الفعل الاول في تقدير المصدر والمصدر اسم لم يسغ عطف الفعل الذي بعده عليه لأن الفعل لا يعطف على الاسم ، فإذا اضمروا (ان) قبل الفعل صار مصدرا فجاز لذلك عطفه على ما قبله وكان من قبيل عطف الاسم على الاسم ، وانما تخيلوا في الاول مصدرا لمخالفة الفعل الثاني الفعل الاول في المعنى ولذلك إذا قلت : ما تزورني فتحدثَني ، لم ترد ان تنفيهما جميعا إذ لو اردت ذلك رفعت الفعلين معا ولكنك تريد ما تزورني محدثاً أي قد تزورني ولا حديث ، فالبت له الزيارة ونفيت الحديث فلما اختلف العاملان ولم يجز العطف على ظاهر الفعل الاول عدلوا عن الظاهر واضمروا مصدره إذ الفعل يدل علىالمصدر فاضطروا الى اضمار (ان) .)) [2] .

3- جزم الفعل المضارع :

1. علة عدم اضمار الجازم :

ذكر سيبويه ان الجازم قد يجوز حذفه في الشعر واعماله مضمرا ، واحتج لذلك بقول الشاعر [3] :

محمدْ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلّ نفسٍ إذا ما خفتَ مِنْ شيءٍ تبالا

وانما اراد لِتَفْدِ[4] .

واضمار الجازم غير جائز عند سيبويه وعلته هي ان الجزم في الأفعال نظير الجر في الاسماء ، فكما لم يجز اضمار الجار لم يضمروا الجازم ، قال سيبويه : ((واعلم ان حروف الجزم لا تجزم الا الأفعال ، ولا يكون الجزم الا في هذه

الأفعال المضارعة للاسماء كما ان الجر لا يكون الا في الاسماء ، والجزم في الأفعال نظير الجر في الاسماء فليس للاسم في الجزم نصيب وليس للفعل في الجر نصيب ، فمن ثَمَّ لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار .)) [5] .

وهذا ما ذهب اليه المُبَرِّد وهو كذلك لا يجوّز اضمار الجازم في البيت السابق إذ يقول : ((ولا ارى ذلك على ما قالوا ؛ لأن عوامل الأفعال لا تضمر ، واضعفها الجازمة ، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الاسماء .)) [6] .

---

(1) الكتاب : 28/3 .
(2) شرح المفصل : 27/7 .
(3) نسب البيت إلى أبي طالب و حسان والأعشى ولم نجده في دواوينهم ينظر : الكتاب : 8/3 ، المقتضب : 132/2 ، شرح المفصل : 35/7 .
(4) ينظر : الكتاب : 8/3 ، النكت : 508/2 .
(5) الكتاب : 9/3 .
(6) المقتضب : 132/2-133 .

2. علة ان حروف الجزم لا تقدَّمُ فيها الاسماء الأفعال :

ذكر سيبويه ان حروف الجزم (لم ، ولما ، ولا الناهية ، ولام الامر) لا تتقدم فيها الاسماء على الأفعال . فلا يجوز ان تقول : لم زيد يأتك[1] . والعلة التي منعت من تقدم الاسماء الأفعال بعد حروف الجزم هي (علة النظير) فكما لا يجوز ان تفصل بين الجار المجرور بالفعل كذلك لا يجوز ان تفصل بين الجازم والمجزوم بالاسم ؛ لأن الجزم نظير الجر ، يقول سيبويه : ((فلا يجوز ان تفصل بينها وبين الأفعال بشيء كما لم يجز ان تفصل بين الحروف التي تجر وبين الاسماء بالأفعال ، لأن الجزم نظير الجر . ولا يجوز ان تفصل بينها وبين الفعل بحشو كما لا يجوز ان تفصل بين الجار و المجرور بحشو الا في شعر .)) [2].

3. علة جواز تقدم الاسماء على الأفعال بعد ادوات الجزاء في الشعر :

ادوات الجزاء عند سيبويه كذلك لا تتقدم فيها الاسماء الأفعال ، لأنهم شبهوها بما يجزم ، الا انه قد يجوز ذلك فيس الشعر[3] .

والعلة هي: ((لأن حروف الجزاء يدخلها (فعل ويفعل) و يكون فيها الاستفهام فترفع الاسماء وتكون بمنزلة (الذي) ، فلما كانت تصرف هذا التصرف وتفارق الجزم ضارعت ما يجر من الاسماء ان شئت استعملتها غير مضافة نحو : ضارب عبد الله ، لأنك ان شئت نونت ونصبت ، وان شئت لم تجاوز الاسم العامل في الآخر ، يعني ضارب . فلذلك لم تكن مثل لم ولا في النهي واللام في الامر لأنهن لا يفارقن الجزم .)) [4] .

وذلك يعني انه يجوز ان يتقدم الاسم على الفعل بعد ادوات الجزاء في الشعر لتصرفها ، ومعنى هذا التصرف انها ياتي بعدها الفعل الماضي والفعل المضارع ، وانما تستعمل للجزاء ولغيره ، فبعضها يستعمل للاستفهام ، وبعضها يستعمل اسما موصولا فلما كانت تتصرف هذا التصرف جاز فيها ذلك .

4. علة ان (إ نّ) أصل ادوات الجزاء :

ذكر سيبويه ان الخليل زعم ان (إنْ) هي ام حروف الجزاء[5] . وقد سأله سيبويه عن علة ذلك فقال : ((فسألته لِمَ قلت ذلك ؟ فقال : من قبل اني ارى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاما ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء ، وهذه على حال واحدة ابدا لا تفارق المجازاة .))[6] .

---

(1) ينظر : الكتاب : 111/3 .
(2) الكتاب : 111/3 .
(3) ينظر : الكتاب : 112/3 .
(4) الكتاب : 112/3 .
(5) ينظر : الكتاب : 63/3 .
(6) الكتاب : 63/3 .

فعلى الرغم من حذاقة سيبويه وعمق فكره وذكائه في استخراج العلل وانتزاعها الا اننا كثيرا ما نجده يلجأ الى معرفة العلة بسؤاله لاستاذه الخليل ، وهذه الاسئلة هي اهم ما يميز اسلوب سيبويه في التعليل النحوي ، ويرى باحث[1] . ان هذه الاسئله كانت سبب كثرة التعليل عند سيبويه لأنه كان يسأل عن كل صغيرة وكبيرة محاولا التاكد منها والتيقن من حكمها النحوي ليزيل الشك .

ونحن نقول ان ذلك من قبيل المنهج الذي سار عليه سيبويه في عرض المسائل النحوية ، ولما كانت مجمل علله تعليمية فمن الطبيعي ان يعرضها بهذا الاسلوب .

فـ (إنْ) عند الخليل هي ام حروف الجزاء أي أصل هذا الباب لأنها لا تفارق المجازاة ، إذ قال ابن الوراق : ((اعلم ان أصل حروف المجازاة (ان) وانما وجب ان تكون الأصل لأنها لا تخرج عن الجزاء ، ولا تختص بالاستعمال في بعض الاشياء دون بعض ، وسائر ما يجازى به سواها قد يخرج من باب الجزاء الى غيره ، ومن الجزاء (من ، وما ، واي ، ومتى ، واين ، وانى) وكل هذه تستعمل استفهاما وتخرج من باب الجزاء .))[2] .

وهذه العلة اختلفت عند المُبرّد فهو يرى ان (ان) هي أصل الجزاء لأنها يجازى بها في كل ضروبه فهي تقع للعاقل ولغيره ، وللزمان وللمكان بخلاف غيرها التي تختص اما بالعاقل ك (من) او بغيره ك (ما) او بالزمان ك (متى) او

بالمكان كـ (اين) اما (ان) فانما انما هي حرف تقع على كل ما وصلته بما زمانا كان او مكانا او آدميا او غير ذلك[3]

5. علة جزم جواب الشرط :

ذهب سيبويه الى ان فعل الشرط مجزوم بـ (إن) او ماتضمن معناها من الاسماء والظروف[4] . وهذا متفق عليه عند النحاة [5] . اما الجواب فهو مجزوم عند سيبويه وعلة جزمه غير علة جزم فعل الشرط ، وسيبويه يتابع الخليل في ان علة جزم الجواب هي ما قبله من حرف الشرط وفعله ، يقول سيبويه : ((واعلم ان حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله ، وزعم الخليل انك إذا قلت : ان تأتني آتك ، فآتك انجزمت بان تأتني ، كما تنجزم إذا كانت جوابا للامر حين قلت : ائتني آتك .)) [6] .

ويتضح من ذلك ان الجواب منجزم بان وفعل الشرط معا وهذا ما يؤكده قول الخليل : ((فآتك انجزمت

---

(1) الدكتور محمود جاسم الدرويش في أطروحته العلة النحوية تأريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري مع تحقيق كتاب علل النحو لابن الوراق : ص 74 ، قسم الدراسة .

(2) العلل في النحو : 278 .

(3) المقتضب : 2/50-53 .

(4) ينظر : الكتاب : 3/62 .

(5) ينظر : الأصول في النحو : 2/156 ، الجمل : 211 ، إصلاح الخلل : 264 .

(6) الكتاب : 3/62-63 .

بان تأتني ، كما تنجزم إذا كانت جوابا للامر حين قلت : إئتني آتك .)) [1] كما قيل الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر [2] .

ويؤكد ذلك أيضاً قول سيبويه في جزم جواب الطلب ، فانه قال : ((وانما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب انت تأتني ، بان تأتني . لأنهم جعلوه معلقا بالاول غير مستغن عنه إذا ارادوا الجزاء ، كما ان ان تأتني غير مستغنية عن آتك .)) [3].

وعلة الخليل وسيبويه هذه عليها جماعة من البصريين كالمُبَرِّد [4] ، وقيل الأخفش (ت **215** هـ) أيضاً [5]. اما باقي البصريين فقد كانوا على مذاهب مختلفة ، قال بعضهم ان الشرط مجزوم بالاداة ، والجواب مجزوم بالشرط . وينسب هذا الى الأخفش أيضاً [6] . واختاره ابن مالك في التسهيل [7] . وهذا القول ضعيف لأنه يؤدي الى اعمال الفعل في الفعل[8] .

وقال بعضهم ان الشرط والجواب تجازما كما ترافع المبتدأ والخبر عند الكوفيين . وهذا نقله ابن جني عن الأخفش [9] .وهو قول ضعيف أيضاً لأنه يؤدي الى اعمال الفعل في الفعل أيضاً .

وقال المازني ان فعل الشرط وجوابه مبنيان على السكون لأنهما وقعا موقعا لا تصلح فيه الاسماء[10] .ويبطل هذا القول بوجوب ان يكون المضارع مبنيا كذلك بعد النواصب والجوازم لأنها لا تقع بعدها الاسماء[11] .

وذهب جمهور من البصريين والمحققين منهم الى ان اداة الشرط هي العاملة في الشرط والجواب لاقتضاء حرف الشرط الجواب كما يقتضي فعل الشرط اقتضاء واحدا وربطهما الجملتين احداهما بالأخرى . حتى صارتا كالجملة الواحدة[12] .

اما الكوفيون فلم يوافقوا أي مذهب من مذاهب البصريين ، وقالوا : ان الجواب مجزوم بالجوار قياسا للجزم على الجر[13] .ورد مذهبهم هذا بان الحمل على الجوار من الشاذ الذي لا يعرج عليه ، وقولهم (جُحْرُ

(1) الكتاب : 62/3-63 .
(2) ينظر : شرح التصريح : 400/2 .
(3) الكتاب : 94/3 .
(4) ينظر : المقتضب : 49/2 .
(5) ينظر : اللمع : 228 ، المقتصد : 1095/2 ، الإنصاف : 604/2 .
(6) ينظر : الإنصاف : 608/2 ، إيتلاف الضرب : 557/2 .
(7) ينظر : التسهيل : 237 ، شرح التصريح : 400/2 .
(8) ينظر : الإنصاف : 608/2 .
(9) ينظر : الخصائص : 18/1 ، شرح التصريح : 400/2 .
(10) ينظر : الإنصاف : 602/2 ، شرح المفصل : 41/7 .
(11) ينظر : الإنصاف : 609/2 .
(12) ينظر : الجمل : 211 ، شرح المقدمة المحسبة : 245/1 ، الإنصاف : 608/2 ، المقرب : 300 .
(13) ينظر : الإنصاف : 607/2 ، همع الهوامع : 61/2 ، شرح التصريح : 400/2 .

ضَبٍّ خَرِبٍ) محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه[1] .

وقد رأى في هذا الخلاف باحث محدث[2] انه موضع خلاف لا طائل فيه ، لأن الجواب لم يكن مجزوما دائما . فقد جوزوا ان يأتي مرفوعا ، وقد يحرك بالفتحة والكسرة للقافية ، هذا اولا . وثانيا : ان المضارع الواقع جوابا ظاهر فيه المعنى كيفما كانت حركته . وما الجزم الا امر لفظي للتخفيف او لحسن الوصف اقتضته طبيعة التركيب عموما وطبيعة فعل الشرط المجزوم دائما خصوصا .

6. علة جزم جواب الطلب :

ذكر سيبويه ان الفعل المضارع إذا كان جوابا لامر نحو : إئتني آتك ، او نهي نحو : لا تفعل يكن خيرا لك ، او استفهام نحو : اين بيتك ازرك ؟ او تمن نحو : الا ماء اشربه ، او عرض نحو : الا تنزل تصب خيرا . فهو مجزوم [3] .

وقد اوضح علة جزمه قائلا : ((وانما الجزم هذا الجواب كما الجزم جواب انت تاتني ، بـ (إن تأتني) . لأنهم جعلوه معلقا بالاول غير مستغن عنه إذا ارادوا الجزاء ، كما أنَّ (إن تاتني) غير مستغنية عن آتك . وزعم الخليل ان هذه الاواثل كلها فيها معنى (إن) فلذلك انجزم الجواب ، لأنه إذا قال : إئتني آتك ، فان معنى كلامه : ان يكن منك اتيان آتك ، وإذا قال : اين بيتك ازرك ، فكأنه قال : إن أعلم مكان بيتك أزرك لأن قوله : اين بيتك يريد به : اعلمني . وإذا قال : ليته عندنا يحدثنا ، فان معنى هذا الكلام : ان يكن عندنا يحدثنا ، وهو يرد ههنا إذا تمنى ما اراد في الامر ، وإذا قال : لو نزلت ، فكأنه قال : انزل .))[4].

ويتضح لنا من قول سيبويه ان جواب الطلب انجزم بما قبله وهو الطلب كما انجزم جواب الشرط بما قبله وهو ان وفعل الشرط وذلك لأن الطلب يتضمن معنى اداة الشرط ، كما ان اسماء الشرط انجزمت لذلك[5] .

فالخليل هنا قد حمل معنى الطلب المحض كالامر ، والاستفهام ، والتمني وغيره على معنى (ان) فلذلك انجزم الجواب بما قبله وهذا يدعى (علة الحمل على المعنى) . ويرى احد الباحثين [6] ان ما اعتل به سيبويه هنا يصنف ضمن ما اطلق عليه (علة مراعاة الأصل) لأن العرب عندما جزمت هذه الأفعال قد راعت فيها الأصل وهو كون هذه الأفعال واقعة في أصلها بعد (ان) .

وقد اخطأ هذا الباحث في فهم قول سيبويه لأن سيبويه لم يذهب الى ان الجواب انجزم لأنه واقع بعد (ان) بل أنه انجزم بالطلب لأنه تضمن معنى ان ، وبذلك لا نتفق معه ونرى ان ما اعتل به سيبويه يصنف ضمن ما اطلق

(1) ينظر : الإنصاف : 609/2-615 .
(2) الدكتور هادي نهر في كتابه التراكيب اللغوية في العربية : 218-219 .
(3) ينظر : الكتاب : 93/3 .
(4) الكتاب :93/3-94
(5) ينظر : شرح الكافية لابن جماعة : 392 ، إرتشاف الضرب : 419/2 ، همع الهوامع : 15/2 .
(6) الدكتور شعبان عوض العبيدي في كتابه التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 265 –266 .

عليه (علة الحمل على المعنى) ، يؤيدنا في ذلك ان الدكتورة خديجة الحديثي قد اطلقت على علة سيبويه (علة معنوية)[1] .

وتابع سيبويه في هذه العلة جماعةٌ من البصريين كالمُبرِّد[2]، وجماعة من المتأخرين كابن خروف[3] ، وابن مالك [4] ، وابن هشام [5] . ولم يسلم هذا المذهب من الاعتراضات فقد اعترض عليه ابن عصفور ، وابن الناظم (ت **686** هـ) ، وأبو حيان [6] .

وقد اثارت علة جزم جواب الطلب خلافا واسعا بين النحاة ، فلم يوافقوا الخليل وسيبويه واوجدوا عللا أخر منها ما قاله بعضهم ان الطلب جزم الجواب ، لأنه ناب عن اداة الشرط كما ناب المصدر عن فعل الامر في نحو :

ضرباً واضربْ . وهو ما ذهب اليه السيرافي ، وأبو علي الفارسي وابن عصفور [7]. وقال بعضهم جزم جواب الطلب بلام مقدرة فإذا قيل : الا تنزل تصب خيرا ، فمعناه : لتصب خيرا [8]. وقال الفرّاء ،والمازني ، والزجّاج : ان جواب الطلب مبني لوقوعه موقع فعل الامر [9].

وذهب جمهور من البصريين الى ان الجزم لاداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط ، فتقدير قوله تعالى: ((قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ)) (الأنعام : من الاية **151**) عندهم هو : تعالوا فان تاتوني اتل[10] . وتابع هذا المذهب الجرجاني ، وابن يعيش ، وأبو حيان ، والاشموني ، والازهري[11] .

7. علة جواز نصب الفعل المعطوف على فعل الشرط و جزمه ، والجزم الوجه :

إذا توسط المضارع المقرون بالفاء او بالواو بين فعل الشرط وجوابه جاز جزمه ونصبه ، نحو : ان يقم زيد ويخرجْ خالد اكرمك ، بجزم يخرج ونصبه ، والوجه الجزم[12] . قال سيبويه : ((سألت الخليل عن قوله : ان

(1) ينظر : دراسات في كتاب سيبويه : 209 ، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 388 .
(2) ينظر : المقتضب : 82/2 .
(3) ينظر : همع الهوامع : 15/2 .
(4) ينظر : شرح الكافية الشافية : 1551/3 ، التسهيل : 232 .
(5) ينظر : شرح قطر الندى : 80 .
(6) ينظر : همع الهوامع : 15/2 .
(7) ينظر : إرتشاف الضرب : 419/2 ، شرح التصريح : 382/2 ، همع الهوامع : 15/2 ، وفي هامش كتاب سيبويه رقم (1) : 94/3 نُقل عن السيرافي رأي مخالف لهذا الرأي يذهب فيه إلى أن جواب الطلب مجزوم بإضمار شرط .
(8) ينظر : إرتشاف الضرب : 419/2 ، همع الهوامع : 15/2 .
(9) ينظر : معاني القرآن و إعرابه للزجاج : 162/3-163 ، همع الهوامع : 15/2 .
(10) ينظر : إرتشاف الضرب : 419/2 ، شرح التصريح : 382/2 ، همع الهوامع : 15/2 .
(11) ينظر على الترتيب :المقتصد :1124/2،شرح المفصل :48/7، إرتشاف الضرب :419/2،حاشية الصبان:233/3،شرح التصريح :383/2.
(12) ينظر : شرح ابن عقيل :378/2،شرح التصريح :409/2.

تأتني فتحدثَني احدثْك وان تأتني وتحدثَني احدثْك ، فقال : هذا يجوز ، والجزم الوجه .))[1] . وعلة جواز نصبه عند الخليل وسيبويه هي بـ (أن) مضمرة وجوبا بعد الفاء لأنه ((حمل الآخر على الاسم ،كأنه اراد : ان يكن اتيان فحديث احدثك ، فلما قبح ان يرد الفعل على الاسم نوى (أن) ، لأن الفعل معها اسم .))[2] .

ومع ان النصب هنا جائز لكن الوجه هو الجزم ، وعلته عند الخليل وسيبويه هي : ((لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما اراد من الحديث ، فلما كان ذلك كان ان يحمل على الذي عمل فيما يليه أولى ، وكرهوا ان يتخطوا به من بابه الى باب آخر إذا كان يريد شيئا واحدا .)) [3] .

قال السيرافي : ((وانما ضعف النصب لأنه متى نصب لم يخرج عن معنى المجزوم فاختاروا المجزوم لأن عامله عامل المجزوم الذي قبله ، فيجتمع فيه تطابق اللفظين وظهور العامل فيهما . واذا نصب فهو على تأويل بعيد المتناول لا تحوج اليه ضرورة .)) [4] . وبذلك كان جزم المضارع المعطوف على الشرط اوجه من نصبه لأن معنى النصب معنى الجزم فكان حمله على الجازم اولى ، فهذه علة تدعى (علة حمل على المعنى) .

8. علة عدم المجازاة بـ (إذ و حيث) بدون (ما) :

ذكر سيبويه ان (حيث و إذ) لا يجازى بهما حتى يضم الى كل واحدة منهما (ما) فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة انما وكانما ، و (ما) فيهما ليست لغوا بل كل واحدة منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد [5] .

وبيّن سيبويه علة عدم المجازاة بـ (حيث و إذ) بغير (ما) وهي : ((وانما منع حيث ان يجازى بها انك تقول : حيث تكون اكون ، فتكون وصل لها ، كانك قلت : المكان الذي تكون فيه اكون . ويبين هذا انها في الخبر بمنزلة إنما وكانما وإذا ، انه يبتدأ بعدها الاسماء ، انك تقول : حيث عبد الله قائم زيد ، واكون حيث زيد قائم . فحيث كهذه الحروف التي يبتدا بعدها الاسماء في الخبر ، ولا يكون هذا من حروف الجزاء . فإذا ضممت اليها (ما) صارت بمنزلة (ان) وما اشبهها ، و لم يجز فيها ما جاز فيها قبل ان تجيء بما ، وصارت بمنزلة (إما).)) [6] .

فـ (حيث) لا يجازى بها حتى يضم اليها (ما) ((والسبب في ذلك عند سيبويه ابتداء الاسماء بعد (حيث) ولا يكون هذا من حروف الجزاء . فقولك : حيث تكون اكون ، يعني المكان الذي تكون فيه اكون ، فهي في الخبر بمنزلة انما وكانما . ولأن (ما) تكفها عن الإضافة وتجعلها متضمنة معنى الشرط فانما تفيد التعليق والمجازاة ،

(1) الكتاب : 88/3 .
(2) الكتاب : 88/3 .
(3) الكتاب : 88/3 .
(4) الكتاب : 88/3 ، الهامش رقم (1) .
(5) ينظر : الكتاب : 56/3-57 .
(6) الكتاب : 58/3-59 .

وتعمل الجزم .)) [1] .

وكذلك (إذ) لأنها في الأصل خاصة بالإضافة الى الجمل ، وزيادة (ما) تكفها عن الإضافة ، وتهيؤها لعملها الجزم وتنقلها من المضي الذي كانت تفيده الى الاستقبال الذي يفيده التعليق والمجازاة [2] .

وقد تابع المُبَرِّدُ سيبويه في ذلك ، إذ يقول : ((ولا يكون الجزاء في (إذ) ولا في (حيث) ؛ لأنهما ظرفان يضافان الى الأفعال وإذا زدت على كل واحد منهما (ما) منعتا عن الإضافة فعملتا .)) [3] . وهذا ما صرح به ابن الوراق ، وابن يعيش [4] .

9. علة عدم المجازاة بـ (إذا) :

(إذا) لا يجازى بها عند سيبويه الا في ضرورة الشعر ، فانهم قد جازوا بها مضطرين تشبيها لها بـ (ان) ؛ لأنهم راوها لما يستقبل من الزمان ، وانما لابد لها من جواب [5] .

اما العلة التي منعتهم من المجازاة بـ (إذا) فقد سأل سيبويه شيخه الخليل عنها بقوله : ((وسالته عن (إذا) ما منعهم ان يجازوا بها ؟ فقال : الفعل في (إذا) بمنزلته في (اذ) ، إذا قلت : اتذكر إذ تقول ، فـ (إذا) فيما تستقبل بمنزلة (إذ) فيما مضى . ويبين هذا ان (إذا) تجيء وقتا معلوما ؛ الا ترى انك لو قلت : آتيك إذا احمر البُسْرُ ، كان حسنا ولو قلت : آتيك ان احمر البسر ، كان قبيحا . فـ (ان) ابدا مبهمة ، وكذلك حروف الجزاء . و (إذا) توصل بالفعل ، فالفعل في (إذا) بمنزلته في (حين) كانك قلت : الحين الذي تاتيني فيه اتيك فيه .)) [6] .

وذلك يعني ان (إذا) لا يجازى بها لأنها لوقت معلوم وادوات الجزاء مبهمة ، وهذا ما ذهب اليه المُبَرِّد متابعا سيبويه ، إذ يقول : ((وانما منع (إذا) ان يجازى بها ؛ لأنها مؤقتة وحروف الجزاء مبهمة .)) [7] . وعلل الصيمري (ت 541هـ) عدم المجازاة بـ (إذا) في ضوء كلام سيبويه بقوله : ((ولا يجوز ان يجازى بـ (إذا) في الكلام لأنه لوقت معلوم وأصل الجزاء ألاّ يكون معلوما بل يجوز ان يكون و ألاّ يكون ، الا ترى انك تقول : آتيك إذا طلعت الشمس ، ولا يجوز ان تقول : اتيك ان طلعت الشمس ، لأن (ان) لا تدخل على معلوم .)) [8].

---

(1) التراكيب اللغوية في العربية : 227 .
(2) المصدر السابق : 225 .
(3) المقتضب : 47/2 .
(4) ينظر : العلل في النحو : 280 ، شرح المفصل : 46/7 .
(5) ينظر : الكتاب : 60/3-61 .
(6) الكتاب : 60/3 .
(7) المقتضب : 55/2 .
(8) البصرة والتذكرة : 411/1 ، و ينظر : الأساليب الإنشائية في كتاب سيبويه : 331

ب- الفعل المضارع المعتل الآخر:

- علة حذف آخر الفعل المضارع المعتل الآخر في الجزم :

الفعل المضارع المعتل الآخر هو ما آخره الف، او ياء ، او واو في نحو : يخشى ، ويرمي ، ويدعو . ويكون جزم هذه الأفعال بحذف آخرها نحو : لم يخشَ ،ولم يرمِ، ولم يدعُ [1] .

وقد بين سيبويه علة حذف آخر هذه الأفعال في الجزم قائلا: ((واعلم ان الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم ،لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع ،فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع،وذلك قولك :لم يرم ،ولم يغز،ولم يخش ،وهو في الرفع ساكن الآخر تقول :هو يرمي،ويغزو،ويخشى.)) [2] .

ويفهم من قول سيبويه هذا أن علة حذف الآخر في جزم الأفعال المضارعة المعتلة الآخر هو كي لا يلتبس الجزم بالرفع ،فلو جزم هذا الفعل بالسكون لالتبس بالرفع في نحو :لم يدع ،ويدعو لأن رفعه يكون بحركة مقدرة على حرف العلة ،فحذفوا آخر هذا الفعل في الجزم كما حذفوا الحركة في الصحيح في نحو: لم يضرب،وحذفوا النون في نحو : لم يضربا ، ولم يضربوا .قال الأعلم : ((ان سأل سائل فقال: ...كيف جاز ان يكون حذف حرف من الكلمة علامة إعراب ؟ قيل له: انما جاز ذلك لأن هذا الحرف مشبه للحركة ،وذلك ان الحركات منه مأخوذة ،وعلى قول بعضهم :هو حركة مشبعة ومع ذلك فقد كان في حال الرفع لاتدخله حركة كما لاتدخل الحركة حركة ،فلما اشبه الحركة والجزم بحذف ما يصادف من الحركات حذف هذه الياء إذ كانت بمنزلة الحركة فكان حذفها جزما كما يكون حذف الحركة .)) [3] .

وعلة سيبويه هذه تنطلق من مذهبه في تقدير حركات الإعراب على احرف العلة في هذه الأفعال ،فالجزم عنده بحذف الحركة المقدرة ويكتفي بها ولكن لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة ،فحرف العلة عنده محذوف عند الجازم لا به [4] . خلافا لابي بكر بن السراج [5] ،ومن تابعه الذي لايرى تقدير الإعراب في هذه الأفعال والعلة عنده ان هذا الإعراب فرع في الفعل فلا حاجة لتقديره فيه ، بخلاف الاسم ،وجعل الجازم كالدواء المسهل ان وجد فضلة ازالها ،والا اخذ من قوى البدن ، وعلى هذا يكون الجازم حَذَفَ حرف العلة نفسه [6] .

---

(1) ينظر : شرح التصريح : 86/1 .
(2) الكتاب : 23/1 .
(3) النكت : 32/ ، و ينظر في هذه العلة : المقتضب : 82/4 ، الأمالي النحوية : 227-228 .
(4) ينظر : شرح التصريح : 87/1 .
(5) ينظر : الأصول في النحو : 164/2 .
(6) ينظر : إرتشاف الضرب : 422/1 ، شرح التصريح : 86/1-87 .

جـ – الأفعال الخمسة :

1- علة علامة نصب الأفعال الخمسة حذف النون:

ثبت لدى النحاة ان الأفعال الخمسة او كما يسميها بعضهم الامثلة الخمسة علامة رفعها ثبوت النون ،وجزمها ونصبها حذف النون كقوله تعالى: ((فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا))(البقرة: من الآية24)) [1] .

وبذلك يكون نصبها كجزمها ،وقد ذكر سيبويه علة نصبها بحذف النون بقوله : ((ووافق النصب الجزم في الحذف ، كما وافق النصب الجر في الاسماء ؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الاسماء ، والاسماء ليس لها في الجزم نصيب كما انه ليس للفعل في الجر نصيب . وذلك قولك : هما يفعلان ، ولم يفعلا ، ولن يفعلا .)) [2] .

وذلك يعني ان النصب في هذه الأفعال محمول على الجزم ، كما حمل النصب على الجر في المثنى والجمع في الاسماء ، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الاسماء ، والاسماء ليس لها في الجزم نصيب كما انه ليس للفعل في الجر نصيب[3] . وقد اعتمد ذلك ابن يعيش ، والاشموني ، والازهري ، والسيوطي [4] .

2. علة فتح نون الفعل المسند الى الجماعة والمؤنثة المخاطبة :

ذكر سيبويه ان الأفعال المضارعة إذا لحقتها علامة للجمع لحقتها زائدتان : الاولى منهما واو مضموم ما قبلها ، والثانية نون وهي مفتوحة [5] . وبيّن علة فتح النون هنا بقوله : ((... و نونها مفتوحة بمنزلتها في الاسماء كما فعلت ذلك في التثنية ، لأنهما وقعتا في التثنية والجمع ههنا كما انهما في الاسماء كذلك .)) [6].فعلة فتح النون في (يفعلون وتفعلون) عند سيبويه هي حملا على الجمع في الاسماء في نحو : مسلمون ، كما حملوا تثنية الأفعال في كسر نونها في نحو : يكتبان وتكتبان ، على تثنية الاسماء في نحو : مسلمان لأن هذه النون ههنا في الأفعال قد وقعت في التثنية والجمع كما وقعت في الاسماء .

وكذلك علل سيبويه فتح نون الفعل المسند الى المؤنثة المخاطبة في نحو : تفعلين ، حملا على الجمع وذلك بقوله : ((لأن الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادة في الجمع ، وهي تكون في الاسماء في الجر والنصب .)) [7] . أي انهم فتحوا النون في (تفعلين) لأن الزيادة التي قبلها وهي الياء بمنزلة الزيادة الاولى في جمع الاسماء في حالتي النصب والجر في نحو : مسلمين ، والنون في جمع الاسماء تفتح بعد الياء فحملوا هذه النون في الأفعال عليها . وعلل قسم من النحاة فتح النون في (تفعلون وتفعلين) طلبا للتخفيف فضلا عما علل به سيبويه [8] .

---

(1) ينظر : شرح قطر الندى : 55 ، شرح التصريح : 85/1 .
(2) الكتاب : 19/1 .
(3) شرح المفصل : 8/7 .
(4) ينظر على الترتيب : شرح المفصل : 8/7 ، شرح الأشموني : 72/1 ، شرح التصريح : 85/1 ، همع الهوامع : 81/1 .
(5) ينظر : الكتاب : 19/1 .
(6) الكتاب : 19/1 .
(7) الكتاب : 20/1 .

(8) ينظر : المفصل : 244 ، إرتشاف الضرب : 240/1 ، شفاء العليل : 124/1 ، همع الهوامع : 51/1 .

الفصل الثاني

العلل النحوية في المرفوعات والنواسخ

الفصل الثاني

العِلَلُ النَّحويَّة في المرفوعاتِ والنواسخِ

المبحث الأول : المرفوعات

أ . الفاعل :

1 . علة رفع الفاعل ونصب المفعول به :

جمع أكثر النحاة ـ إبتداءً من سيبويه ـ علة رفع الفاعل ونصب المفعول به بعلةٍ واحدة . وهذا ما جعلنا نورد علة نصب المفعول به في هذا الفصل على الرغم من انه أحد المنصوبات .

لقد ثبت لدى النحاة باستقراء كلام العرب أن الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب . وقد علل سيبويه ذلك بعلةٍ تعليمية واضحة بعيدة عن التكلف والجدل إذ يقول : ((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول . وذلك قولك : ضرب عبد الله زيدا ، فعبد الله إرتفع ههنا كما إرتفع في (ذهب) وشغلت (ضرب) به كما شغلت به (ذهب) ، وانتصب (زيد) لانه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل .)) [1] .

ويفهم من ذلك أن الفاعل إرتفع بفعلة لأننا شغلنا الفعل به ولم نشغله بغيره ، فعبد الله هنا فاعل إرتفع بـ (ضرب) المتعدي كما إرتفع الفاعل في (ذهب) اللازم ، لأننا شغلنا الفعل به وفرغناه له . وانتصب المفعول به لانه تعدى إليه الفعل فنصبه .

فهذه علة نابعة من داخل اللغة و واقعها خالية من المصطلحات المشتقة من الطبيعة والمنطق التي اخذ النحاة فيما بعد يعللون بها الظواهر النحوية فإذا ما تتبعنا هذه العلة في كتب النحاة نجدها قد اختلفت عما هي عليه عند سيبويه وابتعدت عن غايتها التعليمية التي وضعها لها سيبويه إلى غاية جدلية لاتكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب . فلم نجد أحداً من النحاة اكتفى بعلة سيبويه هذه وانما أخذوا يعللون هذه العلة وهذا ما اسماه ابن مضاء العلل الثواني والثوالث[2] . وأطلق عليه الزجاجي العلل الجدلية [3].

فإذا ما بدأنا بالمبرّد مثلا نجده يرى أن الفاعل رُفع لانه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطَب ، فالفاعل وفعله بمنزلة المبتدأ و خبره[4] . فعلة الرفع عنده هي تمام الفائدة وبذلك ابتعد عن

(1) الكتاب : 34/1 .

(2) ينظر : الرد على النحاة :151-152.
(3) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 64.
(4) ينظر : المقتضب :8/1 .

علة سيبويه السهلة الموضحة . ((فأين هذا من تعليل سيبويه المختصر الدال ...) [1] . ويرى أن المفعول به نصب لانه تعدى إليه فعل الفاعل [2] وقد وافق في ذلك سيبويه .

أما النحاة الآخرون فقد أجمعوا على أن الفاعل رُفع والمفعول به نُصب للفرق بينما ثم أخذوا يعللون هذه العلة بعلل بعيدة عن اللغة وعن واقعها وقد جمعها الانباري بقوله : ((فان قيل فلمَ كان إعرابه الرفع ؟ قيل فرقا بينه وبين المفعول . فان قيل فهلاّ عكسوا وكان الفرق واقعا ؟ قيل لخمسة أوجه : الوجه الأول : هو أن الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد ويكون لـــه مفعولات كثيرة ... فإذا ثبت هذا وان الفاعل أقل من المفعول والرفع أثقل والفتح أخف أعطوا الأقل للأثقل والأكثر للأخف ليكون ثقل الرفع موازنا لقلة الفاعل ،وخفة الفتح موازنة لكثرة المفعول . والوجه الثاني : إن الفاعل يشـبه المبتدأ والمبتدأ مرفوع فكذلك ما أشـبهه ووجه الشـبه بينهما أن الفاعل يكون هو والفعل جملة كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة فلما ثبت للمبتدأ الرفع حـــمل الفاعل عليه . والوجه الثالث : إن الفاعل أقوى من المفعول فأعطي الفاعل الذي هو الأقوى الأقوى وهو الرفع و أعطي المفعول الذي هو الأضـعف الأضعف وهو النصب . والوجه الرابع : إن الفاعل أول والرفع أول والمفعول آخر والنـــصب آخر فأعطي الأول الأول والآخر الآخر . والوجه الخامس : إن هذا الســؤال لا يلزم لانه لم يكن لغرض إلا لمجرد الفرق وقد حصـــل ....))[3] . هذا ما علل به الزجّاج ، وابن الوراق ، والأعلم ، والعكبري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، وابن عصفور، والجامي[4] .

وبذلك يكون لدينا الفرق واضحا بين ما علل به سيبويه وما علل به النحاة بعده إذ نجد أن علة سيبويه تعليمية واضحة مختصرة ، خلافا لما علل به غيره مما يتصف بالخروج عن الواقع اللغوي التعليمي .

2. علة تجريد الفعل من علامة تدل على التثنية والجمع إذا أسند إلى مثنى أو جمع :

مذهب جمهور العرب انه إذا أســـند الفعل إلى ظاهر مثنى أو جمع وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع فيكون كحاله إذا أســـند إلى مفرد ، فتقول : قال أبواك ، وقال قومك كما نقول : قال زيد . ولا نقول قالا أبواك ، وقالوا قومك[5] . والعلة في ذلك عند سـيبويه لان العرب اكتفوا بالاسـم الظاهر المثنى أو المجموع بعد الفعل عن إلحاق علامة تدل على التثنية أو الجمع في الفعل ، فحذفوا هذه العلامة اكتفاء بما أظهروا قال سيبويه : ((وانما قالت العرب : قال قومك ، وقال أبواك ؛ لانهم اكتفوا بما اظهروا عن أن يقولوا : قالا أبواك ، وقال

(1) المدارس النحوية ، د. خديجة الحديثي : 128 .

(2) ينظر : المقتضب : 8/1 .
(3) أسرار العربية : 87-88 .
(4) ينظر على الترتيب : الخصائص : 48/1 ، العلل في النحو : 140-141 ، النكت :61/1-62 ، اللباب : 152/1 ، شرح المفصل : 75/1 ، الإيضاح في شرح المفصل : 159/1 ، شرح الجمل : 162/1 ، الفوائد الضيائية : 197/1 .
(5) ينظر : أوضح المسالك : 345/1 ، شرح ابن عقيل : 279/2 .

قومك ، فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا .)) [1] . ونلاحظ من خلال هذا النص أن سيبويه استعمل الاكتفاء لتعليل هذا الإستعمال من إستعمالات العرب اللغوية ، فالعرب اكتفوا بالظاهر الدال على التثنية والجمع عن إلحاق علامة ، تدل على ذلك في الفعل ، فهذه العلة تندرج ضمن ما يطلق عليه (علة الاستغناء) .

وخالف بعض النحويين هذه العلة ولم يعللوا بها ، فذهب ابن الوراق إلى أن الأفعال لا تثنى ولا تجمع في أنفسها فلذلك افرد لفظها[2] . وقال الشيخ خالد الأزهري ألتزم ذلك دفعا للإبهام ، لانه لو قيل : قاما أخواك ، وقالوا اخوتك ، لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله خبر مقدم[3] .وعلة سيبويه اقرب إلى واقع اللغة من علة ابن الوراق وعلة الأزهري لأنها علة لغوية لا تقوم على الافتراض والتخيل وانما تتجه إلى الإستعمال مباشرة فتعلله بما يناسبه مما ألف عند الناطقين .

فالفعل المسند إلى الظاهر المثنى أو المجموع يجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع ويكون حكمه كحكم مفرده ((إلا أن هناك طائفة قد خالفت جمهور العرب ، إذ يلحقون الفعل المسند إلى الظاهر إذا كان مثنى أو جمعا علامة تدل على التثنية أو الجمع وهذا ما أرادوه سيبويه بقوله : ((.. واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، أو ضربابي أخواك ..))[4] . وقد أكد سيبويه على كونها لغة قليلة))[5] .

فإذا تأخر الفعل عن الفاعل وجب إلحاقه علامة تدل على التثنية أو الجمع فنقول : قومك قالوا ذاك ، وأبواك قد ذهبا ، فقد أكد ذلك سيبويه وعلله بقوله : ((لانه قد وقع هنا إضمار في الفعل وهو أسماؤهم ، فلا بد للمضمر أن يجيء بمنزلة المظهر .))[6] . أي أن الفاعل إذا تقدم الفعل إرتفع بالابتداء ، ولابد للفعل من فاعل ، فإذا لم يظهر الفاعل بعده استتر فيه ضمير الفاعل كقولك : زيد قام ، والتقدير قام هو ، فإذا ثني الضمير أو جمع قلنا : الزيدان قاما والزيدون قاموا [7] .

3. علة إلحاق الفعل الماضي تاء تأنيث عندما يكون فاعله مؤنثا :

إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث لحقته تاء ساكنة تدل على كون الفاعل مؤنثا . وقد انشد ذلك ابن مالك في ألفيته قائلا :

وتاءُ تأنيث تلي الماضي إذا كان لأنثى كأبَتْ هندُ الأذى[8]

(1) الكتاب : 2/ 36 37 .
(2) ينظر : العلل في النحو : 144 .
(3) ينظر : شرح التصريح : 1/ 403 .

(4) الكتاب : 40/2.
(5) اللهجات العربية في كتاب سيبويه : 153 .
(6) الكتاب : 2/ 37 .
(7) ينظر : العلل في النحو : 143 . 144 .
(8) ينظر : شرح ابن عقيل : 475/1 .

قال الأشموني :((وكان حقها أن لا تلحقه لان معناها في الفاعل ،إلا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنى في الفاعل ، كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في الأفعال الخمسة .)) [1].

وعلة إلحاق هذه التاء عند سيبويه هي للفصل بين المؤنث والمذكر أي للدلالة على تأنيث لأنها ليست ضميرا كالواو والألف .وانما هي كـــهاء (طلحة) ،وليست باسم إذ يقول سيبويه : ((إلا انهم ادخلوا التاء ليفصلوا بين تأنيث والتذكير ،وحذفوا الألف والنون لما بدأوا بالفعل في تثنية المؤنث وجمعه ،كما حذفوا ذلك في التذكير .)) [2]. ثم قال : ((وانما جاءوا بالتاء للتأنيث لأنها ليست علامة إضمار كالواو والألف وانما هي كهاء تأنيث في(طلحة) ، وليست باسم .))[3].

4- علة حذف تاء تأنيث إ ذا فُصل بين الفاعل وفاعله المؤنث :

إذا فُصل بين الفاعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير(إلا) جاز إثبات تاء تأنيث وحذفها[4].وكلما طال الفصل عند سيبويه كان الحذف أحسن ،نحو : حضر القاضي امرأةٌ [5] .

وقد بين سيبويه علة حذف تاء تأنيث من الفعل إذا طال الكلام الفاصل بين الفعل و فاعلة المؤنث بقوله : ((لانه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل،وكأنه شـــيء يصـــير بدلا من شـــيء كالمعاقبة نحو قولك : زنادقة و زناديق ، فتحذف الياء لمكان الهاء ، وكما قالوا في (مغتلم) ، مغيلم ، ومغيليم ، وكان الياء صـــارت بدلا مما حذفـــوا ، وانما حذفوا التاء لانهم صـــار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء ، كما كفاهم الجمع والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف .)) [6] .

فسيبويه يرى أن تاء تأنيث قد تحذف من الفعل إذا فصل بين الفعل والفاعل بكلام ، وكلما طال الكلام كان الحذف أجمل ، لان هذا الكلام يصـــير بدلا من حذف التاء ، كما كانت الياء في (زناديق) بدلا من حذف الهاء في (زنادقة) ، وكما كانت الياء في (مغيلم و مغيليم) بدلا مما حذفوا في (مغتلم) . وعلة حذف تاء تأنيث من الفعل هي لان إظهار الفاعل المؤنث يكفي عن ذكر التاء في فعله كما كفى إظهار الفاعل المذكر المثنى أو المجموع عن إلحاق ضميره في الفعل .

وذهب الشيخ خالد الأزهري إلى أن تأنيث إنما لم يجب مع الفصل ، لان الفعل بَعُدَ عن الفاعل المؤنث ،

(1) شرح الأشموني : 162/2 .
(2) الكتاب : 37/2 .
(3) الكتاب : 38/2 .
(4) ينظر : شرح ابن عقيل : 477/1-479 .
(5) ينظر : الكتاب : 38/2 .
(6) الكتاب : 38/2 .

وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء تأنيث[1] .

وللدكتور فاضل السامرائي رأي في علة سيبويه هذه وهو أن الحذف مع الفصل ليس مطلقا دائما وانما الذي يقرره المعنى ، فمرة يكتب تأنيث أجود ، ومرة يكون التذكير أجود ، بحسب القصد والسياق طال الفصل أم قصر ، فقد تقصد باللفظ المؤنث معنى مذكر فتذكّر الفعل لـــه وقد تقصد باللفظ المذكر معنى مؤنث فتستعمله استعمال المؤنث حملا على المعنى[2] .

ب ـ النائب عن الفاعل :

أطلق عليه ســـيبويه عبارة ((المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر))[3] . ولم يضع له مصطلحا أما مصطلح النائب عن الفاعل ، فقد وضعه ابن مالك [4] . وسار عليه النحاة المتأخرون فقد قال أبو حيان : ((لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك . والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله .)) [5] .

ـ علـــة رفعـــه :

عندما يحذف الفاعل يقام المفعول به مقامه فيعطى ما كان للفاعل من أحكام وأحدها وجوب الرفع ، نحو : ضُرب زيد [6] فزيد نائب عن الفاعل مرفوع وجوبا . وعلة رفعه عند سيبويه كعلة رفع الفاعـــل إذ يقول : ((يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ، لانك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له ، كما فعلت ذلك بالفاعل .)) [7].

ويفهم من ذلك أن المفعول الذي ينوب عن الفاعل يرتفع بفعل الفاعل كما ارتفع به الفاعل حينما شغل الفعل به ، فكذلك المفعول يرتفع إذا ناب عن الفاعل لان الفعل شغل به وفرغ له .

وقد تابع الأخفشُ (ت 215 هـــ) سيبويه في هذه العلة ، وعلل بها رفع (الصيام) في قوله تعالى : ((كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ))(البقرة: من الآية183) . فقد قال : ((لانك شغلت الفعل بالصيام حتى صار هو يقوم مقام الفاعل)) [8] . وانتهج أبو بكر بن الســـراج ، والانباري هذا السبيل في تعليل رفع النائب عن الفاعل[9] . وقد صاغ المبرّد علة سيبويه صياغة أخرى لا تبعد في معناها عن علة سيبويه فهو يذهب إلى أن نائب

(1) ينظر : شرح التصريح :409/1 .
(2) ينظر : معاني النحو : 481/2-482 .
(3) الكتاب : 33/1.
(4) ينظر : شرح التسهيل : 124/2 .
(5) إنتصاف الضرب : 184/2 ، و ينظر : شرح التصريح : 421/1 .
(6) ينظر : شرح ابن عقيل : 499/1 ، شرح التصريح : 421/1 .
(7) الكتاب : 33/1 .
(8) معاني القرآن : 158/1 .
(9) ينظر : الأصول في النحو : 186 ، أسرار العربية : 95 .

الفاعل إنما كان رفعا لانك حذفت الفاعل ، ولابد لكل فعل من فاعل ، لانه لا يكون فعل ولا فاعل ، فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد إذ كان لا يستغني كل واحد منهما عن صاحبه كالابتداء والخبر [1]. وتابعه في ذلك ابن الوراق[2] .

جـ – التنازع :

أطلق عليه سيبويه عبارة ((باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك .)) [3] . وسماه النحاة فيما بعد (باب التنازع) ويسمى (باب الإعمال) عند الكوفيين[4] .

1 . علة إ عمال الفعل الثاني من المتنازعين :

إذا تنازع فعلان في نحو : ضربتُ وضربَني زيدٌ ، وضربَني و ضربتُ زيدا، فإعمال الثاني أولى عند سيبويه فقد قال :((تحمل الاسم على الفعل الذي يليه))[5]. وبيّن سيبويه علة إعمال الفعل الثاني دون الأول قائلا : ((وانما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وانه لا ينقض معنى ، وان المخاطب قد عرف ان الأول قد وقع بزيد ، كما كان (خشَّنْتُ بصدرِهِ وصدرِ زيدٍ) وجه الكلام حيث كان الجر في الأول وكانت الباء اقرب إلى الاسم من الفعل ولا تنقض معنى ، سوّوا بينهما في الجر كما يستويان في النصب))[6] .

وذلك يعني أن إعمال الفعل الثاني أولى عند سيبويه لقرب جواره للاسم من الفعل الأول ولانه لا يغير معنى إذا أعمل في الاسم ، أما الفعل الأول فان المخاطب قد عرف وقوعه بالاسم .وشبه سيبويه قرب مجاورة الفعل الثاني للاسم بقرب مجاورة الباء الجارة للاسم الثاني من الفعل في نحو : خشَّنْتُ بصدرِهِ وصدرِ زيدٍ إذ حُمِلَ (صدر زيد) على الباء لأنها اقرب مجاورة إليه من الفعل .

والمجاورة عند سيبويه والبصريين علة تجعل الشيء يجري على شيء آخر لمجاورته له حتى وان كان خارجا على القياس ((ومما يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاورة انهم قد قالوا : جُحرُ ضَبٍّ خربٍ ، وماءُ شَنٍّ باردٍ . فاتبعوا

الأوصـاف إعراب ما قبلها وان لم يكن المعنى عليه ، ألا ترى أن الضـب لا يوصـف بالخراب والشـن لا يوصـف بالبرودة وانما هي من صفات الجحر و الماء))[7] . وقد اعتمد هذه العلة المبرّد[8] .

(1) ينظر : المقتضب : 504/4.
(2) ينظر : العلل في النحو : 146-147.
(3) الكتاب : 37/1.
(4) ينظر : شرح التصريح : 474/1.
(5) الكتاب : 73/1.
(6) الكتاب : 74/1.
(7) شرح المفصل :1/ 79، و ينظر : الكتاب : 436/1.
(8) ينظر : المقتضب : 73/4

وتابع جمهورُ البصريين فيها سيبويه واحتجوا بما لمذهبهم في إعمال الفعل الثاني ، خلافا للكوفيين الذين اختاروا إعمال الفعل الأول لسبقه[1].

2 . علة الإضمار في الفعل المهمل إ ذا كان مطلوبه مرفوعا :

إذا أُعمل أحد العاملين وأُهمل الآخر وجب الإضـمار في المهمل إذا كان مطلوبه مرفوعا[2] نحو : ضـربوني وضـربت قومَك ، فاعمل الثاني وأهمل الأول وكان مطلوبه فاعلا فأضـمر فيه وهو الواو من (ضـربوني) . وقد بيّن سيبويه علة الإضمار في هذا الفعل بقوله :(وإذ قلت :ضربوني وضربتُ قومَك ، إذا أعملت الآخر فلا بد في الأول من ضـمير فاعلٍ ، لئلا يخلو من فاعل .))[3]. وهذا يعني أن الفعلين إذا اعمل أحدهما وأهمل الآخر وكان مطلوبه مرفوعا كالفاعل فلا بد من إضـمار فيه كي لا يخلو الفعل من فاعل لان الفعل لا يخلو من الفاعل عند البصـريين . خلافا للكسـائي ، وهشام الضرير (ت 209هـ)، والسـهيلي، والكوفيين الذين يوجبون الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية هرباً من الإضـمار قبل الذكر [4]. وعلة سـيبويه هذه هي المعتمدة عند جمهور البصـريين[5]. فقد اعتلّ بها المبرّد[6] ، واعتمدها من المتأخرين ابن عقيل، و الأشموني[7].

3 . علة عدم الإضمار في الفعل الأول المهمل إذا كان مطلوبه منصوبا :

إذا اعمل الفعل الثاني أهمل الأول وكان مطلوبه منصوبا لم يجب الإضمار فيه[8] نحو : ضربتُ وضربني قومُك ، فأهمل الأول ولم يضمر فيه . وقد بيّن لنا سيبويه علة ذلك بقوله:((و إنما قلت ضربت وضربني قومُكَ ، فلم تجعل في الأول الهاء والميم ، لان الفعل قد يكون بغير مفعول ولا يكون بغير فاعل .))[9] فالفعل الأول عند سيبويه إذا أهمل و كان مطلوبه منصوبا كالمفعول به مثلا ، نحو : (ضربت) لم يجب الإضمار فيه وعلته لان الفعل قد يخلو من المفعول ((

لانه .. فضلة فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر))[10] ولكن الفعل لا يخلو من الفاعل هذا ما اعتلّ به المبرّد بقوله : ((إن كان المبدوء به مفعولا لم تضمر ؛ لان المفعول يستغني الفعل عنه فمن ذلك

(1) ينظر : الإنصاف : 1/83-96 ، شرح المفصل : 77 ، 79 .
(2) ينظر : شرح إبن عقيل : 1/549 ، شرح التصريح : 1/484 .
(3) الكتاب : 1/79 .
(4) ينظر : شرح التصريح : 1/485 .
(5) ينظر : شرح الأشموني : 2/310 ، شرح التصريح : 1/484 .
(6) ينظر : المقتضب : 4/77 .
(7) ينظر : شرح إبن عقيل : 1/549-550 ، شرح الأشموني : 2/310 .
(8) ينظر : شرح إبن عقيل : 1/551 ، شرح الأشموني : 2/328 .
(9) الكتاب : 1/79 .
(10) شرح الأشموني : 2/328 .

: ضربت فأوجعته زيدا))[1] .

د _ المبتدأ والخبر :

1. علة رفع المبتدأ و علة رفع الخبر :

قرر سيبويه أن المبتدأ والمبني عليه وهو الخبر كلاهما رفع[2] . وبيّن العلة التي إرتفع بها المبتدأ ، والعلة التي إرتفع بها الخبر ، وهما علتان مختلفتان . فالمبتدأ إرتفع عنده بالابتداء ، لانه ذكر ليبنى عليه الخبر ، والابتداء ((هو الاهتمام بالاسم وجعله مقدما ليسند إليه فهو أمر معنوي))[3] أي تجرد الاسم عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها[4] . واما الخبر فيرتفع عند سيبويه بالمبتدأ ، لانه بمنزلة المبتدأ ، ويكون بذلك عامله لفظيا خلافا للمبتدأ . كل ذلك يتضح لنا من قوله :((فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فان المبني عليه يرتفع به كما إرتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبد الله منطلق ، إرتفع عبد الله لانه ذكر ليبنى عليه المنطلق ، و ارتفع المنطلق لان المبني على المبتدأ بمنزلته .))[5] .

وعلة سيبويه في رفع المبتدأ اعتمدها جميع البصريين ، فذهبوا إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء[6] . إلا الزجّاج فانه ذهب إلى أن رافع المبتدأ ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار ، لان الاسم لما كان لا بد له من حديث يُحدَّث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ .[7]. وابطل قوله ابن الوراق لانه لو كان الأمر كذلك لما جاز أن ينتصب

الاســـم بدخول عامل عليه ، لان دخول العامل لا يغير معنى الحديث عن الاســـم ، فلو كان ذلك المعنى عاملا لما جاز أن يدخل عامل وهو باق [8] .

أما علة سيبويه في رفع الخبر فقد خالفها جماعة من البصريين فذهب بعضهم إلى أن الخبر يرتفع بالابتداء كما إرتفع به المبتدأ[9] . وهذا القول عده الأخفش (ت **215** هـ)أقيس من قول سيبويه[10] وقال به أبو بكر بن

(1) المقتضب : 78/4 .
(2) ينظر : الكتاب : 126/2.
(3) شرح الأشموني : 254/1 .
(4) ينظر : شرح إبن عقيل : 201/1 .
(5) الكتاب : 127/1 .
(6) ينظر : الإنصاف : 44/1 ، أسرار العربية : 79 ، اللباب : 125-126 .
(7) ينظر : العلل في النحو : 126 ، شرح المفصل : 85/1 .
(8) ينظر : العلل في النحو : 136 .
(9) ينظر : الإنصاف : 44/1 ، شرح المفصل : 85/1 ، شرح التصريح : 196/1 .
(10) ينظر : معاني القرآن :9/1 .

السراج[1] أيضاً، وصححه أبو البقاء العكبري[2] . وحجة من قال به أن الابتداء رفع المبتدأ ، فيجب أن يرفع الخبر ، لانه مقتضٍ لهما ، كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول[3] . وقال الأخفش كما كانت (إنّ) تنصـــب الاســم وترفع الخبر فكذلك رفع الابتداء الاســم والخبر[4] . وأبطل ما ذهبوا إليه بأن الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شـــيئين[5].((وضُـعِّفَ بأن أقوى العوامل لا يعمل رفعين بدون اتباع ، فما ليس أقوى أولى أن لا يعمـــل ذلك .))[6]. وذهب بعضـــهم إلى أن الخبر إرتفع بالابتداء والمبتدأ كليهما ، وحجة من قال به أن الابتداء عامل ضـــعيف ، فقوي بالمبتدأ كما قوي حرف الشرط بفعله حين عملا جميعاً في الجزاء عند طائفة[7]. وهو قول المبرّد[8].

وقولهم هذا ((لا ينفك من ضعف وذلك من قبل أن المبتدأ اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل وإذ لم يكن لها تأثير في العمل والابتداء له تأثير فإضافة ما لا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له .))[9]. ورُدَّ أيضاً بأن اجتماع عاملين معنوي ولفظي لا يعهد [10].

وخالف الكوفيون جميع ما ذهب إليه البصريون وقالوا : إنَّ المبتدأ رفع الخبر ، والخبـــر رفـــع المبتدأ فترافعا[11] ، لان كل واحد منهما مفتقر إلى الآخر فكان كل واحد منهما عاملاً في صـــاحبه. كما أن (أيّاً) الشـــرطية عاملة في الفعل بعدها وهو عامل فيها في قوله تعالى:((أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى))[12](الإسـراء: من الآية**110**). وقد رَدَّ قولهم الانباري والأزهري[13].

وبعد هذا كله يتضح لنا أن ارجح العلل في رفع المبتدأ و الخبر هي علة سيبويه مما جعل ابن عقيل يقول : ((واعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه وهذا الخلاف ممّا لا طائل فيه .))[14].

(1)ينظر : الأصول في النحو : 63/1 ، شرح التصريح : 196/1.
(2)ينظر : شرح التصريح :196/1.
(3)ينظر : المصدر السابق : 196/1.
(4)ينظر : معاني القرآن : 9/1.
(5)ينظر : شرح التصريح :196/1.
(6)شرح الأشموني : 254/1.
(7)ينظر : الإنصاف : 44/1 ، شرح المفصل : 85/1،شرح التصريح : 196/1.
(8)ينظر : المقتضب : 126/4-127.
(9)شرح المفصل : 85/1.
(10)ينظر : شرح التصريح :196/1.
(11)ينظر : الإنصاف : 44/1،أسرار العربية : 85، شرح التصريح : 196/1.
(12)ينظر : شرح المفصل : 84/1،و المصادر السابقة:الصفحات أنفسها.
(13)ينظر : الإنصاف : 44/1، شرح التصريح : 197/1.
(14)شرح ابن عقيل : 201/1.

3 علة وجوب حذف الخبر بعد (لولا) :

قرر سيبويه في ((باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء))[1] أن الخبر يضمر بعد (لولا) أي يحذف . وذلك قولك : لولا عبد الله لكان كذا وكذا .[2] فعبد الله مرتفع بالابتداء ، والخبر محذوف وهو في مكان كذا وكذا ، فكأنه قال : لولا عبد الله بذلك المكان ، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا ، ولكن الخبر هنا محذوف وجوبا[3]. وعلة حذفه عند سيبويه هي كثرة الإستعمال ، فقد قال : ((ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام كما حذف الكلام من (إما لا) ، و زعم الخليل ـ رحمه الله ـ انهم أرادوا إن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا إما لا ، ولكنهم حذفوه لكثرته في الكلام . ومثل ذلك (حينئذ ، الآن) إنما تريد واسمع الآن ، و (ما أغلفه عنك شيئا) أي دع الشك عنك ، فحذف هذا لكثرة استعمالهم))[4].

و قد قرر النحاة أن (لولا) حرف امتناع الشـــيء لوجود غيره ولا يليها إلا المبتدا[5] فإذا قلت : لولا زيد ، كان زيد مرفوعا بالابتداء وخبره محذوفا والتقدير لولا زيد موجود ، ولولا زيد في مكان ، ولولا القتال في زمان ، لكان كذا وكذا ، وحذف الخبر حذفا لازما[6] . وقد اتضح لنا أن علة حذفه عند سيبويه هي كثرة الإستعمال ((وهي علة كثيرة الدوران في كتاب سيبويه ، ولا تكاد تخلو منها جزئية من الجزئيات التي تتناول الواقع اللغوي .))[7] . وقد شبه سيبويه ما حذف من الخبر لكثرة الإستعمال بعد لولا ببعض المحذوفات لكثرة الإستعمال وهي كثيرة في

كلام العرب ((لان من شـــأن العرب الإيجاز وتقليل الكثير إذ عرف معناه))[8] . قال ابن يعيش : ((لكثرة الإســتعمال اثر في التغيير ، ألا ترى انهم قالوا : (إيشِ) والمراد أي شــيء وقالوا : ويلمّه ، وقالوا : لا ادر ، فغيروا هذه الأشياء عن مقتضــاها لضــرب من التخفيف عند كثرة الإســتعمال))[9] . والحذف لكثرة الإســتعمال ورد في مواضــيع كثيرة في كتاب ســيبويه[10] وفي هذا دلالة على اســتقراء ســيبويه لكلام العرب ومعرفته بأســاليب لغتهم واستعمالاتهم للألفاظ والكلمات حتى عرف ما كثر في كلامهم .

(1) الكتاب : 129/2 .
(2) ينظر : الكتاب : 129/2 .
(3) ينظر : الأصول في النحو : 75/1 وكذلك الكتاب : 129/2 .
(4) الكتاب : 129/2 .
(5) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : 442/2 ، شرح التصريح : 224/1 .
(6) ينظر : المقتضب : 218/1 .
(7) التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 256 .
(8) معاني القرآن للفراء :2/1.
(9) شرح المفصل : 102/4 .
(10) ينظر : الكتاب : 300/5-302 (الفهارس التحليلية) .

وعلة ســيبويه هذه اعتمدها أبو بكر بن الســراج ، وابن يعيش[1] . ويرى الشــيخ خالد الأزهري أن علة حذف الخبر بعد لولا لانه معلوم بمقتضى لولا إذ هي دالة على امتناع لوجود ، والمدلول على امتناعه هو الجواب ، والمدلول على وجوده هو المبتدأ ، فصح الحذف لتعيين المحذوف[2] .

المبحث الثاني
النواســخ

أولا : الأفعال الناسخة للإبتداء

أ. ظنّ و أخواتها :

1. علة عدم جواز الاقتصار على أحد مفعولي ظنَّ و أخواتها :

ذكر سيبويه في ((باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر)) أن ظنَّ وأخواتها ــ وهي الأفعال التي تنصب مفعولين اصلها مبتدأ وخبر ــ لايجوز فيها الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر[3] . وذلك قولك : حسب عبد الله زيدا ، أو ظنَّ عمرو أباك . وقد بين سيبويه العلة التي منعت من الاقتصار على أحد هذين المفعولين دون الآخر فقال : ((وانما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا ــ أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول ، يقينا كان أوشكا ، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك مَنْ هو ؟ ، فإنما ذكرت (ظننتُ) ونحوه لتجعل خبر الأول يقينا أو شكا ، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين))[4] .

وذلك يعني أن ظنَّ وأخواتها تدخل على المبتدأ و الخبر لتُيقّن اليقين في الخبر أو الشك ، والاعتماد بهذه الأفعال على المفعول الثاني[5] ، لان الشك أو اليقين إنما وقعا في الثاني[6] . فإذا قلت :ظننت زيدا منطلقا فإنما شككت في انطلاق زيد لا به لان المخاطَب يعرف زيدا كما يعرفه المخاطِب ، فالمخاطِب والمخاطَب في المفعول الأول سواء وانما الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ و الخبر الفائدة في الخبر[7] ، ولابد من ذكر المفعول

(1) ينظر : الأصول في النحو : 75/1 ، شرح المفصل : 95/1 .
(2) ينظر : شرح التصريح : 224/1 .
(3) ينظر : الكتاب : 39/1 .
(4) الكتاب : 40/1 .
(5) ينظر : النكت : 70/1 .
(6) ينظر : المقتضب : 340/2 .
(7) ينظر : شرح المفصل : 64/7 .

الأول ليُعلَم من الذي عُلم خبره أو شُك فيه[1] .

ووجدنا أن هذه العلة التي ذكرها سيبويه قد اعتمدها اغلب النحاة بعده وما قالوه في تعليل عدم جواز الاقتصار على أحد المفعولين في (ظنَّ وأخواتها) إنما هو مشتق من كلام سيبويه في ذلك من غير زيادة . فالمبرّد مثلا يقول : ((واعلم انك إذا قلت ظننت زيدا أخاك ، أو علمت زيدا ذا مال . انه لايجوز الاقتصار على المفعول الأول لان الشك والعلم إنما وقعا في الثاني . ولم يكن بد من ذكر الأول ليُعلم من الذي عُلم هذا منه أو شُكَّ فيه من أمره ؟))[2] .

وهذا ما ذكره أبو بكر بن السراج والأعلم الشنتمري وبن يعيش[3] . وقال الجرجاني : ((وذلك أن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر ، فكما لابد للمبتدأ من الخبر والخبر من المبتدأ ، كذلك لا يستغني واحد من المفعولين

عن صاحبه))[4] . وقد قال بذلك الانباري ، وابن عصفور، والأزهري[5]. وهو قول مشتق من كلام سيبويه في تلك العلة ولا يختلف عنه ويؤدي معناه .

وذهب الجامي إلى أن سبب ذلك هو أن المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة . فلو حذفت أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة[6] .وهذا القول مشتق أيضاً من علة سيبويه لان المفعول الثاني يُتم الفائدة وهي اليقين أو الشك ولما كان هذان المفعولان يكمل أحدهما الآخر أشبها الاسم الواحد المنتصب بعد الفعل وهو المفعول به . وبعد هذا كله يمكننا أن نقول أن كل العلل التي قيلت في عدم جواز الاقتصار على أحد المفعولين بعد ظنَّ وأخواتها أصلها علة سيبويه وجميعها مولدة منها .

2. علة أن تأخير ظنَّ وأخواتها إذا ألغيت أقوى :

يجوز إلغاء ظنَّ وأخواتها المتصرفة ، وذلك إذ توسطت أو تأخرت ، فإذا توسطت يستوي الإعمال والإلغاء عند النحاة ويرجح بعضهم الإعمال . وان تأخرت فيحسن عندهم الإلغاء[7] . ومعنى الإلغاء عندهم هو ترك العمل لفظا ومعنى[8] . و ذكر سيبويه انه كلما أريد الإلغاء فتأخير هذه الأفعال أقوى من توسطها ، إذ قال : ((وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى))[9] نحو : زيد قائم ظننتُ .

---

(1) ينظر : المقتضب : 340/2 .
(2) المقتضب : 340/2 ، 95/3 .
(3) ينظر : الأصول في النحو : 216/1 ، النكت : 70/1 ، شرح المفصل : 64/7 .
(4) المقتصد : 499/1 .
(5) ينظر : أسرار العربية : 153 ، شرح الجمل : 312/1 ، شرح التصريح : 378/1 .
(6) ينظر : الفوائد الضيائية : 276/2-277 .
(7) ينظر : شرح إبن عقيل : 435/1 ، شرح الأشموني : 79/2 .
(8) ينظر : شرح إبن عقيل : 433/1 .
(9) الكتاب : 119/1 .

وعلل ذلك بقوله : ((وانما كان التأخير أقوى لانه إنما يجيء بالشك بعد ما يمضي كلامه على اليقين ، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك ، كما تقول : عبد الله صاحب ذاك بلغني ، وكما قال من يقول ذاك تدري ؟ فآخر ما لم يعمل في أول كلامه . وانما جعل ذلك فيما بلغه بعد ما مضى كلامه على اليقين أو فيما يدري .))[1] .

فلما كانت هذه الأفعال تفيد الشك فتأخيرها أقوى عند الإلغاء لان الكلام يبنى على اليقين ثم يدركه الشك [2]. ولم يذكر النحاة ذلك بعده وذهبوا إلى تعليل جواز إلغاء هذه الأفعال إذا توسطت أو تأخرت ، لضعفها في العمل[3] .

وقد فرق الدكتور فاضل السامرائي بين الإعمال والإلغاء ورأى أن قول النحاة بجواز الإلغاء والإعمال قد يفهم منه انه قد يسوغ ذلك متى شاء المتكلم . لكنه جعل ذلك مرتبطا بالمعنى ، فمعنى الإعمال أن الكلام مبني على الظنّ تقدم الفعل أو تأخر ، ومعنى الإلغاء أن الكلام مبني على اليقين ثم أدركه الشك فيما بعد[4] .

و ما توصل إليه الدكتور فاضل السامرائي كان قد صرح به سيبويه فمعنى الإعمال عنده أن الكلام مبني على الشك ، إذ قال سيبويه : ((فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك اعمل الفعل قدم أو أخر .))[5]. ومعنى الإلغاء بناء الكلام على اليقين ، وهذا يفهم من قول سيبويه : ((.. لانه إنما يجيء بالشك بعد ما يمضي كلامه على اليقين .))[6] .

ويبدو أن النحاة بعد سيبويه نظروا إلى إلغاء هذه الأفعال وإعمالها من ناحية الإعراب والعامل فقط ، وأهملوا الناحية المعنوية التي توجب الإلغاء والإعمال ، لذلك جوزوا إلغاء هذه الأفعال إذا توسطت أو تأخرت ، فجعلوا الإعمال والإلغاء يحدده موقع هذه الأفعال من الجملة أما سيبويه فجعل المعنى يحدد ذلك .

ب. أفعال المقاربة :

1. علة عدم مجيء خبر (عسى) و(كاد) ا سماً :

(عسى) من أفعال الرجاء و (كاد) من أفعال المقاربة ، وتسمى جميع أفعال هذا الباب بأفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم الجزء وكلها تدخل على المبتدأ و الخبر فترفع المبتدأ اسما لها ويكون خبره خبرا لها في

---

(1) الكتاب : 120/1 .

(2) ينظر : النكت : 134/1 .

(3) ينظر : العلل في النحو : 156 ، أسرار العربية : 153-154 ، المقتصد : 497/1 ، شرح المفصل : 48/7 ، شرح الجمل لابن عصفور : 315/1-316 ، الفوائد الضيائية : 279/2 .

(4) ينظر : معاني النحو : 451/2 .

(5) الكتاب : 120/1 .

(6) الكتاب : 120/1 .

موضع نصب ، ولكن الخبر لا يكون إلا مضارعا نحو : كاد زيد يقوم ، وعسى زيد أن يقوم ، وندر مجيئه اسما بعد عسى وكاد[1] . هذا ما قرره سيبويه وأكده بقوله : ((إلا أن الأسماء لا تستعمل في كدت وما أشبهها .))[2] .

وقد بين سيبويه علة عدم مجيء الأسماء بعد (عسى وكاد) فقال : ((وكأنهم إنما منعهم أن يستعملوا في (كدت) و(عسيت) الأسماء أن معناه ومعنى غيرها معنى ما تدخله (أن) نحو قولهم : خليق أن يقول ذاك ، وقارب أن لا يفعل ، ألا ترى انهم يقولون : عسى أن يفعل ، و يضطر الشاعر فيقول : كدت أن . فلما كان المعنى فيهن

ذلك تركوا الأسماء لئلا يكون ما هذا معناه كغيره ، واجروا اللفظ كما اجروه في كنت ، لانه فعل مثله[3] . وذلك يعني أن معنى كاد وعسى هو ما منع من مجيء الأسماء بعدهما لان معناهما كمعنى ما تدخله (أن) وهي لا يأتي بعدها الأسماء فكان مجيء الفعل المضارع بعد كاد وعسى واجبا حتى لا ينتقض معناهما .

وذهب السيرافي ، والأعلم في تعليل ذلك إلى انهم إنما ألزموا فيه الفعل لانه أريد به الدلالة بصيغة الفعل على زمانه ، أو مداناته وقرب الالتباس به و مواقعته[4] . ومثله (عسى زيد أن يقوم) ومعناه (عسى زيد القيام) إلا أن القيام لا يدل على زمان محصل ، فلزموا اللفظ الذي يدل على زمان بعينه[5] . وعلل ذلك ابن يعيش فقال : ((أما لزوم الفعل فلأنه لما منع المضارع واجتُزأ عنه بلفظ الماضي (أي عسى) عوض المضارع في الخبر ، وأيضاً فانه لما كانت عسى طمعا وذلك لا يكون إلا فيما يستقبل من الزمان جعلوا الخبر مثالا يفيد الاستقبال إذ لفظ المصدر لا يدل على زمان مخصوص .))[6] .

وما اعتلّ به السيرافي ، والأعلم ، وابن يعيش يرجع كله إلى علة سيبويه لانه ذكر أن الاسم لا يجيء بعد (عسى وكاد) لان ((معناها ومعنى غيرها معنى ما تدخله (أن).)) ومعنى ما تدخله (أن)هو الاستقبال لان (أن) تخلص المضارع للاستقبال ، فمعنى عسى وكاد للاستقبال والفعل المضارع بعدهما يحقق هذا الزمن أما الاسم فانه لا يدل على زمن بعينه فلذلك ينقض معناهما.

2. علة عدم استعمال المصدر بعد عسى :

ذكر سيبويه أن عسى لا يستعمل بعدها إلا (أن) والفعل المضارع نحو : عسيت أن تفعل ، ولا يستعمل بعدها المصدر إذ قال : ((ولا يستعملون المصدر هنا كما لم يستعملوا الاسم الذي الفعل في موضعه كقولك :

(1) ينظر : شرح المفصل : 7/116-117 ، شرح التصريح : 1/277 .
(2) الكتاب : 3/11 .
(3) الكتاب : 3/12 .
(4) ينظر : الكتاب : 3/11 الهامش رقم (4) ، النكت : 2/511 .
(5) ينظر : النكت : 2/511 .
(6) شرح المفصل : 7/118 .

إذهب بذي تسلم ولا يقولون : عسيت الفعل ولا عسيت للفعل .))[1] . وعلة ذلك عند سيبويه هي علة الاستغناء إذ أن العرب استغنوا بأن و الفعل المضارع عن المصدر فقد قال : ((واعلم انهم لم يستعملوا : عسى فعلك ، استغنوا بان تفعل عن ذلك ، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا : عسيا وعسوا ، و بلو أنه ذاهب عن

لو ذهابه . و مع هذا انهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب ، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في عسى وكاد ، فتركك هذا لان من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء .))[2].

فالعرب استغنت بـ (أن) و (يفعل) عن المصدر بعد عسى . لأنها موضوعة لفعل يتوهم كونه في الاستقبال فاحتاجت إلى ذكر (أن) للدلالة على المستقبل))[3]. وقد شبه سيبويه استغناء العرب بان والفعل المضارع عن المصدر باستغنائهم بـ (عسى) بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع والمؤنث عن أن يقولوا : عسيا وعسوا . وهؤلاء العرب هم (أهل الحجاز)[4] . أما بنو تميم فانهم يسندون الضمائر إلى عسى فيقولون : عسى وعسيا وعسوا وعست وعستا وعسين[5] . فلما كانت أن والفعل المضارع بعد عسى يحققان معنى المصدر ويغيان بالغرض اللغوي أكثر منه استغني بهما عنه حتى صار مسقطا من الكلام البتة لان من كلام العرب الاستغناء بالشيء عن الشيء إذ قال سيبويه : ((ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي اصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا .))[6].

جـ - كان و أخواتها :

1. علة جواز تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها :

قرر سيبويه انه يجوز تقديم خبر كان على اسمها ، وذلك قولك : كان أخاك عبدُ الله ، فقدمت الاسم وأخرت الخبر .[7] هذا إذ لم يعرض ما يوجب تقديم خبرها على اسمها أو يمنع ذلك [8]. وقد بين سيبويه علة ذلك بقوله : ((وان شئت قلت : كان أخاك عبد الله ، فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في (ضرب) لانه فعل مثله وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في (ضرب) إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد))[9].

(1) ينظر : 3/157-158.
(2) الكتاب : 3/158.
(3) ينظر : النكت : 2/592
(4) ينظر : شرح ابن عقيل : 1/343.
(5) ينظر : المصدر السابق : 1/343 و للاستزادة ينظر : اللهجات العربية في كتاب سيبويه :223-224.
(6) الكتاب : 1/25 ،و ينظر :الخصائص :1/226.
(7) ينظر : الكتاب : 1/45.
(8) ينظر : شرح الأشموني : 1/351.
(9) ينظر : 1/45.

وهذا يعني أن العلة التي جوزت تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها عند سيبويه هي لان كان وأخواتها أفعال كالأفعال الحقيقية المتعدية إلى المفعول فكما جاز في الأفعال الحقيقية تقديم مفعولها على فاعلها جاز تقديم خبر كان

على اسمها لأنها متصرفة تصرف الأفعال وحالها في التقديم والتأخير كحال الأفعال ، قال ابن يعيش ((اعلم أن هذه الأفعال لما كانت متصرفة تصرف الأفعال الحقيقية ومشبهة بها جاز في خبرها ما هو جائز في المفعول من التقديم والتأخير))[1] ،وهذا ما يؤكده قول الانباري : ((وانما جاز ذلك لأنها لما كانت أخبارها مشبهة بالمفعول وأسماؤها مشبهة بالفاعل ،والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل فكذلك ما كان مشبها به .))[2].

فيتضح لنا من ذلك أن مشابهة كان للأفعال هي التي جوزت تصرفها تصرف الأفعال فهي تشبه الأفعال بدخول علامات الأفعال عليها نحو : (قد ، والسين ، وسوف) وتتصرف تصرف الأفعال نحو : كان ، يكون فهو كائن وكن ولا تكن .))[3] فهذه علة مشابهة .

2. علة عدم الاقتصار على اسم كان دون خبرها :

ذهب سيبويه إلى انه لايجوز الاقتصار على كان واسمها في نحو : كان زيد ،إذا كانت (كان) غير تامة [4]. على الرغم من أن هذه الأفعال جارية مجرى الأفعال الحقيقية وفاعلها ومفعولها ، والمفعول يجوز إسقاطه ، ولا يجوز ذلك في خبر هذه الأفعال وان كانت مشبهة بتلك [5]. وقد علل سيبويه ذلك بقوله : ((هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ،واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد. فمن ثَمَّ ذكر على حدته ولم يذكر مع الأول ، ولا يجوز لك الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في (ظننت) الاقتصار على المفعول الأول ، لان حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثَمَّةَ .)) [6].

وذلك يعني أن (كان وأخواتها) عند سيبويه تتعدى اسم الفاعل وهو اسمها إلى اسم المفعول وهو خبرها وهما شيء واحد لانهما مبتدأ وخبر والمبتدأ والخبر عند سيبويه شيء واحد لان الخبر من المبتدأ ((شيء هو هو))[7].

ومن هنالك لم يجز الاقتصار على الاسم كما لم يجز الاقتصار على المفعول الأول لـ (ظنَّ) لان ((الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر لا في المبتدأ .))[8]. فكذلك كان وأخواتها لايجوز فيها الاقتصار على الاسم لان الفائدة في الخبر كما كانت الفائدة في المفعول الثاني من (ظنَّ) لان مفعوليها اصلهما

---

(1) شرح المفصل :97/7.
(2) أسرار العربية : 135.
(3) ينظر : شرح المفصل : 96/2.
(4) ينظر : الكتاب : 45/1.
(5) ينظر : شرح المفصل : 97/7.
(6) الكتاب : 45/1.
(7) ينظر : الكتاب :127.
(8) الأصول في النحو : 216/1 ، و ينظر : شرح المفصل : 64/7.
مبتدأ وخبر ،والفائدة في الخبر.

ولعل هذا الذي ذكره سيبويه هو الذي جعل بعض النحاة فيما بعد يسمون هذه الأفعال بـــ(الأفعال الناقصة) لعدم اكتفائها بالمرفوع لأنها لا تتم معنى إلا به وبالمنصوب وممن ذكر ذلك الزمخشري [1]. وصححه السيوطي وهو مذهب ابن مالك،والأشموني [2]،والصبان [2]،وإليه ذهب الفرّاء [3] أيضاً.

قال ابن يعيش في تعليل عدم جواز الاقتصار على اسم كان وأخواتها : ((...والعلة في ذلك ما ذكرناه من انه الخبر قد صار كالعوض من الحدث والفائدة منوطة به فكما لايجوز إسقاط الفعل في (قام زيد)فكذلك لا يجوز حذف خبرها لأنه مثله.))[4].

أما سيبويه فانه لم يصرح بلفظ النقص وكلامه السابق يحتمله [5] ،وله كلام يحتمل مذهب من قال أنها سميت ناقصة لأنها لا تدل على الحدث ولا تفيده في الجمل بل تفيد الزمان وحسب [6] ،لانه قال : ((وادخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى))[7] . وهذا يعني أنها ينقصها الحدث [8].

3 ـ علة أن (ليس) لا تستعمل تامة ككان :

قد تستعمل كان تامة عند سيبويه ، ومعنى تمامها أنها تكتفي بمرفوعها عن منصوبها [9]. إذ قال سيبويه : ((وقد يكون لكان موضوع آخر يُقتصر على الفاعل فيه))[10]. وذلك نحو: كان عبد الله أي قد خُلق ، وكان الأمر أي وقع ، وكذلك دام ، واصبح وأمسى تكون بمنزلة كان في التمام [11]. أما ليس فإنها عند سيبويه لا تستعمل تامة ولا يكون فيها ذلك ، والعلة في ذلك عنده أنها جامدة لا تتصرف تصرف الأفعال فقد قال :((فأما ليس فانه لا يكون فيها ذلك ، لأنها وضعت موضعا واحداً ، ومن ثم لم تتصرف تصرف الفعل الآخر .))[12]. وذلك يعني أن ليس لا تستعمل تامة ككان وأخواتها لأنها وضعت موضعا واحداً أي أنها جامدة لا تتصرف

---

(1) ينظر : شرح المفصل : 156/2.
(2) ينظر : حاشية الصبان على الأشموني :235/1.
(3) ينظر : معاني القرآن : 98/1 ، 116 .
(4) شرح المفصل : 97/7 .
(5) ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : 220 .
(6) ينظر : شرح المفصل : 89/7 ، و المرجع السابق : 219-220.
(7) الكتاب : 45/1.
(8) ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : 220 .
(9) ينظر : شرح ابن عقيل : 279/1 ، شرح الأشموني : 356/1 ، شرح التصريح : 251/1 .
(10) الكتاب : 46/1.
(11) ينظر : الكتاب : 46/1.
(12) الكتاب : 46/1 .

تصرف الأفعال التي يكون منها الماضي والمضارع نحو كان يكون ، واصبح يصبح قال المبرد : ((واما امتناعها من الصرف فانك إذ قلت : ضرب ، وكان ، دللت على ما مضى وإذ قلت :يضرب ويكون دللت على ما هو فيه ، وما لم يقع وأنت إذ قلت : ليس زيد قائما غدا أو الآن . اردت ذلك المعنى الذي في (يكون) فلما كانت تدل على ما يدل عليه المضارع استغنى عن المضارع فيها ولذلك لم يبن من بناء الأفعال من بنات الياء مثل باع ...))[1] . وأضاف النحويون إلى ليس في عدم التمام (فتئ وزال) قال ابن مالك :

وما سواه ناقص والنقص في فتئ وليس ، زال دائما قفي[2]

4. علة إذا وقع بعد كان وأخواتها معرفة ونكرة فاسمها المعرفة :

ذكر سيبويه انه إذ وقع بعد كان وأخواتها معرفة ونكرة فيجب أن يكون اسمها المعرفة وذلك نحو : كان زيد حليما زيد ، وكان حليما زيد ولا يجوز كان حليم زيدا ، فيبتدأ بالنكرة بعد كان[3]. وعلة ذلك عند سيبويه هي : ((لانه حد الكلام ، لانهما [أي اسمها وخبرها] شيء واحد .. وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء .. تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر وذلك قولك : كان زيد حليما وكان حليما زيد لا عليك أ قدمت أم أخرت .. فان قلت : كان حليم أو رجل فقد بدأت بنكرة ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور ، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة فكرهوا أن يقربوا باب لبس ... ولا يبتدأ بما يكون فيه اللبس ، وهو النكرة . إلا ترى انك لو قلت : كان إنسان حليما أو كان رجل منطلقا ، كنت تلبس ، لانه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا ، فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللبس .))[4]. ويتضح من ذلك أن علة جعل اسم كان المعرفة دون النكرة لانه حد الكلام لان اسمها وخبرها شيء واحد فهما مبتدأ وخبر ويجب الابتداء بالأعرف مراعاة لاهتمام المخاطب ثم الأخبار بالنكرة ، لان الابتداء بالنكرة بعد كان يؤدي بالمخاطب إلى اللبس وبذلك ينصرف اهتمامه عن الخبر ، فلذلك كرهوا أن يقربوا باب لبس .

وقد أوضح ذلك المبرد بقوله : ((إعلم انه إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يجعل اسم كان المعرفة ؛ لان المعنى على ذلك ؛ لانه بمنزلة الابتداء والخبر .. ألا ترى انك لو قلت : كان رجل قائما ، وكان إنسان ظريفا لم تفد بهذا معنى لان هذا مما يعلم الناس انه قد كان . وانه مما يكون ، وانما وضع الخبر للفائدة ، فإذا قلت : كان عبد الله ، فقد ألقيت إلى السامع اسما يعرفه ، فهو يتوقع ما تخبره عنه ...))[5]. وذلك ما أكده ابن السراج ونص عليه تبعا لسيبويه[6]. وكان لابن الوراق وقفة عند هذه العلة في كتابه (العلل في النحو) فقد

(1) المقتضب : 87/4.
(2) ينظر :شرح ابن عقيل : 277/1 ، شرح الأشموني : 356/1 ، شرح التصريح : 250/1 .
(3) ينظر : الكتاب : 47/1-48 .
(4) الكتاب : 47/1-48 .

(5) المقتضب : 88/4 .

(6) ينظر : الأصول في النحو : 94/1 .

قال : ((فان قال قائل : فلم اخترتم أن يكون الاسم في هذه الأفعال معرفة ؟)) ثم علل ذلك وكأنه يشرح علة سيبويه إذ يقول :((لان هذه الأفعال ... إنما تدخل على المبتدأ والخبر ومن شروط الخطاب أن يكون مبنيا على المعادلة بين المتخاطبين فإذا اردت أن تخبر غيرك عن الاسم بخبر لا يعرفه ، جاز أن ينصرف عن استماع خبره لان الإنسان لا يهتم بخبر من لا يعرفه مع هذا فيكون المتكلم لم يعدل في المخاطبة إذ لم يستو علم من يخاطبه في معرفة المخبر عنه مع علمه ، فإذا كان المخبر عنه معرفة اهتم المخاطب بخبره فلهذا اختير أن يكون المبتدأ معرفة .))[1] .

وواضح أن المبرّد ومن جاء بعده عولوا على علة سيبويه هذه بعباراتها وكأنه قد رسم منهجا في التعليل والتأمل لذلك النص الذي علل فيه سيبويه اختيار المعرفة بعد كان نجد أن سيبويه يحلل نصوصه بتعليل مسائلها بغية إجلاء غوامضها للقارئ وفهمها والعلم بأسرارها ، وهو في ذلك النص نجده يحلله تحليلا دلاليا معتمدا على التواصل بين المتكلم والمخاطب وكأنه ينفذ إلى نفسية المتكلمين ليكشف عن أعماقهم وما يختلج في صدورهم ، فكأنه يعلل صنيع العرب في أساليبها تعليلا نفسيا .

5. علة جواز الإخبار عن النكرة بنكرة بعد كان المنفية :

ذكر سيبويه في ((باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة)) انه يجوز الإخبار عن النكرة بعد كان المنفية إذ كان اسمها وخبرها نكرتين متكافئتين ولا يجوز ذلك في الإثبات وذلك قولك : ما كان أحد مثلك ، وما كان أحد خيرا منك [2] . وعلل ذلك سيبويه بقوله : ((وانما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه ، لان المخاطب قد يحتاج إلا أن تعلمه مثل هذا ... وحسنت النكرة ههنا في هذا الباب لانك لم تجعل الأعرف في موضع الانكر ، وهما متكافئان كما تكافأت المعرفتان ، ولان المخاطب قد يحتاج إلى علم ما ذكرت لك وقد عرف من تعني بذلك كمعرفتك .))[3] . فالإخبار عن النكرة حسن ههنا عند سيبويه لان هذه النكرة قد نفيت فأفاد نفيها نفي العموم وتكافأت مع النكرة بعدها فحصلت الفائدة في الخبر ــ وان كان نكرة ــ فاصبح المخاطب مستفيدا ما قد كان يجوز أن يجهله .

وهذا ما أوضحه ابن الوراق في هذه العلة فقد قال : ((فان قال قائل : فلم يحسن في النفي أن تخبر بالنكرة نحو قولك : ما كان أحد مثلك ..؟ فالجواب في ذلك : أن موضع كان موضع الإخبار للفائدة فمتى حصل فيها فائدة للمخاطب جاز استعمالها ومتى بعدت من الفائدة لم يجز استعمالها ... و جاز أن يخبر عن النكرة لان المخاطب مستفيد ما قد كان يجوز أن يجهله ، ألا ترى انك إذا تقول : ما كان أحد مثلك فقد يجوز أن يعتقد أن له مثلا ثم يستفيد بخبرك عنه خلاف ما كان يعتقده ، فقد بان أن في هذا الخبر وان كان نكرة فائدة ....)) [4] .

(1) العلل في النحو : 125 .
(2) ينظر : الكتاب : 54/1 .
(3) الكتاب : 54/1 ، 55 .
(4) العلل في النحو : 126-127 .

6. علة لزوم (ما) عند حذف (كان) بعد (أ ن) المصدرية :

تختص (كان) بأمور منها زيادتها ، ومنها حذفها ، ومن مواضع حذفها : بعد (أن) المصدرية فتحذف ويبقى اسمها وخبرها ويلزم عند حذفها (ما) بعد (أن) المصدرية نحو : أما أنت منطلقا انطلقت معك ، والأصل : أن كنت منطلقا انطلقت معك ، فحذفت (كان) فانفصل الضمير المتصل بها فصار : أن أنت منطلقا انطلقت معك ، ثم أتي بـ (ما) بعد (أن) فأدغمت فيها فصار : أما أنت منطلقا انطلقت معك [1]. ولابد من أن تكون هناك علة دعت العرب إلى المجيء بـ (ما) هذه بعد (أن) عند حذف (كان) . وقد بين سيبويه تلك العلة بقوله : ((فإنما هي (أن) ضمت إليها (ما) وهي ما التوكيد ولزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضا من ذهاب الفعل ، كما كانت الهاء والألف عوضا في الزنادقة واليماني من الياء .))[2] .

وهكذا فان سيبويه قد أوضح لنا تلك العلة التي ألزمت (ما) بعد (أن) عند حذف كان وهي انهم أتوا بها عوضا من حذف (كان) كراهية أن يخلوا بـ (أن) . وفي هذه قال ابن مالك في ألفيته :

وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب كمثل : أما أنت برا فاقترب [3]

وهذا ما ذهب إليه شراح الألفية مثل ابن هشام ، وابن عقيل ، و الأشموني وكذلك الشيخ خالد الأزهري [4] .

وكعادة سيبويه في اغلب تعليلاته يوضح العلة بعلة أخرى تشبهها وهي أكثر وضوحا من الأولى فنجده يوضح لنا علة تعويض (ما) بعلةٍ أخرى قد تكون أوضح وهي تعويض الهاء في (الزنادقة) من الياء في (الزناديق) ، وتعويض الألف في (اليماني) من الياء في (اليمني) . فلذلك نرى سيبويه يوضح المسألة أو الظاهرة النحوية بتعليلها ثم يوضح العلة بحملها على شبيهتها وصولا منه إلى تعميق فهم القارئ وهذا ما يؤكد لنا تعليمية علل سيبويه .

(1) ينظر : شرح ابن عقيل : 296/1 ، شرح الأشموني : 388/1 ، شرح التصريح : 251/1 ، 257.
(2) الكتاب : 293/1-294 .
(3) شرح ابن عقيل : 296/1 .
(4) ينظر : أوضح المسالك : 65/1 ، شرح ابن عقيل : 296/1 ، شرح الأشموني : 388/1 ، شرح التصريح : 257/1 .

ثانيا : . الحروف الناسخة للإبتداء

أ. المشبهات بـ (ليس) :

1. علة أن لغة تميم في (ما) هي القياس :

(ما) حرف نفي يليه الاســـم والفعل وحكمه أن لا يعمل شـــيئا في واحد منهما وذلك لان عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء على حد همزة الاســتفهام وهل لعدم اختصــاصــها [1] . فان دخلت على الجملة الاسمية اعملها أهل الحجاز و التهاميون و النجديون عمل ليس بشـــرط معروفة نحو قوله تعالى :((مَا هَذَا بَشَراً))(يوسف: من الآية31) يشبهونها بليس فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر [2] .

ووجه الشبه بين (ما) و(ليس) عند الحجازيين هو انهما جميعا لنفي ما في الحال ، و إن ليس مختصة بالمبتدأ والخبر فإذا دخلت (ما) على المبتدأ والخبر أشبهتها من جهة النفي ومن جهة الدخول على المبتدأ والخبر [3].

أما بنو تميم فلا يعملونها في شـــيء فيرفعون ما بعدها نحو : ما زيد منطلق [4] . ومذهب ســـيبويه أن (ما) التميمية أقيس الوجهين ، وعلة ذلك هي لأنها حرف غير مختص وتجري مجرى الحرف (هل) ولا يكون فيها إضمار إذ يقول سيبويه: ((واما بنو تميم فيجرونها مجرى أما و هل ، أي لا يعملونها في شيء وهو القياس ، لأنه ليس بفعل و ليس ما كليس ، ولا يكون فيها إضمار .))[5] . فيتضح من ذلك أن اللغة التميمية هي القياس عند سيبويه لان (ما) حرف وليس بفعل والحرف عند النحاة لا يعمل إلا إذا كان مختصا فإذا لم يكن مختصا باسم أو فعل فانه لا يعمل كحروف العطف [6]. فضلا عن أن (ما) لا تتصرف تصرف ليس في كل المواضع لأنها إذا انتقض نفيها بإلا أو قدم خبرها رجعت إلى القياس [7]. ولا يكون فيها إضمار مثل ليس قال المبرّد : ((.. تقول لســت ولســنا وليســوا ولســن ولا يكون شيء من هذه الإضمار في (ما) ..))[8] .

ووافق جمهور النحويين سيبويه في أن لغة بني تميم في (ما) هي القياس قال ابن الحاجب : ((النحويون يزعمون أن لغة بني تميم في ذلك هي القياس ويقولون : إن الحرف إذا لم يكن له اختصاص بالاسم أو الفعل لم

(1) ينظر : النكت : 86/1 ، شرح المفصل : 108/1 .
(2) ينظر : شرح المفصل : 108/1 ، مغني اللبيب : 399/1 .
(3) ينظر : الخصائص : 167/1 ، أسرار العربية : 129 ، اللباب : 175/1 ، شرح المفصل : 108/1 .
(4) ينظر : شرح المفصل : 108/1 ، إرتشاف الضرب : 103/2 .
(5) الكتاب : 57/1 .
(6) ينظر :العلل في النحو : 131 ، الإيضاح في شرح المفصل : 397/1 .
(7) ينظر : الكتاب : 122/1-123 .
(8) المقتضب : 189/4-190 .

يكن له عمل في أحدهما ، وما لا تدخل على القسمين فالقياس ألاّ تعمل في أحدهما .))[1].

ويرى الدكتور مهدي المخزومي:((إن أســـاس هذا الاختلاف بين اللغتين قائم على ما بين اللغتين من تفاوت ، فلغة أهل الحجاز أعلى في التطور من لغة بني تميم ، أدق في التعبير عن معانيها .))[2] . ووقف الدكتور غالب فاضل المطلبي ضـــد هذه التعليلات التي وضـــعها النحاة القدماء للاختلاف بين اللغتين فقال : ((إن تعليل القدماء للاختلافات النحوية بين لهجة تميم ولهجة الحجاز لا يســـتند إلى أســـاس من طبيعة هاتين اللهجتين وانما هو تعليل منطقي لا ينظر إلى اللهجات من حيث تأريخها وأساليبها وطبائعها الصوتية .))[3] .

ولا يمكن أن نقبل ذلك لان ما قرره القدماء من تعليلات للاختلاف بين لغة الحجاز ولغة تميم ما هو إلا تفسير لاستعمالات العرب اللغوية قائم على أساس ما قرروه من قواعد نحوية مستندة إلى كلام العرب .

2- علة امتناع تقديم خبر (ما) على اسمها عند الحجازيين :

نصّ ســـيبويه على أن أهل الحجاز يعلمون (ما) عمل ليس إذ كان معنى (ما) كمعنى ليس فيرفعون بها الاســـم وينصـــبون بها الخبر [4] . وقد اشـــترط النحويون في عملها عدة شـــرط منها : ألا يتقدم اسمها على خبرها ، فان تقدم الخبر على الاســـم بطل عملها وأهملت قال ســـيبويه : ((فإذا قلت : ما منطلق عبد الله أو ما مســـيء من اعتب ، رفعت . ولا يجوز أن يكون مقدما مثله مؤخرا ، كما انه لا يجوز أن تقول : إن أخوك عبد الله على حد قولك : إن عبد الله أخوك .)) [5] . والعلة في امتناع تقديم الخبر على الاســـم كما يراها ســـيبويه هي : ((لأنها ليس بفعل وانما جعلت بمنزلته ، فكما لم تتصرف (إن) كالفعل كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه ، ولم تقوَ قوته فكذلك ما)) [6].

وذلك يعني أن (ما) ليست فعلا وانما هي تشبه الفعل فلذلك لم تتصرف تصرفه في التقديم والتأخير كما لم تتصرف (إن وأخواتها) تصرف الأفعال لأنها مشبهة بما فلم يجز فيها كل ما يجوز في الأفعال ولم تقو قوتها [7] . لان كل ما كان متصرفا عمل في المقدم والمؤخر وان لم يكن متصرفا لم يفارق موضعه ، لانه مدخل على غيره [8] . وعلل بذلك المبرّد ، وابن الوراق ، والعكبري ، وابن الحاجب[9] يقول ابن الوراق مثلا . ((فان قال قائل : ما

(1) الإيضاح في شرح المفصل : : 397/1 ، و ينظر : العلل في النحو : 131 ، أسرار العربية : 140 ، شرح المفصل : 108/1 .
(2) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : 249-250 .
(3) لهجة تميم و أثرها في العربية الموحدة : 255 .
(4) ينظر : الكتاب : 57/1 .
(5) الكتاب : 59/1 ، و ينظر في شروط إعمال ما : شرح ابن عقيل : 303/1-305 .
(6) الكتاب : 59/1 .
(7) ينظر : الكتاب : 131/2 .
(8) ينظر : المقتضب : 190/4 .
(9) ينظر على التراتيب: المقتضب : 189/4-190، العلل في النحو : 131، اللباب : 176/1، الإيضاح في شرح المفصل :398/1

الذي منع من تقديم خبر (ما) عليها ؟ قيل له لأنها حرف مشبه بالفعل فلم تبلغ قوتها أن تتصرف في معمولها إذ كانت هي في نفسها لا تتصرف [1] .

وقد خالف الفرّاء سيبويه والبصريين في ذلك وجعل علة عدم تقديم خبر (ما) على اسمها هي لان ((الباء لم تستعمل ههنا ولم تدخل ، ألا ترى انه يقبح أن تقول : ما بقائم أخوك ، لأنها إنما تقع في المنفي إذا سبق الاسم فلما لم يمكن في (ما)ضمير الاسم قبح دخول الباء ، وحسن ذلك في (ليس).. لان (ليس) فعل يقبل المضمر... ولم يمكن ذلك في (ما) .))[2]. وهذا ما قاله الكوفيون [3] . وقوله هذا ينطلق من مذهبه الذي تابعه فيه الكوفيون في أن (ما) الحجازية لا تعمل في الخبر وانما هو منصوب بحذف حرف الخفض خلافا للبصريين الذين جعلوا نصب خبر (ما) بها لشبهها بليس [4].

3. علة عدم إعمال (ما) الحجازية عند دخول (إلا)في سياقها :

إذا دخلت (إلا) في سياق جملة (ما) الحجازية ، بطل عملها [5] . وبذلك تستوي عند سيبويه اللغتان الحجازية والتميمية ، نحو : ما زيد إلا منطلق [6]. وقال تعالى : ((مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا))(يس: من الآية15) .

وقد علل سيبويه عدم إعمال (ما) عند أهل الحجاز إذا دخلت (إلا) في سياقها بقوله : ((لم تقو ما حيث نقضت معنى (ليس) كما لم تقو حين قدمت الخبر . فمعنى (ليس) النفي كما أن معنى (كان) الواجب ، وكل

واحد منهما ، يعني كان وليس إذا جردته فهذا معناه . فان قلت : ما كان ، أدخلت عليها ما ينفي به . فإن قلت : ليس زيد إلا ذاهبا ، أدخلت ما يوجب كما أدخلت ما ينفي . فلم تقو (ما) في باب قلب المعنى كما لم تقو في تقديم الخبر .)) [7] ويفهم من ذلك أن علة عدم إعمال (ما) عند أهل الحجاز إذ ا دخلتها إلا هي لانتقاض معنى (ما) وهو النفي لان (إلا) تنقض النفي وتوجبه ، ولما كانت (ما) مشبهة بـ (ليس) في معناها عملت عملها ، وإذا دخلت إلا في سياقها بطل عملها لزوال شبهها بليس فلم تقو على العمل كما لم تقو في تقديم الخبر .

وقد تابع سيبويه في ذلك المبرّدُ، وابنُ السراج [8]وعلل بعلة سيبويه هذه الزجّاجي إذ قال: ((وبطل عمل (ما) لما انتقض النفي ، لأنها إنما شبهت بـ (ليس) في باب النفي فلما زال النفي بطل عملها .)) [9] .

---

(1) العلل في النحو : 131.
(2) معاني القرآن : 2/42-43.
(3) ينظر : الإنصاف : 1/165-166.
(4) ينظر : المصدر السابق : 1/165-166.
(5) ينظر : المقتضب : 4/189 ، شرح المفصل : 1/108.
(6) ينظر : الكتاب : 1/159.
(7) الكتاب : 1/59.
(8) ينظر : المقتضب : 4/189-190 ، الأصول في النحو : 1/106-107.
(9) الجمل : 120.

وهذا ما أكده ابن الوراق ، والعكبري ، وابن الحاجب[1].

3- علة عدم تمكن (لات) تمكن ليس :

ذكر سيبويه أن (لات)شبهت بـ(ليس) في بعض المواضع وذلك مع الحين خاصة لذلك أعملت عمل (ليس) ولكن بحذف اسمها وتنصب (الحين) على انه خبرها [2]. وعلى الرغم من عمل (لات) مع الحين عمل ليس عند سيبويه غير انه ذكر أنها لا تتمكن تمكن (ليس) ، إذ قال : ((ولم تمكن تمكنها ولم تستعمل إلا مضمرا فيها .)) [3]. والعلة في ذلك كما يراها سيبويه هي:((لأنها ليست كليس في المخاطب والإخبار عن غائب ، تقول لستَ ولستِ وليسوا ، وعبد الله ليس ذاهبا ، فتبني على المبتدأ وتضمر فيه ، ولا يكون هذا في (لات) ، لا تقول عبد الله لات منطلقا ، ولا قومك لاتوا منطلقين .))[4].

فنرى أن لات عند سيبويه لا تتمكن تمكن (ليس) والذي يدل على ذلك إنها لا تعمل عمل (ليس) إلا مع الحين[5]، فهي لا تتجاوزه سواء رفع ما بعدها أو نصب على حد تعبير سيبويه [6]. لان (لات) ليست كـ (ليس) فهي حرف و(ليس) فعل فلذلك لا تتصل بها الضمائر المرفوعة كما تتصل بـ (ليس) في نحو : لستَ ولستِ وليسوا

، لا يجوز فيها الإخبار عن غائب بان تقدم اسمها عليها وتجعله فيها ضميرا مستترا وتنصب خبرها كما في (ليس) في نحو : عبد الله ليس ذاهبا فلا نقول : عبد الله لات ذاهبا . فلذلك انحطت عن درجة شبيهتها (ليس) .

ب. إن وأخواتها :

1. علة عمل إ ن و أخواتها :

ذهب جمهور النحاة إلى أن هذه الحروف من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب ما كان مبتدأ وترفع ما كان خبرا [7] . ولذلك ذكر سيبويه أن الخليل زعم أنها عملت عملين : الرفع والنصب كما عملت (كان)

(1) ينظر على التوالي : العلل في النحو : 131 ، اللباب : 175/1 ، الإيضاح في شرح المفصل : 398/1 .
(2) ينظر : الكتاب : 57/1 .
(3) الكتاب : 57/1 .
(4) الكتاب : 57/1 .
(5) اختلف في ذلك فقال قوم المراد أنها لا تعمل إلا في لفظ (الحين) و لا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها ، وقال قوم المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان فتعمل في لفظ (الحين) وما رادفه.و نرى أن مذهب سيبويه أن لات لا تعمل إلا مع لفظ الحين بدليل انه شبه لات مع الحين بـ (لدن) مع (غدوة) وبالتاء مع لفظ الجلالة ، فكما اختصت (لدن) بنصب (غدوة) ، واختصت تاء القسم باسم الله تعالى لا يقوه كذلك اختصت لات بالحين لا يقوه .ينظر:الكتاب : 58/1-59 ، شرح ابن عقيل : 321/1-320 .
(6) ينظر : الكتاب : 58/1 .
(7) ينظر : الأصول في النحو : 278/1 ، شرح المفصل : 102/1 .

الرفع والنصب [1] .

وعلة عمل هذه الحروف لم يصرح بها سيبويه كما صرح بغيرها من العلل التي كانت واضحة ، ولكنها تفهم من سياق حديثه عن عمل هذه الحروف فقد قال : ((هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، وهي من الفعل بمنزلة (عشرين) من الأسماء التي بمنزلة الفعل ، لا تصرف تصرف الأفعال كما أن (عشرين) لاتصرف تصرف الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلته ، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال وشبهت بها في هذا الموضع ، فنصبت درهما لانه ليس من نعتها ولا هي مضافة إليه، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه ، ولكنه واحد بُيّن به العدد فعملت فيه كعمل الضارب في زيد ، إذ قلت : هذا ضارب زيدا ، لان زيدا ليس من صفة الضارب ، ولا محمول على ما حمل عليه الضارب . وكذلك هذه الحروف ، منزلتها من الأفعال . وهي إن ، ولكن ، وليت ، ولعل ، وكأن)) [2].

ويفهم من ذلك أن علة عـــمل (إن وأخواتها) عند سـيبويه لأنها أشـبهت الفعل فعملت عمله ولكنها لم تتصرف تصرفه قال الأعلم في توضيح ما قاله سيبويه : ((شبه سيبويه هذه الحروف في نصب ما بعدها بالأفعال في نصب مفعولاتها.)) [3]. وهذه العلة متفق عليها عند النحاة و لا خلاف فيها مع سـيبويه و أول من قال بها الخليل في كتابه (الجـمل في النحو) فقد قال : ((والنصب بـ (إن) وأخواتها ، قولهم : إن زيدا في الدار ، شبهوه بالفعل الذي يتعدى إلى مفعول به مقدم على الفاعل ، كقولهم : ضرب زيدا عمرو، وأخرج عمرا صالح .))[4] .

وقد اعتمد أكثر النحاة بعد سيبويه هذه العلة ، فقد علل بها المبرّد ، وابن السراج ، والزجّاجي ، وابن الوراق ، والزمخشري ،والانباري ، والعكبري وابن يعيش ، وابن عصفور ، والرضي ، والخامي ،والأشموني[5].

إلا أن الأسـتاذ إبراهيم مصـطفى خالف لحاتنا القدماء فيما ذهبوا إليه واتهمهم بالخطأ في فهم هذا الباب لانه يرى أن اسم (إن) حقه أن يكون مرفوعا ، لانه ورد عنهم مرفوعا في بعض الشواهد وعطفوا عليه وأكدوه بالرفع

(1) ينظر : الكتاب : 131/2 . هذا مذهب البصـريين وهو ان (إن وأخواتها) هي العاملة في الخبر كما عملت (إن) في الاسـم ، وذهب الكوفيون إلى ان هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفع وانما تعمل في الاسـم النصـب والخبر مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخول (إن) . ينظر : الأصـول في النحو : 278/1-279 ، الإنصـاف : 176/1 ، شـرح المفصـل : 102/1 .

(2) الكتاب : 131/2 .

(3) النكت : 349/1 .

(4) الجمل في النحو : 73 .

(5) ينظر على الترتيب : المقتضـب : 108/4-109 ، الأصـول في النحو : 278/1 ، الإيضـاح في علل النحو : 64 ، و الجمل : 65 ، العلل في النحو : 110-111 ، شرح المفصل : 101/1 ، أسرار العربية : 143-144 ، و الإنصـاف : 178/1 ، اللباب : 207/1 ، شـرح المفصـل : 102/1 ، شـرح الجمل: 422/1 ، و المقرّب : 106/1 ، شـرح الكافية: 347/4 ، الفوائد الضيائية : 336/2 ، شرح الأشموني : 473/1 .

على الرغم من وروده منصـوبا ، لذلك فهو يرى أن علة نصـب اسـم إن هي لأنهم لما أكثروا من اتباع إن بالضـمير جعلوه ضمير نصب ووصلوه بها غلب على وهمهم أن الموضع للنصب فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضاً [1].

وما علل به الأستاذ إبراهيم مصطفى قد قال به النحاة من قبل وهو أحد الوجوه التي شابهت بها (إن) الفعل ، إذ قال الزجّاجي : ((وانما نصبت الاسم ورفعت الخبر لمضارعتها الفعل وذلك أنها ... يتصل بها المضمر المنصوب كما يتصل بالفعل المعتدي .. في قولك : إنه ، وانك ، وإنني ، كما تقول : ضربك وضربه وضربني ...))[2]. وصرح بذلك العكبري ، وابن يعيش [3] .

وتابع الدكتور مهدي المخزومي الأستاذ إبراهيم مصطفى في أن حق الاسم أن يكون مرفوعا وحجته أن (إن) واسمها بمنزلة الكلمة الواحدة في الإستعمال و مما يؤيد ذلك أن الاسم ، إذ فصل عن إن جاز ارتفاعه وقد ورد مفصولا فيما رواه الخليل :((إن بك مأخوذ زيد)) [4].

ونرى أن ما قال به نحاتنا القدماء و أثبتوه أولى لانه ثمرة جهد استقرائهم لكلام العرب ، فليس لنا أن نثبت حكما أو نقرر قاعدة ونحن لم نفعل مثلما فعلوه . فقد ثبت لديهم بالاستقراء أن الكثير في اسم إن النصب . أما الرفع فانه لغة قليلة ولا يقاس عليها . و كذلك إذا كان الاسم مرفوعا بعد (إن) فانه يعني أحد أمرين : أحدهما أن (إن) لم تعمل فيه شيئا ، وهذا باطل لان إن حرف مختص بالأسماء والاختصاص يهيئ الحرف للعمل و إنما داخلة على المبتدأ والخبر فاقتضتهما فعملت فيها كما عملت كان وعكس عملها للفرق بينهما [5]. والآخر : إنما عملت ، وهذا باطل أيضاً ، لان العامل لا يعمل في اسمين رفعا من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر [6]. وبذلك بطل أن يرتفع المبتدأ والخبر بعد إن وأخواتها .

ومما تقدم عرفنا أن علة عمل (إن وأخواتها) عند الخليل وسيبويه والنحاة هي شبهها بالأفعال ، أما وجه شبهها بالأفعال فانه يتضح لنا مما ذكره سيبويه أنها أشبهت الأفعال في العمل وهي من الفعل بمنزلة (عشرون) من الأسماء العاملة من حيث التصرف فقط ، فانّ لا تتصرف تصرف الأفعال كما لا تتصرف (عشرون) تصرف الأسماء المشتقة من الأفعال كاسم الفاعل[7] . ولم يذكر سيبويه غير هذا الوجه الذي بين فيه عدم التصرف ، فضلا عن انه لم يصطلح عليها مصطلح ((الحروف المشبهة بالفعل)) .

أما النحاة فيما بعد فقد ادرجوا عدة وجوه لمشابهة (إن) للفعل حتى بلغت خمسة أوجه جمعها الانباري في

(1) ينظر : إحياء النحو : 64 ، 67 ، 70 .
(2) الجمل : 65 .
(3) ينظر : اللباب : 207/1 ، شرح المفصل : 102/1 .
(4) ينظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : 86-87 .
(5) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : 422/1 .
(6) ينظر : المصدر السابق : 423/1 .
(7) ينظر : الحروف العاملة في الأسماء في كتاب سيبويه : 93 .

قوله : ((ووجه الشبه بينهما من خمسة أوجه : الوجه الأول : إنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح. والوجه الثاني: إنما على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف. والوجه الثالث : إنما تلزم الأسماء كما أن الفعل يلزم الأسماء. والوجه الرابع : إنما تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل . الخامس : إن فيها معاني الأفعال ...)) [1] .و أضاف الزجّاجي وجهين إلى ذلك وهما : إنها تطلب اسمين كما يطلبهما الفعل المتعدي ،

ويتصل بها المضمر المنصوب [2]. وذهب ابن عصفور إلى أنها عملت لشبهها بالفعل في الاختصاص لأنها تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها كما أن الأفعال تختص بالأسماء ، وكل حرف مختص بما يدخل عليه فان يعمل فيه [3].

وقد ابطل ابن عصفور الأوجه التي وضعها النحاة لمشابهة إن الفعل ، فأما اتصالها بالضمائر فهو باطل عنده لان ضمائر النصب اتصلت بها بعد عملها النصب . وكذلك نون الوقاية إنما ألحقت من اجل ياء المتكلم وياء المتكلم إنما اتصلت بها بعد العمل . وأما كونها على ثلاثة أحرف ، وان أواخرها مفتوحة وان معانيها معاني الأفعال . فليس ذلك بموجب لعملها عنده لان (ثُمَّ) على ثلاثة أحرف ومفتوحة الآخر كـ(إن) ومعناها العطف وهي مع ذلك لا تعمل . وأما طلبها للاسمين فان كان يراد بذلك على الاختصاص فهو وحده موجب للعمل [4].

والحق أن النحاة المتأخرين أرادوا أن يتلمسوا وجوها لمشابهة هذه الحروف الفعل ، فذكروا ما ذكروه . هذا فضلا عن أن سيبويه لم يصطلح عليها بـ (الحروف المشبهة بالفعل) بل شبهها بـ (عشرون) –كما هو ظاهر في النص المتقدم – من حيث التصرف فقط .

2. علة عدم جواز التقديم في معمولي (إن وأخواتها) :

ثبت لدى النحاة انه لا يجوز تقديم شيء من معمولات هذه الحروف عليها ، ولا تقديم الخبر فيها على الاسم [5] . قال سيبويه :((إلا انه ليس لك أن تقول : كأن أخوك عبد الله ، تريد كأن عبد الله أخوك.)) [6].

والعلة التي منعت من تقديم خبر إن على اسمها عند سيبويه هي :((لأنها لا تصرف تصرف الأفعال ، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان . فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما ، فلم يجروها مجراها، ولكن

(1) أسرار العربية : 143-144 ، و ينظر : المقتضب : 4/108-109 ، الأصول في النحو : 1/278 ، الجمل : 65 ، العلل في النحو : 110-111 ، الإنصاف : 1/178 ، اللباب : 1/207 ، شرح المفصل : 1/102 ، شرح الجمل لابن عصفور : 1/422 و المقرب : 1/106 .

(2) ينظر : الجمل : 65 .

(3) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : 1/422 .

(4) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : 1/422-423 .

(5) ينظر : المقتضب : 4/109 ، شرح المفصل : 1/103 ، شرح الجمل لابن عصفور : 1/439 .

(6) الكتاب : 2/131 .

قيل بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال .)) [1]. فلما كانت إن وأخواتها حروفا وقد شبهت بالأفعال ضعفت عنها فلم تتصرف تصرفها ، ولا تتصل بها ضمائر الرفع ، لان هذه الضمائر لا تتصل إلا بالفعل نحو : كنت وكانوا ، فلذلك ألزموها حالة واحدة لتكون فرقا بينها وبين الفعل كما فرقوا بين (ليس) و(ما) المشبهة بها في امتناع تقديم خبرها .

وعلة سيبويه هذه هي المعتمدة عند اغلب النحاة ، فقد ذهب إليها المبرّد قائلا :((ولا يجوز فيها التقديم والتأخير ، لأنها لا تتصرف فيكون منها (يفعل) ولان يكون في الفعل من الأمثلة ، والمصادر فلذلك لزمت طريقة ، إذ لم تبلغ أن تكون في القوة كما شبهت به وذلك قولك : إن زيدا منطلق ، وان أخاك قائم ، وكان القائم أخوك ، وليت عبدَ الله صاحبك .))[2].

واعتمدها أيضاً ابن الوراق ، والعكبري ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، والرضي[3] . وذهب قسم من النحاة إلى تعليل تقديم منصوب إن على مرفوعها ومع ذلك لم يبتعدوا عن علة سيبويه في امتناع تقديم المرفوع على المنصوب في إن وأخواتها وكل ما قالوه مشتق من تلك العلة . إذ قال ابن الحاجب :((وانما قدم منصوبها على مرفوعها لأوجه ثلاثة : أحدها للفرق بينهما وبين ما شبهت به .. والثاني : إن الفعل الذي شبهت به له عملان ، عمل اصلي وعمل فرعي فالأصلي أن يتقدم مرفوعه على منصوبه ، والفرعي أن يتقدم منصوبه على مرفوعه ، وهذا فرع فعمل عمل الفرع ، الثالث : إنما قدم لئلا يؤدي إلى محذور ، وهو الإضمار في الحروف ...))[4].

3. علة عدم جواز العطف على موضع (ليت ،و كأن ، ولعلّ) بعد الخبر :

إذ أتي بعد اسم إن وخبرها يعاطف جاز في الاسم المعطوف وجهان : أحدهما النصب عطفا على اسم (إن) نحو: إن زيد ا قائم وعمرا ، والثاني : الرفع ، نحو : إن زيدا قائم وعمرو عطفا على محل اسم إن وهو الابتداء وتجري (لكن) مجرى (إن) في ذلك أما ليت ولعل وكأن فلا يجوز معهن إلا النصب ، فتقول : ليت زيدا منطلق وعمرا ، وكذلك لعل وكأن [5] . إذ قال سيبويه :((واعلم أن لعل وكأن ، وليت ، ثلاثتهن يجوز فيهن ما جاز في (إن) ، إلا انه لا يرفع بعدهن شيء على الابتداء .))[6] . وعلة ذلك عند سيبويه هي لان (إن ولكن) واجبتان ، لان إن للتوكيد ، ولكن للاستدراك وهما لا يغيران معنى الابتداء لذلك جاز العطف على موضع

(1) الكتاب : 131/2 .
(2) المقتضب : 109/4 .
(3) ينظر على الترتيب : العلل في النحو : 113 ، اللباب : 208/1 ، شرح المفصل : 103/1 ، شرح الجمل: 439/1 و المقرّب : 107/1 ، شرح الكافية: 256/1 .
(4) الإيضاح في شرح المفصل : 209/1-210 . و ينظر : أسرار العربية : 144 ، الإنصاف : 178/1 ، اللباب : 208/1 ، الفوائد الضيائية : 300/1 .
(5) ينظر : الكتاب : 144/2-145 ، الأصول في النحو : 291/1-292 .
(6) الكتاب : 146/2 .

الابتداء معهما ((ولم تكن ليت واجبة و لا لعل ، ولا كأن ، فقبح عندهم أن يدخلوا الواجب في موضع التمني فيصيروا قد ضموا إلى الأول ما ليس على معناه بمنزلة إن .))[1] . فلما كانت ليت للتمني ، ولعل للترجي ، وكان للتشبيه ، لم يجز العطف على موضعهن ، لأنّ يغيرن معنى الابتداء بخلاف (إن ولكن) إذ لا يغيران معنى الابتداء

فجاز العطف على موضعهما . وأول من قال بهذه العلة هو الخليل فقد قال: ((وانما يجوز هذا في (إن) و (لكن) ، واما كأن وليت ولعل فليس إلا النصب في النعت والاسم والنسق ، تقدم أو تأخر .. وانما صار كذلك لان (إن ولكن) تحقيقان و(كان) تشبيه ، و(لعل) شك وربما كانت رجاء ، و(ليت) تمن .))[2].

واعتمد النحاة بعد سيبويه هذه العلة ، فقد علل بها المبرّد قائلا :((فان هذه الحروف خارجة من معنى الابتداء ، لانك إذا قلت : (ليت) فإنما تتمنى ، و (كأن) للتشبيه ، و(لعل) للتوقع ، فقد زال الابتداء ولم يجز الحمل عليه .))[3] . ونقل أبو بكر بن السراج علة سيبويه واعتلّ بها ثم قال : ((يعني انك : لو قلت : ليت زيدا منطلق وعمرو فرفعت ... لم يصلح من اجل أن ليت وكان ولعل لها معان غير معنى الابتداء وان إنما تُؤكد الخبر والمعنى معنى الابتداء والخبر ، ولم تزل الحديث عن وجوبه وما كان عليه .))[4] . وممن اعتلّ بها أيضاً ابن الوراق، والانباري ، والعكبري ، وابن يعيش ، والرضي [5].

4 ـ علة لزوم اللام (إنْ) المخففة المكسورة الهمزة :

إذا خففت (إن) المكسورة الهمزة جاز فيها الإعمال والإهمال [6] . والأكثر في لسان العرب إهمالها فتقول : إن زيد لذاهب قال تعالى :((وإنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا))(الزخرف: من الآية35) ، وقال تعالى: ((وإنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)) (يـــس:32)، وقال تعالى ((إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)) (الطارق:4). فإذا أهملت لزمتها اللام في الخبر كما تقدم من الأمثلة [7] . والعلة في لزوم هذه اللام كما يراها سيبويه هي :((لئلا تلتبس بان التي بمنزلة (ما) التي تنفي بها .)) [8] . فـ(إن) المكسورة الهمزة المشددة لو خففت وابطل عملها إرتفع ما بعدها بالابتداء ، نحو : إن زيد قائم فتلتبس والحالة هذه بـــ (إن) النافية في نحو : إن زيد قائم ، أي ما قائم ، فالزموا اللام (إن) المخففة المكسورة الهمزة فارقة بينها وبين (إن) النافية .

---

(1) الكتاب :146/2 .
(2) الجمل في النحو : 155-156 .
(3) المقتضب : 114/4 .
(4) الأصول في النحو : 291/1-292 .
(5) ينظر على التوالي : العلل في النحو : 106 ، أسرار العربية : 145-146 ، اللباب : 214/1-215 ، شرح المفصل : 67/8-68 ، شرح الكافية: 365/4 ، 369 .
(6) هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل ينظر : الإنصاف : 195/1-196.
(7) ينظر : الأصول في النحو : 284/1 ، شرح المفصل :71/8-72 ، شرح ابن عقيل : 378/1.
(8) الكتاب : 139/2.

وعلى هذه العلة التي قررها سيبويه قام تعليل النحاة في لزوم اللام (إن) المكسورة الهمزة ، المخففة ، فقد اعتلّ بها الأخفش (ت **215** هـ) إذ يقول : ((ولا يقولونه بغير لام مخافة أن يلتبس بالتي معناها (ما) .)) [1]، وقال المبرّد

: ((وتكون مخففة من الثقيلة ، فإذا كانت كذلك لزمتها اللام في خبرها ، لئلا تلتبس بالنافية ، وذلك قولك : إن زيد لمنطلق .)) [2]،وقال أبو بكر بن السراج : ((ولابد من إدخال اللام على الخبر إذ خففت (إن) المكسورة .. كيلا يلتبس بـ (إن) التي تكون نفيا .)) [3]، وسار جل النحاة الآخرين على تعليل سيبويه هذا [4].

وقد أثارت هذه اللام خلافا بين النحاة فهي عند سيبويه والأكثرين لام الابتداء ، وذهب أبو علي الفارسي، وابن جني ، وجماعة إنما لام غير لام الابتداء ، اجتلبت للفرق .وزعم الكوفيون أن اللام في ذلك كله بمعنى (إلا) ، وان (إن) قبلها نافية [5] .

5 علة إعمال (إ ن) المخففة المكسورة الهمزة عند من أعملها :

عرفنا مما تقدم أن (إن) المكسورة المشددة إذا خففت فالأكثر في لسان العرب إهمالها ، وإذا أهملت لزمتها اللام فارقة بينها وبين (إن) النافية [6] ، ويقل إعمالها ، وقد نقل سيبويه عمن يثق به إعمالها عند بعض العرب فيقولون : إن عمرا لمنطلق ، و أهل المدينة يقرأون : ((وَإِن كُلّاً لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ))(هود: من الآية111) بتخفيف وبنصبون [7].

والعلة التي دعتهم إلى ذلك قد نقلها سيبويه بقوله :((وذلك لان الحرف بمنزل الفعل ، فلما حذف في نفسه شيء لم يغير عمله كما لم يغير عمل (لم يك ، ولم ابل) ، حين حذف .))[8]. وذلك يعني أن (إن) إنما نصبت لشبهها بالفعل لفظا ومعنى فإذا خففت صارت بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه، وذلك لا يبطل عمله لان عمل الفعل واحد محذوفا أو تاما كقولك لم يك زيد منطلقا ، وما أشبه ذلك[9] . واعتلّ بهذه العلة المبرّد ،

---

(1) معاني القرآن: 112/1 .
(2) المقتضب : 51/1 ، 363/2 .
(3) العلل في النحو : 1/ 284-285 .
(4) ينظر : اللامات للزجاجي : 114 ، سر الصناعة : 377/1 ، اللامات للهروي : 88 ، شرح المفصل : 71/8-72 ، شرح الجمل لابن عصفور : 438/1 ، شرح الكافية للرضي : 84/4 ، مغني اللبيب : 305/1 ، شرح ابن عقيل : 378/1 ، الفوائد الضيائية : 345/2 ، شرح الأشموني :1/ 506 .
(5) ينظر : مغني اللبيب : 305/1-306 ، شرح ابن عقيل : 380/1-381 ، شرح الأشموني : 506/1 .
(6) ينظر : الصفحة ( ) من هذا البحث .
(7) ينظر : الكتاب : 140/2 .
(8) الكتاب : 140/2.
(9) ينظر : المقتضب : 50/1 ، الإنصاف : 208/1 .

وأبو بكر بن السراج ، وابن الوراق ، والجامي [1] .

وأما علة من لم يعمل (إن) المكسورة الهمزة المخففة فلم ينقلها سيبويه وقد نقلها النحاة بعده كالمبرّد ، وابن السراج ، وهي : إن (إن) إنما أعملت لشبهها بالفعل لفظا لامعنى ، لانها على ثلاثة احرف ومبنية على الفتح ، فإذا خففت فقد زال شبهها به ، فوجب أن يبطل عملها [2] . وهذه العلة احتج بها الكوفيون لمذهبهم في عدم إعمال ان إذا خففت خلافا للبصريين الذين أجازوا إعمالها مخففة ، وقد رد الانباري قول الكوفيين بالعلة التي نقلها سيبويه لمن اعملها إذ ذهب إلى ان ما قال به الكوفيون باطل لان إن عملت لشبهها بالفعل لفظا ومعنى فإذا خففت صارت بمنزلة فعل محذوف وذلك لا يبطل عمله فلذلك جاز إعمالها [3].

6. علة فصل خبر (أ ن) المفتوحة الهمزة المخففة إذا كان فعلا :

إذ خففت (أن) المفتوحة الهمزة ، المشددة بقيت على ما كان لها من العمل ويكون اسمها ضمير الشان محذوفا ، وخبرها جملة من بعدها ، أما اسمية نحو : علمت أن زيد قائم ، أو فعلية نحو : علمت أن سيقوم زيد [4]. فإذا كان خبرها فعلا متصرفا ولم يكن دعاء فيجب أن يفصل بينهما بأحد أربعة أشياء : الأول : قد ، والثاني : السين ، والثالث : سوف ، والربع : النفي . وأضاف قسم من النحاة (لو) [5]. وقد أكد ذلك سيبويه بقوله :((واعلم انه ضعيف في الكلام ان تقول : قد علمت ان تفعل ذاك ، ولا قد علمت أن فعل ذاك ، حتى تقول : سيفعل ، أو قد فعل ، أو تنفي فتدخل لا .))[6] .

وعلة الفصل بأحد هذه الأشياء عند سيبويه هي : لانهم قد جعلوها عوضا من تخفيف (أن) ، فكرهوا أن يدعوا العوض قال سيبويه : ((وذلك لانهم جعلوا ذلك عوضا مما حذفوا من (انه) ، فكرهوا أن يدعوا السين ، أو قد إذ قدروا على أن تكون عوضا ، ولا تنقض ما يريدون و لم يدخلوا قد ولا السين))[7] .

أما إذا كان الفعل دعاء ، فلا يفصل بينهما بأحد هذه الأشياء عند سيبويه نحو : أما أن جزاك الله خيرا ، ((فانهم إنما أجازوه لانه دعاء ، ولا يصلون إلى قد ههنا ولا إلى السين .))[8] . لان هذه الأشياء لا يصح وقوعها

(1) ينظر على الترتيب : المقتضب : 50/1 ، 364/2 ، الأصول في النحو : 284/1 ، العلل في النحو : 287 ، الفوائد الضيائية : 345/2 .
(2) ينظر : المقتضب : 50/1 ، 364/2 ، الأصول في النحو : 284/1 .
(3) ينظر : الإنصاف : 195/1-208 .
(4) ينظر : العلل في النحو : 288 ، شرح ابن عقيل : 383/1 .
(5) ينظر : العلل في النحو : 289 ، شرح ابن عقيل : 386/1-389 .
(6) الكتاب : 167/3 .
(7) الكتاب : 167/3 .

(8) الكتاب : 167/3 .

في الدعاء لان قد لا تقع فيه لأنها اما تحقيقا واما تقليلا ، وذاك يغير معنى الدعاء ، وكذلك السين وسوف لانهما يصيران الكلام تعيينا واجبا . ولا يجوز دخول (لا) لأنها تقلب معنى الدعاء له إلى الدعاء عليه ، فاحتمل لذلك ترك العوض [1] . وكذلك لا يفصل بين (أن) وخبرها الجملة الاسمية [2]. وعلة ذلك عند سيبويه :((لانك قد جئت بعده باسم وخبر كما كان يكون بعده لو ثقلته و أعملته [3] . أي أن خبر (أن) إذا كان اسما لا يفصل ، لانه يصلح أن يقع بعدها لو لم تكن مخففة . بخلاف الفعل إذ لا يصلح أن يقع بعدها إذا كانت مثقلة ((فكرهوا أن يجمعوا عليه الحذف وجواز ما لم يكن يجوز بعده مثقلا ، فجعلوا هذه الحروف عوضا .))[4] .

7. علة عدم جواز الابتداء بـ (أ ن) المفتوحة الهمزة الثقيلة :

ذكر سيبويه انه لا يحسن أن تلي (إن) (أن) ولا (أن) (إن) فلا نقول : إن انك منطلق ، ولا قد عرفت أن انك منطلق . ويقبح هذا عند سيبويه كما يقبح الابتداء بـــ (أن) المفتوحة المثقلة لأننا لا نقول : انك منطلق بلغني[5] . وقد علل سيبويه عدم جواز الابتداء بـــ (أن) المفتوحة الثقيلة قائلا : ((وانما كرهوا ابتداء (أن) لئلا يشبهوها بالاسماء التي تعمل فيها (إن) ، ولئلا يشبهوها بـ (أن) الخفيفة ، لان (أن) والفعل بمنزلة مصدر فعله الذي ينصبه والمصادر تعمل فيها (إن) و(أن).))[6] فلا يبتدأ بـ(أن) المفتوحة الهمزة الثقيلة ، لان الابتداء بها يشبهها بالأسماء ، والأسماء تعمل فيها (إن) ويقبح أن تلي (إن) (أن) وكذلك الابتداء بها يشبهها بـــ(أن) المفتوحة الخفيفة التي هي والفعل بمنزلة المصدر، والمصادر تعمل فيها(إن) وهذا قبيح ، فلذلك قبح الابتداء بـ(أن) وذلك يؤدي إلى قبح أن تلي (إن) (أن) أو (أن) (إن) لانهما جميعا للتأكيد ويجريان مجرىً واحدا ، فكرهوا الجمع بينهما كما كرهوا الجمع بين اللام و(إن)[7].

وتعليل سيبويه لعدم الابتداء بـ (أن) هو تعليل لما لم يقع في كلام العرب ، لان (أن) لا يبتدأ بها في كلامنا ، كما علل سيبويه عدم جزم الأسماء وعدم جر الأفعال ، ونرى أن هدفه من ذلك هو توسيع دائرة التعليل لتشمل ما يقع وما لم يقع أولا [8] . وحرصا منه على اطراد قواعد اللغة لتأتي متسقة متماسكة ثانيا [9] وترسيخا للحكم النحوي وتجنبا للحن ثالثا .

---

(1) ينظر : قول السيرافي في الكتاب : 168/3 الهامش رقم (1) ، النكت : 598/2 .
(2) ينظر : شرح ابن عقيل : 386/1 .
(3) الكتاب : 168/3 .
(4) الكتاب : 168/3-169 .
(5) ينظر : الكتاب : 124/3 .
(6) الكتاب : 124/3 .

(7) ينظر :المقتضب : 343/2 ، و قول السيرافي في الكتاب : 124/3 الهامش رقم (3) .
(8) ينظر : المدارس النحوية د. شوقي ضيف : 82 .
(9) ينظر : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 134 .

ج : لا التي لنفي الجنس :

1 . علة حذف التنوين من ا سم لا المفرد :

ذكر سيبويه أن (لا) النافية للجنس تعمل عمل (إن) في المبتدأ والخبر ، فتنصب المبتدأ اسما لها ، ولكنها تنصب بغير تنوين [1] ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم [2]. وعلل سيبويه حذف التنوين من اسم (لا) المفرد وذلك بقوله :((لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو : خمسةَ عشرَ ، وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم ، وهو الفعل وما أجري مجراه ، لأنها لا تعمل إلا في نكرة ، ولا وما عملت فيه في موضع ابتداء ، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسةَ عشرَ .))[3].

ويتضح لنا أن علة حذف التنوين من اسم (لا) عند سيبويه هي لان (لا) جعلت مع اسمها بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر ولذلك حذف منه التنوين لان التنوين لا يدخل المركب ، ولم يكتف سيبويه بهذه العلة فعلل جعل (لا) وما عملت فيه اسما واحد ، لأنها لا تشبه نواصب الأسماء الأخرى من الأفعال وما أشبهها ، لأنها لا تعمل إلا في نكرة ، أولا . وهي واسمها في موضع ابتداء ، ثانيا . فبذلك اختلفت عن سائر النواصب فخولف بلفظها كما خولفت بخمسةَ عشرَ .

من هذا النص نرى تتابع العلل في هذا الشأن ، فذكر سيبويه علتين: الأولى علة حذف التنوين من اسم لا .والأخرى علة جعل لا واسمها اسما واحد . وهذا ليس مما يسميه النحاة (علة العلة)[4] لان عِلَلَ سيبويه وان تتابعت في الحكم الواحد فإنها تؤدي مجتمعة علة واحدة لا غيرها . تقول الدكتورة خديجة الحديثي : ((فليست هذه العلل المتعددة فيه مما يكون بعضها علة للبعض الآخر ، إنما هي علل كل منها يصلح لان يكون علة للحكم ، وقد تكون بمجموعها علة للحكم نفسه ، أدت إليه وأوجبته .))[5] فسيبويه كثيرا ما يأتي بالعلل المتتابعة في الموضع الواحد في سهولة ويسر ومن غير تعقيد أو اضطراب في المعنى ولا في الأسلوب [6].

وعلة سيبويه هذه تابعهُ فيها الأخفشُ (ت **215** هـ) ، والمبرّدُ و ابنُ عقيل [7]. فقد علل بها الأخفش

(1) اختلف النحاة في اسم لا فقال الكوفيون هو معرب . واختلف البصريون فيما بينهم ، فقال الزجاج والسيرافي بقول الكوفيين وقال المبرد والأخفش وغيرهما هو مبني . وقال الرضي : ((وانما وقع الاختلاف بينهم لإجمال قول سيبويه)) فاختلفوا في تأويله . ووجدنا أكثر النحاة على بنائه ويحتجون لذلك . كابن الوراق والانباري والعكبري وابن يعيش وابن مالك وابن عقيل والأشموني . ينظر : الإنصاف : 366/1-370 ، شرح الكافية للرضي : 185/2 ، وكتب النحاة المذكورين .
(2) ينظر : الكتاب : 274/2 .

(3) الكتاب : 274/2 .
(4) ينظر : الاقتراح : 77-78.
(5) دراسات في كتاب سيبويه : 193-194.
(6) ينظر :المرجع السابق : 194.
(7) ينظر : معاني القرآن : 23/1 ، المقتضب : 357/4 ، شرح ابن عقيل : 396/1.

نصب (لا ريبَ) بغير تنوين في قوله تعالى : ((لا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ))(البقرة: من الآية2).)) فقال :((وانما حذفت التنوين منه لأنك جعلته ولا اسما واحداً ، وكل شيئين جعلا اسما واحد لم يصرفا .))[1] . وقال المبرّد : ((فأما ترك التنوين ، فإنما هو لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر .))[2] وقد خالف جماعة من النحاة سيبويه في هذه العلة ، فذهب الكسائي . إلى أن النكرات يبدأ بأخبارها قبلها ، واسم لا نكرة وقد جاء قبل خبره فغيروه من الرفع إلى النصب فصلا بينه وبين النكرات ولذلك نصبوه بغير تنوين ، لانه ليس بنصب صحيح ، إنما هو مغيره كما فعلوا في النداء حين خالفوا به نصب المضاف فرفعوه بغير تنوين [3] . وهذا القول مردود بان اسم لا منتصب بها لأنها عملت عمل إن وهذا متفق عليه النحاة [4]. ولم ينتصب فصلا بينه وبين النكرات التي أخبارها قبلها كما زعم الكسائي ، لان الفصل حاصل بـ (لا) ، ولذلك فان نصب اسم لا نصب صحيح لا مُغيّر وقد حذف تنوينه لانه مع (لا) صار كالاسم الواحد كما قال سيبويه.

وذهب أكثر النحاة إلى أن اسم (لا) إنما بُني عند من قال ببنائه ، أو حذف تنوينه عند من قال بإعرابه ، لتضمنه معنى حرف الجر ، لان قولنا : لا رجل في الدار مبني على جواب سؤال : هل من رجل في الدار ؟ وكان من الواجب أن يقال : لا من رجل في الدار ، ليطابق الجواب السؤال . إلا انه لما جرى ذكر (من) في السؤال استغنى عنه في الجواب . فحذف فقيل : لا رجل في الدار ، فتضمن من فبُني لذلك [5]. وهذا ما قال به ابن الوراق ، والانباري،والعكبري ، وابن يعيش ، وابن عصفور، والرضي، والجامي ،والأشموني [6]. وعد ابن عصفور هذا القول هو الصحيح ، ورجحه على قول سيبويه ومن تابعه ، لان ما بُني من الأسماء لتضمنه معنى الحرف أكثر مما بُني لتركيبه مع الحرف [7]. وعد الرضي قول سيبويه ضعيفا [8].

ورد الدكتور حسام النعيمي قول الرضي لانه لا حجة لـه فيه ، إذ لنا أن نسأل : لِمَ كان حذف التنوين هنا لمخالفة العامل أخواته ضعيفا ؟ أو لِمَ نُلزم اسم (إن) التقديم لأنها خالفت (كان) باعتبارها فرعا على الفعل وليس بفعل ؟ وكذلك فعلنا مع (ما) الحجازية إشعارا بانحطاطها عما عملت عمله وهو (ليس) فكذلك ههنا[9] .

(1) معاني القرآن: 23/1 .
(2) المقتضب : 357/4 .
(3) ينظر : الأصول في النحو : 463/1 .

(4) ينظر : الكتاب : 274/2 ، العلل في النحو : 254 ، شرح المفصل : 105/1 ، شرح الجمل لابن عصفور : 170/2.

(5) ينظر : شرح المفصل : 105/1-106 ، شرح الجمل لابن عصفور : 171/2 .

(6) ينظر على الترتيب : العلل في النحو : 54 ، أسرار العربية : 223، اللباب تحقيق حليل بنيان الحسون : 179-80 ، شرح المفصل : 105/1-106، شرح الجمل: 171/2، شرح الكافية:186/2، الفوائد الضيائية : 438/1، شرح الأشموني : 13/2.

(7) ينظر : شرح الجمل: 171/2.

(8) ينظر : شرح الكافية: 186/1.

(9) ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : 208-210 .

وكذلك ما علل به النحاة وادعاه الرضي بان علة البناء تضمن معنى الحرف واتى به كحجة في الرد على سيبويه . فهي باطلة عند الدكتور حسام النعيمي من عدة وجوه : الأول : أنّا لا نسلم أن الاسم إذا تضمن معنى الحرف وجب بناؤه إذ التمييز متضمن معنى (من) ، والحال متضمن معنى (في) أو (الكاف) وهما معربان . الثاني: ان سيبويه لا يذهب إلى بناء الاسم مع (لا) وانما هو عنده معرب . الثالث : إن وجود معنى الحرف لم يغب عن سيبويه فقد قال في الموضع نفسه : ((فلا لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب فيما زعم الخليل رحمه الله كقولك : هل من عبد أو جارية ، فصار الجواب نكرة كما انه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة)) [1]. ومعنى الحرف هنا ليس علة البناء وانما علة كون الاسم نكرة لا معرفة[2] .

ونتفق مع الدكتور حسام النعيمي ، ونرى أن قول سيبويه في تعليل البناء أو حذف التنوين في اسم (لا) هو الصحيح – سواء أكان الاسم معربا أم مبنيا . فإذا كان معربا تثبت صحته لان الاسم المعرب إذا ركب مع غيره حذف التنوين منه كخمسة عشر ، والمضاف و المضاف إليه ، وبذلك يبطل ما قاله النحاة بتضمن معنى الحرف . وأما إذا كان مبنيا ، فالتنوين يحذف منه ولا يثبت فيه للتركيب .

2. علة أن (لا) لا تعمل إ لا في نكرة :

ذكر سيبويه أن لا العاملة عمل إن لا تعمل إلا في نكرة كما أن رُبَّ وكم لا يعملان إلا في نكرة[3] . وقد علل ذلك سيبويه فقال :((فلا لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب – فيما زعم الخليل – رحمه الله – في قولك : هل من عبد أو جارية ؟ فصار الجواب نكرة كما انه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة .)) [4] .

ويفهم من ذلك أن اسم لا لا يكون إلا نكرة ، لان قولنا : لا رجل في الدار هو جواب لسؤال : هل من رجل في الدار ؟ فلما كان هذا السؤال يفيد استغراق الجنس ولا يقصد به رجل بعينه وجب أن يكون الجواب كذلك . هذا ما قال به المبرّد ، والأعلم ، وابن يعيش [5].

واتخذ أكثر النحاة قول الخليل هذا لتعليل بناء اسم لا على الفتح فقالوا : بني لتضمنه معنى حرف الجر لانه جواب لسؤال فيه (من) الجارّة وقد تقدم ذلك . وقولهم هذا غير صحيح ، لان معنى حرف الجر ههنا ليس علة البناء وانما علة كون الاسم نكرة لا معرفة[6] .

(1) الكتاب : 275/2 .
(2) ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : 209-210 .
(3) ينظر : الكتاب : 274/2.
(4) الكتاب : 275/2.
(5) ينظر : المقتضب : 307/4 ، النكت : 421/1 ، شرح المفصل : 103/2.
(6) ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه :210.

3. علة ثبات التنوين في اسم لا النافية للجنس الشبيه بالمضاف :

حكم اسم لا النافية للجنس إذا كان مضافا النصب ، ويكون معربا لا مبنيا[1] . ويلحق به الشبيه بالمضاف وهو كل اسم تعلق بما بعده بعمل ، نحو : لا طالعا جبلا ظاهر ، ولا خير من زيد راكب ، وأما بعطف نحو : لا ثلاثة وثلاثين عندنا[2] . وقد ذكر سيبويه أن اسم لا النافية للجنس إذا كان شبيها بالمضاف ثبت فيه التنوين ولم يحذف ، وهو قولك : لا خيرا منه لك ، ولا حسنا وجهه لك ، ولا ضاربا زيد لك [3]. وعلل عدم حذف التنوين بقوله : ((وذلك من قبل أن التنوين لم يصر منتهى الاسم ، فصار كأنه حرف قبل آخر الاسم ، وانما يحذف في النفي والنداء منتهى الاسم . وهو قولك : لا خيرا منه لك ، ولا حسنا وجهه لك ، ولا ضاربا زيدا لك ، لان ما بعد حسن ، وضارب ، وخير صار من تمام الاسم ، فقبح عندهم أن يحذفوا قبل أن ينتهوا إلى منتهى الاسم ، لان الحذف في النفي في أواخر الأسماء . ومثل ذلك قولك : لا عشرين درهما لك .))[4].

ويفهم من ذلك أن التنوين لم يحذف من اسم لا الشبيه بالمضاف كما حذف من المفرد ، لان التنوين لا يحذف إلا إذا كان منتهى الاسم ، وهو ههنا ليس منتهى الاسم لان الشبيه بالمضاف متعلق بما بعده بعمل أو بغيره فصارا كالاسم الواحد وصار التنوين كأنه حرف قبل آخر الاسم فلم يحذف . واعتمد تلك العلة المبرّد واعتلّ بما قائلا : ((.. ثبت التنوين لانه ليس منتهى الاسم ، لان ما بعده من تمامه فصار بمنزلة حرف من حروف الاسم .))[5] . وبما قال أبو بكر بن السراج ، وابن الوراق[6] .

4. علة عدم الفصل بين لا واسمها :

من شروط إعمال لا النافية للجنس عند النحاة أن لا يفصل بينها وبين اسمها [7] . أكد ذلك سيبويه قائلا :((واعلم انك لا تفصل بين لا وبين المنفي كما لا تفصل بين (من) وبين ما تعمل فيه ، وذلك انه لا يجوز أن تقول : لا فيها رجل ، كما انه لا يجوز أن تقول في الذي هو جوابه : هل من فيها رجل .))[8] .

فلا يجوز الفصل بين لا ومنفيها عند سيبويه ، وعلة ذلك هي لانهم : ((جعلوا لا وما بعدها بمنزلة خمسة عشر ، فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم ، كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من الكلام

(1) ينظر : اللباب : 231/1 ، شرح المفصل : 100/2 ، شرح الكافية للرضي : 186/2 .
(2) ينظر :شرح المفصل : 100/2 .
(3) ينظر : الكتاب : 287/2 .
(4) الكتاب : 287/2 .
(5) المقتضب : 365/4 .
(6) ينظر : الأصول في النحو : 476/1 ، العلل في النحو : 255 .
(7) ينظر : المقتضب : 361/4 ، العلل في النحو : 255 ، شرح المفصل : 211/2 .
(8) الكتاب : 276/2 .

لأنها مشبهة بها .))[1] . فلما كانت لا وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو : خمسة عشر قبح أن يفصلوا بينها وبين معمولها بشيء ، لان الاسم لا يفصل بين بعضه وبعض .قال المبرّد :((واعلم أن لا إن فصلت بينها وبين النكرة لم يجز أن تجعلها معها اسما واحدا ، لان الاسم لا يفصل بين بعضه وبعض ، فنقول : لا في الدار أحد ولا في بيتك رجل وقوله عز وجل : ((لا فِيهَا غَوْلٌ))[2] . لا يجوز غيره ، لان لا – إن لم تجعلها اسما واحدا مع ما بعدها – لا تعمل لضعفها إلا فيما يليها .))[3] . وكما اعتمد المبرّد تعليل سيبويه هذا اعتمده أيضا ابن الوراق ، والأعلم ، وابن يعيش [4] .

فان فصل بين لا واسمها بحشو بطل عملها ووجب تكرارها [5] . وعلة وجوب تكرار (لا)كما يراها سيبويه هي:((لانه جعل جواب : أ ذا عندك أم ذا ؟ ولم تجعل لا في هذا الموضع بمنـــزلة ليس وذلك لانهم جعلوها ، إذا رفعت ، مثلها إذا نصبت ، لا تفصل لأنها ليست بفعل .))[6] .

أي أن لا إذا فصل بينها وبين اسمها وجب تكرارها لأنها حينئذ تكون جوابا لسؤال : أ ذا عندك أم ذا ؟ وهو سؤال موضوع على أن السائل يسأل عن اثنين ، فيجب أن يكون الجواب مطابقا للسؤال فان لم يكن واحد منها عنده قال : لا عندي ذا ولا ذا . فلذلك كررت لا فيطل عملها وارتفع ما بعدها على الابتداء ، ولا يمكن إعمالها في ذا الموضع إعمال (ليس) لان لا سواء عملت عمل (ليس) أم عمل (إن) لا يفصل بينها وبين معمولها عند سيبويه لأنها حرف وليس بفعل ، ولا تعمل لضعفها إلا فيما يليها [7] . قال ابن يعيش : ((فان فصلت بين المنفي والنافي نحو : لا لك غلام ، ولا في بيتك جارية ، لم يجز أن تجعلهما معا اسما واحدا ، لان الاسم لا يفصل بين بعضه

وبين بعض ، ولا يجوز أن ينصب بما مع الفصل ، لان لا لا تعمل لضعفها إلا فيما يليها ، وإذا لم يجز إعمالها مع الفصل تعين أن يرفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، ولزم تكريرها لما ذكرناه .))[8] .

5. علة بناء وصف اسم لا المفرد إذا فصل :

ذكر سيبويه انه إذا وصف اسم لا النافية للجنس المفرد جاز في صفته وجهان : أحدهما البناء على الفتح بجعل الصفة والموصوف اسما واحداً . والآخر الإعراب وفيه وجهان النصب والرفع ، نحو لا رجلَ ظريفَ

(1) الكتاب : 276/2 .
(2) الصافات : من الآية : 47 .
(3) المقتضب : 361/4 .
(4) ينظر : العلل في النحو : 255 ، النكت : 421/1 ، شرح المفصل : 111/2 .
(5) ينظر : الكتاب : 298/2 ، شرح المفصل : 111/2 .
(6) الكتاب : 298/2-299 .
(7) النكت : 429/1-430 .
(8) شرح المفصل : 111/2 .

لك ، ولا رجلَ ظريفاً وظريفٌ لك [1]. هذا إذا لم يفصل بين اسم لا وصفته ، فان فصل امتنع البناء عند سيبويه ووجب الإعراب والتنوين أما في النصب واما في الرفع نحو لا رجل اليوم ظريفا ، ولا رجل فيها عاقل [2].

وقد بين سيبويه علة عدم بناء وصف اسم لا المفصول بقوله : ((من قبل انه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد وقد فصلت بينهما ، كما انه لا يجوز لك أن تفصل بين عشر وخمسة في خمسة عشر .))[3] . وهذا يعني أن البناء يجوز في الصفة إذا جعلت مع اسم لا اسما واحداً ، فإذا فصل بينهما تعذر جعلهما اسما واحداً فيسقط البناء ويتعين حينئذ الإعراب والتنوين . قال ابن يعيش : ((واعلم انه إذا فصل بين المنفي ، وصفته بظرف . أو جار ومجرور نحو : لا رجل اليوم ظريفا ، ولا رجل فيك راغبٌ ، امتنع البناء لانه لايجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد وقد فصلت بينهما كما لا يجوز لك أن تفصل بين عشر و خمسة في خمسة عشر ، ووجهه الإعراب والتنوين أما بالنصب واما بالرفع نحو قولك : لا رجل ظريفا عندك ولا رجل ظريف عندك فالنصب على اللفظ والرفع على المحل .))[4].

6- علة عدم بناء الوصف الثاني لاسم لا المفرد .

إذا وصف اسم لا النافية للجنس المفرد بصفتين ، نحو لا غلام ظريفا عاقلا لك . كنت بالوصف الأول بالخيار ، إن شئت بنيته ومنعته التنوين ، وان شئت أعربته ونونته ولا يكون الثاني إلا منونا معربا إما بالنصب واما بالرفع ولا يجوز فيه البناء [5] .

ولا يمكن بناء الوصف الثاني عند سيبويه مطلقا وقد علل ذلك بقوله : ((من قبل انه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد .))[6] . فالعلة التي منعت من بناء الوصف الثاني هي لانه لا يمكن جعل ثلاثة أشياء منفصلة اسما واحداً وهذه الأشياء هي اسم لا المفرد ، والوصف الأول ، والوصف الثاني . و لان البناء يكون من جعل شيئين بمنزلة اسم واحد كاسم لا المفرد وصفته ، ويمتنع جعل أكثر من شيئين بمنزلة اسم واحد .

وقد علل ذلك أبو بكر بن السراج معتمدا قول سيبويه إذ قال : ((فان قلت : لا رجل ظريفا عاقلاً فأنت بالنعت الأول بالخيار فأما الثاني فليس إلا التنوين ، لانه لا يكون ثلاثة أشياء بمنزلة اسم واحد .))[7].

وكما عول ابن السراج على قول سيبويه اعتلّ به ابن يعيش قائلا : ((فان أتيت بصفة زائدة نحو لا غلام ظريف

(1) ينظر : الكتاب : 2/288-298 ، 291 ، و ينظر :المقتضب : 4/367 ، الأصول في النحو : 1/467-468 ، شرح المفصل :2/108-109.

(2) ينظر : الكتاب : 2/289-290 ، شرح المفصل : 2/109.

(3) الكتاب : 2/290.

(4) شرح المفصل :2/109.

(5) ينظر : الكتاب : 2/289 ، الأصول في النحو : 1/468 ، شرح المفصل : 2/109.

(6) الكتاب : 2/289.

(7) الأصول في النحو : 1/468.

عاقلاً عندك كنت في الوصف الأول بالخيار إن شئت بنيته ومنعته التنوين وان شئت أعربته ونونته ، ولا يكون الثاني إلا منونا معربا اما بالنصب واما بالرفع . ولا يجوز فيه البناء لانك لا تجعل ثلاثة أشياء شيئا واحداً .))[1] .

7. علة عدم حذف نون اسم لا النافية للجنس المثنى أو المجموع :

مذهب الخليل وسيبويه أن اسم لا النافية للجنس إذا كان مثنى أو مجموعا جمع مذكر سالما ، فهو مبني لا معرب كبناء الاسم المفرد ، وذلك قولك : لا غلامين ، عندك ، ولا ناصرين لزيد [2]. إلا أن اسم لا المفرد يحذف تنوينه للتركيب [3]. ولا تحذف نون الاسم المثنى أو المجموع [4] .

وقد علل سيبويه عدم حذف النون قائلا : ((واثبتوا النون ، لان النون لا تحذف من الاسم الذي يجعل و ما قبله أو وما بعده بمنزلة اسم واحد . ألا تراهم قالوا : الذين في الدار ، فجعلوا الذين وما بعده من الكلام بمنزلة اسمين جُعلا اسما واحدا ، ولم يحذفوا النون لأنها لا تجيء على حد التنوين ألا تراها تدخل في الألف واللام وما لا ينصرف .))[5] . وقال في موضع آخر :((.. والنون لا تذهب إذا جعلتها كاسم واحد ، لان النون أقوى من

التنوين فلم يجروا عليها ما اجروا على التنوين في هذا الباب لأنه مفارق للنون ، و لأنـــها تثبت فيما لا يثبت فيه .))[6] .

ويفهم من ذلك أن النون هنا لا تحذف وان حذف التنوين مع الواحد ، وتثبت كما تثبت مع الألف واللام و تـثـنية مالا ينصرف نحو قولك هذان المسلمان ، وهذان أحمران ، والتنوين لا يثبت في واحد من الموضعين ، وذلك لقوة النون مع الحركة فهي أقوى من التنوين [7] . هذا مذهب الخليل وســيبويه واعتلالهما لـــــه . وخالفهما المبرّد وذهب إلى أن اســـم لا النافية للجنس المثنى أو المجموع معرب وليس مبنيا مع لا ، وعلته هي لانه لم يوجد في كلام العرب اسمان جعلا اسما واحداً والثاني منهما مثنى أو مجموع ، كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنـــزلة اسم واحد [8]. وبذلك خالف المبرّد الخليل وسيبويه مذهبا وعلة ، ومذهبه هذا غير مقبول عند النحاة فقد رده ابن الوراق مصـوبا قول سـيبويه إذ يقول : ((وقول سـيبويه أولى بالصـواب ؟ لانا قد نثني حضـرموت ونجمع فنقول : جاءني حضرموتان ، ونجمعه فنقول : حضرموتون ، إذ كان اسم رجل فقد لحقت التثنية والجمع

(1) شرح المفصل : 109/2.
(2) ينظر : الكتاب :283/2 ، المقتضب : 366/4 ، العلل في النحو : 256 ، شرح المفصل : 106/2 .
(3) ينظر : الكتاب : 274/2 .
(4) ينظر : الكتاب : 283/2 .
(5) الكتاب : 283/2 .
(6) الكتاب : 286/2 .
(7) ينظر :المقتضب : 366/4 ، العلل في النحو : 256 ، شرح المفصل : 106/2 .
(8) ينظر : المقتضب : 366/4 .

الاســم الثاني وان كان قد جعل اسما واحداً فكذلك يجب أيضـاً أن تلحق علامة التثنية والجمع فيها بعد لا ولا يتغير من حكم البناء شـيء كما يتغير ذلك في حضـرموت . فأما الذي لم يوجد في كلام العرب فان يكون الاسمان جعلا اسما واحداً والثاني مثنى أو مجموع في أول أحوالهما . فأما ما تلحقه علامة التثنية والجمع ويزولان عنه فليس حكمه هذا الحكم فمن اجل هذا أدخلت الشبهة على أبي العباس والصحيح ما ذكرنا عن سيبويه .))[1]. ولم يستحسن ابن يعيش مذهب المبرّد أيضـاً فقال عنه : ((هذا إشـارة إلى عدم النظير وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير اما إذا وجد فلا شـك انه يكون مؤنسـا ، واما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا .))[2]. ورد مذهب ابن عصـفور مصـوبا مذهب سـيبويه أيضـاً [3]. وقال عنه ابن هشـام:((لو صـح هذا للزم الإعراب في يازيدان ، ويازيدون . ولا قائل به .)) [4] وكل ذلك يؤكد لنا ضعف مذهب المبرّد وعلته ، وصحة مذهب الخليل وسيبويه وعلتهما .

8 ـ علة حذف تنوين اسم لا النافية للجنس المضاف بلام الإضافة .

إذا أضيف اسم لا بلام الإضافة نحو لا غلام لك ولا أبا لك . جاز فيه وجهان : أحدهما أن يبنى مع لا ويحذف تنوينه كحذفه مع خمسة عشر وتكون اللام في موضع الخبر أو الصفة .والوجه الآخر أن يكون مضافا إلى ما بعد اللام وتكون اللام مقحمة ويحذف تنوينه كحذفه من المضاف إلى اسم [5]. وعلة حذف تنوين هذا الاسم نقلها لنا سيبويه عن الخليل بقوله : ((وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أن النون إنما ذهبت للإضافة ، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة ، وانما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول : لا أباك ، في معنى لا أبا لك ، فعملوا اللام لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطا كسقوط في لا مثل زيد فلما جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام إذ كان المعنى واحداً ، وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي تثنى به في النداء ، ولم يغيروا الأول عن حاله قبل أن تجيء به وذلك قولك: يا تيم تيم عدي . وبمنزلة الهاء إذ لحقت طلحة في النداء لم يغيروا آخر طلحة عما كان عليه قبل أن تلحق ... وانما فعل هذا في المنفي تخفيفاً .)) [6].

ويفهم من ذلك أن علة حذف تنوين هذا الاسم هي الإضافة لانه منوي به الإضافة واللام مقحمة زائدة بين المضاف والمضاف إليه والتنوين يحذف سواء أقحمت اللام أم خرجت وانما دخلت لتأكيد الإضافة والذي يدل)

(1) العلل في النحو : 256-257.
(2) شرح المفصل : 106/2.
(3) ينظر : شرح الجمل:272/2.
(4) مغني اللبيب : 314/1.
(5) ينظر : الكتاب : 277/2 ، الهامش رقم (2) ، الأصول في النحو : 474/1-475 ، التكت :422/1 ، شرح المفصل :105-104/2.
(6) الكتاب : 276/2-279.
على الإضافة لحاق الألف إذ لا تلحق (أب) إلا إذا أضيف نحو أباك .قال أبو بكر ابن السراج :((لقائل أن يقول : إذا قلت أن قولهم : لا أبا لك تريد به لا أباك فمن أين جاز هذا التقدير والمضاف إلى كاف المخاطب معرفة والمعارف لا تعمل فيها لا ؟ قيل لـــه : إن المعنى إذا قلت لا أبا لك ، الانفصال كأنك قلت : لا أباً لك فترك لطول الاسم . وجعلت لك من تمامه و أضمرت الخبر ثم حذفت التنوين استخفافا ، وأضافوا و ألزموا اللام لتدل على هذا المعنى فهو منفصل بدخول اللام وهو متصل بالإضافة وانما فعل في هذا الباب وخصوه كما خصوا النداء بأشياء ليس في غيره ، وانما يجوز في اللام وحدها أن تقحم بين المضاف والمضاف إليه لان معنى الإضافة معنى الـــلام..)) [1] وقد اعتمدت ذلك ابن الوراق ،وابن يعيش أيضاً تبعا لسيبويه كما اعتمده ابن السراج [2].

9. علة حذف اسم لا النافية للجنس :

قد يحذف اسم لا النافية للجنس كما يحذف خبرها ، وذلك نحو : لا عليك، والمراد : لا بأسَ عليك ، أي لا شيءَ عليك [3]. ولا يحذف اسم لا إلا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم ،لئلا يكون إجحافاً [4].

وقد علل سيبويه حذف اسم (لا)في هذا الموضع قائلا : ((وتقول لا كالعشيةِ عشيةً ، ولا كـزيدٍ رجـلٌ ... وصار لا كزيدٍ كأنك قلت: لا أحدَ كزيدٍ .. و نظير لا كزيد في حذفهم الاسم قولهم :لا عليكَ ، وانما يريد : لا بأسَ عليك ، ولاشيءَ عليك . ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إياه .))[5].

وعلة كثرة الإستعمال كثيرة الدوران عند سيبويه ، ومما يعلل أسلوب العرب في الحذف ، والحذف لكثرة الإستعمال كثير في كلام العرب قال عنه سيبويه :((ونحو هذا أكثر من أن يحصى)) [6] ،وقد فصّل ابن يعيش القول في علة حذف اسم لا ههنا قائلا : ((واعلم انهم قد حذفوا اسم لا النافية كما حذفوا الخبر فقالوا : لا عليك ، والمراد: لا بأسَ عليك :أي لاشيءَ عليك ، وانما حذفوا الاسم لكثرة الإستعمال تخفيفاً ، وقالوا : لا كالعشيةِ عشيةً ،والمراد : لا عشيةً كالعشيةِ الليلةَ ، ومثله : لا كزيدٍ رجل ، والمراد : لا أحدَ كزيدٍ رجلٌ ، فالاسم محذوف والجار والمجرور في موضع الخبر وعشية مرفوع لأنه عطف بيان على الموضع ..)) [7] .

(1) الأصول في النحو : 474-475.
(2) ينظر : العلل في النحو :257 ، شرح المفصل : 104/2-105.
(3) ينظر : شرح المفصل : 114/2.
(4) ينظر : شرح الكافية للرضي : 214/2.
(5) الكتاب : 294/2-295.
(6) الكتاب : 289/3.
(7) شرح المفصل : 114/2.

العلل النحوية في المنصوبات والمجرورات وموضوعات أُخر

الفصل الثالث

العِلَلُ النَّحويَّة في المَنصُوباتِ والمَجرُوراتِ ومَوضُوعاتٍ أخر

المبحث الأول : المنصوبات

أولا / المفعولات :

أ – المفعول المطلق :

ويسميه سيبويه (الحدث والحدثان) وربما سماه (الفعل)[1] . قال ابن يعيش : ((وذلك لأنها أحداث الأسماء التي تحدثها والمراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون ، وربما سماه الفعل من حيث كان حركة الفاعل .))[2]

1. علة نصبه :

لم يصرح سيبويه بعلة نصب المفعول المطلق ولكنها تفهم من سياق حديثه عن نصب المصادر المؤكدة لنفسها إذ قال : ((واعلم أن هذا الباب أتاه النصب كمنصوب بما قبله من المصادر في انه ليس بصفة ولا من اسم قبله ، وانما ذكرته لتؤكد به ، ولم تحمله على مضمر يكون ما بعده رفعا وهو مفعول به .))[3] .

فيفهم من ذلك أن علة نصب المفعول المطلق كما يراها سيبويه هي تمام الكلام واستغناؤه عنه لأنه ليس متعلقا بما قبله فهو ليس صفة ولا محمولا على ما قبله وانما هو توكيد لما قبله . وتمام الكلام علة تاني عند سيبويه تفسيرا لنصب بعض الأسماء وهي الفضلات كما في نصب المفعول له [4] ، والحال [5] ، والتمييز [6] ، والمستثنى [7] . قال أبو بكر بن السراج في تمام الكلام : ((وكل اسم تذكره ليزيد في الفائدة بعد ان يستغني الفعل بالاسم مرفوع الذي يكون ذلك الفعل حديثا عنه ، فهو منصوب ونصبه لان الكلام قد تم قبل مجيئه وفيه دليل عليه .))[8] .

وابن الوراق يرى أن علة نصب المفعول المطلق هي لأنه مفعول ، إذ قال : ((اعلم أن المصدر إنما انتصب

---

(1) ينظر : الكتاب : 34/1 ، شرح المفصل : 110/1 .
(2) شرح المفصل : 110/1 .
(3) الكتاب : 383/1 .
(4) ينظر : الكتاب : 367/1 .
(5) ينظر : الكتاب : 372/1 .
(6) ينظر : الكتاب : 131/2 .
(7) ينظر : الكتاب : 330/2-331 .
(8) الأصول في النحو : 58/1 .

لأنه مفعول ، ألا ترى انك إذا قلت : ضربت ضربا .فقيل لك : ما فعلت ؟ فقلت : احدثت ضربا ، فقد بان لك ان المصدر مفعول فلهذا انتصب .)) [1] . وهذا القول لا ينأى عما قاله سيبويه بل يتفق معه ، ولم يغب عن سيبويه انه مفعول كما يتضح من قول سيبويه .

2.علة انتصاب المصادر (سقياً ، ورعياً ، وخيبةً ، وما أشبهها) وحذف أفعالها :

ينصب المصدر بالفعل وقد يحذف هذا الفعل إذا لم يكن المصدر مؤكدا له [2] . وحذفه على نوعين[3] : جوازا ، ويسميه سيبويه ((فعل مضمر مستعمل إظهاره)) [4] . ووجوبا ، ويسميه سيبويه ((فعل مضمر متروك إظهاره)) [5] .

ويحذف عامل المصدر وجوبا في مواضع منها : الدعاء [6] . وذلك نحو قولك: ((سقيا ورعيا ، ونحو قولك : خيبة ، ودفرا ، وجدعا ، وعقرا ، وبؤسا ، افة وتفة ، وبعدا وسحقا . ومن ذلك قولك : تعسا ، وتبا ، وجوعا ، وجوسا .)) [7] . وهذه جميعها مصادر منتصبة ، وعلة نصبها عند سيبويه هي : ((إنما ينتصب هذا ما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه ، على إضمار الفعل كأنك قلت : سقاك الله سقيا ، ورعاك الله رعيا ، وخيبك الله خيبة ، فكل هذا وأشباهه على هذا ينتصب .)) [8] .

فانتصاب هذه المصادر بالفعل المضمر وجوبا وقد ذكر سيبويه علة حذف هذا الفعل أيضاً ، إذ قال : ((وانما اخترل الفعل ههنا لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل كما جعل الحذر بدل من احذر وكذلك هذا كانه بدل من سقاك الله ، ورعاك الله ، ومن خيبك الله .)) [9] .

قال ابن يعيش: ((اعلم أن هذه المصادر ، قد وردت منصوبة بإضمار فعل ، وذلك الفعل لم يظهر مع هذه المصادر ، وذلك قولك في الدعاء للإنسان : سقيا ورعيا ، والمراد سقاك الله سقيا ، ورعاك الله رعيا فانتصبا بالفعل المضمر ، وجعلوا المصدر بدلا من اللفظ بذلك الفعل ، وذلك انهم قد استغنوا بذكر المصدر عن ذكر الفعل كما قالوا : الحذر الحذر والمعنى احذر الحذر ، ولم يذكروا احذر ، فلما استغنوا بذكر هذه المصادر عن ذكر الفعل صار قولك سقيا ورعيا كقولك : سقاك الله ورعاك الله فلو اظهرت الفعل صار كتكرار الفعل ...)) [10].

---

(1) العلل في النحو : 217 .
(2) ينظر : شرح المفصل : 113/1 ، شرح ابن عقيل : 563/1.
(3) ينظر : شرح ابن عقيل : 563/1.
(4) الكتاب : 296/1.
(5) الكتاب : 296/1.
(6) ينظر : شرح ابن عقيل : 565/1 .
(7) الكتاب : 311/1 .
(8) الكتاب : 312/1 .
(9) الكتاب : 312/1 .
(10) شرح المفصل : 114/1 .

لكن ابن الحاجب يرى ان كلام سيبويه هذا يشعر بان علة حذف الفعل من هذه المصادر كثرته في كلامهم حتى قامت الكثرة مقام ذكره ، ورأى انه لا يصح أن يكون ضابطا نحويا لأنه يحتاج إلى النظر في كل لفظة أكثرت أم لم تكثر وذلك من حظ اللغوي[1] .

وفيما قاله ابن الحاجب نظر – لان سيبويه لم يجعل الحذف لكثرة الاستعمال ولا يشعر كلامه بذلك – فيما نرى – بل جعل علة الحذف للاستغناء بالمصدر عن اللفظ بالفعل فصار بدلا منه فاستغنوا به ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان سيبويه لم يجعل كثرة الاستعمال ضابطا أو مقياسا نحويا وانما هناك ألفاظ محدودة يكثر استعمالها في الكلام فتحذف تخفيفا للعلم بها فلا تحتاج حينئذ إلى معرفة كل لفظة كثرت أم لم تكثر وليس هذا هو المقصود بكثرة الاستعمال وانما ((معنى كثرة الاستعمال انه تقرر في أذهانهم لو استعملوها لكثر استعمالها فخففوها بالحذف وجعلوا المصدر عوضا عنها .))[2] .

ومما علله سيبويه بهذه العلة حذف الفعل من (أهلا ، ومرحبا) وهما مصدران منتصبان وفعلهما محذوف ((لكثرة استعمالهم إياه ، وكأنه صار بدلا من رحبت بلادك ، وأهلت . كما كان الحذر بدلا من احذر))[3] . وكذلك حذف الفعل من الأسماء و الصفات التي أجريت مجرى المصادر في الدعاء ، نحو : تربا وجندلا وهنيئا مريئا ، و ما أشبهها ، حذفت أفعالها لأنها جعلت بدلا من اللفظ بها[4] .

وكذلك حذف الفعل من المصادر في غير الدعاء ، نحو : حمدا وشكرا وعجبا وكرامة ومسرة وحبا ، فإنما انتصبت على إضمار الفعل ، وانما اختزل الفعل لأنهم جعلوها بدلا من اللفظ بالفعل كما في الدعاء[5] .

ب – المفعول به [6] :

1. علة حذف عامله وجوبا :

عامل المفعول به على ثلاثة اضرب : ضرب ممتنع الحذف ، وضرب جائز الحذف والإثبات ، وضرب واجب الحذف ولا يجوز إثباته [7] .

ومما يحذف ولا يجوز إثباته حتى صار كالمثل قول العرب (هذا ولا زعماتك) ،وقولهم : (كل شيء و لا شتيمة

(1) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 227/1 .
(2) الأشباه والنظائر : 308/1 .
(3) الكتاب : 295/1 ، و ينظر : شرح المفصل : 28/2-29 .
(4) ينظر : الكتاب : 315/1 ، 317 ، شرح المفصل : 122/1-123 .
(5) ينظر : الكتاب : 319/1 ، شرح المفصل : 114/1 .
(6) ذكرنا علة نصبه مع علة رفع الفاعل ، ينظر : الصفحة ( ) من هذا البحث .

(7) ينظر : الكتاب : 296/1-297 ، شرح المفصل : 125/1 .

حر) ، وقوله تعالى : ((انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ))(النساء: من الآية171) ، وقولهم : (وراءك أوسع لك) [1] .

وقد ذكر سيبويه علة حذف عامل المفعول به في هذه المواضع وهي أنها حذفت لكثرة استعمالها حيث قال : ((هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل وذلك قولك : (هذا ولا زعماتك) أي : ولا أتوهم زعماتك ... ولم يذكر : ولا أتوهم زعماتك لكثرة استعمالهم إياها ، ولاستدلاله بما يرى من حاله انه ينهاه عن زعمه .)) [2]

وقال أيضاً : ((ومن ذلك قولهم : (كل شيء ولا شتيمة حر) ، أي ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر ، فحذف لكثرة استعمالهم إياه ، فاجري مجرى : ولا زعماتك .)) [3] .

وقال أيضاً : ((ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره : ((انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ)) ، و وراءك أوسع لك ... وانما نصبت خيرا لك واوسع لك ، لانك حين قلت (انته) فأنت تريد أن تخرجه من أمر ولا تدخله في اخر . وقال الخليل : كأنك تحمله على ذلك المعنى ، كأنك قلت : انته وادخل فيما هو خير لك ، فنصبته لانك قد عرفت انك إذا قلت له : انته ، انك تحمله على أمر اخر فلذلك انتصب ، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ولعلم المخاطب انه محمول على أمر حين قال له : انته ، فصار بدلا من قوله ائت خيرا لك وادخل فيما هو خير لك .)) [4] .

فالخليل وسيبويه يذهبان إلى أن نصب خير في الآية الكريمة هنا بالفعل المضمر والتقدير : انتهوا وأتوا خيرا لكم . وذهب الكسائي إلى انه منصوب لأنه خبر كان محذوفة والتقدير : انتهوا يكن الانتهاء خيرا لكم ، وذهب الفرّاء إلى أن (خيرا) متصل بالأول ومن جملته ويكون صفة لمصدر محذوف كأنه قال : انتهوا انتهاء خيرا لكم[5].

وبذلك يتضح لنا أن علة حذف عامل المفعول به وجوبا عند سيبويه هي كثرة استعمالهم إياه ، و دلالة الحال ، فيكون سيبويه في تعليله هذا مراعيا لفظ الفعل مع دلالة الحال .

2.علة حذف عامله في التحذير :

ذكر سيبويه أن العامل في التحذير واجب حذفه ولا يجوز إظهاره نحو قولك : إياك والأسد ، وإيّاي والشر ، كأنه قال : إياك فاتقين و الأسد ، وإيّاي لاتقين والشر ، فإياك متقى ، والأسد والشر متقيان فكلاهما مفعول ومفعول منه [6] . وعلة حذف هذا الفعل عند سيبويه هي : ((لكثرة استعمالهم إياه في الكلام فصار بدلا من الفعل ، وحذفوا كحذفهم (حينئذٍ ، الآن) فكأنه قال : احذر الأسد .)) [7] .

(1) ينظر : الكتاب : 280/1 ، 281 ، 282.
(2) الكتاب : 280/1.
(3) الكتاب : 281/1.
(4) الكتاب : 282/1-284.
(5) ينظر : شرح المفصل : 27/2-28 ، مغني اللبيب : 827/2-828.

(6) ينظر : الكتاب : 1/273-274.
(7) الكتاب : 1/274.

ففعل التحذير يحذف لكثرة استعماله مع كل مُـــحَذَّرٍ منه فَعَلِمَ المخاطَب به فاستغنوا عنه ، وكثر ذلك محذوفا حتى لزم الحذف وصار ظهور العامل فيه من الأصول المرفوضة ، واكتفى بإياك عنه لدلالة الحال عليه وظهور معناه .وقد شبَّه سيبويه حذف الفعل في التحذير بحذف الكلام من (حينئذٍ ، الآن) لكثرة الاستعمال ، قال السيرافي : ((قولهم : حينئذٍ ، الآن ، كلام جرى للعرب محذوفا ، من حينئذ و من الآن ، ومعنى ذلك : أن ذاكرا ذكر شـــيئا فيما مضى يستدعي مثله في الحال ، فقال له المخاطب : حينئذٍ ، الآن . معناه: كان هذا الذي ذكرت حينئذ في الوقت الذي ذكرت ، واسمع الآن غير ذلك ، أو نحوه من التقدير . ولا يستعملون الفعل الذي حذف وكذلك لا يستعملون الناصب لاياك .)) [1] .

واعتمد علة ســـيبويه هذه ابن النحاس ، إذ نقل عنه الســـيوطي انه قال : ((إنما لزم إضـــمار الفعل في باب التحذير لكثرته في كلامهم كما ذكر سيبويه .)) [2] ، وذهب الرماني (ت **384** هـــ) في تعليل ذلك مذهبا اخر ، إذ قال : ((لان التحذير مما يخاف منه وقوع المخوف ، فهو موضـــع اعجال لا يحتمل تطويل الكلام ، لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام .)) [3].قال الجامي : ((وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره .)) [4] .

وقول الجامي لا يختلف عن قول الرماني ، إذ إن التحذير موضـع اعجال لا يحتمل تطويل الكلام ، وهو قول لا يقل صحة عن قول سيبويه إلا أن سيبويه نظر في تعليله إلى لفظ الفعل فضلا عن انه لم يغب عن ذهنه دلالة الحال فهو يقول : ((وانما حذفوا الفعل في هذه الأشـياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم ، أو اسـتغناء بما يرون من الحال وبما جرى من الذكر ..)) [5] .

جـ — المفعول له :

ـ علة نصبـه :

قال عنه سيبويه : ((هذا باب ما ينتصب لأنه عذر لوقوع الأمر)) [6] ، وسماه بـ(المفعول له) أيضاً [7] . وسماه الفرّاء (تفسيرا) [8] ، وجمهور النحاة يطلقون عليه (المفعول له أو لأجله) [9] .

(1) الكتاب : 1/274 ، الهامش رقم (1) .
(2) الأشباه والنظائر : 1/307 .
(3) المصدر السابق : 1/307 .
(4) الفوائد الضيائية : 1/377 .
(5) الكتاب : 1/275 .
(6) الكتاب : 1/367 .
(7) ينظر : الكتاب : 1/369 .

(8) ينظر : معاني القرآن: 17/1 .
(9) ينظر : شرح المفصل : 52/2 ، شرح الجمل لابن عصفور : 451/2 ، مغني اللبيب : 730/2 ، شرح ابن عقيل : 574/1 .

والمفعول لـــه لا يكون إلا مصدرا والعامل فيه من غير لفظه وهو الفعل الذي قبله ، ويذكر علة وعذرا لوقوع الفعل واصله أن يكون باللام [1] . و يأتي المفعول لـــه في العربية على نمطين : أحدهما ما يجوز فيه النصب والجر ، والآخر ما لا يجوز فيه إلا الجر باللام وغيرها[2] . ولا يمكن النصـــب في المفعول له عند النحاة إلا بشـــروط قال الزمخشري: ((وفيه ثلاث شرائط : أن يكون مصدرا ، وفعلا لفاعل الفعل المعلل ، ومقارنا لـه في الوجود ، فان فقد شيء منها فباللام كقولك : جئتك للسمن واللبن ، ولإكرامك الزائر ، وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدا أمس .)) [3]

وقد ذكر سيبويه علة نصب المفعول له بقوله : ((وهذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر ، فانتصب لأنه موقوع لـــه ، ولأنه تفسير لما قبله لم كان ؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه ، فانتصب كما انتصب درهم في قولك : عشـرون درهما . وذلك قولك : فعلت ذلك حذار الشـر ، وفعلت ذلك مخافة فلان ، وادخار فلان .. فهذا كله ينتصـب لأنه مفعول له ، كأنه قيل له : لم فعلت كذا وكذا فقال : لكذا وكذا ، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله ..)) [4] .

فالمفعول له انتصب عند سيبويه لأنه عذر لوقوع الأمر فهو موقوع له أي انه مفعول له وتفسير لما قبله . ولأنه غير متعلق بما قبله كالصفة فانتصب بعد تمام الكلام كانتصاب التمييز حين تم الكلام وكان تفسيرا لما قبله نحو : عشرون درهما . وقد نقل أبو بكر بن السراج علة سيبويه هذه بقوله : ((اعلم أن المفعول لـــه لا يكون إلا مصدرا ولكن العامل فيه فعل غير مشتق منه ، وانما يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر .. قال سيبويه : أن هذا كله ينتصب لأنه مفعول له ، كأنه قيل له : لم فعلت كذا وكذا فقال : لكذا وكذا ، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله ..)) [5] .

د – المفعول معه :

- علة نصبه :

المفعول معه هو الاســم المنتصـب بعد واو بمعنى (مع) ولا يكون إلا بعد فعل لازم ، نحو : ما صـنعت و أباك ، وسيري والطريق مسرعة [6] . قال ابن يعيش : ((وانما افتقرت إلى الواو لضعف الأفعال قبل الواو عن وصولها

(1) ينظر : شرح المفصل : 52/2 .
(2) ينظر : شرح ابن عقيل : 574/1 .
(3) شرح المفصل : 52/2 .
(4) الكتاب : 367/1 ، 369 .

(5) الأصول في النحو : 249/1 .
(6) ينظر : الأصول في النحو : 254/1 ، شرح المفصل : 48/2 .

إلى ما بعدها كما ضعفت قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماء ونصبها إياها .)) [1] .

وعلة نصبه عند سيبويه هي : ((لأنه مفعول معه ومفعول به ، كما انتصب (نفسه) في قولك : امرأ ونفسه ، وذلك قولك : ما صنعت و أباك ، ولو تركت الناقة و فصيلها لرضعها . فالفصيل مفعول معه والأب كذلك والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها .)) [2] . وهذا يعني أن المفعول معه انتصب لأنه مفعول ، والمفعول ينتصب بتعدي الفعل إليه ، والمفعول معه انتصب بتعدي الفعل إليه لان الواو لم تغير المعنى فيعمل ما قبلها فيما بعدها .

فالواو بمعنى (مع) لان معنى (مع) الاجتماع و الانضمام ، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه فأقاموا الواو مقام (مع) لأنها أخف لفظا وتعطي معناها ، ولم تكن اسما يعمل فيه الفعل كما عمل في (مع) النصب ، فانتقل العمل إلى ما بعد الواو كما انتقل العمل إلى ما بعد إلا في الاستثناء لأنها حرف ، وعمل في (غير) الاستثنائية لأنها اسم يعمل فيه الفعل [3] .

هذا مذهب سيبويه في انتصاب المفعول معه وتابعه فيه جمهور البصريين [4] . إلا الأخفش (ت **215** هـ) فانه ذهب إلى انه ينتصب انتصاب الظرف لان الواو بمعنى (مع) فلما حذفت (مع) وكانت منصوبة على الظرف ثم أقمت الواو مقامها انتصب ما بعدها على الظرف [5] .

وقوله ضعيف لان قولهم : استوى الماء و الخشبة ، وسرت والنيل ، وكنت وزيدا كالأخوين ، ليست الأسماء فيها ظروفا فلا تنتصب انتصابها [6] .

وذهب الزجّاج إلى انه ينتصب بإضمار فعل كأنه قال : ما صنعت و لابست أباك ، لان الفعل لا يعمل في مفعول وبينهما الواو [7] . وقد ضعّف قوله ابن يعيش قائلا : ((واما ما ذهب إليه الزجّاج من انه منصوب بإضمار فعل ، فهو ضعيف لا يحمل عليه ما وجد عنه مندوحة ، وقوله لا يعمل في مفعول وبينهما الواو، فهو فاسد لان الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به ، فان كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده وان كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه .. والمفعول معه قد تعلق بالفعل من جهة المعنى بتوسط الواو فينبغي أن يعمل مع وجودها ، ألا ترى انك تقول : ضربت زيدا وعمرو ، فيعمل الفعل في عمرو بتوسط الواو لما اقتضاه المعنى كذلك ههنا .)) [8] .

(1) شرح المفصل : 48/2 .
(2) الكتاب : 297/1 .
(3) ينظر :شرح المفصل : 48/2 .
(4) ينظر : الأصول في النحو : 254/1 ، الإنصاف : 248/1 .

(5) ينظر : شرح المفصل : 49/2 .
(6) ينظر : المصدر السابق : 49/2 .
(7) ينظر : النكت : 222/1 ، الإنصاف : 248/1 ، شرح المفصل : 49/2 .
(8) شرح المفصل : 49/2 .

وخالف الكوفيون جميع ما ذهب إليه البصريون ، فقالوا : انه منصوب على الخلاف لأننا إذا قلنا : استوى الماء و الخشبة ، لا يحسن تكرير الفعل فيقال ، استوى الماء واستوت الخشبة لان الخشبة لا تكون معوجة فتستوي ، فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف [1] .

وقولهم ضعيف أيضاً ، لأنه لو جاز نصب الثاني لأنه مخالف للأول لجاز نصب الأول أيضاً لأنه مخالف للثاني ، لان الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني فليس نصب هذا للمخالفة أولى من نصب الأول ، ثم هو باطل بالعطف الذي يخالف فيه الثاني الأول نحو : قام زيد لا عمرو ، فلو كان ما ذكروه من المخالفة لازما لم يكن ما بعد (لا) في العطف إلا منصوبا [2] .

وبذلك اتضح ضعف جميع ما قيل في علة نصب المفعول معه خلافا لسيبويه ، فالمرجح مذهب سيبويه ، قال ابن يعيش : ((والصواب ما ذهب إليه سيبويه من أن العامل الفعل الأول ، وان لم يكن متعديا فقد قوي بالواو النائبة عن مع فتعدى كما تعدى الفعل المقوى بحرف الجر نحو : مررت بزيد ، إلا أن الواو لا تعمل لما ذكرناه من أنها في مذهب العطف ، وذلك لأنها في الأصل عاطفة والعاطفة فيها معنيان : العطف ، والجمع فلما وضعت موضع (مع) خلعت عنها دلالة العطف وبقيت دلالة الجمع فيها كما أن فاء العطف فيها معنى العطف والاتباع ، فإذا وقعت في جواب الشرط خلع عنها دلالة العطف وبقي معنى الاتباع .)) [3] .

هـ - المفعول فيه (الظرف) :

1. علة نصبه :

المفعول فيه هو ظرفا الزمان والمكان [4] . والظرف هو وعاء الشيء ولذلك تسمى الأواني ظروفا لأنها أوعية ، وقيل للازمنه والأمكنة ظروف لان الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها [5] . قال الخليل : ((سمي الظرف ظرفا لأنه يقع الفعل فيه ، كالشيء يجعل في الظرف .)) [6] .

وحكم الظرف من أسماء الزمان والمكان النصب [7] . وعلة نصبها عند سيبويه هي : ((لأنها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها، فانتصب لأنه موقوع فيها ومكون فيها ، وعمل فيها ما قبلها كما أن (العلم) إذا قلت : أنت الرجل علما ، عمل فيه ما قبله ، كما عمل في الدرهم العشرون إذا قلت (عشرون درهما)وكذلك

(1) ينظر : الإنصاف : 248/1 ، شرح المفصل : 49/2 .
(2) ينظر : شرح المفصل : 49/2 .

(3) المصدر السابق : 49/2 .
(4) ينظر : المصدر السابق : 40/2 .
(5) ينظر : المصدر السابق : 41/2 .
(6) الجمل في النحو : 72 .
(7) ينظر : شرح ابن عقيل : 580/1 .

يعمل فيها ما قبلها وما بعدها .))[1] .

ويفهم من ذلك أن علة نصب المفعول فيه هي لأنه وقع فيه الفعل كما انتصب المفعول به لأنه وقع عليه الفعل ، وكما انتصب المفعول له لأنه موقوع له الفعل ، فالمفعول فيه ينتصب لأنه مفعول والعامل فيه ما قبله من الكلام . والملاحظ أن ما علل به سيبويه بنصب المفعولات كان يرتبط بالمعنى وينأى عن أسباب الفلسفة والمنطق والتعلق بالفروع ، ويكتفي بالعلل التعليمية ويتجنب ما بعدها من العلل الثواني والثوالث لتحقيق الغاية التي لأجلها علل سيبويه ، وهي الإفهام والتعليم . ويكاد سيبويه ينفرد بتلك التعليلات الموضحة للمعنى في المفعـــولات ، إذ لم نجد ذلك عند غيره من النحاة كالمبرّد ، وأبي بكر بن السراج مثلا .

2.علة جعل المصادر ظروفا :

قد تجعل المصادر ظروف زمان نحو: مقدم الحاج ، وخفوق النجم ، وخلافة فلان ، وصلاة العصر[2] . فالمقدم ، والخفوق ، والخلافة ، والصلاة ، مصادر في الحقيقة ولكنها جعلت ظروفا[3] .

وعلة جعل هذه المصادر ظروفا كما يراها سيبويه هي سعة الكلام والاختصار إذ يقول: ((هذا باب ما يكون فيه المصـــدر حينا لســعة الكلام والاختصـــار وذلك قولك : متى ســير عليه ؟ فيقول : مقدم الحاج، وخفوق النجم ، وخلافة فلان ، وصلاة العصر فإنما هو زمن مقدم الحاج ، وحين خفوق النجم ، ولكنه على سعة الكلام والاختصار .))[4] .

فيتضح لنا أن هذه المصادر تجعل أحيانا نحو قولنا : متى سير عليه ؟ فيقول : مقدم الحاج ، فيكون المصدر حينا ، إذ إن التقدير : زمن مقدم الحاج ، ولكن حذف اسم الزمان و أقيم المضاف إليه مقامه للاتساع والاختصار . فأما الاتساع فهو بجعل المصدر حينا وليس هو من أسماء الزمان [5] .

وقد عقد أبو بكر بن السراج بابا للاتساع فقال : اعلم أن الاتساع ضربا من ضروب الحذف إلا أن الفرق بينهما انك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه ، وفي الحذف تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب . والاتساع العامل فيه بحاله ، وانما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف أو الظرف مقام الاسم . فالأول نحو قوله تعالى : ((وَاسْـأَلِ الْقَرْيَةَ))(يوسف: من الآية82) ، والمعنى أهل القرية . والثاني نحو : صيد عليه يومان ، والمعنى صيد عليه الوحش في يومين [6] .اما الاختصار فهو بحذف المضاف إذ التقدير في قولنا

(1) الكتاب : 1/403-404 .
(2) ينظر : شرح المفصل : 2/44-45 .
(3) ينظر : المصدر السابق : 2/44 .
(4) الكتاب : 1/222 .
(5) ينظر : شرح المفصل : 2/44 .
(6) ينظر : الأصول في النحو : 2/265 ، الأشباه والنظائر : 1/22 .

فعلته خفوق النجم ، وصلاة العصر : وقت خفوق النجم ، ووقت صلاة العصر ، فحذف المضاف و أقيم المضاف إليه مقامه [1] .

ثانيا : المنصوبات الأخر

أ. الحال :

1.علة نصبه :

لم يصرح بها سيبويه ولكنها تفهم من خلال حديثه عن مسائل من الحال كقوله : ((هذا باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله و لا هو هو ، وذلك قولك : هو ابن عمي دنيا ، وهو جاري بيت بيت . فهذه أحوال وقد وقع في كل واحد منها شيء . وانتصب لان هذا الكلام قد عمل فيها كما عمل الرجل في العلم حين قلت : أنت الرجل علما .. وعمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في الدرهم حين قلت : عشرون درهما ؛ لان الدرهم ليس من اسم العشرين ولا هو هي .)) [2] .

وقال في الحال إذا كانت جامدة : ((هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به وذلك قولك : كلمته فاه إلى فيَّ ، وبايعته يدا بيد ، ... فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل .)) [3] .

ويمكن أن يفهم من خلال وا تقدم أن الحال إنما انتصب عند سيبويه لأنه وقع فيه الفعل كما انتصب المفعول فيه إذ وقع فيه الفعل . و أول من صرح بذلك الخليل فقد قال : ((وانما صار الحال نصبا لان الفعل يقع فيه . قدمت راكبا ، وانطلقت ماشيا ، وتكلمت قائما ... فانتصب كانتصاب الظرف حين وقع فيه الفعل .)) [4] .

والحق أن الحال لها شبه خاص بالظرف من حيث أنها مفعول فيها ، لأنها تقدر بـ (في) كما يقدر الظرف بـ (في) ، فإذا قلت : جاء زيد راكبا ، كان تقديره في حال الركوب كما انك إذا قلت : جاء زيد اليوم ، فتقديره في اليوم [5] .

وفي جعل الحال مفعولا فيها خلاف بين النحويين ، فمنهم من جعلها مفعولا فيها ، ومنهم من لم يلحقها بالمفعولات و سبب ذلك أنها قد تكون الفاعل في المعنى إذا كانت منه ، ومفعولا في المعنى إذا كانت منه ، فلم تسمَّ مفعولا لذلك . ومن سماها مفعولا فيها رأى أنها منتصبة عن تمام الكلام مقدرة بـ (في) مقيدة للفعل فسماها

(1) ينظر : شرح المفصل : 2/44-45 ، الأشباه والنظائر : 1/38-39 .
(2) الكتاب : 2/118 .
(3) الكتاب : 1/391 .
(4) الجمل في النحو : 70 .
(5) ينظر : شرح المفصل : 2/55 .

مفعولا فيه لشبهها بظرف الزمان [1] .

ونستنتج مما تقدم أيضاً أن الحال عند سيبويه ينتصب على تمام الكلام كما ينتصب التمييز بعد تمام الكلام ، وذلك ما صرح به ابن السراج في تعليل نصب الحال بقوله : ((الحال ... منتصب لشبهه بالمفعول ، لأنه جيء به بعد تمام الكلام ، واستغناء الفاعل بفعله ، وان في الفعل دليلا عليه كما كان فيه دليل على المفعول .)) [2] .

2.علة عدم جوز تقدم الحال على عاملها إذا كان معنى فعل :

لا يجوز تقدم الحال على عاملها إذا كان معنى فعل ، وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه ، كأسماء الإشارة ، وحروف النمي ، والتشبيه ، والظرف ، والجار والمجرور نحو : قائما فيها زيد [3] . ولذلك منع سيبويه أن يقال : قائما فيها رجل ، بتقديم (قائما) وهي حال على (فيها) إذ كان معنى فعل وليس بفعل ولكنه بمنزلته فكرهوا تقديم الحال عليه .

والعلة في ذلك عند سيبويه هي لان ما تضمن معنى الفعل كالجار والمجرور وما أشبهه لا يتصرف تصرف الأفعال لأنها ليست بأفعال ولكنها شبهت به ، إذ قال : ((واعلم انه لا يقال : قائما فيها رجل ... كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل لان فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل ، وليس بفعل ولكنهن انزلن منزلة ما يستغني به الاسم من الفعل ، فاجره كما أجرته العرب واستحسنت .)) [4] .

وقد أكد ذلك ابن الوراق قائلا : ((إذا كان العامل معنى فعل لم يجز تقديم الحال عليه كقولك : المال لك خالصا ، فلو قلت : خالصا المال لك ، لم يجز ؛ لان الفعل ليس بملفوظ به ، وانما اللام بتأويل الفعل لأنها تفيد الملك ، فلما كان العامل ضعيفا لم يجز تصرفه ألا ترى أن (إن وأخواتها) لا تعمل فيما قبلها لضعفها .)) [5] .

وقال ابن عصفور : ((واما الحال فلا يجوز تقديمها على العامل إذا كان معنى ... وانما لم يجز ذلك في الحال لان الباب في المعاني ألا تعمل إلا في المجرورات والظروف ، لان الظروف مجرورات في التقدير بنية (في) واما الحال فليست كذلك ، ألا ترى انه ليس التقدير : زيد في الدار في ضاحك، وانما أعملت المعاني في الأحوال تشبيها بالظروف من حيث هي فضلة مثلها منتصبة بعد تمام الكلام على معنى (في) لا على تقديرها ألا ترى أن المعنى : زيد في الدار في حال ضاحك ، فلما كانت مشبهة بالظروف والمجرورات لم يتصرفوا فيها بالتقديم على العامل إذا كان معنى كما تصرفوا في المجرورات والظروف لان المشبه لا يقوى قوة ما شبه به .)) [6] .

(1) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : 450/2.
(2) الأصول في النحو : 1/ 258.
(3) ينظر : شرح المفصل : 57/2 ، شرح الجمل لابن عصفور : 334/1.
(4) الكتاب : 124/2.
(5) العلل في النحو : 228.
(6) شرح الجمل: 334/1-335.

3. علة عدم جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور :

لا يجوز عند جمهور النحاة تقدم الحال على صاحبها إذا كان مجرورا بحرف ، وذلك قولك : مررت راكبا بزيد ، بجعل (راكبا) حالا من زيد المجرور [1] .هذا مذهب سيبويه و أبي بكر بن السراج واكثر النحويين [2] . وقد علل ذلك سيبويه بقوله : ((فمن ثَمَّ صار مررت قائماً برجل ، لا يجوز لأنه صار قبل العامل في الاسم ، وليس بفعل، والعامل الباء . ولو حسن هذا لحسن قائما هذا رجل.)) [3] .

وهذا يعني أن ذلك إنما يمتنع عند سيبويه لان الحال صارت قبل العامل في صاحبها وهو الباء وهو ليس بفعل فكما يمتنع تقديم الحال على عاملها غير الفعل كذلك يمتنع تقدّم الحال على العامل في صاحبها إذا كان معنى الفعل . وقد نقل ابن يعيش هذه العلة عن سيبويه ومن وافقه فقال : ((فان قدمت الحال من المجرور على الجار والمجرور ... فان سيبويه و أبا بكر بن السراج ومن تبعهما منعا من جواز ذلك ؛ لان العامل وان كان الفعل لكنه لما لم يصل إلى ذي الحال ... إلا بواسطة حرف الجر لم يجز أن يعمل في حاله قبل ذكر ذلك الحرف .)) [4] .

وقال الأشموني في تعليل ذلك : ((منع اكثر النحويين تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف .. وعللوا منع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة ، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين فجعلوا عوضا من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير .)) [5] .

وقد أجاز ابن كيسان ،وأبو علي الفارسي ، وابن برهان تقدم الحال على صاحبها المجرور وقالوا : لان المجرور بالحرف مفعول به في المعنى . فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به . وتابعهم في ذلك ابن مالك [6] .

4. علة حذف عامل الحال وجوبا :

قد يحذف العامل في الحال وجوبا [7] . ومنه أخذته بدرهم فصاعدا ، أخذته بدرهم فزائدا ، فصاعدا وزائدا نُصبا على الحال وقد حُذف صاحب الحال والعامل فيه ، والتقدير أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعدا ، أو ذهب زائدا ، فالثمن صاحب الحال والفعل هو العامل في الحال [8] .

(1)ينظر : شرح المفصل : 59/2 ، شرح ابن عقيل : 641/1.
(2)ينظر :شرح المفصل : 59/2.
(3)الكتاب : 124/2.
(4)شرح المفصل : 59/2.
(5)شرح الأشموني : 38/3-40.
(6)ينظر : شرح ابن عقيل : 641/1 ، شرح الأشموني : 40/3.
(7)ينظر : شرح ابن عقيل : 660/1 ، شرح الأشموني : 139/3.
(8)ينظر : الكتاب : 290/1 ، شرح المفصل : 68/2-69 ، شرح الجمل لابن عصفور : 416/2.

وعلل سيبويه حذف العامل في مثل هذه الأحوال بقوله : ((حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ، ولأنهم أمنوا أن يكون على الباء ، ولو قلت : أخذته بصاعد كان قبيحا ، لأنه صفة ولا تكون في موضع الاسم ، كأنه قال : أخذته بدرهم ، فزاد الثمن صاعدا ، أو فذهب صاعدا .))[1] .أي أن هذا الفعل لما كثر استعماله حذف استغناءً بدلالة الحال فصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل ، ولأنهم أمنوا أن يكون على الباء ، ولا يجوز جر الحال بالباء لان الحال صفة ولا تكون في موضع الاسم .قال ابن يعيش : ((واما قولهم : أخذته بدرهم فصاعدا أو بدرهم فزائدا ، فصاعدا و زائدا نُصبا على الحال وقد حُذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفاً لكثرة الاستعمال و التقدير : فأخذته بدرهم فذهب الثمن صاعدا ...وحسن حذف الفعل لأمن اللبس ، ولا يحسن عطفه على الباء .. لوجوه منها : إن صاعدا وزائدا صفة ولا يحسن عطفه على الدرهم الموصوف . والوجه الثاني : إن الثمن لا يعطف بعضه على بعض بالفاء لأنه لا يتقدم بعضه على بعض إنما يقع دفعة واحد .. والوجه الثالث : إن صاعدا صفة فلا يحسن أن تجعل ثمنا في موضع الاسم الموصوف .))[2] .

ومثل ذلك في حذف العامل في الحال عند سيبويه ، قولهم : أ قائما وقد قعد الناس ، و أ قاعدا وقد سار الركب ، وذلك انه رأى رجلا في حال قيام أو قعود ، فأراد أن ينبهه ، والتقدير : أ تقوم قائما و أ تقعد قاعدا ولكنهم حذفوا الفعل استغناء بما يرى من الحال فصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل[3] .

ب – التمييز :

- علة نصبه :

ينتصب التمييز عند سيبويه لأنه جاء بعد تمام الكلام الذي عمل بعضه في بعض واستغنى ، فانتصب التمييز على تمام الكلام كانتصاب الفضلات الأخرى ، لأنه ليس متعلقا بما قبله كالصفة إذ قال : ((واما قولهم : داري خلف دارك فرسخا ، فانتصب لان خلف خبر للدار وهو كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى . فلما قال : داري خلف دارك أبهم، فلم يدر ما قدر ذلك ، فقال : فرسخا وذراعا وميلا ، أراد أن يُبيّن ، فيعمل هذا الكلام في هذه الغايات بالنصب كما عمل عشرون درهما ، في الدرهم ، كأن هذا الكلام شيء منون يعمل فيما ليس من اسمه ولا هو هو .))[4] .

وقال في موضع اخر في انتصاب (درهم) من قولهم : عشرون درهما : ((فنصبت درهما لأنه ليس من نعتها ولا هي مضافة إليه ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه ، ولكنه واحد بيّـن به العدد فعملت فيه كعمل الضارب في زيد ، إذا قلت : هذا ضاربٌ زيداً ، لان زيداً ليس من صفة الضارب ، ولا محمولاً على ما

(1) الكتاب : 290/1.
(2) شرح المفصل :68/2-69.
(3) ينظر : الكتاب : 340/1.
(4) الكتاب : 417/1.

حُمل عليه الضارب .)) [1] .

ومما تقدم نستطيع أن نقول : إن علة نصب التمييز عند سيبويه هي لأنه جاء بعد تمام الكلام الذي عمل بعضه في بعض واستغنى فلم يكن صفة لما قبله و لا مضافا إليه ولا محمولا عليه و لكنه جيء به لتبيين الإبهام وتفسيره .

وذهب الأخفش إلى انه إنما ينتصب انتصاب المفعول به بعد الفاعل إذا انتصب بعد أن استغنى الفعل بفاعله[2] . وتابعه في ذلك ابن الوراق [3] . وهذا قريب مما علل به سيبويه ، وذهب الفرّاء إلى انه إنما ينتصب على خروجه من المقدار الذي ذكر قبله [4] .

وما قاله الفرّاء يصدق على علة نصب المستثنى ، ورما أخذه من الخليل ، جاء في كتاب سيبويه : ((هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا ؛ لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت له: عشرون درهما . وهذا قول الخليل رحمه الله .)) [5] .

جـ – الإستثناء :

1. علة نصبه بعد الكلام الموجب :

حكم المستثنى بـ (إلا) النصب إن وقع بعد تمام الكلام الموجب ، سواء أكان متصلا أم منقطعا ، وذلك نحو : قام القوم إلا زيدا ، ومررت بالقوم إلا حمارا [6] .

وقد نقل سيبويه علة نصبه عن شيخه الخليل بقوله : ((هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا ، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم ، حين قلت لـه: عشرون درهما ، وهـذا قول الخليل – رحمه الله – وذلك قولك : أتاني القوم إلا أباك ، ومررت بالقوم إلا أباك ، والقوم فيها إلا أباك . وانتصب الأب إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صـفة وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ، كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمول على ما حمل عليه وعمل فيها .)) [7] .

ويتضح من ذلك أن علة نصب المستثنى هي لأنه خرج مما دخل فيه ما قبله حكما وعملا فجاء بعد تـمام ما قبله من الكلام .

وهذه العلة قال بها الخليل في كتابه الجمل أيضاً ، إذ قال :((والنصب بالاستثناء قولهم :خرج القوم إلا زيدا ،

(1) الكتاب : 131/2 .
(2) ينظر : معاني القرآن: 209/1 .
(3) ينظر : العلل في النحو : 243-244 .
(4) معاني القرآن: 225/1-226 .
(5) الكتاب : 330/2 .
(6) ينظر : شرح المفصل : 77/2 .
(7) الكتاب : 330/2-331 .

وقام الناس إلا محمداً . نصبت زيدا ومحمدا ؛ لأنهما لم يشاركا الناس والقوم في فعلهم ، فاخرجا من عددهم .)) [1] . وممن علل بها أيضاً الأخفش (ت **215** هـ) ، وابن يعيش [2] .

وذهب المبرّد ، والزجّاج ، وبعض الكوفيين إلى أن الناصب لـه (إلا) نيابة عن استثني[3]. وعلى قولهم تكون علة نصبه عندهم لأنه مفعول به لفعل مقدر هو استثني وقد نابت إلا عنه . وابطل قولهم بأن (غير) تنصب على الاستثناء أيضاً نحو : قام القوم غير زيد . وإذا قدرنا : استثني غير زيد فسد المعنى وليس قبل (غير) حرف تقيمه مقام الناصب ، ولان فيه إعمال معنى الحرف و إعمال معاني الحروف لا يجوز [4] .

وذهب السيرافي ، وابن الباذش (ت **548** هـ) إلى انه منصوب بالفعل بواسطة (إلا) ، وانتصب (غير) وما في معناها بالفعل من غير واسطة . ويضعف هذا المذهب بان بعض الأسماء تنصب بعد إلا وان لم يتقدمها فعل نحو : القوم اخوتك إلا زيدا [5] .

وذهب الكسائي إلى انه منتصب لمخالفته الأول ، لان تأويله : قام القوم إلا أن زيدا لم يقم [6] . وقيل أن قول الكسائي هذا يرجع إلى قول سيبويه[7] . وقد رده الفرّاء لان الخلاف لو كان يوجب النصب لأوجبه في قولك : قام زيد لا عمرو ، لان ما بعد لا مخالف لما قبلها [8] .

اما الفرّاء فقد ذهب إلى أن (إلا) مركبة من (إن) المؤكدة ، و (لا) العاطفة ثم أدغمتا فصارت (إلا) فاعملوها فيما بعدها عملين : النصب في الإيجاب باعتبار (إن) ، والعطف في النفي باعتبار (لا) [9] . وهذا قول ضعيف لأننا نقول : ما أتاني إلا زيد ، فنرفع زيدا وليس قبله مرفوع يعطف عليه ولم يجز فيه النصب فيبطل تأثير الحرفين معا [10] .

وبذلك بان ضعف جميع العلل التي خالفت علة الخليل وسيبويه ،فتكون علتهما هي الصحيحة والمرجحة مما جعل ابن عصفور يقول عنها : ((ومنهم من ذهب إلى انه انتصب عن تمام الكلام ، وهو الصحيح وهو في ذلك بمنزلة التمييز .)) [11] .

(1) الجمل في النحو : 76 .
(2) ينظر : معاني القرآن: 57/1 ، شرح المفصل : 77/2 0

(3) ينظر : المقتضب : 390/4 ، النكت : 443/1 ، أسرار العربية : 85-86 ، الإنصاف : 260/1 ، شرح المفصل : 76/2 ، شرح الجمل لابن عصفور : 252/2 .
(4) ينظر : النكت : 243/1 ، شرح المفصل : 76/2 ، شرح الجمل لابن عصفور : 252/2-253 .
(5) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : 253/2.
(6) ينظر :شرح المفصل : 77/2 ، شرح الجمل لابن عصفور : 253/2.
(7) ينظر : شرح المفصل : 77/2.
(8) ينظر : شرح المفصل : 77/2 ، شرح الجمل لابن عصفور : 253/2.
(9) ينظر : شرح المفصل : 76/2-77 ، شرح الجمل لابن عصفور : 253/2-254.
(10) ينظر : شرح المفصل : 77/2 ، شرح الجمل لابن عصفور : 254/2.
(11) شرح الجمل: 254/2.

2. علة امتناع إبدال المستثنى من المستثنى منه بعد كلام موجب :

عرفنا مما تقدم أن المستثنى بالا بعد الكلام المثبت لا يكون إلا نصبا ولذلك يمتنع اتباعه لما قبله على البدل كما جاز في النفي نحو : ما جاءني أحد إلا زيد ، فلا يجوز : جاءني القوم إلا زيدا [1] .

وعلة ذلك عند سيبويه هي أن المبدل منه يجوز أن يقدر كأنه ليس في الكلام، و إذا قدّرنا الكلام على هذا صار اللفظ : جاءني إلا زيد ، لأنه يوجب مجيء الناس بأجمعهم إليه سوى زيد ، وهذا يستحيل ، ويمكن هذا في النفي لانك إذا قلت : ما جاءني أحد إلا زيد ،فالكلام صحيح ، لأنه يجوز أن ينفي مجيء الناس سوى زيد ، فلذلك لم يجز البدل في الإيجاب [2] .

قال سيبويه معللا عدم اتباع (الأب) في قولنا : أتاني القوم إلا أباك : ((وانما منع (الأب) أن يكون بدلا من القوم انك لو قلت : أتاني إلا أبوك ،كان محالا . وانما جاز ما أتاني القوم إلا أبوك ، لأنه يحسن لك أن تقول ما أتاني إلا أبوك ، فالمبدل إنما يجيء أبدا كأنه لم يذكر قبله شيء لانك تخلي له الفعل وتجعله مكان الأول فإذا قلت : ما أتاني القوم إلا أبوك فكأنك قلت : ما أتاني إلا أبوك .)) [3].وقد اعتمد هذه العلة ابن الوراق،وابن يعيش [4] .

3. علة نصب المستثنى المنقطع عند أهل الحجاز واتباعه عند تميم :

إذا كان المستثنى منقطعاً عما قبله أي ليس من نوع المستثنى منه وكان بعد كلام غير موجب وهو النفي أو شبهه ، نحو : ما جاءني أحد إلا حمارا ، فهذا وشبهه فيه مذهبان : مذهب أهل الحجاز وهو نصب المستثنى على كل حال ، ومذهب بني تميم وهو أن يجيزوا فيه البدل فيقولون : ما جاءني أحد إلا حمار [5] .

وقد علل سيبويه النصب على لغة الحجاز ، و الاتباع على لغة تميم . فأهل الحجاز ينصبون المستثنى لأنهم : ((كرهوا أن يبدلوا الأخر من الأول ، فيصير كان من نوعه .)) [6] . فالمستثنى ههنا ليس من جنس الأول فلا يجوز إبداله منه ، لان المستثنى لا يبدل من المستثنى منه إلا إذا كان بعضا منه ولذلك حملوه على معنى (ولكن) : ((وذلك من قبل أن (لكن) لا يكون ما بعدها إلا مخالفا لما قبلها كما أن (إلا) في الاستثناء كذلك إلا أن (لكن) لا يشترط أن يكون ما بعدها بعضا لما قبلها بخلاف (إلا) .)) [7] . فينتصب المستثنى عند أهل الحجاز على تمام الكلام وعمل فيه ما قبله كعمل العشرون في الدرهم [8] .

(1) ينظر :العلل في النحو : 245-246 ، شرح المفصل : 82/2.
(2) ينظر :العلل في النحو : 245-246.
(3) الكتاب : 331/2.
(4) ينظر : العلل في النحو : 245-246 ، شرح المفصل : 82/2.
(5) ينظر : المقتضب : 412/4 ، الأصول في النحو : 353/1 ، شرح المفصل : 80/2.
(6) الكتاب : 319/2 ، و ينظر : المقتضب : 412/4.
(7) شرح المفصل : 80/2.
(8) ينظر : الكتاب : 319/2.

اما بنو تميم فانهم يتبعون المستثنى المستثنى منه على البدل وذلك لوجهين عند سيبويه : أحدهما : انهم إنما فعلوا ذلك على نية حذف المستثنى منه فكأنهم قالوا : ما جاءني إلا حمار ، لكنهم ذكروا (أحد) أي المستثنى منه توكيدا فابدلوا المستثنى مما قبله [1] .

والوجه الآخر : انهم إنما أبدلوا المستثنى لأنهم جعلوه من جنس ما قبله مجازا كأن (الحمار) هو من أحد أناسي ذلك الموضع ومن عقلاء ذلك الموضع إذ قال سيبويه : ((.. وان شئت جعلته إنسانا .)) [2] . أي نزّلته منزلة العامل ادعاءً ومجازاً ((كما قيل : عتابك السيف وتحيّتك الضرب)) [3] .

أضاف المازني وجها ثالثا وهو انه خلط من يعقل بما لا يعقل فعبر عن جماعة ذلك بأحد ثم أبدل حمارا من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره [4] .

ونرى أن ما قاله المازني يصح أن كان المستثنى منه قابلا أن يشمل من يعقل وما لا يعقل نحو أحد وما أشبهه اما إذا لم يكن قابلا ذلك فقول المازني يضعف وذلك نحو : ما جاءني الرجال إلا حمارا ، فالرجل لا يجوز أن يشمل من يعقل وما لا يعقل ، ولذلك يترجح ما قاله سيبويه .

والملاحظ أن سيبويه هنا يعلل لأسلوب فجي من أساليب العرب وهذا من أهم ما يُميّز التعليل النحوي عنده لأننا نجده في بعض الأحيان يعلل لجوء بعض القبائل العربية إلى أسلوب ما من الأساليب اللهجية .

4. علة نصب المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه :

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه ، وجب نصبه ، نحو : قام إلا زيدا القوم ، وما قام إلا زيدا القوم [5] .

وعلة نصبه نقلها سيبويه عن الخليل بقوله : ((وزعم الخليل –رحمه الله – انهم إنما حملهم على نصب هذا المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلا ولا يكون مبدلا منه ، لأن الاستثناء إنما حده أن تداركه بعد ما تنفي فتبدله ، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى ، كما انهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم : فيها قائما رجل ، حملوه على وجه قد يجوز لو أخرت الصفة وكان هذا الوجه امثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه .)) [6] .

وهذا يعني : إنما لزم النصب في المستثنى إذا تقدم لأنه قبل التقدم كان فيه وجهان : البدل والنصب ، فالبدل هو المختار ، والنصب جائز ، فلما قدمته امتنع البدل الذي هو الوجه الراجح لان البدل لا يتقدم المبدل منه لأنه

(1) ينظر : الكتاب : 319/2.
(2) الكتاب : 320/2.
(3) شرح المفصل : 80/2.
(4) ينظر : النكت : 444/1-445 ، شرح الجمل لابن عصفور : 267/2 ، شرح السيرافي من خلال كتاب سيبويه:319/2-320 الهامش رقم (2).
(5) ينظر : شرح المفصل : 79/2 ، شرح الجمل لابن عصفور : 263/2.
(6) الكتاب : 335/2.

تابع فتعين النصب الذي هو الوجه المرجوح للضرورة .وقد يسمى هذا احسن القبيحين ، ونظير هذه المسألة صفة النكرة إذا تقدمت نحو : فيها قائما رجل ، ولا يجوز في (قائم) إلا النصب على الحال لأنه إذا تأخر جاز فيه وجهان : الرفع على النعت ، والنصب على الحال . إلا أن الحال ضعيف لأن نعت النكرة أجود من الحال فيها ، فإذا تقدم بطل النعت وإذا بطل تعين النصب على الحال ضرورة فصار ما كان جائزا مرجوحا مختارا [1] .

5. علة عدم رفع المستثنيات إذا تكررت :

تكرر إلا لغير التوكيد فيقصد بها ما يقصد بما قبلها من الاستثناء [2] .فإذا كررت بعد الاستثناء المفرغ فحكم المستثنى اشغال العامل قبل إلا بواحد منها ونصب باقيها ، نحو : ما أتاني إلا زيد ، إلا عمرا ، إلا بكرا [3] .ولا يجوز رفع المستثنيات جميعا [4] . فلا تقول : ما أتاني إلا زيد ، إلا عمرو. وعلل ذلك سيبويه قائلا : ((من قبل أن المستثنى لا يكون بدلا من المستثنى وذلك انك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تدخل فيه الآخر)) [5] .

وذلك يعني انه لا يجوز رفع المستثنيات جميعا لان رفعها يوهم بان أحدها بدل من الآخر و لا يجوز ذلك ((لان الثاني ليس الأول ولا بعضا له وليس مشتملا عليه ، مع انه ليس المراد أن يثبت للثاني ما نفي من الأول فيبدل منه ، وانما المعنى على انهما لم يدخلا في نفي الإتيان .)) [6] .

فالاسمان المستثنيان ههنا وان اختلف إعرابهما فهما مشتركان في معنى الاستثناء ، وانما رفع أحدهما ونصب الآخر تصحيحا للفظ [7] .

وذلك أن المستثنى منه محذوف فبقي الفعل مفرغا بلا فاعل ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل في اللفظ ، فرفع أحدهما بأنه فاعل ، ولم يجز رفع الآخر لان المرفوع بعد (إلا) إنما يرفع على وجهين : اما أن يرفع بالفعل الذي قبله إذا فرغ ، واما أن يرفع بدلا ، ولا يجوز ههنا وجه من الوجهين المذكورين لان أحدهما قد ارتفع بالفعل المفرغ له ولا يكون بدلا لما ذكرناه [8] .

(1) ينظر : شرح المفصل : 79/2 .
(2) ينظر : شرح ابن عقيل : 607/1 .
(3) ينظر : شرح المفصل : 92/2 ، شرح ابن عقيل : 608/1 .
(4) ينظر : الكتاب : 338/2 ، شرح المفصل : 92/2 .
(5) الكتاب : 338/2 .
(6) شرح المفصل : 92/2 .
(7) ينظر : قول السيرافي في الكتاب : 339/2 ، الهامش رقم (1) ، النكت : 459/1 .
(8) ينظر : النكت : 459/1 ، شرح المفصل : 92/2 .

6. علة إضمار اسم (ليس) و (لا يكون) :

يستثنى بـــ (ليس) و (لا يكون) كما يستثنى بـــ (إلا) إلا أن المستثنى بهما ينتصب على انه خبرهما ، واسمهما مضمر وجوبا ، نحو : قام القوم ليس زيدا ، ولا يكون زيدا ، والتقدير ليس بعضهم ، ولا يكون بعضـــهم ، ولكنه اضمر وجوبا[1] . قال سيبويه : ((هذا باب (لا يكون) و(ليس) وما أشبههما فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فان فيهما إضمارا ، على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء .)) [2] .

وعلة إضمار اسم (ليس) و (لا يكون) عنده هي انه ترك استغناء لعلم المخاطب لأنه قد وقع في خلده ذلك ولذلك ((ترك إظهار (بعض) استغناء كما ترك الإظهار في (لات حين) .)) [3] . فشبه سيبويه (ليس) و (لا يكون) بـ (لات حين) و وجه الشبه بينهما هو وجوب الإضمار فيهما لا غير ، إذ قال في غير هذا الموضع : ((و نظير (لات) في انه لا يكون إلا مضمرا في : (ليس) و (لا يكون) في الاستثناء .)) [4] .

وقد اعتل بذلك أبو بكر بن السراج [5] . وعلل ابن يعيش ذلك بان هذه الأفعال أنيبت عن (إلا) فكما لا يكون بعد (إلا) إلا اسم واحد فكذلك (ليس) و (لا يكون) ولذلك وجب إضمار اسمهما [6] .

والأولى علة سيبويه ؛ لان اللفظ إذا كثر استعماله ترك إظهاره لعلم المخاطب به ، واسم (ليس) و (لا يكون) كذلك . اما علة ابن يعيش فهي علة تعتمد على القياس .

7. علة وجوب نصب المستثنى بـ (خلا) إذا سبقت بـ (ما) :

يستثنى بـــ (خلا و عدا) وينتصب ما بعدهما على انه مفعول به وفاعلهما مضمر وجوبا كإضمار اسم (ليس ولا يكون) نحو : ما قام القوم خلا أو عدا زيدا [7] . وذكر سيبويه أن بعض العرب قد يجر بخلا فيجعلها كحاشا حرف جر نحو : ما أتاني القوم خلا عبدِ الله [8] .

وقد تدخل (ما) على (خلا وعدا) نحو : قام القوم ما خلا أو ما عدا زيدا ، فيتوجب بهما النصب ولا يجوز الجر مطلقا [9] .

(1) ينظر : العلل في النحو : 250-251 ، شرح المفصل : 78/2 ، شرح الجمل لابن عصفور : 261/2.
(2) الكتاب : 347/2 .
(3) الكتاب : 347/2 .
(4) الكتاب : 57/1 .
(5) ينظر : الأصول في النحو : 350/1 .
(6) ينظر : شرح المفصل : 78/2 .
(7) ينظر : الكتاب : 348/2 ، شرح المفصل : 76/2-78 .
(8) ينظر : الكتاب : 349/2-350 .
(9) ينظر : العلل في النحو : 249 ، شرح المفصل : 78/2 ، الاستغناء في الاستثناء : 29 . وقد أجاز الكسائي والجرمي والفارسي وابن جني والربعي الجر بمما بعد ما على جعل ما زائدة ، وخلا وعدا حرفي جر . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : 260/2، مغني اللبيب : 179/1 .

قال سيبويه : ((فإذا قلت : ماخلا فليس فيه إلا النصب .)) [1] . وعلة ذلك عنده هي : ((لان ما اسم ولا تكون صلتها إلا الفعل ها هنا ، وهي ما التي في قولك : افعل ما فعلت.)) [2] .

قال ابن الوراق : ((فإذا أدخلت ما على خلا لم يجز أن تكون إلا فعلا ، لان ما إنما توصل بالفعل إذا كانت مصدرا لأنها تصير مع الفعل مصدرا ولا يجوز أن توصل بالحروف ، فلذلك وجب أن تكون خلا مع ما فعلا غير حرف ، فإذا كانت فعلا وجب النصب فيما بعدا .)) [3] . وصرح بذلك أيضاً ابن يعيش ،وابن هشام [4] .

8. علة حذف المستثنى بعد إلا وغير مع ليس :

قد يحذف المستثنى في الكلام وذلك بعد إلا أو غير المسبوقتين بليس ، ولا يستعمل هذا الحذف إلا بعد ليس ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف وذلك نحو : (ليس إلا) و (ليس غير) والمراد ليس إلا ذاك ، وليس غير ذاك [5] .

وعلل سيبويه حذف المستثنى هاهنا بقوله : ((هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافا ، وذلك قولك : (ليس غير) و (ليس إلا) كأنه قال : ليس إلا ذاك ، وليس غير ذاك ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني .)) [6] .

فعلة حذفه هي أن المخاطب لما علم ما يعني المتكلم حذفوا المستثنى تخفيفا لان العرب يفضلون الكلام الخفيف على ألسنتهم ويستثقلون الكلام الثقيل فيحاولون تخفيفه بحذف المعلوم منه .قال المبرّد : ((هذا باب ما حُذف من المستثنى تخفيفا واجتزئ بعلم المخاطب ، وذلك قولك :عندي درهم ليس غير ، أردت ليس غير ذاك .)) [7].

وقد اعتمد ذلك أيضاً ابن السراج ، والزمخشري ، وابن يعيش [8] .

(1) الكتاب : 350/2.
(2) الكتاب : 350/2.
(3) العلل في النحو : 249.
(4) ينظر : شرح المفصل : 78/2 ، مغني اللبيب :179/1.
(5) ينظر : الكتاب : 345-344/2 ، المقتضب : 429/4 ، الأصول في النحو : 345/1 ، النكت : 463/1 ، شرح المفصل : 96-95/2.
(6) الكتاب : 345-344/2.
(7) المقتضب : 429/2.
(8) ينظر : الأصول في النحو : 345/1 ، شرح المفصل : 95/2.

د- النداء :

1.علة حذف العامل في المنادى :

المنادى عند سيبويه وسائر البصريين بمنزلة المفعول به والأصل فيه النصب وناصبه فعل مضمر وجوبا [1] قال سيبويه : ((اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره .والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب .)) [2] .واستدل سيبويه على نصب المنادى بالفعل المضمر بقول العرب : (يا إيّاك) والتقدير : يا إيّاك أعني[3] .فلما كان المنادى منصوبا وكنّوا عنه أتوا بضمير المنصوب[4] .والدليل الآخر : ما زعمه الخليل من أن بعض العرب يقول :يا أنت[5] . فكّنوا عنه بضمير المرفوع نظرا إلى اللفظ كما قالوا : يا زيدُ الظريفُ ،فأتبعوا النعت على اللفظ [6] .

فالمنادى عند سيبويه وسائر البصريين منصوب ،والناصب له فعل مضمر تقديره : أنادي زيدا ، أو أريد زيدا ، أو ادعوا زيدا ، أو نحو ذلك ، و لا يجوز إظهار ذلك ولا اللفظ به [7] .

و قد علل سيبويه حذف هذا الفعل قائلا : ((حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام ، وصار (يا) بدلا من اللفظ بالفعل،كأنه قال : يا أريد عبد الله ،فحذف أريد وصارت (يا) بدلا منها،لانك إذا قلت:يا فلان ، علم أنك تريده .)) [8] .

فالعلة التي أوجبت حذف هذا الفعل هي كثرة استعمالهم النداء في الكلام ، فصارت (يا) بدلا من اللفظ بالفعل ، كما حذف الفعل من (سقيا و رعيا) لأنها صارت بدلا من اللفظ بفعلها فاستغني بـ (يا) عن الفعل . وقد اعتمد ذلك الزمخشري ، وابن يعيش [9] . والسيوطي فيما نقله عن ابن فلاح قائلا : ((و إنما وجب إضمار الفعل في

المنادى لان الواضع تصور في الذهن انه لو نطق به لكثر استعماله فالزمه الإضمار طلبا للخفة ، لان كثرة استعمال مظنة للتخفيف . و أقام مقامه .. حرفا يدل عليه في محله .)) [10] .

(1) ينظر : المقتضب :373/1 ،المقتصد :753/2 ،شرح المفصل :127/1.
(2) الكتاب :182/2 ،و ذهب المبرّد إلى أنه منصوب بـ(يا) لنيابتها عن الفعل و لذلك جاز إعمالها .و ذهب الفارسي إلى أن يا ليس بحرف و إنما اسم من أسماء الفعل. ينظر :شرح المفصل :127/1.
(3) ينظر :الكتاب :291/1.
(4) ينظر :شرح المفصل :127/1.
(5) ينظر :الكتاب :291/1.
(6) ينظر :شرح المفصل :127/1.
(7) ينظر :المصدر السابق :127/1.
(8) الكتاب :291/1.
(9) ينظر :شرح المفصل :127/1.
(10) الأشباه والنظائر :308/1.

وذهب الجرجاني إلى انهم تركوا إظهار هذا الفعل رفعا لليس إذ لو قيل : أدعو أو أريد زيدا ، لتوهم أن المتكلم قصد الإخبار بدعائه زيدا فيما يستقبل لان (افعل) لا يختص بالحال بل يكون مشتركا بين الحال والاستقبال [1] .

والحق أن هذا ليس علة موجبة لحذف الفعل لان الفعل إذا كان غير مختص بزمن نستطيع أن نخصصه بقرينة تدل على الزمن المراد نحو : أدعو زيدا الآن أو غدا ، والنداء فيه دلالة على الحال لا الاستقبال لأنه موجه لمخاطب لا لغائب .

2.علة بناء المنادى المفرد على الضم :

إذا كان المنادى مفردا معرفا أو نكرة مقصودة ، وهي النكرة المقبل عليها نحو : يا زيد، ويا رجل ، حكمه البناء على ما يرفع به فالعلم المفرد يبنى على الضم [2] . وبذلك خرج المنادى المفرد عن اصله ، لان الأصل فيه أن يكون منصوبا فوجب أن يُسأل عن علة بنائه أولا ، وعن علة بنائه على الضم ثانيا ، وقد علل سيبويه بناء المنادى المفرد بقوله : ((فأما المفرد إذا كان منادى ، فكل العرب ترفعه بغير تنوين وذلك لأنه كثر في كلامهم فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو : حوب ، وما أشبهه .)) [3] . اما علة بنائه على الضم فتتضح مما نقله عن الخليل في قوله : ((ورفعوا المفرد كما رفعوا (قبلُ وبعدُ) وموضعهما واحد ، وذلك قولك : يا زيدُ ويا عمرو ، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في (قبلُ) .)) [4] .

ويتضح لنا من ذلك أن المنادى المفرد إنما بني عند سيبويه لأنه أشبهه ، الأصوات لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت ، والأصوات مبنية فكذلك ما أشبهها . [5] اما بناؤه على الضم فلأنه أشبه الغايات نحو : (قبل وبعد) عند الخليل ، فبُني على الضم كما بُنيت الغايات وقد أوضح سيبويه قول الخليل في تشبيه المنادى بالغايات قائلا : ((

فإنما جعل الخليل –رحمه الله – المنادى بمنزلة قبل وبعد وشبهه بهما مفردين إذا كان مفردا فإذا طال و أضيف شبهه بهما مضافين إذا كان مضافا لان المفرد في النداء في موضع نصب كما أن قبل وبعد قد يكونان في موضع نصب وجر و لفظهما مرفوع ، فإذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل .)) [6] .

فوجه الشبهة بين المنادى المفرد وبين (قبل وبعد) هو أن المنادى إذا أُضيفَ أو نُكّرَ أعربَ ، وإذا أُفردَ بُني كما أن (قبلُ وبعدُ) تعربان مضافتين و منكورتين وتبنيان في غير ذلك ، فكما بُني (قبلُ وبعدُ) على الضم بُنيَ

(1) ينظر :المقتصد :2/753-754.
(2) ينظر :الأصول في النحو :1/401 ، 403 ، شرح المفصل :1/128-129.
(3) الكتاب :2/185.
(4) الكتاب :2/183.
(5) ينظر :أسرار العربية :204-205.
(6) الكتاب :2/199.

المنادى المفرد على الضم [1] .

وقد اعتمد جماعة من النحاة علة سيبويه في بناء المنادى المفرد ، وزادوا عليها علة أخرى . فمن اعتمدها الأخفش (ت **215** هـ) ، والسيرافي ، والأعلم ، والانباري في أحد وجهي اعتلاله ، وأبو البقاء العكبري في أحد وجهي اعتلاله ، وابن عصفور فضلا عن إيراده علة أخرى [2] .

اما العلة الأخرى التي زادوها فهي لأبي بكر بن السراج فقد قال : ((واما السبب الذي أوجب بناء الاسم المفرد فوقوعه موقع غير المتمكن ألا ترى انه قد وقع موقع المضمرة والمكنيات ، والأسماء إنما جعلت للغيبة لا تقول : قام زيد وأنت تُحدّث زيدا عن نفسه ، إنما تقول : قمت يا هذا ، فلما وقع زيد وما أشبهه بعد (يا) في النداء موقع أنت والكاف وانتم وهذه مبنيات لمضارعتها الحروف ، بني .)) [3]. وممن قال بهذه العلة أبو علي الفارسي ، وابن الوراق ، والأعلم ، وابن الانباري ، والعكبري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، وابن عصفور ، والرضي ، والجامي [4] .

والأرجح علة سيبويه لان المنادى اقرب إلى الأصوات من الضمائر لأنه لا يحتاج إلى تقديرات وتأويلات قد تكون بعيدة وذلك عندما نقدره بالضمائر ، والأصوات التي تستعمل لدعاء البهائم وزجرها إنما هي كالنداء فلذلك بني لشبهه بالأصوات وليس بالضمائر .

اما علة سيبويه في بناء المنادى على الضم دون غيره وهي لأنه أشبه (قبل وبعد) فقد اعتمدها جماعة من النحاة وزاد بعضهم علة أخرى فممن اعتمدها أبو بكر بن السراج ، والسيرافي ، والانباري ، وابن يعيش ، وابن عصفور [5]

وذهب الكسائي إلى أن المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ، والتجرد فيه ليس عامل الرفع ، كما قال بعضهم في المبتدأ ، بل المراد به انه لم يكن فيه سبب البناء فيبنى فلا بد فيه من الإعراب فلو

جررناه لشابه المضاف إلى ياء المتكلم المحذوف الياء ، ولو فتحناه لشابه غير المنصرف ، فسرفعناه و لم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع[6] .

(1) ينظر : شرح المفصل : 130/1 ، شرح الجمل لابن عصفور : 87/2 0
(2) ينظر على الترتيب : معاني القرآن:58/1 ، شرح كتاب سيبويه : 153/1 ، النكت : 373/1 ، أسرار العربية : 205-204 ، اللباب : 331-330/1 ، شرح الجمل: 88-87/1 .
(3) الأصول في النحو : 405-404/1 .
(4) ينظر على الترتيب : المقتصد : 761/2 ، العلل في النحو : 196-195 ، النكت : 373/1 ، أسرار العربية : 205-204 ، الإنصاف : 325-324/1 ، اللباب : 331/1 ، شرح المفصل : 129/1 ، الإيضاح في شرح المفصل : 253-252/1 ، و شرح الوافية : 91 ، شرح الجمل: 87-86/2 ، شرح الكافية: 315/1 ، الفوائد الضيائية : 326/1 .
(5) ينظر على الترتيب : الأصول في النحو : 406-405/1 ، شرح كتاب سيبويه : 154/1 ، أسرار العربية :205 ، شرح المفصل :130/1 ، شرح الجمل:87-86/2.
(6) ينظر : شرح الكافية للرضي : 314/1 .

وتابع الكوفيون الكسائي في ذلك [1] . إلا الفرّاء فانه تابع البصريين في أن المنادى بني لشبهه بالغايات لان اصل يا زيد عنده يا زيدا ليكون المنادى بين صوتين ثم اكتفى بيا و نوى الألف فصار كالغايات [2] .

وذهب جماعة من النحاة إلى انه بني على الضم لأنه إذا كان مضافا إلى مناديه كان الاختيار حذف ياء الإضافة والاكتفاء بالكسرة و إذا كان مضافا إلى غائب كان منصوبا ، وكذلك إذا كان منكورا ، فلما كان الفتح والكسر في غير حال البناء وبني جعل له في حال البناء من الحركات ما لم يكن له في غير حال بنائه وهو الضم [3] .

وهذا القول يرجع إلى علة الخليل وسيبويه لان (قبل وبعد) إذا أعربا نصبا وخفضا فلما بنيا جعل لهما من الحركات ما لم يكن لهما في حال الإعراب وهو الضم فلذلك أشبه المنادى المفرد (قبل وبعد) فبني على الضم [4] .

وذهب نحاة آخرون إلى انه بني على الضم لأنه لو بني على الفتح لالتبس بما لا ينصرف ، ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى النفس المحذوف الياء وإذا بطل بناؤه على الفتح والكسر تعين بناؤه على الضم [5]. وهذا القول يرجع إلى علة الكسائي غير أن مذهبه أن المنادى معرب ومذهبهم انه مبني .

وذهب الجرجاني إلى انه بني على الضم ليكون ابلغ في الدلالة على التمكن ، لان الضمة أقوى الحركات [6] .

والأرجح عندنا علة سيبويه على جميع هذه العلل لان ما اعتل به الكسائي بعيد عن علة سيبويه ، لان المنادى عنده معرب ، وعند سيبويه مبني ، ولذلك نجد الفرّاء الكوفي يتابع الخليل و سيبويه في البناء وعلته . اما قولهم بأنه بني على الضم خوف اللبس فانه لا يعلل بناءه على الضم وانما تعليل لعدم بنائه على الكسر أو الفتح .

وكان للأستاذ إبراهيم مصطفى رأي في تعليل بناء المنادى المفرد على الضم وهو إنما بني لأنه أريد به التعريف والقصد إلى معين لان التنوين يدل على التنكير ، ولم ينصب فيشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم فقروا من النصب والجر

إلى الضم [7] . ووصف الدكتور مهدي المخزومي هذا الرأي بأنه إذا اختلف عن تعليل الخليل أسلوبا ، فلم يختلف عنه غاية أو نتيجة [8] .

والحق أن ما توصل إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى فيه نظر ، فكلامه يشعر بان المنادى المعرفة المفرد قد تعرف بالنداء بعد أن استلب تعريفه ما قبل النداء بالقصد والتعيين ، وهذا لا يمكن الاطمئنان إليه أبدا ، لوجوه : أحدها:ان المنادى المعرفة فيه خلاف بين النحاة ، ثم تعرف ؟ فمنهم من زعم انه تعرف بالنداء وان تعريف العلمية

(1) ينظر : الإنصاف : 323/1 ، ومذهب الكسائي والكوفيين انه معرب لا مبني ، إلا الفرّاء فانه تابع البصريين ببنائه .
(2) ينظر : شرح الكافية للرضي : 323/1-324 .
(3) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 154/1 ، شرح المفصل : 130/1 .
(4) ينظر : النكت : 373/1 .
(5) ينظر : العلل في النحو : 169 ، النكت : 373/1 ، أسرار العربية : 204 ، الإنصاف : 326/1 ، اللباب : 331/1 .
(6) ينظر : المقتصد : 767/2-768 .
(7) ينظر : إحياء النحو : 61-62 .
(8) ينظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : 308 .

قد زال عنه ، وهو قول المبرّد [1] . ومنهم من زعم انه باق على تعريفه ، وهو قول أبي بكر بن السراج [2] . وقوله هو الصحيح لان النداء لا ينبغي أن يعرف من حيث هو خطاب ، ألا ترى انك إذا قلت : انت رجل قائم فخاطبت الرجل فانه لا يتعرف بالخطاب بل بقي على تنكيره [3] . فالمنادى إذن معرفة كما كان قبل النداء كذلك ولم يتنكر حتى يتعرف بالقصد ، والتعيين . والآخر : ان كلام الأستاذ يشعر بان التنوين الذي يلحق الأعلام نحو : زيد ومحمد ورجل تنوين تنكير وهذا لا يُطمأنّ إليه أيضاً ، لان هذا التنوين هو تنوين التمكين قال ابن هشام : ((تنوين التمكين : هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلاما ببقائه على اصله وانه لم يشبه الحرف فيبنى ، ولا الفعل فيمنع من الصرف ...وذلك كزيد ورجل ورجال .)) [4] . وقال أيضاً : ((اما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكين ، لا تنوين تنكير ، كما قد يتوهم بعض الطلبة ولهذا لو سميت رجلا به بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير .)) [5] . وبذلك ثبت أن التنوين اللاحق للإعلام لا يدل على التنكير دوما وانما يدل على التمكين .

ولذلك فان ما توصل اليه الأستاذ إبراهيم مصطفى لا يصدق على ما كان معرفة قبل النداء ، وانما يصدق على ما كان نكرة قبل النداء وتعرف بالنداء بالقصد والتعيين وهو النكرة المقصودة أو المقبل عليها وهذا قد توصل إليه الخليل من قبل وليس الأستاذ إبراهيم مصطفى فالخليل يرى أن كل اسم مرفوع في النداء معرفة ، فالمعرفة باق على تعريفه اما النكرة فقد تعرفت بالنداء قال الخليل : ((وذلك انه إذا قلت : يا رجل ، و يا فاسق ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ، ويا أيها الرجل ،وصار معرفة لانك أشرت إليه وقصدت قصده .)) [6] .

وقال سيبويه : ((ومما يقوي انه معرفة ترك التنوين فيه ، لأنه ليس اسم يشبه الأصوات فيكون معرفة إلا لم ينون ، وينون إذا كان نكرة .)) [7] .

3. علة نصب المنادى المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة :

المنادى إذا كان مضافا نحو : يا عبد الله أوشبيها بالمضاف ، نحو : يا طالعا جبلا ، أو نكرة غير مقصودة ، وهي غير المقبل عليها نحو : قول الأعمى : يا رجلا خذ بيدي ، فحكمه النصب وذلك على الأصل [8] .

فكان من المفروض أن لا يسأل عن علته لأنه لم يخرج عن اصله ، لكن سيبويه أورد لنا تعليل نصبه عن الخليل

(1) ينظر : المقتضب : 205/4 .
(2) ينظر : الأصول في النحو : 330/1-331 .
(3) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : 89/2 .
(4) مغني اللبيب : 445/1 .
(5) المصدر السابق : 445/1 .
(6) الكتاب : 195/2 .
(7) الكتاب : 199/2 .
(8) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 58/1 ، الأصول في النحو : 420/1 ، شرح المفصل : 129/1 .

وهو اقرب ما يكون تفسيرا لنصبه لا تعليلا ، لان العلة لما جاء خلاف الأصل . إذ قال سيبويه : ((وزعم الخليل – رحمه الله– انهم نصبوا المضاف نحو : يا عبد الله ويا أخانا ، والنكرة حين قالوا : يا رجلا صالحا ، حين طال الكلام كما نصبوا : هو قبلك ، وهو بعدك .)) [1] . وقال في موضع اخر : ((وقال الخليل –رحمه الله– إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبة ، لان التنوين لحقها فطالت ، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب ورد إلى الأصل كما فعل ذلك بقبل وبعد .)) [2] .

واستنادا إلى ذلك يمكن أن نقول أن الخليل فسر نصب المنادى المضاف والمشبه به والنكرة تفسيرا صوتيا ، فالمضاف طال بالمضاف إليه ، والشبيه بالمضاف طال بما بعده وطالت النكرة بالتنوين ، فطال الكلام فاستدعى هذا الطول تخفيفا فاختير نصبه لان الفتحة أخف الحركات وهو اصل مقرر عند النحاة القدماء والمحدثين ، إذ قال الدكتور مهدي المخزومي : ((الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة التي يهرع إليها العربي ما وجد إلى الخفة سبيلا ، وهو رأي الخليل في كثير من المنصوبات كالمنادى المضاف وما يسمونه بالشبيه بالمضاف ، وما يسمونه بالنكرة المقصودة .)) [3] .

وقد أطلق باحث معاصر على هذه العلة بـــ (علة طول الكلام) فقال : ((والتعليل بطول الكلام يعني أن الناطق يخفف الجهد فيستخدم أسلوبا ما من الأساليب أو يفضل حركة تكون أخف من سائر حركات الإعراب والبناء كحركة النصب .)) [4] .

وقد انفرد الخليل و سيبويه بهذه العلة ونقلها عن الخليل ابن السراج [5] من البصريين ، واكتفى غيره بالقول أن المنادى المضاف والمشبه به والنكرة نصب لأنه جاء على الأصل [6] . ونجد الكسائي الكوفي يعلل بعلة الخليل و سيبويه هذه قائلا : ((وانما نصب المضاف لطوله ، ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر .)) [7] .

وكما حظيت علة الخليل باهتمام القدماء نالت إعجاب المحدثين بها ، فالدكتور مهدي المخزومي يتابع الخليل في ذلك ويستحسن كلامه فيقول : ((فالخليل هنا فيما يبدو – كان بعيدا عن التمحل في تعليل النصب والرفع وكان يبدو مستوعبا لأساليب العرب في كلامهم وفي شعرهم وخطبهم وأحاديثهم مستقرئا لما يجري في الاستعمال .)) [8] . ثم يقول : ((على هذا النحو كان الخليل يعالج مثل هذا الموضوع وهو نوع من المعالجة ينبغي الأخذ به في تفسير كثير من الظواهر النحوية .)) [9] .

---

(1) الكتاب : 182/2-183 .
(2) الكتاب : 199/2 .
(3) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : 81 .
(4) التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 277 .
(5) ينظر : الأصول في النحو : 420/1-421 .
(6) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 58/1 ، اللباب : 332/1 ، شرح المفصل : 129/1 .
(7) شرح الكافية للرضي : 314/1 .
(8) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : 306 .
(9) المرجع السابق : 307 .

وبعد ذلك توصل الدكتور المخزومي مما فهمه من كلام الخليل إلى نتيجة مفادها : ((إن حركات المناديات ليست آثارا لعوامل ، وليست بفعل محذوف نابت (يا) منابه ، وإنما تنصب إذا طالت بالإضافة والتنوين ، وترفع إذا أفردت وقصدت قصد شيء بعينه .)) [1] .

وهذا القول قد قرره الرضي معقبا على تعليل الكسائي لنصب المنادى المضاف لطوله حيث قال : ((فهو عنده مرفوع أو منصوب بلا عامل .)) [2] .

و أيد علة الخليل و سيبويه باحث اخر إذ يقول : ((اما المنادى المضاف والشبيه به محرك بالفتح أو ما ينوب عنه طلبا للتخفيف من الطول الذي لحقه بالتصاق الأداة به ... كما قال الخليل .)) [3] .

4. علة عدم نداء ما فيه (ال) :

قرر سيبويه انه لا يجوز مناداة اسم فيه الألف واللام البتة ، إلا اسم الجلالة إذ قالوا : يا الله اغفر لنا [4] . وهذا مذهب البصريين [5] . و أورد سيبويه علة ذلك عن الخليل بقوله : ((وزعم الخليل –رحمه الله– أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة ، وذلك انه إذا قال : يا رجل ، ويا فاسق ، فمعناه كمعنى : يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل ، وصار معرفة لانك أشرت إليه وقصدت قصده ، واكتفيت بهذا عن الألف واللام وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو : هذا وما أشبه ذلك ، وصار معرفة بغير ألف ولام ، لانك إنما

قصدت قصد شيء بعينه ، وصار هذا بدلا في النداء من الألف واللام ، واستغني عنهما كما استغنيت بقولك : اضرب عن لتضرب ، وكما صار المجرور بدلا من التنوين وكما صارت الكاف في رأيتك بدلا من رأيت إياك .)) [6]

ويفهم من ذلك أن المنادى الذي يمكن أن تدخله الألف واللام هو المفرد المبني على الضم ، لأنها لا تدخل المضاف ولا المشبه به ولا النكرة لان الألف واللام تعاقب الإضافة والتنوين . والاسم المفرد المبني على الضم في النداء على ضربين : أحدهما ما كان معرفة وهو نحو : يا زيد ، والآخر ما كان متعرفا بالنداء ولم يكن قبل كذلك نحو : يا رجل[7] . فرجل نكرة في الأصل وانما صار معرفة بالنداء لانك أشرت إليه وقصدت قصده كما قال سيبويه أي أنك لما قصدت قصده و أقبلت عليه صار معرفة باختصاصك إياه بالخطاب دون غيره [8] .

(1) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : 309 .
(2) شرح الكافية: 314/1 .
(3) فلسفة التصويبات في النحو العربي : 265 ، و ينظر : الأساليب الإنشائية في كتاب سيبويه : 223 .
(4) ينظر : الكتاب : 195/2 .
(5) ينظر : الإنصاف : 335/1-338 ، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك واحتجوا بكلام العرب ، ورد ذلك .
(6) الكتاب : 197/2-198 .
(7) ينظر : شرح المفصل : 128/1 .
(8) ينظر : المصدر السابق : 128/1 .

وبذلك يكون كل اسم في النداء مرفوع معرفة ، و الألف واللام للتعريف فكرهوا أن يجمعوا بين تعريفين ، فاكتفوا بتعريف النداء عن الألف واللام وصار بدلا منهما ، واستغني به عنهما كما استغني بفعل الأمر عن اللام والفعل المضارع ، وكما صار المضاف إليه بدلا من التنوين ، وكما صار الضمير المتصل بدلا من المنفصل .

فنلاحظ أن الخليل هنا يعلل بعلتين : إحداهما ترجع إلى المعنى وهي (علة الحمل على المعنى) إذ الألف واللام لا تدخلان على المنادى لان معنى كل منهما التعريف ، والاخرى : راجعة إلى الاستعمال وهي (علة الاستغناء) ، فانهم استغنوا بتعريف النداء عن تعريف الألف واللام . وتتابع العلل هنا يساعد على فهم جزئيات المسألة النحوية وهذا هو هدف الخليل و سيبويه من التعليل .

وقد اعتمد هذه العلة المبرّد إذ قال : ((واعلم أن الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام ، لانك إذا ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة هذا وذاك ، ولا يدخل تعريف على تعريف.)) [1] .

واعتمدها أيضاً الزجّاجي ، وابن الوراق ، والانباري ، والعكبري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، والأزهري [2] .

واعتمد هذه العلة البصريون حجة لنصرة مذهبهم في عدم جواز نداء ما فيه الألف و اللام خلافا للكوفيين إذ جوزوا ذلك محتجين بكلام العرب[3] .

وزاد بعض النحويين علة أخرى هي أن الألف واللام تفيدان العهد وهو معنى الغيبة لان العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب ، والنداء خطاب لحاضر فلم يجمعوا بينهما لتنافي التعريفين [4] .

ووقف رضي الدين الاستراباذي إزاء علة سيبويه موقفا اقرب إلى الرفض منه إلى القبول إذ قال أن ما قالوه فيه نظر . لان اجتماع التعريفين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة لا يستنكر ، كما في (لقد) و (ألا إن) [5] .

ونرى أن علة الخليل هنا مقنعة من الناحية المعنوية صحيحة لأنه لا ينكر أن (ال) للتعريف وان المنادى المبني على الضم معرفة ، ولا ينكر أن اجتماع تعريفين غير جائز ، اما من الناحية النطقية فلابد من تعليل ، إذ أن مناداة ما فيه الألف واللام ثقيل صوتيا للمد الزائد فيه ، فأما أن يقصد المد وهو ما لا يتفق مع الغرض من النداء ، أو تقطع همزة الوصل وهو يؤدي إلى الثقل وهو غير جائز لان قطع همزة الوصل لحن ، لذا فالأسلم وصله بما يمد معه الصوت ويؤدي المعنى المقصود وهو (أي) أو اسم الإشارة نحو : يا أيها الرجل و يا هذا الرجل [6] .

---

(1) المقتضب : 240-239/4 .

(2) ينظر على الترتيب : الجمل : 162 و كتاب اللامات : 51-52 ، العلل في النحو : 202-203 ، أسرار العربية : 208 ، اللباب : 335-334/1 ، شرح المفصل : 9-8/2 ، شرح الوافية : 194 ، شرح التصريح : 223/2 .

(3) ينظر : الإنصاف : 337-336/1 .

(4) ينظر : اللباب : 335/1 ، شرح المفصل : 9-8/2 .

(5) ينظر : شرح الكافية: 338/1 .

(6) ينظر : التراكيب اللغوية في العربية : 288 .

5. علة نداء اسم الجلالة وفيه الألف واللام :

عرفنا مما تقدم أن نداء المعرف بـ (ال) لا يجوز البتة عند سيبويه والبصريين إلا انه جاز عندهم نداء اسمه تعالى على الرغم من وجود الألف واللام فيه فقد قالوا : يا الله اغفر لنا [1] .

وقد علل ذلك سيبويه قائلا : ((وذلك من قبل انه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف ، وليس بمنزلة : الذي قال ذلك . من قبل أن الذي قال ذلك . وان كان لا يفارقه الألف واللام ليس اسما بمنزلة زيد وعمرو غالبا ، ألا ترى انك تقول : يا أيها الذي قال ذاك ، ولو كان اسما غالبا بمنزلة زيد وعمرو لم يجز ذا فيه ، وكأن الاسم والله اعلم : اله فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف واللام وصارت الألف واللام خلفا منها ، فهذا أيضاً مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف .)) [2] .

ويفهم من ذلك انه إنما جاز نداء اسمه تعالى وان كان فيه الألف واللام من قبل انه اسم تلزمه الألف واللام و لا يفارقانه لانه واحد لا يتعدد فلا يعرف وينكر وكثر اسمه تعالى في الكلام كثرة جعلت الألف واللام كأنهما حرفان أصليان في الكلمة . واصل اسم الجلالة [3] عند سيبويه (اله) فلما دخل عليه الألف واللام اصبح : (الإله) فحذفوا الهمزة بين اللامين فاصبح : (الله) وفخمت اللام وصارت الألف واللام عوضا من الهمزة المحذوفة منه . وقد أورد

سيبويه كلمة (الذي) ليمثل بها على ما لا يفارقه الألف واللام ولكن (الذي) ليس بمنزلة اسم تعالى لان (الذي) ليس اسما غالبا .

وقد اهتم النحاة بهذه العلة ، فمنهم من شرحها ، ومنهم من اعتمدها ، ومنهم من نقلها عن سيبويه .فالأعلم شرحها [4] . واعتمدها ابن الوراق ، والانباري ، وأبو البقاء العكبري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، والرضي ، والجامي [5] .

وزاد عليها ابن الحاجب علة أخرى إذ قال : ((ويعلل أيضاً بأنه لو قيل : (يا أيها الله) أو يا هذا لأطلق لفظ لم يؤذن فيه ولم يستقم لهم في المعنى أن يشيروا إلى ما تستحيل عليه الإشارة في التحقيق ، ولو قيل (يا لاه) أو (يا اله) لغيروا الاسم ولأزالوا ما قصد به من التعظيم .)) [6] .

ونقلها الشيخ خالد الأزهري عن سيبويه قائلا : ((وعلل سيبويه جواز نداء الجلالة بان (ال) لا تفارقها وهي

---

(1) ينظر : الكتاب : 195/2 .

(2) الكتاب : 195/2 .

(3) هناك رأي اخر للعلماء في اصل اسم تعالى ، وهو أن اصله (اله) فأدخلت عليه (ال) ثم ليينت الهمزة و ألقيت حركتها على اللام و أسقطت هي فصار (اللاه) ثم أدغمت اللامان فصار (الله) ينظر : 378/1 ، اللباب : 336/1 ، شرح المفصل : 9/2 .

(4) ينظر : النكت : 378/1 .

(5) ينظر على الترتيب : العلل في النحو : 203-204 ، أسرار العربية : 210-211 ، اللباب : 336/1 ، شرح المفصل : 9/2 ، الإيضاح في شرح المفصل : 274/1 ، شرح الكافية: 346/1-347 ، الفوائد الضيائية : 335/9-336 .

(6) الإيضاح في شرح المفصل : 274/1 .

عوض من همزة (اله) فصارت بذلك كأنها من نفس الكلمة .)) [1] . ورأى أن هذا التعليل يناسب إثبات ألف الجلالة في النداء كما أن الفعل المبدوء بهمزة الوصل إذا سمي به قطعت همزته تقول : جاءني انصر واضرب [2] .

6. علة اتصال الميم بـ (اللهم) :

اللهم في النداء كثر استعماله في المأثور من الكلام العربي نظما ونثرا ، وقد اختلف النحاة فيه ، فهو عند الخليل اسم الجلالة اتصلت به ميم مشددة ، وقد أورد سيبويه علة اتصال هذه الميم هنا عن الخليل بقوله : ((وقال الخليل –رحمه الله – : اللهم نداء والميم هنا بدل من (يا) فهي ههنا فيما زعم الخليل –رحمه الله– اخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها ، إلا أن الميم ههنا في الكلمة كما أن نون المسلمين في الكلمة بنيت عليها ، فالميم في هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم ، والهاء مرتفعة لأنه وقع عليها الإعراب .)) [3] .

فيتضح من ذلك أن اللهم عند الخليل نداء مركب من اسم الجلالة وميم مشددة وانما أتي بها بدلا أو عوضا من (يا) النداء فكانت في اخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها وبنيت عليها الكلمة وارتفع اسم الله تعالى لأنه منادى وقع عليه الأعراب .

فالخليل ههنا لجأ إلى التعليل بعلة العوض وهي تقوم على افتراض اصل مقدر حذف وعوض عنه . وقد صنفت هذه العلة ضمن العلل التي تطرد على كلام العرب [4] . وشرحها بعض النحاة قائلا : ((وعلة تعويض مثل تعويضهم الميم في اللهم من حرف النداء .)) [5] .

وقد اعتمد هذه العلة سائر البصريين فقد نقلها المبرّد عن سيبويه[6] ، وابن السراج عن الخليل [7] . واعتمدها ابن الوراق ، والانباري وابن يعيش ، والرضي[8] .

و أثارت هذه العلة خلافا بين البصريين والكوفيين[9] . فالبصريون ذهبوا مذهب الخليل ، والكوفيون ذهبوا مذهب الفرّاء الذي يرى أن اصل (اللهم) : (الله) ضمت إليها (أُمَّ) أي يا الله أُمنا بخير فكثر في الكلام ، فحذفوا بعضه تخفيفا [10] .

---

(1) شرح التصريح : 223/2 .
(2) ينظر : المصدر السابق : 223/2 .
(3) الكتاب : 196/2 .
(4) ينظر : الاقتراح : 71 .
(5) الاقتراح : 72 . ومن شرحها هو التاج بن مكتوم في تذكرته .
(6) ينظر : المقتضب : 239/4 .
(7) ينظر : الأصول في النحو : 412/1 .
(8) ينظر على الترتيب : العلل في النحو : 204 ، أسرار العربية : 211-213 ، شرح المفصل : 16/2-17 ، شرح الكافية: 349/1 .
(9) ينظر : الإنصاف : 341/1-343 .
(10) ينظر : معاني القرآن: 213/1 ، الإنصاف : 341/1 ، شرح المفصل : 16/2-17 .

واظهر النحاة ضعف مذهب الفرّاء وردوه ، فقد رده المبرّد بأننا نقول : اللهم أمنا بخير فنذكر (أم) مرتين وهو تكرار لا فائدة فيه [1] .

ورده ابن الوراق أيضاً بما قاله المبرّد فضلا عن انه يستحسن أن يقال : يا الله أمنا بخير فيأتي بـ (يا) في أول الكلام و (أمنا) في آخره ، ولو كان على ما قاله لحسن : يا اللهم اغفر لنا ، فلما قبح الجمع بين الميم و (يا) بطل ما قاله [2] .

ورده الانباري بما قاله المبرّد فضلا عن انه لو كان الأمر على ما قال لما جاز استعماله في المكاره نحو قولنا : اللهم العنه ، اللهم أخزه ، اللهم أهلكه ، وقال تعالى : ((وَإِذ قَالُوا اللهمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)) (الأنفال:32)لأنه يؤدي إلى التناقض إذ إن التقدير : يا الله أمنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب اليم . وهذا تناقض لا يجوز [3] . وبذلك بان ضعف مذهب الفرّاء والكوفيين ورصانة قول الخليل و سيبويه و البصريين .

وكان للدكتور مهدي المخزومي رأي في هذه المسألة فهو يرى : أن كلمة (اللهم) في الأصل آلوهيم العبرية أو هي من قبيل المخلفات السامية في العربية [4] . وتابعه في ذلك غيره [5] .

والحق أن كلمة (اللهم) ليست كما قال الدكتور المخزومي إنما هي كلمة عربية الأصل وهي نداء يستخدم للدعاء ولغيره وهي مركبة من اسمه تعالى والميم المعوضة من (يا) النداء كما قال الخليل.

7. علة عدم حذف حرف النداء من المبهم والنكرة :

حذف حرف النداء مما يأباه القياس لان الحروف إنما جيء بها اختصـــارا ونائبة عن الأفعال فحروف النداء نائبة عن أنادي فإذا حذفت كان اختصـــار المختصـــر وهو إجحاف ، إلا انه قد يجوز حذف حرف النداء من القريب ، وهو كثير في القرآن الكريم نحو قوله تعالى : ((يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا))(يوسف: من الآية29) وقوله تعالى : ((رَبَّنَا لا تُزِغْ قُلُوبَنَا))(آل عمران: من الآية8) . [6] .

فهذا مطرد في جميع الأسماء إلا المبهم و النكرة ، فانه لا يجوز إسـقاط حرف النداء منهما[7] . قال سيبويه : ((ولا يحسن أن تقول : هذا ، ولا رجل ، وأنت تريد يا هذا ، ويا رجل ، ولا يجوز ذلك في المبهم .)) [8] .

---

(1) ينظر : الأصول في النحو : 412/1 .
(2) ينظر : العلل في النحو : 204-205 .
(3) الإنصاف : 343-344 .
(4) ينظر : مدرسة الكوفة : 260 .
(5) ينظر : الأساليب الإنشائية في كتاب سيبويه : 208-210 .
(6) ينظر : شرح المفصل : 15/2 ، شرح الجمل لابن عصفور : 88/2 .
(7) ينظر : العلل في النحو : 208 .
(8) الكتاب : 230/2 .

وعلة ذلك عنده هي : ((لان الحرف الذي ينبه به لزم المبهم كأنه صـــار بدلا من أي حين حذفته ، فلم تقل يا أيها الرجل ، ولا يا أيهذا ، ولكنك تقول : إن شئت : من لا يزال محسنا افعل كذا وكذا ؛ لأنه لا يكون وصفا لأي .))[1].

ويفهم من ذلك : أن حرف النداء لا يجوز حذفه من النكرة والمبهم لأنه صار كالبدل من (أي) إذ الأصـــل في : يا هذا ، ويا رجل : يا أيها هذا ، ويا أيها الرجل ، فحذفت (أي) وحذف معها الألف واللام في النكرة وإذا حذف حرف النداء صـــار إجحافا ، وبذلك لم يجز حذف حرف النداء مما يوصـــف به (أي) [2] . قال المبرّد : ((لا يجوز أن تقول : رجل اقبل ، ولا غلام تعال ، ولا هذا هلم ، وأنت تريد النداء ... لان هذه نعوت (أي) ، تقول يا أيها الرجل ، ويا أيها الغلام ، ويا ايهذا ... .)) [3] . وهذا ما اقتفاه النحاة الآخرون بعد سيبويه معولين عليه [4] .

توابع المنادى المفرد :

1. علة رفع صفة المنادى المفرد ونصبها :

إذا وصف المنادى المفرد بوصف مفرد معرفة جاز في النعت وجهان : الرفع ، والنصب ، نحو : يا زيد الطويلُ ، أو الطويلَ ، بالرفع والنصب [5] .

وقد سأل سيبويه الخليل عن علة نصبه ورفعه فأجابه عنها قال : ((قلت أ رأيت قولهم : يا زيد الطويل ، علام نصبوا الطويل ؟ قال : نصب لأنه صفة لمنصوب ، وقال : وان شئت كان نصبا على اعني . فقلت : أ رأيت الرفع على أي شيء هو إذا قال : يا زيد الطويل ؟ قال : هو صفة لمرفوع . قلت : أ ليست قد زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصب ، فلم لا يكون كقوله : لقيته أمس الأحدث ؟ قال : من قبل أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبدا ، وليس كل اسم في موضع (أمس) يكون مجرورا ، فلما اطرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل فجعلوا وصفه إذا كان مفردا بمنزلته .)) [6] .

ويفهم من ذلك أن صفة المنادى المفردة إنما انتصبت لأنها وقعت صفة لمنصوب وهو المنادى وذلك حملا على موضعه وهو النصب أو تنصب على تقدير فعل هو اعني . وانما ارتفعت لأنها وقعت صفة لمرفوع وهو المنادى حملا

---

(1) الكتاب : 230/2 .
(2) ينظر : شرح المفصل : 16/2 .
(3) المقتضب : 259-258/2 .
(4) ينظر : الأصول في النحو : 412/1 ، العلل في النحو : 208 ، اللباب : 340/1 ، الإيضاح في شرح المفصل : 287/1 ، شرح الجمل لابن عصفور : 89-88/2 .
(5) ينظر : العلل في النحو : 199 .
(6) الكتاب : 183/2 .

على لفظه وهو البناء على الضم . فأثار قول الخليل في حمل الصفة على اللفظ سيبويه فسأله مرة أخرى عن علة عدم اطراد حمل الصفة على لفظ الموصوف في غير النداء من المبنيات كما في قولهم : لقيته أمس الأحدث . إذ لم يجز فيه حمل الصفة على لفظ الموصوف (أمس) وهو الجر . فعلل الخليل له ذلك بان الرفع اطرد في كل اسم مفرد في النداء حتى صار بمنزلة المعرب الذي يرتفع بالابتداء أو بالفعل فجعلوا وصفه بمنزلته إذا كان مفردا ، اما غير النداء فلا تحمل صفته على لفظه لان البناء فيه غير مطرد في كل ما كان في موضعه ، فالكسر لا يطرد في كل ظرف لان الظروف بعضها مبني على الكسر وبعضها مبني على الفتح كاليوم وما أشبهه .

قال أبو البقاء العكبري : ((إنما جاز في صفة المبني المفرد هنا النصب على الموضع لان موضع الموصوف نصب ويجوز رفعها حملا على لفظ الموصوف وجاز ذلك في المنادى دون غيره من المبنيات لان حركة البناء فيه تشبه حركة المعرب لأنه مطرد مع (يا) لا يكون مع غيرها كما لا تحدث حركة الإعراب إلا بعامل ولذلك جاز حمل وصف اسم (لا) على الموضع تارة وعلى اللفظ أخرى بخلاف (أمس) و (هؤلاء) فانهما مبنيان على كل حال لا عند شيء يشبه

العامل .))[1] . واعتمد جمهور النحاة علة سيبويه هذه من غير زيادة ولا استدراك كما اعتمدوا غيرها من العلل[2] .

2. علة نصب تابع المنادى المضاف :

إذا كان تابع المنادى المضموم مضافا غير مصاحب للألف واللام وجب نصبه ولم يجز رفعه كما جاز في الصفة المفردة ، وذلك نحو : يا زيد صاحب عمرو [3] .

وقد أورد سيبويه تعليل ذلك عن الخليل بقوله : ((قلت : أ فرأيت قول العرب كلهم :

أ زيدُ أخا ورقاءَ إن كنتَ ثائراً فقدْ عرَضْتَ أحناءَ حقّ فخاصِم [4] .

لأي شيء لم يجز الرفع كما جاز في (الطويل) ؟ قال : لان المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه ولو جاز هذا لقلت : يا أخونا ، تريد أن تجعله في موضع المفرد ، وهذا لحن فالمضاف إذا وصف به المنادى فهو بمنزلته إذا ناديته ، لأنه هنا وصف لمنادى في موضع نصب كما انتصب حيث كان منادى لأنه في موضع نصب ولم يكن فيه ما كان في الطويل لطوله .)) [5] .

فتابع المنادى إذا كان مضافا تعين نصبه ولا يجوز اتباعه اللفظ ، لان هذا التابع المضاف بمنزلته إذا كان

---

(1) اللباب : 333/1 .

(2) ينظر : العلل في النحو : 199 ، المقتصد : 770/2 ، أسرار العربية : 205 ، شرح المفصل : 3-2/2 ، شرح الجمل لابن عصفور : 92/2 .

(3) ينظر : المقتضب : 209/4 .

(4) لا يعرف قائله ، ينظر : تحصيل عين الذهب : 303/1 ، شرح المفصل : 4/2 ، اللسان : مادة (حنا) .

(5) الكتاب : 184-183/2 .

منادى وحكمه حينئذ النصب فلذلك تعين نصبه ، ولم يجز رفعه على اللفظ كما جاز في الصفة المفردة لطوله .هذا ما أكده المبرّد [1] . وصرح به أبو بكر بن السراج قائلا: ((فأن وصفته بمضاف نصبت الوصف لا غير لأنه لو وقع موقع زيد لم يكن إلا منصوبا .)) [2] .

3. علة جواز نصب المنادى الموصوف بـ (ابن)مضاف إلى علم، ورفعه :

إذا وصف المنادى المفرد العلم بـــ (ابن) مضاف إلى علم ولم يفصل بين المنادى وابن جاز في المنادى وجهان : البناء على الضم نحو : يا زيدُ بنَ عمرو ، والفتح نحو : : يا زيدَ بنَ عمرو [3] .

وقد علل سيبويه هذين الوجهين في المنادى ، فأما النصب فعلته هي اتباع المنادى لصفته وهي (ابن) فأتبعوا حركة الدال من (زيد) حركة النون من (ابن) فجعلوهما كالاسم الواحد لكثرة إضافة العلم إلى اسم أبيه علما كان أو كنية أو لقبا . ولذلك شبههما سيبويه من شدة انعقادهما بحركة النون والميم من (ابنما)وحركة الراء والهمزة من (

امرئ)فكما أن النون من (ابنم) تابعة للميم ، والراء في (امرئ) تابعة للهمزة كذلك أتبعوا حركة المنادى صفته . وجعل هذين الاسمين اسما واحدا يشبه عند سيبويه قولهم : هذه هند بنت عبد الله فيمن صرف ، فتركوا التنوين لأنهم جعلوه بمنزلة اسم واحد لما كثر في كلامهم [4] .

وقد وصف ابن يعيش هذا الاتباع في المنادى بالغرابة لان حق الصفة أن تتبع الموصوف وهنا قد تبع الموصوف الصفة في الإعراب [5] .

ونرى أن السبب الذي أدى إلى اتباع الأول الثاني هو عامل الانسجام بين الحركات وتأثير بعضها في بعض وهو ما يدعى بالاتباع الحركي وهو من نوع التأثر الرجعي الذي يتأثر فيه الصوت الأول بالصوت الثاني [6] . واما الرفع فقد جاء على الأصل فلم يتبعوا المنادى الصفة لأنهم لم يجعلوهما اسما واحدا [7] .

اما إذا لم يضف (ابن) فيتعين ضم المنادى ويمتنع نصبه نحو : يا زيد ابن أخينا ، وعلة ذلك عند سيبويه هي كعلة إثبات التنوين في قولهم : هذا زيد ابن أخينا ، فلم يجعلوهما اسما واحدا [8] . لأنهم لما اقل استعمالا [9] . وتعليل سيبويه هنا لنصب المنادى الموصوف بابن وضمه اعتمده ابن يعيش،وابن الحاجب ، والرضي، والجامي[10].

---

(1) ينظر : المقتضب : 209/4 .
(2) الأصول في النحو : 406/1 ، و ينظر : شرح المفصل : 4/2 .
(3) ينظر : شرح المفصل : 5/2 .
(4) ينظر : الكتاب : 204-203/2 ، 404/3 ، 507-504/3 .
(5) ينظر : شرح المفصل : 5/2 .
(6) ينظر : الأصوات اللغوية : 129 .
(7) ينظر : الكتاب : 204/2 .
(8) ينظر : الكتاب : 205/2 .
(9) ينظر : الكتاب : 208/3 .
(10)ينظر على الترتيب :شرح المفصل:5/2-6 ،شرح الوافية :196، شرح الكافية:337/1 ، الفوائد الضيائية : 334-333/1 .

4. علة رفع وصف (أي) :

علمنا انه لا يجوز نداء ما فيه الألف واللام البتة ، فإذا أريد نداؤه جيء بـ (أي) وصلة لندائه وجعلوها المنادى فبنيت على الضم وجعلوا ما فيه الألف واللام نعتا لازما لأي ولا يجوز فيه إلا الرفع نحو : يا أيها الرجل [1] .

وقد علل سيبويه وجوب رفع هذا النعت بقوله : ((وانما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع لانك لا تستطيع أن تقول : يا أي ، ولا يا أيها وتسكت لأنه مبهم يلزمه التفسير فصار هو الرجل بمنزلة اسم واحد كأنك قلت : يا رجل .)) [2] .

ويفهم من ذلك أن نعت (أي) في النداء لا يكون إلا رفعا لأنه جعل و أي كالاسم الواحد لأن أي مبهم يلزمه التفسير فلما كان كذلك جعلوه هو و أي كالمنادى المفرد . و اعتل بذلك المبرّد قائلا : ((و إذا كانت الصفة لازمة تحل محل الصلة في انه لا يستغنى عنها لإبهام الموصوف لم يكن إلا رفعا لأنها وما قبلها بمنزلة الشيء الواحد ... وذلك قولك : يا أيها الرجل اقبل .)) [3] . و اعتمد ذلك أيضاً ابن الوراق ، و الأعلم ، وابن الحاجب [4] .

وذهب بعضـــهم إلى انه وجب رفع ذلك النعت لأنه هو المقصـــود بالنداء [5] . وهذا القول لا يبتعد عن علة سيبويه كثيرا لان سيبويه قد جعل (أي) وصفته بمنزلة الاسم الواحد المنادى فهو مقصود بالنداء أيضاً .

5. علة نصب المنادى إذا كرر :

ورد عن العرب قولهم في النداء : يا زيدَ زيدَ عمرو ، فيكررون المنادى مضافا ، و إذا كان كذلك جاز في المنادى وجهان : أحدهما الرفع ونصـب المكرر على التوكيد أو البدلية أو عطف البيان أو على النداء أو على إضـمار فعل تقديره اعني . و الآخر : نصب المنادى والمكرر [6] .

وعلى ذلك جاء قول جرير :

يا تيمَ تيمَ عدي لا أبا لكمُ لا يُلقينَكم في سَوءةٍ عُمَرُ [7] .

(1) ينظر : العلل في النحو : 205 ، التكت : 374/1 ، شرح المفصل : 7/2 ، و أجاز المازني نصب ذلك النعت حملا على الموضع قياسا على غير المبهم . ينظر : شرح المفصل : 4/2 .

(2) الكتاب : 188/2 .

(3) المقتضب : 216/4 .

(4) ينظر على الترتيب : العلل في النحو : 205 ، التكت : 375/1 ، الإيضاح في شرح المفصل : 207/1 .

(5) ينظر : التكت : 375/1 ، الإيضاح في شرح المفصل : 270/1 ، الفوائد الضيائية : 334/1 .

(6) ينظر : شرح المفصل : 10/2 .

(7) ينظر : ديوانه : 212 ، الكتاب : 53/1 ، 205/2 ، المقتضب : 229/4 .

وقول الآخر :

يا زيدَ زيدَ اليعملاتِ الذُّبَّلِ تطاولَ الليلُ هديتَ فانزِلِ [1] .

ويكون الوجه الأول على الأصل لان المرفوع منادى مفرد علم والمنصوب تابع مضاف فلا يسـال عن علته ، وهو القياس عند سيبويه [2] .

اما الوجه الثاني وهو النصـب فقد علله سـيبويه بقوله : ((وذلك لأنهم قد علموا انهم لو لم يكرروا الاسـم كان نصبا ، فلما كرروا الاسم توكيدا تركوا الأول على الذي يكون عليه لو لم يكرروا .)) [3] .

فيتضح من ذلك أن علة نصب المنادى هي لأنه مضاف إلى ما بعد الاسـم الثاني و أقحم الثاني توكيدا فتركوا المنادى على نصبه إذ كان مضافا ، ولذلك شبه الخليل إقحام الاسم الثاني بإقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه في قولهم : لا أبا لك ، إذ تركوا الأب على نصـبه لو لم يدخلوا اللام لأنه مضـاف إلى الكاف بدلالة الألف لأنه لا

يكون معربا بالحروف إلا في حال الإضـافة [4] . وشـبهه أيضـاً بقولهم في الترخيم : يا طلحة اقبل . إذ ادخلوا الهاء توكيدا وهم يريدون الترخيم فحركوها بحركة ما قبلها ، ولو لم ينووا إقحامها لبنوها على الضم [5] .

هذا مذهب سيبويه ، وذهب المبرّد إلى أن الأول مضاف إلى اسـم محذوف وان الثاني مضاف إلى الاسـم الظاهر المذكور وتقديره : يا زيد عمرو زيد عمرو . وحذف عمرو الأول اكتفاء بالثاني ولدلالته عليه [6] .

وقوله مردود لضعفه لان المضاف إليه إذا حذف عاد التنوين نحو : أعطيته بعض الدراهم ، فإذا حذف اصبح : أعطيته بعضا ، و أيضاً فان مذهبه على غير طريقة الحذف لأنه لا يحذف الأول لدلالة الثاني وانما يحذف الثاني لدلالة الأول عليه [7] . ومع ذلك فان المبرّد لا يختلف مع سيبويه في علة نصب المنادى لكونه مضافا .

وهناك وجه ثالث قاله السـيرافي وزعم انه لم يذكره أحد قبله وهو قوي عنده ، وهو أن تجعل اصـله : يا زيد زيد عمرو ، فيكون (زيد عمرو) الثاني نعتا للأول ، مثل قولك : يا زيد بن عمرو ، ثم تتبع حركة الأول المبني حركة الثاني المعرب لان زيد في بنائه الأول مثل (ابن عمرو) [8] . وتابعه في ذلك الأعلم الشـنتمري وقال: ((وهذا وجه قوي)) [9]. وهذا هو الوجه المرجح لدينا لأنه لا يستدعي تأويلا أو تقديرا قد يبتعد بالكلام عن المعنى

(1) نسـب في الكتاب إلى بعض ولد جرير وينسـب إلى عبد الله بن رواحة ، ينظر : الكتاب : 206/2 ، الخزانة : 362/1 .

(2) ينظر : الكتاب : 208/2 .

(3) الكتاب : 206/2 .

(4) ينظر : الكتاب : 206/2 ، شرح المفصل : 10/2 .

(5) ينظر : الكتاب : 207/2 ، النكت : 387/1 .

(6) ينظر : المقتضب : 229/4 ، النكت : 386/1 ، شرح المفصل : 10/2 .

(7) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : 96/2-97 .

(8) ينظر : الكتاب : 206/2 الهامش رقم (2) ، النكت : 386/1 .

(9) النكت : 386/1 .

و لا يجوز ما جاز هنا في غير النداء عند سيبويه وذكر أن علة جواز هذه الأشياء في النداء هي كثرته في الكلام و لأنه أول الكلام أبدا فلما كثر وكان أول كل كلام حذفوا فيه تخفيفا ، لأنهم ربما يغيرون الأكثر في كلامهم [1] .

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم :

1. علة حذف الياء من المنادى :

إذا أضيف المنادى إلى ياء جاز فيه لغات [2] . اشـهرها حذف الياء والاكتفاء منها بكسـرة نحو : يا قوم لا بأس عليكم و يا غلام اقبل ، وقال تعالى ((يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ))[3](الزمر: من الآية16) .

وقد ذكر سيبويه علة حذف هذه الياء من المنادى بقوله : ((لان ياء الإضافة في الاسم بمنـــزلة التنوين ، لأنها بدل من التنوين ، ولأنه لا يكون كلاما حتى يكون في الاسم ، كما أن التنوين إذا لم يكن فيه لا يكون كلاما فحذف وترك اخر الاسم جرا ليفصل بين الإضافة وغيرها ، وصار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم حيث استغنوا بالكسرة عن الياء .)) [4] .

ويتضـح من ذلك أن ياء المتكلم تحذف من المنادى كما يحذف التنوين في المفرد لأنها بدل من التنوين ، لأنها لا معنى لها ولا تقوم بنفسـها إلا أن توصـل بالمضـاف كما أن التنوين لا يقوم بنفسـه حتى يكون في الاسـم فلما كانت كالتنوين وبدلا منه حذفوها في الموضـع الذي يحذف منه التنوين تخفيفا لكثرة الاسـتعمال ولكثرة النداء في الكلام . ولم يخل حذفها بالمقصود لدلالة الكسرة عليها [5] .

واعتمد ذلك المبرّد قائلا : ((... لأنها زيادة في الاســم غير منفصـــلة منه معاقبة للتنوين حالة في محله ، فكان حذفها ههنا كحذف التنوين من قولك : يا زيد ويا عمرو ...)) [6] .وهذا ما التزم به غيره من النحاة [7] .

2. علة لحاق الهاء في قولهم : (يا أبه ويا أمه ويا أبتاه ويا أمتاه) :

ورد في كلام العرب قولهم : يا أبه ويا أمه ويا أبتاه ويا أمتاه ، وذلك حين يضـــيفون هذين الاسمين إلى ياء المتكلم فيحذفونها ويجتزؤن عنها بالكسـرة ثم يلحقون هذه الهاء ، وقد أورد سيبويه عن الخليل : أن هذه الهاء للتأنيث

---

(1) ينظر : الكتاب : 208/2 .

(2) وهذه اللغات هي : الأولى ما ذكرناه ، والثانية إثبات الياء ســاكنة نحو يا غلامي ، والثالثة إثبات الياء وفتحها نحو يا غلامي ، والرابعة إبدالها ألفا نحو يا غلاما . ينظر : شرح المفصل : 11/2 .

(3) ينظر : شرح المفصل : 11/2 .

(4) الكتاب : 209/2 .

(5) ينظر : النكت : 387/1-388 .

(6) المقتضب : 246/4 .

(7) ينظر : معاني القرآن للفراء : 200/1-201 ، شرح المفصل : 11/2 ، شرح الجمل: 99/2 .

بمنزلة الهاء في حالة وعمة بدلالة عدم حذفها في الوقف ، نحو : يا أمه [1] .

وذكر سـيبويه علة لحاق هذه الهاء في النداء بقوله : ((وانما يلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضـفت إلى نفسـك خاصـة ، كأنهم جعلوها عوضا من حذف الياء ، و أرادوا أن لا يخلوا بالاسـم حين اجتمع فيه حذف الياء ، وانهم لا يكادون يقولون : يا أباه ويا أماه وهي قليلة في كلامهم وصار هذا محتملا عندهم لما دخل النداء من التغيير والحذف ، فأرادوا أن يعوضـوا هذين الحرفين كما قالوا : اينق لما حذفوا ، العين رأسـا جعلوا الياء عوضـا ، فلما الحقوا الياء في أبه وأمه ، صيروها بمنـــزلة الهاء التي تلزم الاسم في كل موضع ، نحو : خالة وعمة ، واختص النداء بذلك لكثرته في كلامهم ، كما اختص النداء بيا أيها الرجل .)) [2] .

ولم يخالف المبرّد سيبويه في هذه العلة والتزم القول بها إذ قال : ((هذا باب ما يلزمه التغيير في النداء وهو في الكلام على غير ذلك . فمن ذلك قولهم ، يا ابتِ لا تفعل ، ويا امتِ لا تفعلي ، فهذه الهاء إنما دخلت بدلا من ياء الإضافة .)) [3] . وتابعهما في ذلك ابن يعيش ، وابن عصفور [4] .

واختلف في الوقف على هذه الهاء ، فمذهب الخليل و سيبويه أن الوقف عليها بالهاء لأنها علامة تأنيث على كل حال وان كانت عوضا [5] . وذهب الفرّاء إلى أن الوقف عليها بالتاء لأنها قد صارت عوضا فعوملت معاملة ما عوض منه ، فكما لا يجوز قلب الهاء إلى تاء فكذلك هذه [6] .

والصحيح ما قاله الخليل و سيبويه لأنه لا خلاف في الوقف على التاء في (زنادقة) بالهاء مع أنها عوض من الياء في (زناديق) ، فكذلك هذه التاء [7] .

3. علة حذف ياء المتكلم في قولهم : (يا ابن أم و يا ابن عم) :

ورد عن العرب قولهم : (يا ابن أم ويا ابن عم)بحذف ياء المتكلم من هذين الاسمين كما يحذفونها من المنادى المضاف إليها والقياس في ذلك إثباتها وعدم حذفها لان الاسم الثاني المضاف إلى الياء ليس بمنادى [8] .

إلا أن العرب قد تكلموا به والعلة في ذلك كما يراها سيبويه هي انهم جعلوا هذين الاسمين بمنزلة الاسم الواحد لكثرتهما في الكلام ، إذ قال : ((وقالوا يا ابن أم ويا ابن عم ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد ، لان هذا اكثر في كلامهم من يا ابن أبي ويا غلام غلامي ، وقد قالوا أيضاً : يا ابن أم ويا ابن عم ، كأنهم جعلوا الأول

---

(1) ينظر : الكتاب : 210/2-211 .
(2) الكتاب : 211/2 .
(3) المقتضب : 262/4 .
(4) ينظر : شرح المفصل : 11/2 ، شرح الجمل: 103/2 .
(5) ينظر : الكتاب : 210/2 .
(6) ينظر : الجمل : 178 ، شرح الجمل لابن عصفور : 103/2 .
(7) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : 103/2 .
(8) ينظر : الكتاب : 213/2 ، الأصول في النحو : 416/1 ، شرح الجمل : 104/2 .

و الآخر اسما ، ثم أضافوا إلى الياء كقولك : يا أحد عشر اقبلوا ، وان شئت قلت : حذفوا الياء لكثرة هذا في الكلام .)) [1] .

فالقياس في هذين الاسمين إثبات الياء إلا أن العرب اختلفت فيه ، فمنهم من يجريه على القياس ، ومنهم من يجعله كالمنادى المضاف إلى المتكلم فيحذف الياء ويكتفي بالكسرة بدلا منها ، ومنهم من يبنه على الفتح ويتبع آخره أوله ، و منهم من يجعل مكان الياء ألفا نحو : يا ابن عما . وانما فعلوا هذا بهذين الاسمين لكثرة الاستعمال [2] .

واعتمد هذا التعليل جمهـــور النحاة وساروا عليه ولم يختلفوا مع سيبويه فيه هذا ما نجده عند الفرّاء ، والمبرّد ، وابن السراج ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، وابن عصفور ، والجامي [3] .

هـ - الاستغاثة والندبة :

1. علة فتح لام المستغاث به وكسر لام المستغاث له :

تتم الاستغاثة بياء النداء و لام جارة مفتوحة مع المستغاث به ، قال سيبويه : ((هذا باب ما يكون فيه مضافا إلى المنادى بحرف الإضافة وذلك في الاستغاثة والتعجب ، وذلك الحرف اللام المفتوحة ، وذلك قول الشـــاعر ، وهو مهلهل [4] :

يا لَبكرٍ انشروا لي كُلَيباً يا لَبكرٍ أينَ أينَ الفِرارُ .)) [5]

وقد ذكر سيبويه علة فتح هذه اللام مع المستغاث به وكسرها مع المستغاث لـه ، فقال : ((كسروها لان الاسم الذي بعدها غير منادى ، فصار بمنزلة إذا ، قلت : هذا لزيدٍ . فاللام المفتوحة أضافت النداء إلى المنادى المخاطب واللام المكسورة أضافت المدعو إلى ما بعده لأنه سبب المدعو وذلك أن المدعو إنما دُعي من اجل ما بعده لأنـــه مدعو له .)) [6] .

ومن ذلك يُفهم أن هذه اللام إنما فُتحت هنا للفرق بين المستغاث به والمستغاث له فما بعد اللام المفتوحة مستغاث به وما بعد المكسورة مستغاث له .

وقد اختلف النحاة بعد سيبويه في هذه العلة ، فمنهم من اعتمد ما قاله سيبويه ومنهم من اعتل

(1) الكتاب : 214/2.
(2) ينظر : النكت : 389/1-390.
(3) ينظر على الترتيب : معاني القرآن: 394/1 ، المقتضب : 251/2 ، الأصول في النحو : 416/1 ، شرح المفصل : 13/2 ، الإيضاح في شرح المفصل : 282/1 ، الفوائد الضيائية : 340/1.
(4) ينظر : الكتاب : 215/2 ، الخزانة: 300/1 ، و لم ينسب في الخصائص : 229/3.
(5) الكتاب : 215/2.
(6) الكتاب : 219/2.

بغيرها . فقال ابن عصفور : ((اختُلف في السبب الموجب لفتح لام المستغاث به ، فمنهم من قال : إنما فتحت تفرقة بينها و بين لام المســتغاث من اجله ... ومنهم من قال إنما فتحت اللام مع المســتغاث به لأنه قد وقع موقع المضمر ، فكما أن المضمر إذا دخلت عليه اللام فتحت معه ، نحو : لَك ، ولَه ، فكذلك هذا .)) [1] .

وممن اعتمد علة سيبويه المبرّد ، وابن السراج ، والزجّاجي ، و الأعلم ، وابن يعيش ، والجامي [2] .

وذهب الجرجاني إلى أن هذه اللام إنما فتحت : ((لأجل أن المستغاث منادى ، والمنادى جارٍ مجرى المضمرات ولام الجر تفتح في المضمر، ألا ترى إلى لَك و لَه .)) [3] . وصرح بذلك ابن عقيل أيضاً [4] .

و الأولى علة سيبويه لأنها واضحة يسيرة بعيدة عن القياس فهي علة تعليمية خالية من التكلف والتعلق بالفروع .

2. علة لحاق الألف المندوب :

المندوب عند سيبويه مدعو متفجع عليه [5] . والندبة تكون بـــ(يا) أو (وا) و لابد من أحدهما وتلحق الألف آخر الاسم المندوب ويجوز حذفها نحو : يا زيداه أو وا زيداه [6] .

وعلة لحاق هذه الألف المندوب ذكرها سيبويه بقوله : ((فإن شئت ألحقت في اخر الاسم الألف ، لأن الندبة كأنهم يترنّمون فيها ؛ وان شئت لم تلحق كما لم تلحق في النداء .)) [7] .

فالندبة عند سيبويه كالترنم و ((ترنّم إذا رجّع صوتـــه)) [8] . ولذلك ألحقت الألف موافقة لطبيعة الندبة اللاحقة للنادب ، وما يلزمها من تصويت للدلالة على ما عند النادب من حزن وتفجّع وذلك يلزمه مـــدّ الصوت بالألف إظهارا لقوة التفجّع و أخبارا بان المدعو في غاية البعد , لان الألف ابعد الصـــوت و أمكن للمد . وهذا مناسـب لما في الألف من كمية كبيرة في الصـوت ، فقد اثبت القدماء أن الألف أحد أصـوات المد وهي أوسـعها و ألينها وهي اشدّ امتداداً واستطالةً إذ كانت أوسع مخرجا إذ إن الحلق والفم معها منفتحان غير معترضين على الصوت بضغط [9] .

---

(1) شرح الجمل: 109/2.

(2) ينظر على الترتيب : المقتضـب : 254/4 ، الأصـول في النحو : 427/1-428 ، الجمل : 178-179 ، النكت : 392/1 ، شرح المفصل : 130/1-131 ، الفوائد الضيائية : 326/1.

(3) المقتصد : 789/2.

(4) ينظر : شرح ابن عقيل : 280/1.

(5) ينظر : الكتاب : 220/2.

(6) ينظر : الأصول في النحو : 432/1-433.

(7) الكتاب : 220/2.

(8) لسان العرب : 257/12 (رنم).

(9) ينظر : سر الصناعة : 8/1.

والبت ذلك أيضاً الدرس الصوتي الحديث بأن أصوات المد أو اللين بطبيعتها أطول الأصوات وان الألف أطول أصوات اللين [1] .

وقد أكد الخليل ما للألف من مناســبة لبعد الصـــوت قائلا : ((والمندوب يندب بالهاء و الألف . و إنما الحقوا الألف لبعد الصوت ، فقالوا : يا زيدا ويقال : يا زيداه .)) [2] .

وسار على علة سيبويه النحاة بعده مثل ابن السراج ، و العكبري ، وابن يعيش [3] .

3. علة عدم إلحاق ألف الندبة الصفة :

لا تلحق ألف الندبة صفة المندوب عند سيبويه إذ قال : ((هذا باب ما لا تلحقه الألف التي تلحق المندوب وذلك قولك : وا زيد الظريف والظريف .)) [4] .

فلا يجوز عند الخليل : وا زيد الظريفاه ، وقد نقل علة ذلك عن الخليل بقوله : ((وزعم الخليل -رحمه الله- انه منعه أن يقول : الظريفاه ، أن الظريف ليس بمنادى ولو جاز ذلك لقلت : وا زيد أنت الفارس البطلاه ، لان هذا غير منادى كما أن ذلك غير منادى .)) [5] .

وذلك يعني أن الصفة ليست بمندوب ، ولذلك لم يجز إلقاء علامة الندبة عليها ، لان الندبة للمنادى و لا تدخل في غيره فما كان خارجا عن النداء فالندبة مفارقة له . فالصفة عند الخليل كالخبر في خروجها عن النداء فقد اتفقا في خروجهما وان اختلفا في المعنى فلو جاز : وا زيد الظريفاه لجاز وا زيد أنت الفارس البطلاه ، إذ كان خبرا.

وهذا ما عول عليه الانباري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب [6] . وقد أجاز يونس ندبة الصفة خلافا للخليل و سيبويه [7] . وتابعه الكوفيون [8] .

4. علة لحاق ألف الندبة المضاف إليه :

يجوز عند سيبويه أن تلحق علامة الندبة المضاف إليه فيقال : وا أمير المؤمنيناه ، فهو ليس كالصفة [9] .

---

(1) ينظر : الأصوات اللغوية : 104 .
(2) الجمل في النحو : 111 .
(3) ينظر : الأصول في النحو : 425/1 ، 432-433 ، اللباب : 342/1 ، شرح المفصل : 13/2 .
(4) الكتاب : 225/2 .
(5) الكتاب : 225/2 .
(6) ينظر : أسرار العربية : 220-221 ، شرح المفصل : 14/2 ، الإيضاح في شرح المفصل : 285/1-286 .
(7) ينظر : الكتاب : 226/2 .
(8) ينظر : الإنصاف : 364/1 ، اللباب : 343/1 ، شرح المفصل : 14/2 .
(9) ينظر : الكتاب : 226/2 .

وقد علل ذلك بقوله : ((من قبل أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه ، ومن الاسم . ألا ترى انك لو قلت : عبدا أو أميرا وأنت تريد الإضافة لم يجز ذلك . ولو قلت : هذا زيد كنت في الصفة بالخيار إن شئت وصفت وان شئت لم تصف ، ولست في المضاف إليه بالخيار ، لأنه من تمام الاسم ، وانما هو بدل من التنوين .)) [1] .

وذلك يعني أن المضاف إليه لما كان من تمام الاسم ومقتضاه و يتنـزل من المضاف منـزلة التنوين فهو بدل من التنوين ، اصبح هو و المضاف بمنـزلة الاسم الواحد لذلك جاز إلحاق الألف المضاف خلافا للصفة لأنها ليست من تمام الاسم . وهذه العلة سار عليها جمهور النحاة بعد سيبويه [2] .

5. علة عدم جواز ندبة النكرة والمبهم :

لا يجوز عند سيبويه ندبة النكرة ، فلا يقال : وا رجلاه ويا رجلاه ، قال سيبويه : ((زعم الخليل –رحمه الله– ويونس انه قبيح وأنه لا يقال .)) [3] .

وأورد علة ذلك عن الخليل بقوله : ((وقال الخليل – رحمه الله – و إنما قبح لأنك أبهمت ألا ترى انك لو قلت : وا هذاه ، كان قبيحا ، لانك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء وان تخص ولا تبهم ، لان الندبة على البيان ، ولو جاز هذا لجاز يا رجلا ظريفا . فكنت نادبا نكرة ، وانما كرهوا ذلك انه تفاحش عندهم أن يختلطوا [4] و أن يتفجعوا على غير معروف ، فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه ، لانك إذا ندبت تخبر انك قد وقعت في عظيم ، و أصابك جسيم من أمر فلا ينبغي لك أن تبهم .)) [5] .

وهذه علة واضـــحة لا غموض فيها ، ونلاحظ أن الخليل اعتمد المعنى في تعليل عدم ندبة النكرة ، فالنكرة لا تندب ، لان الندبة على البيان والتخصـــيص ، والنكرة إبهام الســـامع ولا يتفجع أحد على غير معروف أبدا ، لان الندبة عذر للتفجع . قال المبرّد : ((واعلم انك لا تندب نكرة و لا مبهما ... لان الندبة عذر للتفجع ، وبها يخبر المتكلم انه قد ناله أمر عظيم ووقع في خطب جسيم .)) [6] .

وقد ســار جمهور النحاة [7] على هذه العلة متابعين سيبويه فيها كما تابعوه في غيرها من العلل الأخر ، وكأن ما أثبته سيبويه من علل أصبحت قواعد ثابتة يسير عليها النحاة ولا يحاولون أن يحيدوا عنها إلا القليل النادر مما

---

(1) الكتاب : 226/2 .

(2) ينظر : شرح المفصل : 14/2 ، شرح الجمل لابن عصفور : 129/2 .

(3) الكتاب : 227/2 .

(4) الاحتلاط : الاجتهاد في الغضب و الغيظ وقد يقال احتلط في الامر إذا اشتد فيه . ينظر : النكت : 397/1 .

(5) الكتاب : 227/2 .

(6) المقتضب : 268/4 .

(7) ينظر : الأصول في النحو : 436/1 ، الجمل : 191 ، أسرار العربية : 220 ، اللباب : 342/1 ، شرح المفصل : 14/2 ، الإيضاح في شرح المفصل : 286/1 ، شرح الجمل لابن عصفور : 128/2 ، شرح الكافية الرضي : 385/1 .

استدركوه ، و هذا يفسر لنا رصانة علل سيبويه ومناعتها .

وقد جوز الكوفيون ندبة النكرة وقالوا لان النكرة تقرب من المعرفة بالإشـــارة نحو (واراكباه) فجازت ندبة النكرة كالمعرفة [1] .

6. علة عدم جواز حذف حرف النداء من المستغاث و المندوب :

لايجوز عند سيبويه حذف حرف النداء من المستغاث به فـ(يا) لازمة له [2]. وعلة ذلك عنده هي : ((لأنه يجتهد فكذلك المتعجب منه ، وذلك : يا للناس ويا للماء ، وانما اجتهد لان المستغاث عندهم متراخ أو غافل والمتعجب كذلك .)) [3] .

وقال في موضع اخر : ((ولم يلزم في هذا الباب إلا(يا) للتنبيه ، لئلا تلتبس هذه اللام بلام التوكيد كقولك : لعمرو خير منك .)) [4] .

فنلاحظ أن سيبويه هنا قد علل عدم جواز حذف حرف النداء من المستغاث به بعلتين : الأولى تعني : ((ان المستغيث يبالغ في رفع صوته وامتداده لتوهمه في المستغاث به الغفلة والتراخي .)) [5] . والاخرى تعني : أنه لو حذفت هذه الياء من المستغاث به لالتبست لامه بلام التوكيد ، لان كلا اللامين مفتوحة ، ولا يكفي الإعراب فارقا لوجود اللبس في المقصور والمبني في حالة الوقف [6] .

وكذلك المندوب لا يحذف منه حرف النداء ، ويلزمه (يا) أو (وا)[7] . وعلة ذلك عند سيبويه هي : ((لأنهم يختلطون ويدعون ما قد فات و بعد عنهم ومع ذلك أن الندبة كأنهم يترنمون فيها ، فمن ثَمَّ ألزموها المد وألحقوا آخر الاسم المد مبالغة في الترنم .)) [8] . فحرف النداء لا يحذف من المندوب لأن الندبة تستوجب مد الصوت كالترنم لأنهم يجتهدون في الضجر والغضب على المندوب [9] .

---

(1) ينظر : الإنصاف : 1/362-363 .
(2) ينظر : الكتاب : 2/231 .
(3) الكتاب : 2/231 .
(4) الكتاب : 2/218 .
(5) شرح المفصل : 2/16 .
(6) ينظر : الأشباه والنظائر : 1/318 .
(7) ينظر :الكتاب : 2/231 .
(8) الكتاب : 2/231 .
(9) ينظر : شرح المفصل : 2/16 .

و— الترخيم :

1. علة اختصاص الترخيم بالمنادى :

الترخيم هو نقص الاسم عن تمام الصوت به [1] . قال سيبويه : ((الترخيم هو حذف أواخر الأسماء تخفيفا .)) [2] .وهو مأخوذ من قولهم : صوت رخيم إذا كان ليناً ضعيفا . ومن شروطه أن يكون الاسم المرخم منادى [3] .

وقد علل سيبويه تخصيص الترخيم بالمنادى دون غيره إذ قال : ((واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر ؛ وانما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم ، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين ، وكما حذفوا الياء من (قومي) ونحوه في النداء .)) [4] .

وذلك يعني أن الترخيم اختص بالمنادى ((لكثرة النداء في كلامهم وسعة استعماله ، والكلمة إذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها فلذلك رخموا المنادى وحذفوا آخره كما حذفوا منه التنوين وكما حذفوا الياء في (يا قوم) .)) [5].

ولا خلاف في هذه العلة مع سيبويه فقد اعتمدها معظم النحاة فقد علل بها الزجّاجي ، وابن عصفور ، والرضي ، والجامي ، ونقلها السيوطي[6] .

2. علة عدم ترخيم المضاف و المضاف إليه و الاسم المنون :

من شروط الترخيم أن يكون الاسم مفردا غير مضاف [7] . فلا يرخم من الأسماء إلا ما يستحق البناء ، فأما ما جرى في النداء على اصله في النصب فلا يجوز ترخيمه [8] . ولذلك لم يجز ترخيم المضاف ولا الاسم المنون كالشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة في النداء قال سيبويه : ((ولا يرخم مضاف و لا اسم منون في النداء .)) [9] .

---

(1) ينظر : النكت : 204/1 .
(2) الكتاب : 239/2 .
(3) ينظر :شرح المفصل : 19/2 .
(4) الكتاب : 239/2 .
(5) شرح المفصل : 19/2 .
(6) ينظر على الترتيب : الجمل : 181 ، شرح الجمل: 113/2 ، شرح الكافية: 360/1 ، الفوائد الضيائية : 341/1 ، الأشباه والنظائر : 308/1 .
(7) ينظر : شرح المفصل : 19/2 .
(8) ينظر : العلل في النحو : 210 .
(9) الكتاب : 240/2 .

وقد علل ذلك بقوله : ((من قبل انه جرى على الأصل وسلم من الحذف حيث اجري مجراه في غير النداء إذا حملته على ما ينصب ، يقول : إن المحذوف في الترخيم إنما يقع على النداء لا على الإعراب ، وحين قلت : يا زيد اقبل فحذفت ياء الإضافة كنت إنما حذفت هذا الإعراب ومع ذلك انه إنما ينبغي أن تحذف اخر شيء في الاسم و

لا يحذف قبل أن تنتهي إلى آخره ، لان المضاف إليه من الاسم الأول بمنـزلة الوصل من الذي إذا قلت: الذي قال ، وبمنزلة التنوين في الاسم .)) [1] .

فمن ذلك يتضح لنا أن الاسم المفرد قد اثر فيه النداء وواجب له البناء بعد أن كان معربا والمضاف والمضاف إليه لم يؤثر فيه النداء بل حافظا بعد النداء في الإعراب كحافظا قبل النداء فلما كان حكم المفرد في النداء مخالفا حكمه في غير النداء وكان الترخيم إنما يسوغه النداء جاز ، ولما كان المضاف والمضاف إليه جاريين على الإعراب في النداء كجريهما في غير النداء وكان غير النداء لا يجوز فيه الترخيم لم يجز فيهما [2] .

و قال ابن الحاجب في تعليل ذلك : ((و اما المضـــاف ، فلأنهم لو حذفوا من الثاني حذفوا من غير منادى ، ولو حذفوا من الأول حذفوا من وسط الكلمة فراعوا البناءين فلم يرخموه .)) [3] .

وهذا القول قريب مما قاله سيبويه ، لان سيبويه أدرك أن المضاف والمضاف إليه بمنـــزلة الاسم الواحد ، فلو حذف من المضاف كان كالحذف من وسط الاسم ، وكذلك أدرك أن المضاف إليه ليس بمنادى إذ قال : ((و اعلم أن الترخيم لا يكون في مضاف إليه و لا في وصف ، لأنهما غير منادين .)) [4] .

وما قاله سيبويه من عدم ترخيم المضـاف مذهب البصـريين . وذهب الكسـائي ، والفرّاء ، إلى جواز ذلك وهو مذهب الكوفيين ، فهم يوقعون الحذف على اخر الاسم الثاني فيقولون : يا أبا عرو ، ويا آل عكرم [5] .

3. علة عدم ترخيم المستغاث به و المندوب و المثنى :

لا يقع الترخيم في مستغاث به ، ولا في مندوب ، ولا مثنى كالمضاف . وقد علل سيبويه ذلك كله بقوله : ((ولا ترخم مستغاثا به إذا كان مجرورا ، لأنه بمنزلة المضاف إليه ، ولا ترخم المندوب لان علامته مستعملة ، فإذا حذفوا لم يحملوا عليه مع الحذف الترخيم ، و إذا ثنيت لم ترخم ، لأنها كالتنوين .)) [6] .

وتوضيح ذلك أن المستغاث به المجرور باللام لا يرخم لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب أو البناء ، فلم يورد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى . وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة . اما المندوب فلان الأغلب فيه زيادة مدّة في آخره لإظهار التفجع ، والزيادة تنافي الحذف فإذا حذفوها لم يحملوا عليه

---

(1) الكتاب : 240/2 .
(2) ينظر : شرح المفصل : 19/2-20 .
(3) شرح الوافية : 199 ، و ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 298/1 ، شرح الكافية للرضي : 364/1 .
(4) الكتاب : 240/2 .
(5) ينظر : أسرار العربية : 216 ، اللباب : 346/1 ، شرح المفصل : 20/2 .
(6) الكتاب : 240/2-241 .

مع الحذف الترخيم [1] .اما المثنى فلان النون فيه بمنزلة التنوين والاسم المنون لا يرخم كما سبق .

4. علة عدم ترخيم الاسم الثلاثي :

ذكر سيبويه أن كل اسم على ثلاثة أحرف مما ليس آخره هاء لا يجوز ترخيمه البتة [2] . وقد أورد سيبويه علة ذلك عن الخليل بقوله : ((فزعم الخليل – رحمه الله – انهم خففوا هذه الأسماء التي ليس أواخرها الهاء ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة ، وما كان على أربعة على ثلاثة ، فإنما أرادوا أن يقربوا الاسم من الثلاثة أو يصيروه إليها ، وكان غاية التخفيف عندهم لأنه أخف شيء عندهم في كلامهم ما لم ينتقص ، فكرهوا أن يحذفوه إذ صار قصاراهم أن ينتهوا إليه .)) [3] .

فما قرره سيبويه وعلله الخليل هو شرط واجب من شروط الترخيم ، فالاسم الثلاثي لم يجز ترخيمه لان اقل الأصول ما كان على ثلاثة أحرف ، فإذا حذفت من الخمسة حرفا ألحقته بالأربعة وقربته من الثلاثة تخفيفا لـه بقربه من الثلاثة الذي هو اقل الأبنية ، و إذا حذفت من الأربعة بلغت الثلاثة ، و إذا بلغت الثلاثة لم يجز أن تحذف منه شيئا لأنه لم يكن دونها شيء من الأصول فتبلغه لأنها هي الغاية [4] .

وقد اعتمد البصريون ما قرره الخليل و سيبويه هنا مذهبا لهم ووافقهم الكسائي من الكوفيين [5] . واعتمدوا علة الخليل في الاحتجاج لمذهبهم فقد اعتمدها ابن السراج ، وابن الوراق ، والانباري ، والعكبري ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، والرضي [6] .

وجوز الفرّاء والكوفيون ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف أوسطها متحرك ، نحو : قدم ، وعضد ، وكتف ، لان من الأسماء ما يكون على حرفين نحو : دم ، و يد ، ولم يجز ترخيم ما كان أوسطه ساكنا نحو : بكر ، وعمرو، لأنه لا يكون اسم على حرفين ثانيه ساكن إلا مبهما ، نحو : من ، وكم [7] .

5. علة كثرة حذف الهاءات في الترخيم :

الترخيم اكثر ما يقع في الأسماء التي تنتهي بهاء التأنيث سواء أكان الاسم على ثلاثة أحرف ، نحو : يا شا ارجني ، ويا ثبَ اقبلي ، أي : شاة وثبة ، أم كان على ثلاثة أحرف : نحو : يا سلم اقبل ، ويا جاري اقبلي ، أي:

(1) ينظر : شرح الكافية للرضي : 365/1 .
(2) ينظر : الكتاب : 255/2 .
(3) الكتاب : 255/2-256 .
(4) ينظر : شرح المفصل : 20/2 .
(5) ينظر :الإنصاف : 356/1-360 .
(6) ينظر على الترتيب : الأصول في النحو : 445/1 ، العلل في النحو : 210 ، أسرار العربية : 214 ، اللباب : 347/1 ، شرح المفصل : 20/2 ، شرح الجمل: 113/2-114 ، شرح الكافية: 365/1 .
(7) ينظر : الأصول في النحو : 445/1 ، أسرار العربية : 214 ، الإنصاف : 356/1-357 ، شرح الجمل لابن عصفور : 113/2-114 .

سلمة وجارية [1] . قال سيبويه: ((اعلم أن كل اسم كان مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك ... فإن حذف الهاء منه في النداء اكثر في كلام العرب .)) [2] .

فالترخيم لا يكثر في شـيء ككثرته في ما آخره هاء التأنيث [3] . وعلة ذلك عند سـيبويه هي : ((من قبل أن الهاء في الوصل في غير النداء تبدل مكانها التاء ، فلما صارت الهاء في موضع يحذف منه لا يبدل منه شيئا تخفيفا ، كان ما يبدل ويُغيّر أولى بالحذف ، وهو لـه الزم ، وجعلوا تغيره الحذف في موضع الحذف إذ كان متغيرا لا مـحالة .)) [4] . أي أن هذه الهاء لما كانت متغيرة غير ثابتة تكون في الوقف هاء وفي الواصل تاء كانت أولى بالحذف تخفيفا من غيرها لان ما يبدل ويغير أولى بالحذف إذ قال ابن يعيش : ((فلما كانت الهاء كذلك سـاغ حذفها وكان أولى لما يحصل بذلك من الخفة مع عدم الإخلال ببنية الكلمة لان التغيير اللازم لها من نقلها من التاء إلي الهاء يسـهل تغييرها بالحذف لان التغيير مؤنس بالتغيير .)) [5] .

وقد علل السـيرافي ذلك بعلتين : إحداهما أن هاء التأنيث شـيء مضـاف إلى الاسـم من بنيته، لأنها لا تعود في جمع مكسر ولا جمع سالم كما تعود ألف التأنيث .

والعلة الأخرى : أنها هاء في الوقوف تاء في الوصـل ، وهذا التغيير لازم لها ودخولها على الكلام اكثر من دخول ألفي التأنيث ، فكان حذفها أولى ، لأنها إذا حذفت لم يخل الاسم لحذفها [6] . وقال بذلك الأعلم ، وابن يعيش [7] .

وواضح أن العلة الثانية من اعتلال السـيرافي مأخوذة من علة سـيبويه ، اما العلة الأولى فتؤدي معنى الثانية لان مؤداها أن الهاء مما يطرأ عليها التغيير ، بسبب كونها ليست من البنية ، فهي الأولى بالحذف لأنها طارئة .

6 ـ علة عدم ترخيم ما ليس أخره هاء إلا بشروط :

علمنا أن الاسم إذا كان آخره هاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقا سواء أكان علما أم غير علم ، زائدا على ثلاثة أحرف أو على ثلاثة ، اما ليس آخره هاء فيقل ترخيمه[8] . قال سـيبويه : ((و اعلم أن الأسماء التي ليس في أواخرها هاء أن لا يحذف منها اكثر .))[9] .

---

(1) ينظر : شرح المفصل : 20/2 .
(2) الكتاب : 14/2 .
(3) ينظر :النكت : 403/1 .
(4) الكتاب : 14/2 .
(5) شرح المفصل : 20/2 .
(6) ينظر :الكتاب : 244/2 الهامش رقم (4) .
(7) ينظر :النكت : 403/1 ، شرح المفصل : 20/2 .
(8) ينظر : شرح ابن عقيل : 289/1 .
(9) الكتاب : 251/2 .

وعلة ذلك عنده هي : ((لأنهم كرهوا أن يخلو بما فيحملوا عليها حذف التنوين وحذف حرف لازم للاسم لا يتغير في الوصل ولا يزول .)) [1] . وذلك يعني أن هذه الأسماء لما كانت منادى حذف منها التنوين فبنيت فإذا

رخمت أخل بما بحذف حرف لازم لا يتغير وحذف التنوين فلذلك لم يجز ترخيمها إلا بشروط [2]. منها أن يكون الاسم المرخم علما نحو جعفر وعثمان . فقد علل سيبويه ذلك بقوله:((من قبل أن المعارف الغالبة اكثر في الكلام وهم لها أكثر استعمالا وهم لكثرة استعمالهم اياها قد حذفوا منها في غير النداء نحو قولك : هذا زيد بن عمرو ، ولم يقولوا : هذا زيد ابن أخيك .)) [3] . فكثرة استعمال هذه الأعلام هي العلة التي جوزت ترخيمها على الرغم من انها ليست مما آخره هاء [4] .

وقد ذكر سيبويه أن الأسماء غير الأعلام لا ترخم ، الا ان العرب قد قالت : (يا صاح) وهم يريدون يا صاحب لكثرة استعمالهم هذا[5] . وصرح بذلك المبرّد قائلا :((واما قولهم يا صاح اقبل ، فانما رخموه لكثرته في الكلام كما رخموا ما فيه هاء التأنيث .)) [6] .

ز . الاشتغال :

تناول سيبويه هذا الموضوع بشيء من التفصيل وافرد له أبوابا كثيرة [7] . ولم يستخدم مصطلح (الاشتغال) وانما اطلق عليه ((ما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم)) [8] .

1. علة نصب الاسم المشغول عنه :

الاسم المشغول عنه يجوز فيه وجهان : الرفع والنصب . فالرفع بالابتداء والجملة بعده الخبر ، وجاز رفعه ، لاشتغال الفعل عنه بضميره وهو الهاء في نحو : زيد ضربته [9] . وقد أكد ذلك سيبويه فقد جعل الفعل بمنزلة (منطلق) في قولنا : زيد منطلق ، أي خبر [10] .

اما النصب نحو : زيدا ضربته ، فعلته قد ذكرها سيبويه بقوله : ((وانما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره ، كأنك قلت : ضربت زيدا ضربته ، الا انهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره .)) [1] .

---

(1) الكتاب :251/2 .
(2) ينظر :شرح المفصل : 19/2-20 .
(3) الكتاب : 256/2 .
(4) ينظر : الفوائد الضيائية : 342/1 .
(5) ينظر : الكتاب : 256/2 ، الكت : 409/1 .
(6) المقتضب : 243/4 ، و ينظر : الامالي الشجرية : 88/2 ، شرح المفصل : 20/2-21 .
(7) ينظر : الكتاب : 80/1-150 ، منهج سيبويه في التقويم النحوي : 308-321 .
(8) الكتاب : 80/1 .
(9) ينظر : شرح المفصل : 30/2 .
(10) ينظر :الكتاب : 81/1 .

ومن ذلك نجد ان هذا الاسم انما انتصب باضمار فعل تفسيره هذا الظاهر وتقديره : ضربت زيدا ضربته ، لان هذا الاسم وان كان الفعل بعده واقعا عليه من جهة المعنى ، فانه لا يجوز ان يعمل فيه من جهة اللفظ من قبل انه قد اشتغل عنه بضميره فاستوفى ما يقتضيه من التعدي فلم يجز أن يتعدى إلى زيد لان هذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد ، ولما لم يجز أن يعمل فيه اضمر له فعل من جنسه وجعل هذا الظاهر تفسيرا لـه ولا يجوز ظهور ذلك الفعل العامل لانه قد فسره هذا الظاهر فلم يجز ان يجمع بينهما لان أحدهما كاف [2] .

وما قرر سيبويه هنا اعتمده جميع البصريين فقالوا : ان الاسم المشغول منصوب بفعل مضمر . اما الكوفيون فيرون غير ذلك ، فقد ذهبوا الى انه منصوب بالفعل الواقع على الضمير وذلك لان المكنى هو الأول في المعنى فينبغي أن يكون منصوبا به كما قالوا : (أكرمت أباك زيدا) [3] . واختلف هؤلاء فقال قوم انه عامل في الضمير وفي الاسم معا فاذا قلت : زيدا ضربته ، كان ضربت ناصبا لزيد وللهاء ، ورد هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره . وقال قوم هو عامل في الظاهر والضمير ملغى . ورد بان الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل [4] .

ومذهبهم هذا غير مقبول عند النحاة لضعفه . قال ابن يعيش وهو قول فاسد لان ما ذكروه وا ن كان من جهة المعنى صحيحا ، فانه فاسد من جهة اللفظ وكما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ .. وهذه صناعة لفظية وفي اللفظ قد استوفى مفعوله بتعديه الى ضميره واشتغاله به ، فلم يجز ان يتعدى الى آخر .)) [5].

ومما يدل على صحة مذهب البصريين اننا نقول : زيد مررت به ، فينصب زيدا ولو لم يكن ثَم فعل مضمر يعمل فيه النصب لما جاز نصبه بهذا الفعل لان (مررت) لا يتعدى الا بحرف جر [6] .

وقد أثارت هذه المسألة اهتمام الدارسين المحدثين ، فنجد الدكتور مهدي المخزومي رافضا ما قرره سيبوية والبصريون وهو عنده متهافت ، مؤيدا رأي الكوفيين لانه لم يطرأ على الاسم جديد إلا حظوته بشيء من الاهتمام انتهى به الى التقدم ، و اتصل ضمير الاسم بالفعل توكيدا وتخصيصا [7] .

اما الدكتور فاضل السامرائي فانه لم يقبل أي المذهبين لان هذا التقدير دعت اليه صنعة الإعراب لان كل منصوب لابد له من ناصب ، وهو تقدير مفسد للمعنى ، والجملة تتمزق وتنحل به ، ويمكن ان يعرب الاسم مشغولا عنه منصوبا ولا داعي لان نذكر له ناصبا ، وانه يمكن ان يقال عنه مشغول عنه منصوب ولا داعي

(1) الكتاب :81/1 .
(2) ينظر : شرح المفصل :30/2 .
(3) ينظر : الإنصاف : 82/1 ، شرح المفصل : 30/2-31 .
(4) ينظر : شرح ابن عقيل : 519/1 .
(5) شرح المفصل : 30/2-31 .
(6) ينظر : المصدر السابق : 31/2 .
(7) ينظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : 169 .

للسؤال عن العامل كما يقال الفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب في العربية ، وان كان لا بد من الجواب فالعرب هم الذين فعلوا هذا و أحدثوه [1] .

وما قرره الدكتور فاضل السامرائي يتأتى مما توصل اليه في التفرقة بين معنى الرفع والنصب ، فرفع الاسم المشغول في نحو محمد أكرمته يعني جعله متحدثا عنه ، والنصب في نحو محمدا أكرمته يعني ان الحديث عن المتكلم لا عن محمد وقد تقدم للاهتمام به [2] . وبذلك خرج الدكتور فاضل السامرائي بنتيجة مفادها :((ان المشغول عنه على صورة المبتدأ من حيث ارادة الحديث عنه ولذا لابد في الجملة المتأخرة عنه من ضمير يربطها بالاسم المتقدم كالمبتدأ الذي لابد له من رابط يربط جملة الخبر به ليصح الحديث عنه ولكن الفرق بينهما ان الحديث في الابتداء يدور اساسا على المبتدأ بخلاف الاشتغال الذي يدور فيه الحديث على شيئين : أمر أساسي وهو المسند اليه . وامر دونه وهو المنصوب المتقدم .)) [3] .

حالات الاسم المشغول عنه :

ذكر النحويون ان مسائل هذا الباب على خمسة اقسام : احدها ،ما يجب فيه النصب . والثاني : ما يجب فيه الرفع . والثالث : ما يجوز فيه الامران والنصب ارجح . والرابع : ما يجوز فيه الامران والرفع ارجح . والخامس: ما يجوز فيه الامران على السواء[4] . وقد تناول سيبويه جميع هذه الاقسام وذكر عللها .

1 - علة وجوب نصب المشغول عنه بعد أدوات الاستفهام أو الشرط أو العرض :

يجب نصب الاسم المشغول عنه إذا وقع بعد أدوات الاستفهام – إلا الهمزة – أو الشرط أو العرض و التحضيض نحو : أين زيدا ضربته ، وان زيدا لقيته فاكرمه ، وهلا بكر أكرمته [5] .

وعلة نصب الاسم المشغول عنه هنا عند سيبويه هي لان هذه الأدوات لا يليها إلا الفعل ، إذ قال :((وذلك ان من بين الحروف حروفا لا يذكر بعدها إلا الفعل ولا يكون الذي يليها غيره ، مظهرا او مضمرا .)) [6] .

---

(1) ينظر : معاني النحو : 550/2-551 .
(2) ينظر : المرجع السابق : 555/2-556 .
(3) المرجع السابق : 556/2 .
(4) ينظر : شرح ابن عقيل : 520/1 .

(5) ينظر : شرح الأشموني : 236/2 .
(6) الكتاب : 98/1 .

ومن هذه الحروف التي لا يليها إلا الفعل أدوات الاستفهام إلا الهمزة فانه يجوز ان يليها الاسم لأنها اصل أدوات الاستفهام [1] .

فإذا وقع الاسم المشغول عنه بعد أداة استفهام غير الهمزة وجب نصبه نحو : هل زيدا رأيته ، لان أدوات الاستفهام لا يليها إلا الفعل قال سيبويه:((لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل.))[2].

فإذا وجب أن يلي أدوات الاستفهام الفعل وجب نصب الاسم بعدها بفعل مضمر [3]. وكذلك أدوات الشرط يجب نصب الاسم المشغول عنه بعدها ، لأنها لا يليها إلا الفعل أيضا ، وقد ذكر ذلك سيبويه بقوله : ((وتقول في الخبر : إن زيدا ترَه تضربْ ، تنصب زيدا ، لان الفعل أن يلي (إن) أولى ، كما كان ذلك في حروف الاستفهام .)) [4] .

وكذلك حروف العرض والتحضيض يجب نصب الاسم المشغول بعدها عند سيبويه لأنها لا يبتدأ بعدها الأسماء ، وهي بالفعل أولى [5] .

2 ـ علة وجوب رفع الاسم المشغول عنه بعد إذا و أما :

تقرر لدى النحاة انه يجب رفع الاسم المشغول عنه إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الاسم والادوات التي لا يليها الا الاسم هي : إذا الفجائية ، نحو : لقيت زيدا و إذا عبد الله يضربه عمرو ، وليت المتصلة بما الزائدة نحو: ليتما بشر زرته ، و واو الحال نحو : خرجت وزيد يضربه عمرو [6].

وقد ذكر سيبويه علة وجوب رفع الاسم المشغول عنه بعد اما و إذا الفجائية بقوله : ((لان اما واذا يقطع بهما الكلام ، وهما من حروف الابتداء يصرفان الكلام إلى الابتداء إلا أن يدخل عليهما ما ينصب ، ولا يحمل بواحد منهما اخر على أول كما يحمل بثم والفاء .)) [7].

أي لان اما و إذا الفجائية يقطعان الكلام ويصرفان ما بعدهما الى الابتداء لانهما لا يليهما فعل لا ظاهر ولا مقدر ، ولا يأتي بعدهما الا الاسم ولا يعطف بهما الثاني على الأول كحروف العطف فلذلك تعين رفع الاسم بعدهما على الابتداء . وقد أكد ذلك ابن يعيش قائلا : ((لان اما و إذا ليس من حروف العطف كالفاء والواو فتحمل بهما الثاني على الأول وانما هما حرفا ابتداء يقطعان ما بعدهما عما قبلهما فيكون ما بعدهما بمنزلة جملة

(1) ينظر :الكتاب : 99/1 .
(2) الكتاب : 115/3 .
(3) ينظر : العلل في النحو : 177 .
(4) الكتاب : 134/1 .

(5) ينظر : الكتاب : 100/1-101 .
(6) ينظر : الأمالي النحوية لابن الحاجب : 503/2-504 ، شرح ابن عقيل : 524/2 .
(7) الكتاب : 95/1 .

ليس قبلها شيء .)) [1] . ولا شك في أن هذا الكلام كلام سيبويه في عباراته ومعناه ، مما يدل على انتهاج العلماء علة سيبويه و الاعتماد عليها .

3. علة ترجيح نصب الاسم المشغول عنه قبل الطلب :

إذا وقع الاسم المشغول عنه قبل فعل ذي طلب وهو الأمر والنهي والدعاء ، جاز فيه الأمران : الرفع والنصب ولكن النصب ارجح عند النحاة وذلك نحو : زيدا اضربه وليضربه عمرو ، او لا تهنه ، واللهم عبدك أرحمه ، أو لا تؤاخذه [2] . وقد قرر ذلك سيبويه قائلا : ((و الأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل ويبنى على الفعل ، كما اختير ذلك في باب الاستفهام .)) [3] .

وعلل اختيار النصب هنا بقوله : ((لان الامر والنهي إنما هما للفعل كما ان حروف الاستفهام بالفعل اولى ، وكان الأصل فيهما ان يبتدأ بالفعل قبل الاسم ، فهكذا الامر والنهي لانهما لا يقعان الا بالفعل مظهرا او مضمرا ، وهما أقوى في هذا من الاستفهام لان حروف الاستفهام قد يستفهم بها وليس بعد ها إلا الأسماء ... والأمر والنهي لا يكونان الا بفعل))[4] .

وقال في موضع اخر : ((إنما كان الوجه في الامر والنهي النصب لان حد الكلام تقديم الفعل ، وهو فيه أوجب ، إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام لانهما لا يكونان الا بفعل .)) [5] .

فيتضح لنا انه إنما اختير نصب الاسم المشغول عنه هنا لان الأمر والنهي لا يكونان الا بالأفعال ، والأصل فيهما أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم وهما في ذلك كالاستفهام إلا انهما أقوى في هذا منه لان الأمر والنهي لا يكونان إلا بالأفعال وقد يكون الاستفهام بغير فعل فيقع بعده الاسم كما في الهمزة .

فلما كان الأمر والنهي لا يكونان الا بفعل اختير نصب الاسم المشغول عنه قبلها ، قال ابن يعيش : ((إنما كان النصب مختارا لاجل الامر والنهي إذ الأمر والنهي لا يكونان الا بالافعال لانك إنما تأمره لإيقاع فعل وتنهاه عن ايقاع فعل وذلك انك حين تأمره فأنت تطلب منه ايقاع ما ليس بموجود و إذا نهيته تمنعه من الإتيان به .))[6].
وهذا إيضاح لعلة سيبويه وليس فيه زيادة ولا استدراك مما يدل على تعويل العلماء على علل سيبويه بعده .

(1) شرح المفصل : 33/2 .
(2) ينظر : شرح المفصل : 37/2 .

(3) الكتاب : 137/1 .
(4) الكتاب : 137-138 .
(5) الكتاب : 144/1 .
(6) شرح المفصل : 37/2 .

4. علة ترجيح نصب الاسم المشغول عنه المعطوف على جملة فعلية :

يترجح نصب الاسم المشغول عنه أيضا إذا عطف على جملة فعلية ، نحو : قام زيد وعمرو كلمته ، فيجوز رفع عمرو ونصبه والمختار النصب[1] . وقد علل سيبويه اختيار النصب ههنا بقوله : ((وانما اختير النصب ههنا لان الاسم الأول مبني على الفعل ، فكان بناء الآخر على الفعل احسن عندهم إذ كان يبني على الفعل وليس قبله اسم مبني على الفعل ، ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله ، إذ كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل وهذا أولى ان يحمل عليه ما قرب جواره منه إذ كانوا يقولون : ضربوني وضربت قومك . لانه يليه فكان أن يكون الكلام على وجه واحد – إذ كان لا يمتنع الآخر من ان يكون مبنيا على ما بني عليه الأول – اقرب في المأخذ .)) [2] .

والمتأمل لهذا النص يمكن أن يفهم منه ان اختيار نصب الاسم المشغول ههنا جاء إجراء له على ما جرى عليه الأول من البناء على الفعل ، فكما كان الأول مبنيا على الفعل جعل الثاني مبنيا على فعل لحصول المطابقة في اللفظ بعطف جملة فعلية على أخرى مثلها ، فإذا رفع الاسم المشغول لم تحصل المطابقة لعطف جملة اسمية على أخرى فعلية فلذلك اختاروا النصب ورجحوه .

وجرى النحاة على ذلك بعد سيبويه في أن المطابقة أو المشاكلة كانت العلة في نصب الاسم المشغول عنه بعد عطفه على جملة صدرها فعل ، إذ قال الأشموني : ((وانما رجح النصب طلبا للمناسبة بين الجملتين ، لان من نصب فقد عطف فعلية على فعلية ، ومن رفع فقد عطف اسمية على فعلية ، وتناسب المتعاطفين احسن من تخالفهما .)) [3] .

فهذه العلة يمكن أن نسميها علة مطابقة أو مناسبة ، إذ إن العرب تختار مطابقة الألفاظ ما لم تفسد عليهم المعاني فإذا جيء بجملة صدرها فعل ثم جيء بجملة أخرى معطوفة على الجملة الأولى وفيها فعل كان الاختيار تقدير الفعل في الجملة الثانية وبناء الاسم عليه سواء ذكرت في الجملة الأولى منصوبا أو لم تذكره نحو : قام زيد وعمرا كلمته ، إذ الغرض توافق الجمل وتطابقها وليس الغرض أن يكون فيها منصوب[4] .

(1) ينظر : شرح المفصل : 32/2 .
(2) الكتاب : 1/88-89 .
(3) شرح الأشموني : 253/2 .
(4) ينظر : الكتاب : 109/1 ، شرح المفصل : 32/2 .

المبحث الثاني :المجرورات وموضوعات أخر

أولا / المجرورات :

1 . علة أن ليس كل جارّ يضمر :

لا يجوز عند النحاة حذف حرف الجر و إبقاء عمله إلا في (رُبّ) [1] . قال سيبويه : ((وليس كل جار يضمر .))[2] . والعلة في ذلك كما يراها هي : ((لان المجرور داخل في الجار ، فصار عندهم بمنزلة حرف واحد ، فمن ثَمَّ قبح ، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم لانهم الى تخفيف ما اكثروا استعماله أحوج .))[3] .

فلما كان الاسم المجرور داخلا في الجار اصبحا كالاسم الواحد الذي لا يجوز حذف بعض حروفه ، فلذلك قبح حذف الجار و إبقاء عمله ، لان المجرور عند سيبويه داخل في الجار غير منفصل فصار كأنه شيء من الاسم لانه معاقب للتنوين[4] . وقد يجوز حذف حرف الجر إذا كثر في الكلام تخفيفا كما في (رب) قال الشاعر[5]:

و جَدّاءُ ما يُرجى بها ذو قرابةٍ لعطفٍ وما تخشى السُّماةُ ربيبُها .

وقال امرؤ القيس[6] :

ومثلكِ بِكرٍ قد طرقتُ ولَيلةٍ فألهيتُها عن ذي تمائمَ مُغيلِ

وتناول ابن عصفور هذه المسألة ورأى أن علتها هي ضعف عمل الخافض لانه مختص بالأسماء فقط وليس له تصرف الروافع و النواصب التي تعمل في الأسماء والأفعال، والخافض أبدا لا يكون إلا من قبيل الحروف في اللفظ أو في النية والحروف اضعف من الأفعال في عملها ، و أيضاً فإن الحروف لا تعمل الخفض إلا بواسطة الفعل أو ما في معناه فلما احتاجت في عملها إلى غيرها كان عملها ضعيفا فلم يتصرف فيها لذلك[7] . وما علل به سيبويه أقوى وارجح لان الجار والمجرور كالكلمة الواحدة اما ما قاله ابن عصفور فيمكن أن نأخذ عليه أن أدوات نصب المضارع مختصة بالدخول عليه ولكنها تضمر ويبقى عملها .

(1) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : 483/1 ، شرح ابن عقيل : 36/2 .
(2) الكتاب : 163/2.
(3) الكتاب : 163/2.
(4) ينظر : الكتاب : 254/1.
(5) نسب إلى العنبري في الكتاب :163/2 ، تحصيل عين الذهب :294/1 ، و لم يُنسب في اللسان (جدد) .
(6) ينظر : شرح المعلقات العشر للشنقيطي :179.
(7) ينظر : شرح الجمل: 483/1-484.

2 - علة كسر لام الجر مع الظاهر وفتحها مع المضمر :

اللام الجارة تكون مكسورة مع الاسم الظاهر نحو : المال لزيد ، الملك لله [1] .ويرى النحاة أن اصل هذه اللام الفتح لأنها تفتح مع المضمر نحو : لَك ولَـه ولَهم ولَكم . قال سيبويه ((هذا باب ما تردّه علامة الإضمار إلى اصله من ذلك قولك : لِعبد الله مال ، ثُمَّ تقول : لَك مال ، ولَه مال ، فتفتح اللام .)) [2] .وقال المبرّد : ((اصلها عندنا الفتح كما يقع مع المضمر ، نحو قولك : المال لك ، والمال لنا ، والدراهم لكم ولهم وكذلك كل مضمر .)) [3] .

وقد علل سيبويه كسر هذه اللام مع الظاهر و فتحها مع المضمر بقوله : ((وذلك أن اللام لو فتحوها في الإضافة لالتبست بلام الابتداء إذا قال : إنّ هذا لَعليٌّ ، ولَهذا افضلُ منك ، فأرادوا أن يُميّزوا بينهما ، فلما اضمروا لم يخافوا أن تلتبس بها ، لان هذا الإضمار لا يكون للرفع ويكون للجر .)) [4] .

ويمكن أن نسمي هذه العلة (علة فرق) وهي التي بها يزال بها الالتباس ويؤمن فهم المعنى ، إذ إن العرب لجأوا إلى التفرقة بين معنيين لو لم يفرقوا بينهما التبسا لان لفظ اللام فيهما واحد ، فسيبويه يرى أن علة كسر هذه اللام مع الظاهر هي كي لا تلتبس بلام الابتداء في نحو : إنّ هذا لَعليٌّ فلولا كسر هذه اللام مع الظاهر لالتبست بلام الابتداء ، فلم يعلم أن المقصود هذا هو علي أم هذا ملك علي فلما كسروها مع الظاهر بان الفرق بينها وبين لام الابتداء .

فإن اعترض على ذلك بان الإعراب يفصل بينهما إذ يخفض ما بعد لام الملك يعلم انه مملوك ويرفع ما بعد لام التأكيد يعلم انه هو . قيل الإعراب لا اعتداد بفضله فانه قد يزول في الوقف فيبقى الإلباس إلى حين الوصل ، فأرادوا الفصل بينهما في جميع الأحوال ، مع أن في الأسماء ما هو غير معرب وفيها ما هو معرب غير انه يتعذر ظهور الإعراب في لامه لاعتلاله وذلك قولك : ان زيدا هذا ، فهذا مبني لا إعراب فيه فلولا كسر اللام وفتحها لما عرف الغرض فالالتباس فيما لا يظهر فيه الإعراب ولذلك تقول : الغلام لعيسى إذا أردت انه هو ، وان الغلام لعيسى ، إذا أردت انه يملكه[5] .

اما المضمر فقد جاءت اللام معه على الأصل ، مفتوحة ، ولم تكسر لزوال الالتباس بين الضمائر بالتخصيص ، لان صيغة المضمر المرفوع غير صيغة المضمر المجرور فالرفع لـه ضمائره الخاصة به ، وكـذلك الجر ، إذ إننا نقول في الملك : هذا لك ، فإذا أردنا التأكيد قلنا : هذا لانت . فبان الفرق باختلاف صيغتي

(1) ينظر : الجمل في النحو : 266-276 .
(2) الكتاب : 376/2 .
(3) المقتضب : 254/1 .
(4) الكتاب : 376/2-377 .
(5) ينظر : شرح المفصل : 26/8 .

المضمر خلافا للظاهر[1] .

وسار النحاة بعد سيبويه في ركبه بالاعتلال بهذه العلة ، فقد قال المبرّد : ((فإذا قلت : المال لزيد ، كسرتها ، لئلا تلبس بلام الابتداء ... فأما أمنك الالتباس في اللام مع المضمر ، فإنما ذاك لان ضمير الرفع لا يلتبس بضمير الجر تقول : ان هذا لك ، وان هذا لانت ، وان هـؤلاء لنحن ، فلاختلاف اللفظيـن أمن اللبس)) [2]. وهذا ما انتهجه غيره من النحاة[3] .

وهذا الأصل الذي قرره النحاة لم يسلم لهم فقد خرج عنه فتح اللام الجارة مع المستغاث به نحو : يا لبكر لزيد ، مع انه ظاهر لا مضمر ، وخرج عنه كسر اللام مع المضمر في نحو : لي فانه ضمير جر وجاءت معه اللام مكسورة [4] .

3. علة أن الكاف وحتى ومذ لا تجر المضمر :

بعض حروف الجر ما لا يجر إلا الظاهر وهي الكاف وحتى ومنذ ومذ والواو ورب و التاء [5] . وقد ذكر سيبويه منها الكاف وحتى ومذ وقال :((هذا باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر وذلك الكاف في انت كـزيد ، وحتى ، ومذ .))[6] .

وعلة عدم جرها الضمائر عنده هي: ((وذلك لانهم استغنوا بقولهم : مثلي وشبهي عنه فأسقطوه . واستغنوا عن الإضـمار في حتى بقولهم : رايتهم حتى ذاك وبقولهم : دعه حتى يوم كذا وكذا ، وبقولهم : دعه حتى ذاك . و بالإضمار في إلى إذا قال : دعه إليه لان المعنى واحد ، كما استغنوا بمثلي ومثله عن كي وكه . واستغنوا عن الإضمار في مذ : بقولهم : مذ ذاك ، لان ذاك اسم مبهم وانما يذكر حين يظن انه قد عرفت ما يعني .)) [7].

ويتضـح لنا أن علة عدم جر هذه الحروف الضـمائر عند سـيبويه هي علة الاسـتغناء إذ انهم اسـتغنوا عن ذلك ببعض العبارات و الألفاظ التي ذكرها سيبويه .

وقد علل الزجّاج عدم جـر حتى المضمر فقال : لم يجر الإضمار في حتى لانه يقع ما بعدها على ضروب كثيرة ، و مذ يقع ما بعدها على ضربين ومنه جاء في الايام خاصة[8] . وقيل ان مجرور حتى لا يكون الا بعضا مما قبلها أو كبعض منه ، فلم يمكن عود ضمير البعض ، ويرده انه قد يكون ضميرا حاضرا كما في قول الشاعر :

(1) ينظر : شرح المفصل : 26/8 .
(2) المقتضب : 255-254/1 .
(3) ينظر : قول السيرافي في الكتاب : 377/2 ، الهامش رقم (1) ، سر الصناعة : 326/1 ، 328 ، كتاب اللامات للهروي : 32-31 ، النكت : 23/1 ، شرح المفصل : 26/8 .
(4) ينظر : مغني اللبيب : 274/1 .
(5) ينظر : شرح ابن عقيل : 11/2 .
(6) الكتاب : 383/2 .
(7) الكتاب : 384-383/2 .
(8) ينظر : النكت : 485/2 .

أنتَ حتّاك تقصدُ كلَّ فجٍ تُرجّي منكَ أنّا لا تخيبُ [1]

فالضمير بعد حتى في البيت لا يعود على ما تقدم ، وانه قد يكون ضميرا غالبا عائدا على ما تقدم غير الكل ، كقولك : زيد ضربت القوم حتاه[2] . وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة . ويرده أنّا لو دخلت عليه لقيل في العاطفة : قاموا حتى انت وأكرمتم حتى اياك ، بالفصل ، لان الضمير لا ينفصل بعامله ، وفي الخافضة حتاك في الوصل ، وحينئذ فلا التباس [3] .

ثانيا : موضوعات أخر

أ. التوابع :

1. النعت :

يقول الدكتور عدنان محمد سلمان :((اتسم بحث سيبويه للتوابع بدقة التعليل وبراعته ، وكان يستمد تلك التعليلات من مراعاة الأصل ، وغلبة الكثرة ، ومقتضى المشابهة والخلاف ..)) [4] .

ووجدنا ان النعت قد حضي بنصيب كبير من تلك التعليلات مقارنة بالتوابع الأخرى التي لم نجد فيها الا الشيء القليل في بعضها وافتقار بعضها الآخر إلى تلك العلل.

1. علة اتباع النعت ا لمنعوت :

النعت عند سيبويه يجري على المنعوت ففي قولنا : مررت برجل ظريف ، أجري (ظريف) وهو النعت على (رجل) وهو المنعوت فصار مجرورا مثله [5] . وقد بين سيبويه أن سبب إجراء النعت على المنعوت هو كون النعت من تمام المنعوت وانهما كالاسم الواحد ويدلك على ان النعت والمنعوت كالاسم الواحد ان المتحدث إذا قال : مررت برجل ظريف لم يرد بقوله هذا واحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ، ولكنه أراد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم ظريف[6] .

(1) لم نقف على قائله ينظر : معني اللبيب : 166/1 .
(2) ينظر : المصدر السابق : 167/1 .
(3) ينظر :المصدر السابق :167/1 .
(4) التوابع في كتاب سيبويه : 165 .
(5) ينظر : الكتاب : 421/1 .
(6) ينظر : التوابع في كتاب سيبويه : 11 .

قال سيبويه: ((فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك : مررت برجل ظريف قبل ، فصار النعت مجرورا مثل المنعوت لانهما كالاسم الواحد . وانما صارا كالاسم الواحد من قبل انك لم ترد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ، ولكنك أردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف ، فهو نكرة وانما كان نكرة لانه من أمة كلها له مثل اسمه ، وذلك ان الرجال كل واحد منهم رجل ، والرجال الظرفاء كل واحد منهم رجل ظريف . فاسمه يخلطه بأمته حتى لا يعرف منها .))[1] .

فالنعت والمنعوت كالاسم الواحد ، فصار ما يلحق المنعوت يلحق النعت من قبل ان النعت يخرج المنعوت من نوع إلى نوع أخص منه ، فالنعت والمنعوت بمنزلة نوع أخص من نوع المنعوت وحده[2] . وكذلك إذا قلنا : مررت برجل ظريف ، فهو من الرجال الظرفاء الذين كل واحد منهم ظريف ، فالرجال الظرفاء جملة لرجل ظريف ، كما أن الرجال جملة لرجل [3].

2. علة أن العلم لا يكون صفة :

ذكر سيبويه في :((باب مجرى نعت المعرفة عليها)) إن المعارف خمسة أشياء هي : الاعلام الخاصة نحو : زيد وعمرو ، والمضاف الى المعرفة نحو : أخوك وما أشبه ذلك ، والمعرف بالألف واللام نحو : الرجل والفرس والأسماء المبهمة نحو : هذا وهذه وذلك وما أشبه ذلك ، والإضمار نحو : هو وإياه وما اشبههما . والاسم العلم الخاص إنما صار معرفة لانه يقع على شخص يعرف به بعينه دون سائر أمته [4] .

وقد قرر سيبويه أن الاسم العلم الخاص يوصف بثلاثة أشياء :((بالمضاف الى مثله ، وبالالف واللام ، وبالأسماء المبهمة [5] . غير ان العلم الخاص عند سيبويه لا يصلح ان يكون صفة ، فهو لا يوصف به والعلة في ذلك عنده هي : ((لانه ليس بحلية ، ولا قرابة ، ولا مبهم)) [6] .

فالعلم الخاص لا يكون صفة لان الصفة اما تحلية واما قرابة واما مبهم والعلم الخاص لا يعطي أي هذه المعاني. وقد دأب النحاة بعد سيبويه على ذلك فالمبرّد مثلا يقول : ((واما الأعلام نحو : زيد وعمرو فلا ينعت بها ، لأنها ليست بتحلية ولا نسب ولا يكون النعت إلا بواحد منها ، أو بما كان في معناه))[7] . وقال بعض النحاة أن العلم لا ينعت به لانه ليس بمشتق وذلك لانه لم يسم به لمعنى استحق به ذلك الاسم دون غيره[8] .

---

(1) الكتاب : 421/1-422 .
(2) ينظر : شرح المفصل : 55/3 .
(3) ينظر : الكتاب : 422/1 ، قول السيرافي الهامش رقم (4) .
(4) ينظر : الكتاب : 5/2-6 .
(5) الكتاب : 6/2 .
(6) الكتاب : 12/2 .
(7) المقتضب : 284/4 .
(8) ينظر : شرح المفصل : 57/3 ، شرح الجمل لابن عصفور : 217/1 .

ولا شك في أن علة سيبويه اقوى و ارصن ، إذ النعت لا بد لـه من إضافة على المنعوت تجعله يخرج من حال إلى أخرى سماها النحاة التحلية أو النسب ، وهو غير موجود في العلم ولا يمكن له أن يفيده .

3. علة أن المضمر لا يوصف ولا يوصف به :

المضمر عند سيبويه أحد المعارف ، وانما صار كذلك ((لانك إنما تضمر اسما بعد ما تعلم ان من يحدث قد عرف من تعني وما تعني ، وانك تريد شيئا يعلمه))[1] . أي ان الاسم لا يضمر الا بعد تقدم ذكره ومعرفة المخاطب على من يعود ومن يعني [2] . لذلك عد قسم من النحاة ان المضمر اعرف المعارف و أخصها ونسب هذا المذهب الى سيبويه [3] .

وقد قرر سيبويه ان المضمر لا يصلح ان يكون موصوفا ، ولا يقع صفه وذكر علة ذلك بقوله :((واعلم ان المضمر لا يكون موصوفا ، من قبل انك إنما تضمر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعني ... وليست صفة ، لان الصفة تحلية نحو الطويل ، أو قرابة نحو : أخيك وصاحبك ، وما أشبه ذلك ، أو نحو الأسماء المبهمة))[4].

ويفهم من ذلك أن المضمر لا يكون موصوفا لان فائدة النعت تخصيص المنعوت و إخراجه من الاشتراك بصفة ينفرد بها [5] . والمضمر غني عن ذلك لخروجه عن الاشتراك ، لوضوح معناه ومعرفة المخاطب بالمقصود به إذ إن الاسم لا يضمر إلا وقد عرف المخاطب إلى من يعود ومن يعني فاستغنى لذلك عن الوصف [6] .

والضمير كذلك لا يصلح ان يكون نعتا وعلة ذلك عند سيبويه هي كعلة العلم فهو ليس بحلية كالطويل ، ولا قرابة نحو : أخيك وصاحبك ، ولا مبهم نحو هذا وذلك[7] .

والنحاة الذين جاءوا بعد سيبويه لم يختلفوا معه في هذه العلة ، فلم يزيدوا شيئا عليها ملتزمين بما قاله سيبويه و قرره لهم إذ نجد المبرّد يقول : ((والمضمر لا يوصف به ، لانه ليس بتحلية ولا نسب ، ولا يوصف لانه لا يضمر حتى يعرف ، ولان الظاهر لا يكون نعتا له .)) [8] . وذهب غيره من النحاة على ذلك كذهابه [9] .

(1) الكتاب : 7/2 .
(2) ينظر : شرح المفصل : 56/3 .
(3) وذهب قوم إلى أن العلم اعرف المعارف وهم الكوفيون والسهيلي ، وذهب ابن السراج إلى أن المبهم اعرفها ، ينظر : شرح المفصل : 87/5 .
(4) الكتاب : 11/2 .
(5) ينظر : النكت : 288/1-289 .
(6) ينظر : شرح المفصل : 56/3 .
(7) ينظر : التوابع في كتاب سيبويه : 15 .
(8) المقتضب : 284/4 .
(9) ينظر : الجمل : 29 ، شرح المفصل : 56/3 ، شرح الجمل لابن عصفور : 216/1-217 .

4. علة أ ن المعرف بأل لا ينعت بالمعرف بالإضافة ولا بالمبهم :

مـــا فيه الألف واللام إنما صار معرفة عند سيبويه :((لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته .)) [1] . ولما كان معرفة لا يوصف : ألا بالمعرفة لان المعرفة لا توصف ألا بالمعرفة ،كما أن النكرة لا توصف ألا بالنكرة[2] . فلذلك يوصف بمثله ، أو بما أضيف إلى ما فيه الألف واللام ، لان ما أضيف إلى ما فيه الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام[3] .

وقد قرر سيبويه أن ما فيه الألف واللام لا يجوز أن يوصف بالمعرف بالإضافة ولا بالمبهم وعلة ذلك عنده هي ان المعرف بالاضافة والمبهم أخص مما فيه الالف واللام ، فقد قـــال سيبويه : ((وانما منع (أخاك) ان يكون صفه للطويل أن (الأخ) إذا أضيف كان أخص ، لانه مضاف إلى الخاص والى إضماره ، فإنما ينبغي لك ان تبدأ به وان لم تكتف بذلك زدت من المعرفة ما تزداد به معرفة .)) [4] .

وقـــال : ((وانما منع (هذا) ان يكون صفه للطويل والرجل ان المخبر أراد ان يقرب به شيئا ويشير إليه لتعرفه بقلبك وبعينيك ، دون ســـائر الأشـــياء ، و إذا قال الطويل فإنما يريد أن يعرفك شـــيئا بقلبك ولا يريد أن يعرفكه بعينك ، فلذلك صار (هذا) ينعت بالطويل ولا ينعت (الطويل) بـــ(هذا) ، لانه صار أخص من الطويل حين أراد

أن يعرفه شيئا بمعرفة العين ومعرفة القلب . و إذا قال (الطويل) فإنما عرفه شيئا بقلبه دون عينـه ، فصار ما اجتمع فيه شيئان أخص)) [5] .

وهذا يعني انه إنما امتنع وصـف ما فيه الألف واللام بالمعرف بالإضـافة أو بالمبهم لأنها أخص منه. فما عرف بالإضافة فإنه أخص من المعرف بـــ(ال) لأنه أضيف إلى الأخص و لاتكون الصفة أخص من الموصوف ، فينبغي الابتداء بالأعرف إن كفى وان لم يكتف اتبعه ما يزيد بيانا . وأما المبهم فانه أخص مما فيه الألف واللام لانه يعرف الشـــيء باثنين وهما : العين والقلب ، وما فيه الألف واللام يعرف الشـــيء بواحد فقط وهو القلب دون العين فما يعرف الشيء بتعريفين أخص مما يعرفه بواحد .

ويفهم من تعليل سيبويه السابق أن حق الموصوف أن يكون أخص من الصفة أو مساويا لها وان الاسم يوصف بما دونه في التعريف أو بما يساويه، وذلك لان الصفة تتمة الموصوف وزيادة في بيانه والزيادة تكون دون المزيد عليه . وكذلك ان الصفة كالخبر فكما أن الخبر لا يكون إلا اعم من المخبر عنه أو مساويا له كذلك الصفة لا تكون إلا أعم من موصـــوفها[6] .وعلة ســـيبويه هذه كانت معتمدة عند ابن الوراق،والزمخشـــري،وابن يعيش[7] .

(1) الكتاب : 5/2.
(2) ينظر : الكتاب : 6/2.
(3) ينظر : الكتاب : 7/2.
(4) الكتاب : 7/2.
(5) الكتاب : 7/2.
(6) ينظر : شرح المفصل : 58/3.
(7) ينظر : العلل في النحو : 236 ، شرح المفصل : 58/3.

5. علة قطع النعت عند اختلاف المنعوتين :

يفهم من حديث سيبويه ((في باب ما ينصب فيه الاسم لانه لا سبيل له إلى أن يكون صفه)) [1] انه لا يجوز إجراء الصـــفة على الموصـــوف وذلك إذا تعدد المنعوتون واختلفوا في الأعراب أو أعربوا بإعراب واحد من عاملين مختلفين واختلفوا في التعريف و التنكير ففي هذا يجب قطع النعت عند المنعوت ويجوز فيه احد وجهين: منهما الرفع على الابتداء. والآخر : النصب على إضمار (اعني) .

فأما ما اختلف في الأعراب فنحو : عندي غلام وأتيت بجارية فارهين ، فالغلام والجارية منعوتان أعربا بإعراب مختلفين وهما الرفع والجر فلا يجوز في نعتهما الاتباع لانه لا سبيل إلى أن يكون بعض الاسم جرا وبعضه رفعا و ذلك لأن العامل في النعت عند ســـيبويه هو العامل في المنعوت ، فإذا جعلنا (فارهين) نعتا لغلام وجارية، نكون كأننا سلطنا عاملين مختلفين على اسم واحد ، هذان العاملان يطلب فيهما الرفع وهو عامل الابتداء الذي رفع غلاما،و العامل الآخر يطلب فيهما الجر ، وهو حرف الجر الذي جر جارية ، وهذا محال لانه لا يمكن أن تجمع في الاســـم حركتان أعرابيتان في آن واحد ولذا لم يجر في مثل هذا الأجراء في الأعراب [2] .

إذ قال سيبويه معللا في قطع النعت في نحو : عندي غلام وأتيت بجارية فارهين :((لانك لا تستطيع أن تجعل فارهين صفه للأول والآخر ، و لا سبيل إلى أن يكون بعض الاسم جرا وبعضه رفعا ، فلما كان كذلك صار بمنزلة ما كان معه معرفة من النكرات ، لانه لا سبيل إلى وصف هذا كما انه لا سبيل إلى وصف ذلك .)) [3] .

و أما ما أعرب بإعراب واحد من عاملين مختلفين فنحو : أتاني رجل وهذا اخر كريمين فهذا ن منعوتان أعربا بأعراب واحد وهو الرفع واختلف العامل فيهما فالعامل في الأول هو الفعل وهو فاعل ، وفي الثاني المبتدأ وهو خبر فلذلك لم يجز عند سيبويه الاتباع في نعتهما و يجب القطع ونقل سيبويه علة ذلك عن الخليل بقوله :((وزعم الخليل أن الجرين أو الرفعين إذا اختلفا فهما بمنـزلة الجر والرفع ، وذلك قولك : هذا رجل وفي الدار آخر كريمين وقد أتاني رجل وهذا آخر كريمين ، لانهما لم يرتفعا من وجهٍ واحد .)) [4] .

واما ما اختلف في التعريف و التنكير فنحو : هذه ناقة وفصيلها الراتعين ، فناقة نكرة وفصيلها معرفة فيجب عند سيبويه القطع في نعتهما، وعلة ذلك هي انك لا تستطيع أن تجعل بعض الاسم نكرة وبعضه معرفة [5] . إذ قال :((واعلم انه لا يجوز أن تصف النكرة والمعرفة ، كما لا يجوز وصف المختلفين ، وذلك قولك : هذه ناقة وفصيلها الراتعان . فهذا محال ، لان (الراتعان)لا يكون صفة للفصيل ولا للناقة ، ولا تستطيع أن تجعل بعضهما نكرة وبعضهما معرفة وهذا قول الخليل .)) [6] .

---

(1) الكتاب : 57/2.
(2) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : 210/1 ، التوابع في كتاب سيبويه : 36.
(3) الكتاب : 58/2.
(4) الكتاب : 59/2.
(5) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : 210/1 ، التوابع في كتاب سيبويه : 35.
(6) الكتاب : 59/2.

2. التوكيد :

- علة عدم جواز توكيد الضمير المتصل المرفوع بالنفس والعين إلا بعد تأكيده بمنفصل :

ذهب جمهور النحاة إلى عدم جواز توكيد الضمير المتصل المرفوع بالنفس أو العين إلا بعد تأكيده بضمير منفصل . فنقول : قوموا انتم أنفسكم أو أعينكم ،و لا نقول : قوموا أنفسكم . فإذا أكدته بغير النفس و العين لم يلزم ذلك فنقول: قوموا كلكم أو قوموا أنتم كلكم [1] .

وعند سيبويه يقبح تأكيد الضمير المتصل المرفوع بالنفس وما أشبهه ، إلا بعد تأكيده بمنفصل . أما إذا أكد بغير النفس فهو احسن [2] . وبين لنا سيبويه العلة في ذلك بقوله:((واعلم انه قبيح أن تصف المضمر في الفعل بنفسك وما أشبهه ، وذلك انه قبيح أن تقول : فعلتَ نفسكَ إلا أن تقول : فعلتَ أنتَ نفسكَ . وان قلت : فعلتم أجمعون ، حسن لان هذا يعمُّ به وإذا قلت : نفسك فإنما تريد أن تؤكّد الفاعل ، ولما كانت نفسكَ يتكلم بها

مبتدأة وتحمل على ما يجر وينصب ويرفع ، شبهوها بما يشرك المضمر ، وذلك قولك : نزلت بنفس الجبل ، ونفس الجبل مقابلي ونحو ذلك : وأما أجمعون فلا يكون في الكلام إلا صفة .)) [3] .

فلما كانت (النفس) و(العين) يليان العوامل أي أن العوامل تعمل فيها لا بحكم التبعية بل يكونان فاعلين ومفعولين ومضافين وذلك انهما لم يتمكنا في التأكيد بل الغالب عليهما الاسمية إذ إننا نقول : طابت نفسه وصحت عينه ونزلت بنفس الجبل واخرج الله نفسه فلما لم يكن التأكيد بل الغالب فيهما ظاهرا فكان الغالب عليهما الاسمية لم يحسن تأكيد المضمر المرفوع المتصل بهما لأنه يصير لعدم ظهور التأكيد فيهما كالنصب وعطف البيان ، فقبح لذلك كما قبح العطف عليه من غير تأكيد ، فضلا عن أن التأكيد بالنفس والعين من غير تقدم ربما أوقع لبسا في نحو : هند ضربت نفسها ، لم يعلم أ رفعتَ نفسها بالفعل أم جعلت في الفعل ضميرا لهند وأكدته فإذا قلت :هند ضربت هي نفسها، حسن لامن اللبس [4] .

وعلة سيبويه هذه المعتمدة لدى النحاة ، فقد اعتل بها ابن السراج قائلا :((فإذا قلت : قمت نفسك فهو ضعيف ، لان النفس لم تتمكن في التأكيد لأنها تكون اسما تقول : نزلت بنفس الجبل وخرجت نفسه واخرج الله نفسه ، فلما وصلتها الاسم المضمر في الفعل الذي صار كأحد حروفه فأسكنت له ما كان في الفعل متحركا ضعف ذلك من حيث ضعف العطف عليه فان أكدته ظهر ما يجوز أن تحمل النفس عليه .)) [5] . واعتمد ذلك أيضا غيره من النحاة معولين على سيبويه في هذه العلة من غير زيادة إلا الشرح والتوضيح[6] .

---

(1) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : 269/1 ، شرح التصريح : 140/2.
(2) ينظر : الكتاب : 379/2.
(3) الكتاب : 379/2.
(4) ينظر : شرح المفصل : 42/3.
(5) الأصول في النحو : 18/2.
(6) ينظر : التكت :83/2، 4،شرح المفصل: 42/3 ،الإيضاح في شرح المفصل:439/1،شرح الجمل لابن عصفور:269/1-270.

3- عطف النسق :

1- علة قبح العطف على الضمير المتصل المرفوع إلا بعد تأكيده بمنفصل :

يقبح عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع من غير تأكيده بضمير منفصل أو بطول يقوم مقام التأكيد.وذلك نحو : فعلتُ وعبدُ الله ، وافعلْ وعبدُ الله[1] .وقد نقل سيبويه تعليل ذلك عن الخليل قائلا :((وزعم الخليل أن هذا إنما يقبح من قبل أن هذا الإضمار يُبنى عليه الفعل، فاستقبحوا أن يشرك المُظهر مضمرا يغير الفعل عن حاله إذا بعد منه .)) [2] .

ويفهم من ذلك أن هذا إنما قبح من قبل أن هذا الضمير فاعل وهو متصل بالفعل فصار كحرف من حروف الفعل لان الفاعل لازم للفعل لابد له منه ولذلك تغير له الفعل فسكن له آخره هروبا من توالي أربعة متحركات

يقول سيبويه:((واما (فعلْتُ)فانهم قد غيروه عن حاله في الإظهار ، أسكنت فيه اللام فكرهوا أن يشرك المظهر مضمرا يُبنى له الفعل غير بنائه في الإظهار حتى صار كأنه شيء في كلمة لا يفارقها كألف أعطيتُ .)) [3] .فلما كان هذا الضمير كالجزء من الفعل وحرف من حروفه قبح العطف عليه لأنه يصير كالعطف على لفظ وعطف الاسم على الفعل ممتنع [4].

بيد أن العطف على هذا الضمير يحسن إذا أكد بمضمر منفصل أو بطول يقوم مقامه قال تعالى : ((اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ))(المائدة: من الآية24) وقال : ((اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ))(البقرة: من الآية35،و الأعراف:من الآية 19)وقوله تعالى : ((هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ))(الأحزاب: من الآية43).

وقد علل سيبويه ذلك أيضا قائلا :((ذلك انك لما وصفته حسن الكلام حيث طوله و أكده كما قال : قد علمت أن لا تقول ذاك ، فان أخرجت (لا) قبح الرفع . فأنت و أخواتها تقوي المضمر وتصير عوضا من السكون والتغير ومن ترك العلامة في مثل : ضربَ .)) [5] ويمكن أن تصنف هذه العلة ضمن ما يسمى بعلة التوكيد .

فإذا ما تتبعنا ما قرر الخليل ونقله لنا سيبويه من التعليل هنا ، في كتب النحاة بعدهما وجدنا علتهما هي المعتمدة ، فقد ذهب إليها ابن السراج قائلا :((إنما قبح أن تقول : قمتُ وزيدٌ ، لأن التاء قد صارت كأنها جزء من الفعل إذ كانت لا تقوم بنفسها وقد غُيِّر الفعل لها ، فان عوضت من التأكيد شيئا يفصل به بين المعطوف والمعطوف عليه حسن .)) [6] .

(1) ينظر : الكتاب : 378/2 0 شرح المفصل : 76/2 ، شرح التصريح : 182/2.
(2) الكتاب : 378/2.
(3) الكتاب : 378/2.
(4) ينظر : شرح المفصل : 77/3.
(5) الكتاب : 378/2-379.
(6) الأصول في النحو : 122/2.

وسار في ركبه بالاعتماد عليها والقول بها الأعلم ،وابن يعيش ،وابن عصفور، والرضي [1] .

ومما يؤكد لنا صدى هذه العلة عند النحاة أن البصريين قد اتخذوها سلاحا في الاحتجاج بها لمذهبهم في عدم جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا على قبح في ضرورة شعر ، خلافا للكوفيين الذي جوزوا ذلك واحتجوا بآيات قرآنية وكلام العرب [2].

2 – علة جواز العطف على الضمير المتصل المنصوب من غير تأكيد:

لما كان العطف على الضمير المتصل المرفوع يقبح من غير تاكيد ، فانه يجوز ذلك إذا كان الضمير المتصل منصوبا وان لم يؤكد ، وذلك نحو : رأيتك وزيدا ، وانك وزيدا منطلقان . وهذا حسن عند سيبويه ليس فيه قبح ،

وعلة ذلك هي لأنه لا يغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يضمر ، فاشبه المظهر وصار منفصلا عندهم بمنزلة المظهر ، إذ كان الفعل لا يتغير عن حاله قبل أن يضمر فيه .))[3] . فجاز هذا لأنه لا يغير الفعل أي لا يسكن له آخر الفعل كما يسكن مع الضمير المتصل المرفوع ، لان الضمير المتصل المنصوب على نية الانفصال فكأنه اسم ظاهر[4] .

قال ابن يعيش : ((وان كان الضمير المتصل منصوب الموضع جاز العطف عليه من غير تأكيد ، فان أكدته كان احسن شيء ، فان لم تؤكده لم يمتنع العطف عليه ... وذلك من قبل أن الضمير المنصوب فضلة في الكلام كالمستغنى عنه ولذلك يجوز حذفه وإسقاطه نحو قولك : ضربت وقتلت ، ولا تذكر مفعولا ، وانما اتصل بالفعل من جهة اللفظ والتقدير فيه الانفصال ولذلك لا تغير له الفعل من جهة اللفظ فتقول : ضربك وضربه فيكون آخر الفعل مفتوحا كما كان قبل اتصال الضمير به .)) [5] . وهذه علة سيبويه مشروحة بإيضاح .

3 ـ علة عدم جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المجرور ألا بإعادة الخافض :

بين سيبويه أن عطف الاسم الظاهر على المضمر المجرور غير جائز إلا بإعادة الخافض وذلك قولك : مررت بك و زيد ، وهذا أبوك و عمرو[6] . والعلة في ذلك عند سيبويه هي انهم :((كرهوا أن يشرك المظهر مضمرا داخلا فيما قبله ، لان هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها ، وأنما بدل من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين ، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم .))[7].

(1) ينظر على الترتيب : النكت : 483/2 ، شرح المفصل : 77/3 ، شرح الجمل: 241/1-242 ، شرح الكافية:356/3 .
(2) ينظر : الإنصاف : 474/2-477 .
(3) الكتاب : 377/2-378 .
(4) ينظر :النكت : 483/2 .
(5) شرح المفصل : 77/3 .
(6) ينظر : الكتاب : 381/2 ، شرح الجمل لابن عصفور : 243/2 ، شرح التصريح : 182/2 .
(7) الكتاب :381/2 .

ويفهم من هذا أن الضمير المجرور داخل فيما قبله لان الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد والضمير المجرور لا يتكلم به إلا معتمدا على ما قبله لأنه لا يوجد منه ضمير منفصل كالمرفوع والمنصوب ، فإذا عطف الاسم على الضمير المجرور فكأنه عطف على حرف وعطف الاسم على الحرف غير جائز ، فلذلك يجب إعادة الخافض حتى يستقيم العطف . ومن جانب آخر أن الضمير المجرور قد صار عوضا عن التنوين في شدة لزوم الاسم فكما لا يعطف الاسم على التنوين لا يعطف على ما أشبه . فان أعيد الخافض مع الاسم جاز ذلك ولا يجوز إلا به حتى لو أكد الضمير المجرور بضمير منفصل كما في الضمير المرفوع في نحو : قمت أنت وزيد ولا يجوز هذا في المجرور : مررت

بك أنت وزيد . والعلة في ذلك عند سيبويه هي : ((لان ذلك وان كان قد انزل منزلة الفعل ، فليس من الفعل و لامن تمامه ، وهما حرفان يستغني كل واحد منهما بصاحبه كالمبتدأ والمبني عليه ، وهذا يكون من تمام الاسم ، وهو بدل من الزيادة في الاسم ، وحال الاسم إذا أضيف إليه مثل حاله منفردا ، لا يستغني به ، ولكنهم يقولون : مررت بكم أجمعين ، لان أجمعين لا يكون إلا وصفا .))[1] . و اوضح سيبويه هذا في موضع آخر فقال : ((وجاز قمت أنت و زيد ، ولم يجز مررت بك أنت وزيد ، لان الفعل يستغني بالفاعل والمضاف لا يستغني بالمضاف إليه لأنه بمنزلة التنوين .)) [2] .

إن علة سيبويه لقبح العطف على الضمير المجرور هي المعول عليها عند النحاة إذ اعتل بها أكثرهم واتخذها البصريون حجة لتعزيز مذهبهم في امتناع العطف على الضمير المجرور خلافا للكوفيين الذين جوزوا ذلك وتابعهم يونس وقطرب (ت **206** هـ) والأخفش (ت **215** هـ) . يقول الانباري :((أما البصريون فاحتجوا بان قالوا : إنما قلنا انه لا يجوز ذلك لان الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد ، فإذا عطفت على الضمير المجرور ... فكأنك عطفت الاسم على الحرف الجار ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز ، ومنهم من تمسك بان قال : إنما قلنا ذلك لان الضمير قد صار عوضا عن التنوين فينبغي أن لا يجوز العطف عليه ، كما لا يجوز العطف على التنوين ...))[3]

ومن ذلك نستطيع أن نقول أن اغلب الحجج التي يحتج بها البصريون لتعزيز مذهبهم مصدرها علل الخليل وسيبويه وقد اعتمد علة سيبويه هذه جمهرة من النحاة لم يختلفوا فيها مع سيبويه قال عنها الأعلم : ((وهذا لا خلاف فيه بين النحويين .)) [4] . فقد اعتمدها ابن يعيش ، وابن عصفور ، والرضي ، والأزهري[5] .

وذهب المازني في تعليل ذلك مذهبا آخر إذ يقول :((لما صح : مر زيد وأنت ، صح : مررت أنت وزيد ، ولما صح كلمت زيد و إياك ، صح كلمتك وزيد ، وكما امتنع مررت بزيد و ك ، امتنع مررت بك وزيد ، لان المعطوف و المعطوف عليه شريكان لا يصح في أحدهما إلا ما صح في الآخر فلما لم يكن للمخفوض ضمير منفصل يصح عطفه على الظاهر لم يصح عطف الظاهر عليه ، فلما لم يصح وأريد ذلك أعيد الخافض وصار من قبيل عطف الجملة على الجملة .))[1] .

---

(1) الكتاب : 381/2 .
(2) الكتاب : 2/ 382 .
(3) الإنصاف : 463/2 ، 466 .
(4) النكت : 483/2 .
(5) ينظر على الترتيب : شرح المفصل : 77/3 ، شرح الجمل: 243/1 ، شرح الكافية:357/2 ، شرح التصريح : 183/2 .

ب ـ المشتقات

1 . اسم الفاعل :

1- علة إعماله :

قرر النحاة أن العمل اصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف ، فما وجد من الأسماء والحروف عاملا فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله ، و اسم الفاعل من جنس الأسماء وقد عمل عمل الفعل في الرفع النصب ، فلا بد من أن تكون هناك علة أوجبت له العمل[2] .

وقد تحدث سيبويه عن اسم الفاعل وعمله ويفهم من حديثه أن علة إعمال اسم الفاعل هي لأنه أجري مجرى الفعل المضارع في المعنى وهو الحال والاستقبال ولذلك لا يعمل إذا كان بمعنى المضي ، أما إذا دل على حال أو استقبال فيعمل عمل الفعل المضارع منونا . يقول سيبويه : ((هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منونا . وذلك قولك: هذا ضارب زيدا غدا . فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا غدا . فإذا حدثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك . وتقول هذا ضارب عبد الله الساعة،فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا الساعة . وكان زيد ضاربا أباك ، فإنما تحدث أيضا عن اتصال فعل في حال وقوعه . وكان موافقا زيدا ، فمعناه وعمله كقولك : كان يضرب أباك ، ويوافق زيد . فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منونا .)) [3] . وبذلك يتضح لنا أن سيبويه يرى إنما عمل اسم الفاعل لجريانه على الفعل المضارع لـــه كما أشبهه الفعل المضارع في الأعراب فكل واحد منهما داخل على صاحبه [4].

وبذلك وضح سيبويه علة عمل اسم الفاعل ، وتبعة اغلب النحاة في ذلك ، فمثل ما علل به سيبويه علل به ابن السراج قائلا : ((إنما اعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل وصار الفعل سببا له وشاركه في المعنى وان افترقا في الزمان كما أعربوا الفعل لما ضارع الاسم فكما أعربوا هذا اعملوا ذلك .)) [5] . وسار الزجّاجي، وابن الوراق على ما قرره سيبويه أيضا [6] .

(1) شرح المفصل : 78/3 ، و الإنصاف : 467/2 ، شرح الجمل لابن عصفور : 243/1 .
(2) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : 550/1.
(3) الكتاب : 164/1.
(4) ينظر : الكتاب : 171/1.
(5) الأصول في النحو : 55/1.
(6) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 135 ، العلل في النحو : 168.

وقد تقصى النحاة بعد ذلك اوجه الشبه بين اسم الفاعل والفعل يقول ابن السراج:((اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الذي يجري على فعله و يطرد القياس فيه،و يجوز أن تنعت به اسما قبله نكرة كما تنعت بالفعل الذي اشتق منه ذلك الاسم ، ويذكر ويؤنث ، وتدخله الألف واللام ويجمع بالواو والنون ، كالفعل ..))[1] . فإذا

توافرت هذه الوجوه في اسم الفاعل عمل ، لأنه لما كان الفعل المضارع أعرب لمضارعته الاسم . إذ كان الإعراب أصلا في الأسماء عمل اسم الفاعل حملا على شبيهه أيضا وهو الفعل المضارع[2] .

وهناك قسم من النحاة لم يلتزموا علة سيبويه فراحوا يوجدون علل أخر، فالكسائي يرى أن اسم الفاعل إنما عمل لانه في معنى الفعل عامة لا الفعل المضارع فقط، ولهذا يعمل عنده إذا كان بمعنى المضي [3].

ومنهم من ذهب إلى أن علة ذلك شبهة بالفعل في جريانه عليه في حركاته و سكناته وعد د حروفه ، لأن ضارباً جارٍ على يضرب في حركاته و سكناته وعدد حروفه [4] .

والذي نراه أن علة سيبويه هي الارصن والاقوى بل هي المرجحة لدينا لان اسم الفاعل الدال على المضي لا يعمل لدى جمهور النحاة ، على الرغم من مشابهته المضارع في الحركات و السكنات ، وكذلك فان اسم المفعول والأمثلة الأخرى تعمل عمل الفعل وهي ليست بجارية عليه ، فالعبرة بالدلالة على الحال والاستقبال لا بالحركات والسكنات .

2. علة حذف التنوين من اسم الفاعل العامل ، وجر معموله :

يجوز في اسم الفاعل العامل حذف تنوينه وإضافته إلى معموله فيجر هذا المعمول[5] . وقد ورد ذلك في القران الكريم ، منه قوله تعالى :((كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ))(آل عمران: من الآية **185** ، الانبياء : من الاية **35** ، العنكبوت : من الاية **57**) ، وقوله تعالى : ((إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ))(القمر: من الآية **27**) ، ومما جاء في الشعر قول الفرزدق :

أتاني على القعساء عادلَ وطبهِ برجْلَي لئيمٍ واستِ عبدٍ تعادِلُهْ [6]

وقال الشاعر :

تراها من يَبيسِ الماءِ شُهْبا مُخالِطَ دِرّةٍ منها غِرارُ [7]

---

(1) الأصول في النحو : 144/1 .

(2) ينظر : المصدر السابق : 145/1 ، المشابهة في النحو العربي : 41-42 .

(3) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : 550/1 .

(4) ينظر : المقتضب : 119/2 ، المقتصد : 505/1 ، شرح المفصل : 67/6 ، شرح الجمل لابن عصفور : 550/1 ، شرح ابن عقيل : 106/2 .

(5) ينظر : شرح ابن عقيل : 118/2 .

(6) ديوانه : 737 .

(7) نسب في الكتاب للسليك بن السلكة : 167/1 ، وانما هو لبشر بن خازم في ديوانه : 75 .

وقد ذكر سيبويه علة حذف التنوين من اسم الفاعل هنا وجر معموله بقوله : ((واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون ، ولا يتغير من المعنى شيء و ينجر المفعول لكف التنوين من الاسم ، فصار عمله فيه الجر

ودخل في الاسم معاقبا للتنوين ، فجرى مجرى غلام عبد الله في اللفظ لأنه اسم وان كان ليس مثله في المعنى والعمل .)) [1] .

فيفهم من ذلك أن علة حذف تنوين اسم الفاعل العامل هي الاستخفاف أوالتخفيف ، لان العرب قد تستثقل التنوين فتحذفه ، واجر المعمول لحذف التنوين و الإضافة لان اسم الفاعل اصبح بمنزلة ما لا يعمل عمل الفعل من الأسماء كقولنا : غلام زيد إلا انه ليس مثله في العمل والمعنى . وهذه العلة للخليل لان سيبويه ذكر أن الخليل قال : ((هو كاتن أخيك ، على الاستخفاف ، والمعنى هو كاتن أخاك .)) [2] .

واعتمد هذه العلة الأخفش بعد سيبويه قائلا :((و قال: ((الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُو رَبِّهِمْ))[3] . فأضاف قوله ((ملاقو ربهم)) ولم يقع الفعل ، وانما يضاف إذا كان قد وقع الفعل ، تقول : هم ضاربوا أبيك ، إذا كان قد ضربوه ، و إذا كانوا في حال الضرب أو لم يضربوا قلت : هم ضاربون أخاك ، إلا أن العرب قد تستثقل النون فتحذفها في معنى إثباتها .)) [4].

3. علة عدم إعمال اسم الفاعل إذا دل على المضي :

اسم الفاعل إذا كان دالا على المضي لم يعمل ، فلا نقول : هذا ضارب زيدا امس بل يجب إضافته فنقول : هذا ضارب زيد أمس [5] . وعلته عند سيبويه هي : ((لأنه أجرى مجرى الفعل المضارع لـــه كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب فكل واحد منهما داخل على صاحبه فلما اراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل ، لأنه إنما شبه بما ضارعه من الفعل كما شبه به في الإعراب ، وذلك قولك : هذا ضارب عبد الله واخيه . وجه الكلام وحده الجر ، لأنه ليس موضعا للتنوين .))[6] .

فلما كان اسم الفاعل كذلك عند سيبويه لم يعمل إذا كان دالا على المضي ويجب إضافته إليه لزوال مشابهته للفعل المضارع لانه إنما عمل لمشابهته المضارع كما أشبهه المضارع في الإعراب فإذا أريد به المضي زال شبهه بالمضارع ، إذ إن الفعل الماضي مبني وهو معرب ، ولم يدخل على الفعل ولم يدخل الفعل عليه ، قال ابن السراج :((لأنه اسم و ليست فيه مضارعة للفعل لتحقيق الإضافة وان الأول يقرن بالثاني .)) [7] .

---

(1) الكتاب : 1/165-166 .
(2) الكتاب : 1/166 .
(3) البقرة : من الآية 46 .
(4) معاني القرآن: 1/83 .
(5) ينظر : شرح ابن عقيل : 2/106 .
(6) الكتاب : 1/171 .
(7) الأصول في النحو : 1/47 .

وقال ابن الوراق :((الفعل الماضي لم يشابه الاسم مشابهة قوية فلهذا لم يزد على البناء على الفتح وكذلك يجب في الاسم الذي بمعناه ألا يزول عن اصله والأصل في الأسماء ألا تعمل إلا الجر .. فبقي اسم الفاعل إذا أريد به الماضي على اصله .))[1] .

وأما من جعل المشابهة بين اسم الفاعل والفعل المضارع في الحركات والسكنات وعدد الحروف ، كذلك علل عدم إعماله بمعنى المضي بأنه لا مشابهة بينه وبين الماضي إذ إن (ضرب) ثلاثة أحرف كلها متحركة و(ضارب) أربعة أحرف ثانيها ساكن فلذلك لم يعمل[2] .

2 - الصفة المشبهة باسم الفاعل :

1. علة أن الصفة المشبهة لم تقو قوة اسم الفاعل في العمل :

عرفنا مما سبق أن النحاة قد قرروا أن العمل اصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف ، وما عمل من الأسماء فعلى طريق مشابهة الفعل ، فاتسق مع ما قرروه اسم الفاعل إذ عمل مع انه اسم فقال سيبويه لمشابهته المضارع في المعنى في الحال والاستقبال . إلا أن ما قرروه يخرج عنه بعض الصفات كالصفة المشبهة ، إذ إن هذا الضرب من الصفة قد جاء عاملا يرفع ما بعده مرة وينصبه أخرى فضلا عن وجود حالة ثالثة وهي أضافته إلى ما بعده . فقالوا إن هذه الصفات استحقت العمل لأنها أشبهت اسم الفاعل وهو عامل عمل الفعل ، وقد تقصوا اوجه الشبه بين الصفة المشبهة و اسم الفاعل[3] . إلا أن هذه الصفة لما كانت فرعا في العمل عن اسم الفاعل قصرت عنه [4] ((ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل .))[5].

والعلة في ذلك كما يراها سيبويه هي :((لأنها ليست في معنى الفعل المضارع فإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه ، وما تعمل فيه معلوم ، و إنما تعمل فيما كان من سببها معرفا بالألف واللام أو نكرة لا تجاوز هذا ، لانه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه .))[6]. فلما كانت هذه الصفة مشبهة باسم الفاعل في العمل واسم الفاعل مشبه بالفعل المضارع أصبحت هذه الصفة مشبهة بالمشبه فلذلك انحطت عن درجة اسم الفاعل فلم تقو أن تعمل عمله ، لأنها ليست في معنى الفعل المضارع . فكان نتيجة ذلك مفارقة الصفة المشبهة اسم الفاعل في عدة وجوه تكشف عن انحطاط الفروع عن مراتب الأصول وهي :

---

(1) العلل في النحو : 168 .
(2) ينظر : شرح المفصل : 67/6 .
(3) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : 566/1 .
(4) ينظر : شرح ابن عقيل : 142/2-143 .
(5) الكتاب : 194/1 .

(6) الكتاب : 194/1 .

1-اسم الفاعل يعمل في السببي و الأجنبي ، وهي لا تعمل الا في السببي نحو : زيد حسن وجهه ولا يجوز زيد حسن وجه عمرو[1].

2-لا يجوز تقديم معمول الصفة المشبهة عليها لضعفها في العمل كما جاز في اسم الفاعل فلا يجوز : زيد وجهه حسن كما جاز : زيد عمروا ضارب[2] .

3-اسم الفاعل يمكن أن يفصل بينه وبين مرفوعه و منصوبه ، ولا يجوز ذلك في الصفة المشبهة . يجوز أن تقول : زيد ضارب في الدار أبوه عمرا ، ولا يصح زيد حسن في الحرب وجهه ، رفعا أو نصبا [3].

4- اسم الفاعل يجوز حذف موصوفه ، وإضافة اسم الفاعل الضمير الموصوف نحو : مررت بقاتل أبيه ، ويقبح في الصفة المشبه أن تقول : مررت بحسن وجهه [4].

2- علة أن الإضافة في الصفة المشبهة احسن واكثر :

لما كانت الصفة المشبهة تعمل عمل اسم الفاعل ، فلذلك يجوز فيها التنوين نحو : حسن الوجه ، والإضافة نحو : حسن الوجه وسيبويه يرى أن الإضافة فيها احسن واكثر [5] .

وعلة ذلك عنده هي : ((لانه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه ، فكان احسن عندهم أن يتباعد منه في اللفظ ، كما انه ليس مثله في المعنى وفي قوته في الأشياء . والتنوين جيد ، ومع هذا انهم لو تركوا التنوين او النون لم يكن أبدا إلا نكرة على حاله منونا ، فلما كان ترك التنوين فيه او النون لا يجاوز به معنى النون او التنوين ، كان تركهما أخف عليهم ، فهذا يقوي أن الإضافة احسن مع التفسير الأول .)) [6].

وهذا يعني أن الصفة المشبهة باسم الفاعل لم تجر مجرى الفعل كما جرى اسم الفاعل مجراها . فكان الأحسن عندهم فيها الإضافة لبعد الإضافة عن الفعل في اللفظ كما تباعدت هذه الصفة عن الفعل وما جرى مجراه في المعنى [7] .وان الإضافة في الصفة المشبهة لا تخرجها عن التنكير ولا تكسبها تعريفا ، وهي مع التنوين والنون نكره كذلك ، فكان ترك التنوين و إلحاقه سواء فاستخفوا ترك التنوين لانه لا يضيف شيئا جديدا .

(1) ينظر : شرح ابن عقيل : 143/2.
(2) ينظر : شرح المفصل : 82/6.
(3) ينظر : مغني اللبيب : 599/2.
(4) ينظر : المصدر السابق : 599/2.

(5) ينظر : الكتاب : 194/1.

(6) الكتاب : 194/1.

(7) ينظر : قول السيرافي في الكتاب : 194/1 ، الهامش رقم (4) .

الفصل الرابع

منهج سيبويه في التعليل النحوي

الفصل الرابع

مَنهجُ سِيبَوَيه فِي التَّعليلِ النَّحوِي

المبحث الاول: مصادر علل سيبويه

ربما لانعدو الحقيقة اذا قلنا أن كتاب سيبويه اول كتاب اهتم بالعلة النحوية اهتماما كبيرا واكثر من ذكرها بعد كل حكم نحوي اذ تكاد لاتخلو مسألة من مسائل الكتاب من التعليل ، يقول الدكتور شوقي ضيف : ((تكثر التعليلات في كتاب سيبويه كثرة مفرطة سواء للقواعد المطردة او للامثلة الشاذة .)) [1].

ويرى الدكتور عبده الراجحي ان كتاب سيبويه ((مبني في اغلبه على التعليل والحوار الذي يجري فيه دائما بينه وبين استاذه الخليل يبدأ في الاغلب الاعم بالسؤال عن العلل .)) [2] .

وقالت الدكتورة خديجة الحديثي : ((نجد الكتاب مليئا بالتعليلات المتتابعة الاصيلة بحيث لاتكاد تمر مسألة او يذكر حكم الا ويعلل .)) [3] .

فلذلك نجد كتاب سيبويه – فضلا عن انه كتاب جامع لمستويات الدرس اللغوي المختلفة – كتاب علل يفوق الكتب التي افردها اصحابها للعلة من حيث الكم والنوع واغلب علل هؤلاء مأخوذة منه .

وكانت هذه التعليلات الكثيرة مستقات من مصدرين اساسين:

اولهما: سيبويه نفسه فقد كان حاذقا للعربية عارفا اسرارها متمكنا من اساليبها ، يعرف اوجه العرب في كلامها فيفسرها ، ولم يكن مجرد ناقل آخذ من العلماء ومقيد لاثارهم مسلم بما يقولون دونما مناقشة وتمحيص بل اننا نجد سيبويه يوازن بين اراء العلماء بعد عرضها فيقوي رأيا على رأي داعما لهذه التقوية بما يراه من علل فيسوقها بُعيدَ ترجيحه لرأي على رأي ، بل ان سيبويه خالف استاذه الخليل في بعض المسائل ، لذلك فإن سيبويه كان مؤسسا ، ومقعدا، ومحللا فهو : ((لم يكن جامعا فقط، بل كانت لـه شخصية قوية في التعليل والترجيح مع جودة في العبارة .)) [4] .

وثانيهما: شيوخه وسابقوه: اذ كان كتاب سيبويه مبنيا على ماتقله عن شيوخه من اقوال واراء ، فكان كتابه

(1) المدارس النحوية د. شوقي ضيف : 82 .
(2) دروس في المذاهب النحوية : 241.
(3) دراسات في كتاب سيبويه : 187.

(4) ضحى الاسلام : 292/2.

معينا ثرا لاراء النحاة الاوائل من لم تصلنا كتبهم فكتابه ((يعد مجمعا للتراث النحوي في مرحلة زمنية تقع بين سنة تسع وستين ، وسنة ثمانين ومئة للهجرة ، أي بين وفاة ابي الاسود الدؤلي ووفاة سيبويه ، ففي هذا الكتاب من تراث الخليل ويونس وعيسى وابي عمرو والحضرمي الى جانب ما استنبطه سيبويه.)) [1] .

ولما كانت التعليلات تكثر في كتابه كثرة مفرطة فمن الطبيعي ان تكون هناك تعلالات نقلها سيبويه عن شيوخه فضلا عن تعليلاته الكثيرة ، فقد نقل بعض العلل عن شيوخه وكان للخليل النصيب الاكبر فيما نقله سيبويه من علل نحوية بل كانت علل الخليل تكاد تشكل النصيب الاكبر في العلل التي جاءت في الكتاب . اما النحاة الاخرون ممن نقل عنهم سيبويه فقد كانت عللهم قليلة جدا وان وجدت فهي ليست عللا واضحة مقصودة كعلل الخليل وسيبويه.

1- النحاة الاوائل:

وهم عبدالله بن اسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي ،وابو عمرو بن العلاء. وقد وجدنا كتبالتراجم والطبقات تجعل لهؤلاء ادوارا في التعليل النحوي ، فالحضرمي يجعلونه اول من علل النحو وشرح العلل اذ يرى ابن سلام الجمحي (ت231هـ) ان الحضرمي ((كان اول من بعج النحو ،ومد القياس والعلل.)) [2].

ويذكر الزبيدي (ت379 هـ)ان الحضرمي اول من نهج العلل[3]،وقال عنه القفطي (ت646 هـ)انه ((اول من شرح العلل.)) [4].

ومن امثلة ماروي عن اهتمام الحضرمي بالتعليل انه سأل الفرزدق حينما سمع قوله :

وعَضُّ زمانٍ يابنَ مروانَ لمْ يدعْ منَ المالِ الا مُسحتاً او مُجلَّفُ

على أي شئ ترفع (او مجلف) ؟ فقال له الفرزدق : على مايسوؤك وينوؤك [5].

ويرى ابو البركات الانباري ان سؤال الحضرمي ليس سوى سؤال عن العلة او السبب الذي جعل الفرزدق يرفع((مجلف)) اذ ان قواعد الاعراب تقضي بنصب ((او مجلف)) عطفا على ((مسحتا)).[6].

اما ابو عمرو بن العلاء فكان ابن جني يرى انه اول من نقل استعمال التعليل عن العرب فقد اورد نصا عن الاصمعي عن ابي عمرو بن العلاء انه قال : ((سمعت رجلا من اليمن يقول :فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها . فقلت له : أ تقول: جاءته كتابي ؟ قال: نعم ، أ ليس بصحيفة ؟)) ويعجب ابن جني قائلا : ((أفترك تريد من ابي

(1) اصول النحو العربي : 17.

(2) طبقات فحول الشعراء : 6 .
(3) ينظر : طبقات النحويين واللغويين :25 .
(4) انباه الرواة : 105/2 .
(5) ينظر : معاني القران للفراء :2 /182، نزهة الالباء : 27.
(6) ينظر : نزهة الالباء : 27،28 .

عمرو وطبقته وقد نظروا وتدبروا وقاسوا وتصرفوا ان يسمعوا اعرابيا جافيا غفلا يعلل هذا الموضع بهذه العلة ويحتج لتانيث المذكر ...فلا يهتاجوا هم لمثله ولايسلكوا فيه طريقته فيقولوا :فعلوا كذا لكذا وصنعوا كذا لكذا وقد شرع لهم العربي ذلك ووقفهم على سمته وامته.))[1] فيكون هذا الخبر عند ابن جني مبدأ التعليل عند النحاة العرب[2].

ولما كان سيبويه امينا في النقل عن هؤلاء النحاة فقد كان ينسب اليهم اراءهم ، ولم يغفل ذكر اسمائهم جاءت اراؤهم مبثوثة في صفحات الكتاب ، والغريب اننا لم نجد فيها من التعليلات النحوية ما يؤيد القول بأن هؤلاء كان لهم دور بارز في التعليل النحوي ، فلم نعثر على علة نقلها سيبويه عن الحضرمي او قول له نلمس فيه ذكر سبب حكم او مسألة اعرابية او ظاهرة نحوية كما كان ذلك عند الخليل . وكذلك شأن عيسى بن عمر الثقفي لم ينقل عنه سيبويه علة واضحة ، فكيف يخلو كتاب من اهم الكتب قديما وحديثا جامع لاراء هؤلاء من تعليلاتهم ولكن ربما جاءت تعليلاتهم في مصادر اخرى لم تصل الينا .

اما ابو عمرو بن العلاء فقد نقل عنه سيبويه علة واحدة في حذف التنوين من الاسم العلم اذا وصف بابن المضاف الى علم نحو :هذه هند بنت عبدالله ، فيمن صرف ، اذ قال سيبويه : ((وكان ابو عمرو بن العلاء يقول: هذه هند بنت عبدالله . فيمن صرف، ويقول : لما كثر في كلامهم حذفوه كما حذفوا لادر ولم أبل وخذ وكل واشباه ذلك ، وهو كثير.))[3] فهذه علة واضحة وهي كثرة الاستعمال.

وبعد ذلك يمكن ان نقول : ان النحاة الاوائل لم ينقل عنهم سيبويه عللا واضحة كما نقل عن الخليل لانهم لم يقصدوا التعليل ولم يبحثوا عن العلل وحتى ان كان لديهم بعض الايماءات الى العلة فانها لم تكن مقصودة واضحة وهي اقرب الى التوجيه والتاويل وتلك الايماءات التي نقلت عنهم كانت قليلة جدا لاتمثل عللا اذا ماقيست بعلل الخليل وسيبويه لان النحو في تلك الفترة لم يقعد بعد والتعليل باتي بعد التعقيد . ومما يؤيد ذلك ان الدكتورة خديجة الحديثي ترى ان علل النحاة الاوائل ما هي الا التماس تفسير لمخالفات الشعراء للمطرد في كلام العرب يعود بها الى الصحيح من الكلام وهو مايسمى التقدير او التأويل ، ولايعني به ما نعرفه من العلة التي هي السبب الداعي الى هذا الوجه او ذاك[4].

2-الخليل بن احمد الفراهيدي (ت175 هـ):

كان علم الخليل الاساس الاول الذي بنى سيبويه عليه كتابه ، فلذلك اصبح هذا الكتاب يشع باراء الخليل ، فاكثر القدماء فيه القول ، إذ قالوا :عقد سيبويه ابواب الكتاب بلفظة ولفظ الخليل[5]، وقالوا : ((عامة

(1) الخصائص : 250/1 .
(2) ينظر: نزهة الالباء: 37-38 .
(3) الكتاب : 506/3 .
(4) ينظر : المدارس النحوية :69 .
(5) ينظر : مراتب النحويين : 106 .

الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل ، وكلما قال سيبويه : ((وسالته)) او ((قال))من غير ان يذكر قائله فهو الخليل .))[1]،وقالوا ايضا : ((الاصول والمسائل للخليل))[2].

فلذلك كثر تردد اسم الخليل في الكتاب لكثرة ما نقله سيبويه عنه ، اذ تردد صراحة في اثنين وعشرين و ثلثمائة موضع ، وباضافة عدد المواضع التي لم يذكر اسمه فيها صراحة يبلغ المجموع قرابة اثنين وعشرين وخمسمائة موضع [3].

واثر الخليل في كتاب سيبويه لايتضح في عرض الموضوعات او شرح الابواب وانما يتضح في تعليل الظواهر الاعرابية وتحليل التعبيرات والاساليب الكلامية [3] ، يقول الدكتور مهدي المخزومي : ((واذا انعمت النظر في اقواله لم تجده عارضا عليك موضعا او شارحا بابا وانما وجدته معللا ظاهرة من الظواهر النحوية كنصب فعل، او جر اسم ، او معللا تعبيرا او لافتا الى اسلوب ، او قائسا مسألة على مسألة او تعبيرا على تعبير وهو في ذلك موجها اكثر منه مملیا وملقنا.))[5].

فلذلك نجد سيبويه يكثر في كتابه من التعليلات التي نسب اكثرها الى شيخه الخليل الذي كان اول من بسط القول في العلل النحوية [6].

و من الطبيعي أن تكثر تعليلات الخليل في كتاب سيبويه و تتسع ، ما دام يعتقد ان لكل ما نطقت به العرب علة مرعية. و من يقرأ اقواله في الكتاب يحس بانه ليس عنده شئ لايعلل حتى ماجاء شذوذا او اضطرارا .على ان الخليل لم يتعصب لعلله التي اعتل بها ، بل اوضح انها مجرد حدس وتخمين ، فاسحا السبيل امام غيره من النحاة لان لايأتوا بما يرونه مناسبا من العلل [7].

ومما يدل على ذلك انه قال – حينما سُئل عن علله تلك : أ عن العرب اخذتها ام اخترعتها من نفسك ؟– ((ان العرب نطقت على سجيتها وطباعها،وعرفت مواقع كلامها ،وقام في عقولها عليله ، وان لم ينقل ذلك عنها واعتللت انا بما عندي انه علة بما عللته منه فان اكن اصبت العلة فهو الذي التمست وان تكن هناك علة لم، فمثلي في ذلك مثل رجلا حكيما دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والاقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق او بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شئ منها قال : انما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا ولسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك. فجائز ان يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز ان يكون فعله لغير تلك العلة ،الا

(1) اخبار النحويين البصريين : 31 .

(2) الفهرست :76 .
(3) ينظر : من اعلام البصرة ، سيبويه : 80-81 .
(4) ينظر : المرجع السابق: 81.
(5) الخليل بن احمد الفراهيدي، اعماله ومنهجه : 223.
(6) ينظر : دراسات في كتاب سيبويه : 157 .
(7) ينظر: مكانة الخليل بن احمد في النحو العربي : 88 .

ان ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل ان يكون علة لذلك .فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي التي مما ذكرته بالمعلول فليأت بها .)) [1].

وقد دفعتنا كثرة التعليلات المنسوبة الى الخليل في كتاب سيبويه الى القيام باجراء احصائية لهذه العلل النحوية فوجدنا ان مجمل ما نقل سيبويه عن الخليل من علل نحوية يبلغ قرابة ثمان وستين علة نحوية ، واكثرها قد ذكر فيها اسم الخليل صراحة وقد تردد ذلك بين قول سيبويه ((وقال الخليل)) ، او ((وزعم الخليل)) ، او((وهذا قول الخليل)) ،او((وسألت الخليل)) وقول سيبويه ((وزعم))او((وسألته))من غير ذكر اسم الخليل.

ومن امثلة تعليلات الخليل مما جاء في كتاب سيبويه ،انه كان يعلل لعدم جواز ندبة النكرة وذلك نحو : وارجلاه ويارجلاه بقوله: ((انما قبح لانك ابهمت ، ألا ترى انك لو قلت : واهذاه، كان قبيحا ، ولانك اذا ندبت فانما ينبغي لك تفجع باعرف الاسماء ، وان تخلص فلا تبهم، لان الندبة على البيان . ولو جاز هذا لجاز: يارجلا ظريفا، فكنت نادبا نكرة . وانما كرهوا ذلك انه تفاحش عندهم ان يختلطوا ،و ان يتفجعوا على غير معروف ،فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لابهامه ، لانك اذا ندبت تخبر انك قد وقعت في عظيم ،واصابك جسيم من الامر ، فلا ينبغي لك ان تبهم)) [2].

وغير ذلك كثير مما نقله سيبويه من علل عن الخليل [3]، وكان اغلبها مبنيا على اسلوب السؤال و الجواب بين الخليل وتلميذه سيبويه لتأتي باسلوب تعليمي ، ومن امثلتها قول سيبويه : ((قلت: أ رأيت قولهم :يازيد الطويل علام نصبوا الطويل ؟ قال: نصب لانه صفة لمنصوب . وقال: وان شئت كان نصبا على اعني . قلت: أرايت الرفع على أي شئ هو اذا قال : يازيد الطويل؟ قال: هو صفة لمرفوع .قلت ألست قد زعمت ان هذا المرفوع في موضع نصب ، فلم لايكون كقوله : لقيته امس الاحدث؟ قال: من قبل ان كل اسم مفرد في النداء مرفوع ابدا ، وليس كل اسم في موضع امس يكون مجرورا ، فلما اطرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء او بالفعل ، فجعلوا وصفه اذا كان مفردا بمنزلته .))[4].وغير هذا كثير ايضا مما كان مبنيا على الاسئلة التعليمية التي يوردها سيبويه عن الخليل [5].

اما من حيث انواع العلل عند الخليل فان اكثرها ورودا هي:علة المشابهة ،وعلة الاستخفاف او التخفيف على اللسان ،وعلة كثرة الاستعمال ،وعلة التعويض ،وعلة الاستغناء [6].

(1) الايضاح في علل النحو :66 .
(2) الكتاب :2/ 227.
(3) ينظر على سبيل المثال: الكتاب : 1/ 283،261،166، 2،375،295/65،59،13، 116، 101، 129،131،158،160، 195،218، 378، 5/3، 60، 65، 94، 147، 497، 499 .
(4) الكتاب : 2/183.
(5) ينظر مثلا : الكتاب: 2/184، 185، 369، 370، 372، 398، 3/60، 87، 88، 100، 101، 102، 105- 106، 135، 145 .
(6) ينظر : مكانة الخليل بن احمد : 97 .

وقد شملت علل الخليل جميع الاحكام حتى وسع نطاق العلة لانه آمن بان العرب لم ينطقوا بكلامهم اعتباطا ، بل راعوا في عقولهم عللا ، فشحذ هو فكره لاستخراجها مستندا الى خبرته بكلام العرب واستعمالاتهم ومعرفته بذوقهم فيما يستحسنونه او يستقبحونه حتى قال عنه القدماء : انه قد استنبط من علل النحو مالم يستنبطه احد او يسبقه اليه سابق [1].

وبعد ذلك نستطيع ان نقول : ليس مستغربا ان تكثر التعليلات في كتاب سيبويه التي نجدها منسوبة الى الخليل . فالخليل هو اول العلماء الذين عرف عنهم كثرة التعليلات والتوجيهات . وقد وعاها سيبويه وحذقها فأتى التعليل في كتابه انعكاسا لتعليلات الخليل ولتوجيهاته واضاف اليها سيبويه مارأى انه يصح عللا يعلل بها ، وقد كانت هذه العلل تتابع من غير تعقيد عاكسة جهدا نال اعجاب الدارسين قديما وحديثا.

3- ابو الخطاب الاخفش الاكبر(ت 177 هـ):

يُذكر ان سيبويه قد روى عنه في كتابه سبعا واربعين مرة [2].ولم نجد فيها من العلل سوى علتين :احداهما قول سيبويه : ((وسألته [3]عن ايهم ، لِمَ لَمْ يقولوا : ايهم مررت به ؟ فقال لان ايهم حرف الاستفهام ، ولاتدخل عليه الالف ، وانما تركت استغناء فصارت بمنزلة الابتداء ،ألا ترى ان حد الكلام ان تؤخر الفعل فتقول : ايهم رايت ، كما تفعل ذلك بالالف ، فهي نفسها بمنزلة الابتداء.))[4]

ففي هذا النص نجد علتين الاولى قوله: ((لان ايهم حرف استفهام)) والثانية قوله: ((وانما تركت الالف استغناء .)) .

امالعلة الاخرى فهي علة نصب (سبحان) اذ قال سيبويه : ((زعم ابو الخطاب ان سبحان الله كقولك : براءة الله من السوء ،كأنه يقول : أبرئ براءة الله من السوء . وزعم ان مثله قول الشاعر وهو الاعشى :

اقولُ لَمّا جاءني فَخْرُهُ سُبْحانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ [5].

أي براءة منه . واما ترك التنوين في (سيحان) فانما ترك صرفه لانه صار عندهم معرفة ، وانتصابه كانتصاب الحمدلله.))[6].

(1) ينظر : طبقات النحويين واللغويين :43 ، انباه الرواة : 343/1 .
(2) ينظر: سيبويه امام النحاة : 91-92.
(3) يعني ابا الخطاب الاخفش لانه قد سبق ذكره ، ينظر : الكتاب :126/1،الهامش رقم(2).
(4) الكتاب : 126/1.
(5) ديوان الاعشى :106.
(6) الكتاب :324/1.

4- يونس بن حبيب (ت 182هـ):

اكثر سيبويه من النقل عنه في كتابه ، اذ بلغ نقله عنه نحو مئتي رواية فكان ثاني العلماء الذين اكثر سيبويه من النقل عنهم [1].

وقد نقل عنه سيبويه سبع علل نحوية وهي بذلك تكون قليلة جدا اذا ما قيست بعلل الخليل ، ونرى ان السبب في ذلك قد يرجع الى اختلاف دور الخليل في الكتاب عن دور يونس ، فالخليل كثيرا ما نجده مفسرا ومحللا ومسؤلا عن اكثر الظواهر والمسائل النحوية ، اما يونس فكثيرا ما نجده معبرا لسيبويه في الرواية عن ابي عمرو بن العلاء او عن الحضرمي .

وما يلاحظ على تعليلات يونس ان اغلبها علل لارائه الخاصة التي قد ينفرد بها إذ ((كانت له مذاهب واقيسة تفرد بها))[2].

ومن امثلة تعليلاته قول سيبويه :((ومن ذلك قول العرب : من انت زيدا ، فزعم يونس انه على قوله : من انت تذكر زيدا ، ولكنه كثر في كلامهم واستعمل واستغنوا عن اظهاره . فانه قد علم ، ان زيدا ليس خبرا ولامبتدا ولامبنيا على مبتدا ، فلابد من ان يكون على الفعل كأنه قال : من انت ، معرفا ذا الاسم ، ولم يحمل زيدا على (من) ولا (انت) . ولايكون من انت زيدا إلا جوابا ، كأنه لما قال : انا زيد ، قال : فمن انت ذاكرا زيدا.))[3].

فنلاحظ يونس يعلل حذف الفعل بكثرة الاستعمال لان زيدا لايمكن ان يكون خبرا ولامبتدا فلابد من ان يكون على الفعل وهو فعل مضمر متروك اظهاره في اسلوب الخبر .

ومن ذلك ايضا قول سيبويه : ((وتقول : مامررت برجل مسلم فكيف رجل راغب في الصدقة ، بمنزلة : فأين راغب في الصدقة . وزعم يونس ان الجر خطأ ، لان اين ونحوها يبتدأ بمن ولايضمر بعدهن شئ ، كقولك: فهلا دينارا، الا انهما مما يكون بعدهما الفعل)) [4].

(1) ينظر : سيبويه امام النحاة : 98 ، مقدمة كتاب سيبويه للاستاذ عبد السلام محمد هارون :11 .
(2) نزهة الالباء :60 .
(3) الكتاب : 292/1.
(4) الكتاب : 435/1 وينظر لتعليلاته الاخرى : 433/1، 3/2، 414، 506/281، 515.

المبحث الثاني: انواع العلل النحوية في كتاب سيبويه

لقد اهتم النحاة بالعلة اهتماما بالغا فتناولوا طريقة بحث العلة وتعريفها وتقسيماتها ، فقسموها الى انواع مختلفة غير ان تصنيفها في جدول خاص امر يصعب حصوله فلم ينعقد اجماع النحاة على ان هذه العلل ثمانية العدد وانما قال النحاة ما قالوه على سبيل التقريب.

ويمكن ان نعد كتاب التصريف لابي عثمان المازني اول كتاب تعرض لانواع العلل فقد ذكر فيه انواعا من العلل منها : علة الاستثقال، وعلة الاستخفاف ،وعلة الالتباس ، والقرب ، والبعد من الطرف ،والبقاء على الاصل في الواحد والجمع ، والقلة والكثرة في المسموع والمستعمل ، واجتماع المثلين والمتقاربين، والحركة والسكون ، والاستغناء بالشئ عن الشئ، والاخذ بالنظير ، والكل اشد تأثيرا من الجزء ،وعكس التقدير ، وحمل الاصل على الفرع [1].

وممن اهتموا بتصنيف العلل ابن السراج اذ وجد ان ((اعتلالات النحويين على ضربين : ضرب منها المؤدي الى كلام العرب كقولنا : كل فاعل مرفوع ، وضرب اخر يسمى علة العلة مثل ان يقولوا : لِمَ صار الفاعل مرفوعا، والمفعول به منصوبا؟ وهذا ليس يكسبنا ان نتكلم كما تكلمت العرب وانما نستخرج منه حكمتها في الاصول التي وضعتها وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع .))[2].

ورد ابن جني على ابن السراج تسميته هذا النوع علة العلة وراى ان هذه التسمية تجوّز في اللفظ ، فاما في الحقيقة فانه شرح وتفسير وتتميم للعلة لما ينبني على هذه العلة من علل اخرى متعددة وكان يجب على مارتبه ابو

بكر السراج كما يرى ابن جني ان تكون هناك علة ، وعلة العلة ، وعلة علة العلة ...فيؤدي ذلك الى هجنة القول وضعف القائل به وما التسمية هذه الا تسمح في القول وعدم تأمل [3].

والضرب الاول من تقسيم ابن السراج بينه الدينوري الجليس ووجد انه اكثر استعمالا واشد تداولا من الضرب الثاني وشعبه واسعة فمدار المشهور منها على اربعة وعشرين نوعا ،هي : علة سماع ،وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ، وعلة استثقال ، وعلة فرق، وعلة توكيد ، وعلة تعويض ، وعلة نظير ، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى ، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة ، وعلة وجوب ، وعلة جواز ، وعلة تغليب ، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال ، وعلة اصل ، وعلة تحليل، وعلة اشعار وعلة تضاد ، وعلة اولى [4].

(1) ينظر : الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه : 323-324 ، ابو عثمان المازني : 145-158.
(2) الاصول في النحو : 37/1.
(3) ينظر : الخصائص : 174/1 ، الاقتراح : 73 .
(4) ينظر : الاقتراح : 71-72.

وشرح هذه الانواع التاج بن مكتوم [1]في تذكرته [2].

وممن عنوا بتصنيف العلل ايضا ابو القاسم الزجاجي اذ وجد ان علل النحويين على ثلاثة اضرب : علل تعليمية ، وعلل قياسية ،وعلل جدلية نظرية.

فالعلة التعليمية عنده هي التي يتوصل بها الى كلام العرب فمن هذا النوع قولنا: ان زيدا قائم . ان قيل بم نصبتم زيدا ؟ قلنا : بـ(ان) لانها تنصب الاسم وترفع الخبر.

والعلة القياسية ان يقال : ولِمَ وجب ان تنصب (ان) الاسم ؟ فالجواب في ذلك ان يقول: لانها ضارعت الفعل المتعدي المفعوله فحملت عليه فأعملت عمله لما ضارعته فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا . فهي تشبه من الافعال ماقدم مفعوله على فاعله نحو: ضرب اخاك محمد.

اما العلة الجدلية فكل ما يعتل به في باب (ان) بعد هذا مثل ان يقال فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الافعال ؟ وبأي الافعال شبهت ؟ ولاي شئ عدلتم بها الى ماقدم مفعوله على فاعله ...وكل شئ اعتل به المسؤول جوابا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر [3].

وجعل ابن مضاء القرطبي انواع العلل ثلاثة هي: العلل الأول، والعلل الثواني ، والعلل الثوالث .فالعلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب ، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك ولاتفيدنا الا ان العرب امة حكيمة وكذلك العلل الثوالث [4].

والذي نراه هنا ان ما اطلق عليه الزجاجي العلل التعليمية والعلل القياسية والعلل الجدلية ماهي الا العلل الاوائل والثواني والثوالث على الترتيب، وما العلل التعليمية والعلل الأوائل إلا ما اطلق عليه ابن السراج بالضرب المؤدي

الى كلام العرب . وما اطلق عليه الزجاجي بالعلل القياسية والعلل الجدلية وما سماه ابن مضاء بالعلل الثواني والعلل الثوالث ماهو الا ماعده ابن السراج (علة العلة) وسماه ابن جني (شرح وتتميم العلة) [5].

ولذلك نجد ان علل النحو يمكن ان تصنف على صنفين: احدهما مايسمى بالعلة التعليمية او العلة الاولى وهو المؤدي الى كلام العرب .

والاخر: مايسمى بعلة العلة او شرحها وهوالذي لايكسبنا ان نتكلم كما تكلمت العرب.

وقد كان التعليل في كتاب سيبويه يقوم على انواع مختلفة من العلل النحوية وهي كثيرة جدا منها: ايثاراخفة ، وكثرة الاستعمال ، والمعنى، والعوض ، وطول الكلام ، والالتباس ، والاستغناء وغيرها [5] .

---

(1) هو تاج الدين ابو محمد بن عبد القادر بن احمد بن مكتوم القيسي الحنفي النحوي، توفي سنة 749هـ ،ينظر : البلغة في تاريخ ائمة اللغة : 69-70.

(2) ينظر : الاقتراح : 72.

(3) ينظر : الايضاح في علل النحو :64-65.

(4) ينظر : الرد على النحاة : 151-152.

(5) ينظر : في اصول اللغة والنحو :136 -137، الشاهد واصول النحو في الكتاب : 325.

(6) ينظر : اصول النحو العربي : 113-114.

والملاحظ ان جميع هذه العلل التي وردت في الكتاب تكاد تكون من النوع الاول المؤدي الى تعلم كلام العرب الذي وجده الدينوري الجليس اكثر استعمالا واشد تداولا وهو عنده على اربعة وعشرين ضربا الا اننا وجدناه على اكثر من ذلك ووجدنا فيه عللا لم يذكرها الدينوري ولاغيره .

وقد قام بعض الباحثين بالاشارة البعض الوسائل التعليلية في الكتاب كما نلحظ ذلك عند الاستاذ عبدالسلام محمد هارون [1]. وكذلك اشارت الدكتورة خديجة الحديثي الى انواع العلل التي وردت في الكتاب وخاصة العلل التي كثر دورانها فيه ومثلت لها وهي : كثرة الاستعمال ، والاستخفاف ، والاستثقال ، والقبح ، وخوف الالتباس ، والتمكن ، والاصل، والاستغناء، والاعلام بالاصل ، والمشابهة ، والمخالفة، والفرق ، والاجحاف، والعوض ، والتوكيد . واكتفت بالاشارة الى مواضع العلل الاخرى في الكتاب وهي كثيرة جدا واغلبها يخص موضوعات الصرف [2].

وقام باحث معاصر[3] ايضا بدراسة الوسائل التعليلية لمسائل النحو في الكتاب وجعلها تحت خمسة اصناف هي العلل الاستعمالية ، ويقصد بها التي تعلل الاستعمال من مثل : الثقل والخفة ، وكثرة الاستعمال ، والاستغناء .

والعلل التحويلية وهي التي تنطلق من فكرة الاصل فيتم العليل بها بافتراض خطوات لغوية تحويلية . منها : التمكن ، والاصل، والعوض، والقوة .

والعلل التي تتزجح بين الاستعمالية والتحويلية وهي : الحذف ، وطول الكلام .

والعلل القياسية : ويقصد بها التي كان يعلل بها سيبويه بملاحظة المشابهة وهي : الشبه ، والحمل ، والتوهم، والمجاورة ، و الاستئناس .

و العلل الدلالية : ويقصد بها التي كان يعلل بها سيبويه بالرجوع الى المعنى وهي: امن اللبس ، وخوف اللبس ، والمعنى ، والفرق، وعلم المخاطب ، والابهام ، والتوكيد .

وبعد قيامنا باستخراج العلل النحوية من كتاب سيبويه واستقرائها وجدنا ان اكثرها دورانا واشهرها استعمالا مايأتي:

1- علة الاستغناء :

وهي علة كثيرة الاستعمال عند العرب تنسب اليهم انهم قد استغنوا بشئ عن شئ قال السيوطي عن الاستغناء : ((هو باب واسع فكثيرا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ ومن ذلك استغنائهم عن تثنية سواء بتثنية سيّ فقالوا سيّان ولم يقولوا : سواءان. وتثنية ضبع الذي هو اسم المؤنث عن تثنية ضبعان الذي هو اسم لمذكر فقالوا : ضبعان ولم يقولوا : ضبعانان .))[4].

(1) ينظر: الكتاب:5/330-333 .
(2) ينظر: دراسات في كتاب سيبويه :197-212 .
(3) الدكتور شعبان العبيدي ينظر كتابه:التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: 91 ، 246-311
(4) الاشباه والنظائر: 1/61.

وعقد ابن جني في الخصائص بابا في الاستغناء بالشئ عن الشئ [1] .

وقال ابو حيان : ((العرب تستغني ببعض الالفاظ عن بعض الا ترى استغناءهم بـ(ترك) و(تارك) عن(وذر) و(واذر) ، وبقولهم : رجل آلي عن اعجز ، وامرأة عجزاء عن ألياء في اشهر اللغات .)) [2].

والاستغناء من العلل التي وردت كثيرا في كتاب سيبويه [3] . ويستخدمها لتعليل استعمال ما من استعمالات العرب دون غيره فهي عنده لاتقوم على الافتراض والتخيل وانما تتجه مباشرة الى الاستعمال ولذلك فانها علة لغوية اصيلة ، اذ قال سيبويه : ((ويستغنون بالشئ عن الشئ الذي اصله في كلامهم ان يستعمل حتى يصير ساقطا ... فانهم يقولون : يدع ولايقولون : ودع ، استغنوا عنها بترك .))[4].

ومن امثلتها عند سيبويه تعليله بعدم العدول عن الضمير المتصل الى المنفصل اذا امكن الاتيان بالمتصل اذ يقول : ((فانا وانت ونحن، وانتما وانتم وانتن ، وهو وهي وهما وهن ، لايقع شئ منهن في موضع شئ من العلامات مما ذكرنا ، ولاأي في موضع المضمر الذي لاعلامة له ، لانهم استغنوا بهذا فاسقطوا ذلك .)) [5].

وقوله : ((واعلم انهم لم يستعملوا عسى فعلك ، استغنوا بان تفعل عن ذلك كما استغنى اكثر العرب بعسى عن ان يقولوا : عسيا وعسوا ، وبلو انه ذاهب عن لو ذهابه ، ومع هذا انهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب

كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في عسى وكاد ، فتركه هذا لان من كلامهم الاستغناء بالشئ عن الشئ .)) [6] .

وقد تاتي عند سيبويه في بعض الاحيان بلفظ(الاكتفاء) كقوله: ((وانما قالت العرب : قال قومك ، وقال ابواك ، لانهم اكتفوا بما اظهروا عن ان يقولوا : قالا ابواك ، وقالوا قومك ، فحذفوا ذلك اكتفاء بما اظهروا .))[7] .

2 - علة اعلام او تبين :

وهي علة توضح او تبين لحاق بعض المفردات او الحروف في الكلام ولحاق هذه الاشياء إلا اعـــلام وايضاح لامر من الامور ، فمن ذلك ان ضمائر الرفع المنفصلة قد يقعن فصـلا وعلة وقوعهن فصـلا عند الخليل وسيبويه هي اعلاما للمخاطب المحدث بان الاســم قد تم ولم يبق منه نعت ولابدل ولاشـــئ من تمامه وان الذي بقى من الكلام هو الخبر اذ قال سيبويه : ((اعلم انهن لايكن فصلا الا في الفعل ، ولايكن كذلك الا في كل فعل

(1) ينظر : الخصائص : 271/1، الاشباه والنظائر :61/1، ابو عثمان المازني : 155.
(2) الاشباه والنظائر : 61/1.
(3) ينظر : الشاهد واصول النحو في الكتاب : 378-379،علل النحو لابن الوراق : 68.
(4) الكتاب : 25/1، وينظر : 3 /121.
(5) الكتاب : 351/2 -352 .
(6) الكتاب : 158/3 ،وينظر : 2/ 347 ، 366-367 ، 383-384 .
(7) الكتاب : 36/2 -37.

الاسم بعـده بمنزلته في حال الابتداء ، واحتياجه الى مابعده كاحتياجه اليه في الابتداء ، فجاز هذا في هذه الافعال التي الاسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء ، اعلاما بأنه قد فصل الاسم ، وانه فيمـــا ينتظر المحدث ويتوقعه منه ، مما لابد له ان يذكره للمحدث .))[1] .

3- علة الالتباس :

وهي علة كثيرا ماتاتي عند سيبويه تفسيرا لالتزام العرب استعمالا ما من استعمالات اللغة مختلفا عما ينبغي ان يكون عليه هذا الاستعمال تجنبا للالتباس الذي قد يحصل بين الاستعمالين .

فالتزام العرب هذا الاســتعمال المختلف هو لازالة ذلك اللبس قال الســيوطي : ((اللبس محذور ، ومن ثم وضع له ما يزيله إذا خيف واستغني عنه لحاق نحوه اذ امن .))[2] .

وقد استعمل سيبويه مصطلح اللبس للدلالة على الغموض الناشئ عن وجود لفظ يحتمل أكثر من معنى او تركيب يؤدي الى تعدد المعنى وغموضه، وبهذه الدلالة شاع هذا المصطلح عند باقي النحاة[3] .

فالفعل المضارع حكمه الرفع ولكن العرب تلتزم بناءه على الفتح اذا اتصلت به نون التوكيد نحو : هل تفعلن ، والعلة هي خوف التباس فعل الواحد بفعل الجميع . إذ قال سيبويه : ((واذا كان فعل الواحد مرفوعا ثم لحقته النون صيرت الحرف المرفوع مفتوحا لئلا يلتبس الواحد بالجميع ، وذلك قولك هل تفعلن ذاك ،وهل تخرجن يازيد.))[4].

ومن امثلتها أيضاً قول سيبويه : ((وسألته لم لم يجز والله تفعل يريدون بها معنى ستفعل ؟ فقال من قبل انهم وضعوا تفعل ههنا محذوفة منها لا ، وانما تجيء في معنى لايفعل ، فكرهوا ان تلتبس احداهما بالاخرى . قلت: فلم الزمت النون آخر الكلمة ؟ فقال : لكي لا يشبه قوله : انه ليفعل ، لان الرجل اذا قال هذا فانما يخبر بفعل واقع فيه الفاعل ، كما الزموا اللام : ان كان ليقول ، مخافة ان يلتبس بما كان يقول ذاك، لان (ان) تكون بمنزلة (ما).))[5].

فنجد في هذا النص تتابع التعليل بعلة الالتباس فالعرب تجتنب استعمال (والله تفعل) للمستقبل مخافة ان تلتبس باستعمالهم هذا التركيب للنفي لانه قد يأتي محذوفا منه (لا) مقصودا به النفي ، وكذلك الزموا فعل القسم النون مخافة ان يلتبس هذا الفعل بالفعل الواقع في اسلوب الخبر نحو : انه ليفعل ، وهذه العلة تشبه علة دخول الكلام الفارقة على خبر ان المخففة من الثقيلة المكسورة كي لاتلتبس (ان) المؤكدة بـ(ان) النافية التي بمعنى (ما)

(1)الكتاب : 389/2 ، و ينظر : 244/1 .
(2)الاشباه والنظائر : 309/1 .
(3) ينظر: العربية والغموض : 116 نقلا عن التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 297 .
(4) الكتاب : 519/3 .
(5) الكتاب : 107-106/3 .

اذ قال سيبويه : ((واعلم انهم يقولون : ان زيد لذاهب ، وان عمرو لخير منك ، لما خففتها جعلتها بمنزلة لكن حين خففتها ، والزموها اللام لئلا تلتبس بـ(ان) التي هي بمنزلة (ما) التي تنفي بها .))[1] .

4- علة التخفيف :

وهي علة تتصل بطبائع العرب في القول اذ كانوا يميلون الى اختيار الاخف اذا لم يكن ذلك مخلا بكلامهم [2] .فهم يفضلون ماخف من الكلام ويستحبونه ويستثقلون الثقيل ويتجنبونه اقتصادا بالجهد المبذول فلذلك ((من الممكن ان نربط بين هذه العلة وما يسميه علم اللغة الحديث بقانون الاقتصاد اللغوي ، ويعني به ان المتكلم يحاول

ان يوصل مافي ذهنه من افكار ، او مافي نفسه من احساسات مع اقل جهد عضلي مبذول وقد عبر عنه القدماء بالاستخفاف لان المصطلحات العلمية تختلف باختلاف الازمنة .))[3].

وعلة التخفيف من العلل التي كان يعلل بها سيبويه ، فهو يعلل بعض ظواهر اللغة فيصف تصرف العرب حيالها بالخفة او طلب الخفة [4].

وقد وردت هذه العلة عند سيبويه في مواضع كثيرة واكثر ماتكون للحذف كما في قوله : ((وسألته عن قوله : على كم جذع بيتك مبني ؟ فقال : القياس النصب وهو قول عامة الناس . فاما الذين جروا فانهم ارادوا معنى (من) ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفا على اللسان وصارت على عوضا منها .))[5].

وقال أيضاً : ((وزعم الخليل ان قولهم : لاه ابوك ولقيته امس ؛ انما هو على : لله ابوك ، ولقيته بالامس ، ولكنهم حذفوا الجار والالف واللام تخفيفاعلى اللسان . وليس كل جار يضمر ، لان المجرور داخل في الجار فصار عندهم بمنزلة حرفا واحد ، فمن ثم قبح ، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم لانهم الى تخفيف ما اكثروا استعماله احوج))[6].

5- علة التمكّن او التصرّف :

وهي علة لغوية لانها تتم من داخل اللغة وفق نظامها ولاتخرج عن ذلك.

ومفادها عند سيبويه هو ان هناك بعض الاشياء تفوق غيرها في التصرف او تمتاز عليها بميزة والسبب هو تمكنها او تصرفها ، وهي علة من اوائل العلل التي تلقانا في كتاب سيبويه ، اذ يقول في ((باب مجاري اواخر الكلم من العربية)) : ((وليس في الاسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين فاذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم

(1)الكتاب : 139/2، وينظر للتعليل بها : 2/ 218 ، 518/3 ، 519 ، 525.
(2) ينظر : علل النحو لابن الوراق تحقيق د. محمود الدرويش :66 .
(3) اصول النحو العربي : 114
(4) ينظر : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 250
(5) الكتاب : 160/2.
(6) الكتاب :162/2 ، و ينظر للتعليل بها :165/1 –166 ، 203 ، 161/2 ، 172 ، 208 ، 210.

ذهابه وذهاب الحركة .))[1].

وقوله أيضاً : ((واعلم ان بعض الكلام اثقل من بعض ، فالافعال اثقل من الاسماء، لان الاسماء هي الاولى ، وهي اشد تمكنا فمن ثم لم يلحقها الجزم والسكون ، وانما هي من الاسماء. الا ترى ان الفعل لابد له من الاسم والا لم يكن كلاما ، والاسم قد يستغنى عن الفعل ، تقول: الله الهنا ، وعبدالله اخونا.))[2].

ويقابل هذه العلة علة لغوية اخرى كثيرا ما يعلل بها سيبويه وهي : عدم التمكن او عدم التصرف. وتقوم عنده على اعتبارين: احدهما العمل والاخر: الاصل والفرع. فما كان غير متصرف او غير متمكن ماهو الا فرع انحط عن درجة الاصل في قوة العمل.

ومن امثلتها قول سيبويه : ((الا انه ليس لك ان تقول: كأن اخوك عبدالله، تريد : كأن عبدالله ، لانها لاتصرف تصرف الافعال ، ولايضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان، فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما ، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الافعال فيما بعدها وليست بافعال .))[3].

وقد نراه لايشير الى عدم التمكن صراحة وانما يذكره ضمنا كقوله: ((وليس في الافعال المضارعة جر كما انه ليست الاسماء جزم؛ لان المجرور داخل في المضاف اليه معاقب للتنوين ، وليس ذلك في هذه الافعال .))[4]

6- علة التوكيد:

وهي من العلل التي يعتمد التعليل بها على ملاحظة المعنى في اطار السياقات المختلفة عند تقعيد القاعدة [5].

و تأتي عند سيبويه تفسيرا لزيادة بعض الالفاظ او الحروف في الكلام ، فمن ذلك ان (كأين) تجري مجرى(كم) في الاستفهام ((الا ان اكثر العرب انما يتكلمون بها مع (من) قال عز وجل : ((وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ)).))[6] .وانما الزمت (من) توكيدا قال سيبويه: ((فانما الزموها (من) لانها توكيد ، فجعلت كأنها شئ يتم به الكلام، وصار كالمثل، ومثل ذلك : ولاسيما زيد ، فرب توكيد لازم حتى يصير كأنه من الكلمة .)) [7].

7- علة الثقل :

وهي من العلل التي يكثر دورانها في كتاب سيبويه ومؤداها ان العرب يستثقلون عبارة، او حرفا ،او حركة واكثر مايكون ذلك فيما كثر دورانه في كلامهم فيفرون منه الى ماهو اخف عليهم.

---

(1) الكتاب : 14/1.

(2) الكتاب : 20/1-21.

(3) الكتاب : 2/ 131، وينظر: 46/1 ، 57 ، 59 ، 252-253 ، 286/3.

(4) الكتاب : 14/1.

(5) ينظر : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 308.

(6) الحج : من الآية48 ، و الطلاق : من الآية8 ، الكتاب:170/2.

(7) الكتاب : 171/2 وينظر: 44/1

فالقصد من هذه العلة كالقصد من علة التخفيف لان مؤداها واحد وهو طلب الخفة في الكلام إذ ترى الدكتورة خديجة الحديثي ان ((هذه العلة هي من حيث النتيجة عين علة التخفيف او الاستخفاف .))[1]

فالعرب يجعلون الممنوع من الصرف في موضع الجر مفتوحا لانهم يستثقلون الكسرة فيه لانه ضارع الفعل بثقله ، اذ قال سيبويه :((واعلم ان ما ضارع الفعل المضارع من الاسماء في الكلام ووافقه في البناء أجري لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون وذلك قولك : ابيض واسود واحمر واصفر ، فهذا بناء اذهب، واعلم ، فيكون في موضع الجر مفتوحا ، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء.))[2].

8- علة الحمل على المعنى :

ويعتمد التعليل بما على المفهوم العام للكلام أي على معناه الذي يفهم منه فلذلك توجب هذه العلة التزام ترتيب مافي تراكيب الكلام كالتقديم او التاخير حفاظا على صحة المعنى واستقامته .

ومن امثلتها عند سيبويه قوله: ((وكأنهم انما منعهم ان يستعملوا في كدت وعسيت الاسماء ان معناها ومعنى غيرها معنى ماتدخله (ان) نحو قولهم : خليق ان يقول ذاك ، وقارب ان لايفعل ، الا ترى انهم يقولون : عسى ان يفعل ، ويضطر الشاعر فيقول : كدت ان ، فلما كان المعنى فيهن ذلك تركوا الاسماء لئلا يكون ماهذا معناه كغيره،واجروا اللفظ كما اجروه في كنت ، لانه فعل مثله.))[3]

ومن امثلتها ايضا تعليل سيبويه لعدم جواز الاقتصار على احد مفعولي ظن واخواتها ، اذ يقول : ((وانما منعك ان تقتصر على احد المفعولين ههنا انك انما اردت ان تبين ما استقر عندك من حال المفعول الاول يقينا كان او شكا ، و ذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر عندك، من هو ،فإنما ذكرت ظننت و نحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينا أو شكا و لم ترد ان تجعل الاول فيه الشك او تقيم عليه في اليقين .))[4] .

9-علة طول الكلام :

وهي علة تؤدي الى اختيار العرب ماهو اخف في الكلام ليتناسب مع ذلك الطول قال احد الباحثين [5] :
((والتعليل بطول الكلام يعني ان الناطق يخفف الجهد فيستخدم اسلوبا ما من الاساليب او يفضل حركة تكون اخف من سائر حركات الاعراب كحركة النصب .))

فالمنادي المضاف طال بالمضاف اليه ، والشبيه بالمضاف طال بما بعده ، والنكرة غير المقصودة طالت بالتنوين فاختارت العرب لهذه الاقسام من المنادى اخف الحركات وهي الفتحة تناسبا مع طول الكلام . اذ قال سيبويه :

---

(1) دراسات في كتاب سيبويه : 202
(2) الكتاب: 21/1
(3) الكتاب: 12/3
(4) الكتاب: 40/1 وينظر: 45/1، 47-48 ، 54-55 ، 120 ، 142.
(5) الدكتور شعبان عوض العبيدي في كتابه التعليل اللغوي في كتابه سيبويه :277

((وزعم الخليل – رحمه الله – انهم نصبوا المضاف نحو :ياعبدالله ، ويااخانا ، والنكرة حين قالوا : يارجلا صالحا، حين طال الكلام ، كما نصبوا هو قبلك وهو بعدك .)) [1].

وقال أيضاً: ((وقال الخليل – رحمه الله– : اذا اردت النكرة فوصفت او لم تصف فهذه منصوبة ، لان التنوين لحقها فطالت ، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب ورد الى الاصل ، كما فعل ذلك بقبل وبعد .)) [2].

10- علة علم المخاطب:

وتاتي عند سيبويه لتفسر لنا الاستغناء عن بعض الاشياء في الكلام لانها معلومة لدى المخاطب فهي اذن ((تعتمد على السياق العام في الاستعمال اللغوي وعلى التواصل بين المتكلم والمخاطب))[3] .

ومن امثلتها : ((واعلم ان (ان) لاتظهر بعد (حتى وكي) كما لايظهر بعد اما الفعل في قولك : امّا انت منطلقا انطلقت ... واكتفوا عن اظهار (ان) بعدهما بعلم المخاطب ان هذين الحرفين لايضافان الى فعل وانهما ليسا مما يعمل في الفعل ، وان الفعل لايحسن بعدهما الا ان يحمل على (ان) فان ههنا بمنزلة الفعل في اما وماكان بمنزلة اما لايظهر بعده الفعل ، فصار عندهم بدلا من اللفظ بـ (ان).)) [4] .

وقد يضيف اليها علة اخرى كالتخفيف مثلا في نحو قوله : ((هذا باب يحذف فيه المستثنى تخفيفا ، وذلك قولك : (ليس غير) و(ليس الا) كأنه قال : ليس الا ذاك وليس غير ذاك ، ولكنهم حذفوه تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني .)) [5].

11- علة العوض:

وهي علة من العلل التي ذكرها الدينوري الجليس والتي تطرد على كلام العرب وشرحها التاج بن مكتوم بقوله : ((وعلة تعويض مثل تعويضهم الميم في (اللهم) من حرف النداء.)) [6].

وتاتي عند سيبويه لتفسير لحاق بعض الحروف او الكلمات للتراكيب او العبارات التي يفترض انها قد حذف منها بعض اجزائها فعوض عنها فهذه العلة ((تقوم على افتراض اصل مقدر حذف وعوض عنه .)) [7].

ومن امثلتها عند سيبويه تعليله للحاق النون الاسم المثنى نحو : رجلان ، ورجلين ، اذ يقول : ((وتكون الزيادة الثانية نونا ، كانها عوض لما منع من الحركة والتنوين ، وهي النون وحركتها الكسر وذلك قولك : هما

(1) الكتاب : 1/182-183.
(2) الكتاب : 2/199 وينظر :2/378.
(3) التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 306.
(4) الكتاب : 3/7 وينظر :2/297،6.
(5) الكتاب : 2/344-345 .

(6) الاقتراح : 71-72.

(7) التعليل اللغوي في الكتاب : 270 وينظر : الكتاب : 25/1.

الرجلان، ورايت الرجلين ،ومررت بالرجلين .)) [1].

ومن امثلتها تعليله للحاق (ما) بعد (ان) المصـــدرية عند حذف (كان) وبقاء اسمها وخبرها في نحو: أما انت منطلقا انطلقت معك والاصـل : ان كنت منطلقا انطلقت معك ، اذ قال سـيبويه : ((فانما هي (ان) ضـمت اليها (ما) وهي(ما) للتوكيد ولزمت كراهية ان يجحفوا بها لتكون عوضا من ذهاب الفعل كما كانت الهاء والالف عوضا في الزنادقة واليماني من الياء .)) [2].

12- علـة الفـرق :

وردت في مواضـع عديدة في كتاب سـيبويه ، والتعليل بما ينسـب الى العرب اللجوء الى اسـتعمال ما بغية التفرقة بين امرين لو لم يفرقوا بينهما الادى ذلك الى التباس . ((وهي علة تتصـل بقصـد الابانة اذ يعطى للحكمين المتشابهين مظهران مختلفان توخيا لدقة الدلالة .)) [3].

ومثال ذلك ما علله سيبويه في فتح نون جمع المذكر السـالم وكسـر نون المثنى في نحو : مسلمون ومسلمان ، اذ فتحوا نون جمع المذكر السـالم ليفرقوا بينه وبين المثنى قال سـيبويه : ((واذا جمعت على حد التثنية ، لحقتها زائدتان قال : الاولى منهما حرف المد واللين ، والثانية نون ، وحال الاولى في السـكون وترك التنوين وانما حرف الاعراب حال الاولى في التثنية ، الا انها واو مضـموم ماقبلها في الرفع ، وفي الجر .والنصـب ياء مكسـور ما قبلها ونونها مفتوحة ، فرقوا بينها وبين نون الاثنين كما ان حرف اللين الذي هو حرف الاعراب مختلف فيهما .)) [4].

وقد ترد عند سـيبويه في بعض الاحيان بمصـطلح (الفصـل) كقوله : ((واعلم انك اذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان : الاولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الاعراب غير متحرك ولامنون ، يكون في الرفع الفا ، ولم يكن واوا ليفصـل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية ، ويكون في الجر ياءً مفتوحا ماقبلها ، ولم يكسـر ليفصـل بين التثنية والجمع على حد التثنية .)) [5].

فالمثنى لايرفع بالواو ، ولايكسر ماقبل يائه في النصب والجر فصلا بينه وبين جمع المذكر السالم .

13- علـة القبـح:

وردت في مواضع كثيرة في كتاب سـيبويه وتقوم على قبح امر من الامور في العبارة او الكلمة فيفرون منها الى ما يحسن ويستحب [6].

(1) الكتاب : 17/1-18.

(2) الكتاب : 1/ 293 –294 ، وينظر : 196/2، 211، 167/3.

(3) علل النحو لابن الوراق تحقيق د. محمود الدرويش : 67.
(4) الكتاب : 18/1 وينظر : 13/1، 376/2-377 .
(5) الكتاب : 17/1 ، وينظر : 37/2-38.
(6) ينظر : دراسات في كتاب سيبويه :203، الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه :375-377.

وهي علة تاتي عند سيبويه لتفسر التزام العرب استعمالا ما وتركهم الاستعمال الاخر الذي قد يجوز ولكنه قبيح لانه قد يكون خلاف الاصل .

مثال ذلك علة نصب تمييز (كم الخبرية) اذا فصل اذ يقول سيبويه : ((واذا فصلت بين كم وبين الاسم بشئ استغنى عليه السكون او لم يستغن فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ، لانه قبيح ان يفصل بين الجار والمجرور ؛ لان المجرور داخل في الجار فصارا كانهما كلمة واحدة .)) [1].

وقد تاتي عنده بلفظ (الكراهية) كقوله : ((وسالته – رحمه الله – عن الضاربي فقال هذا اسم ويدخله الجر ، وانما قالوا في الفعل : ضربني ، ويضربني ، كراهية ان يدخلوا الكسرة في هذه الباء كما تدخل الاسماء فمنعوا هذا ان يدخله كما منع الجر.)) [2].

14- علة القرب او المجاورة:

القرب او المجاورة عند سيبويه والبصريين علة تجعل الشئ يجري على شئ آخر لمجاورته اياه حتى وان كان ذلك خارجا على القياس ((ومما يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاورة انهم قالوا : جحر ضب خرب ، وماء شن بارد فاتبعوا الاوصاف اعراب ما قبلها وان لم يكن المعنى عليه الا ترى ان الضب لايوصف بالخراب والشن لايوصف بالبرودة وانما هي من صفات الجحر والماء .)) [3].

وقد ترجح هذه العلة عمل عامل دون غيره لقرب جواره للمعمول مثال ذلك ان سيبويه والبصريين يعملون الفعل الثاني من الفعلين المتنازعين لقرب جواره للاسم يقول سيبويه : ((هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك وهو قولك : ضربت وضربني زيد وضربني وضربت زيدا ، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه ... وانما كان الذي يليه اولى لقرب جواره و انه لاينقض معنى وان المخاطب قد عرف ان الاول قد وقع بزيد ، كما كان خشنت بصدره وصدر زيد ، وجه الكلام ، حيث كان الجر في الاول ، وكانت الباء اقرب الى الاسم من الفعل ، ولاتنقض معنى ، سووا بينهما في الجر كما يستويان في النصب .)) [4].

15- علة كثرة الاستعمال:

وهي علة لغوية تؤدي الى التغيير ، قال ابن يعيش : ((لكثرة الاستعمال اثر في التغيير ، الا تراهم قالوا : ايش والمراد : أي شئ، وقالوا : لاادري" فغيروا هذه الاشياء عن مقتضاها لضرب من التخفيف عند كثرة

(1) الكتاب : 164/2، وينظر : 2/ 378، 396 .
(2) الكتاب: 369/2 وينظر: 251/2، 364، 371، 381، 113/3، 287-288 .
(3) شرح المفصل : 79/1 وينظر : الكتاب : 436/1 .
(4) الكتاب : 73/1-74 ، وينظر للتعليل بها : 88/1-89 .
* هكذا وردت والصواب حذف بالها (لاادر) ينظر الكتاب : 3/ 506 اذ وردت محذوفة الياء

الاستعمال .))[1] .

ويرى الاخفش (ت **215** هـ) ان ماغير لكثرة استعماله انما تصورته العرب قبل وضعه وعلمت انه لابد من استعماله ، فابتدأوا بتغييره ، علما بان لابد من كثرة استعماله الداعية الى تغييره كما قالوا :

رأى الامرَ يُفضي الى آخرٍ فَيُصيّرُ آخرهُ اولا[2]

فكثرة الاستعمال علة توجب في اللفظ ما لاتوجب في غيره فاللفظ اذا كثر استعماله قد يحذف كله او بعضه او يلحق به او تجوز فيه اشياء ما لاتجوز في غيره قال السخاوي : ((هم يغيرون الاكثر ويحذفون منه كما فعلوا في : لم ابل ، وربما الحقوا فيه كقولهم : امهات وكقولهم : اللهم ، ويابابت ويأمت .))[3].

وكثرة الاستعمال علة كثيرة الدوران في كتاب سيبويه : ولاتكاد تخلو منها مسألة جزئية من الجزيئات التي تتناول الواقع اللغوي[4] . وتاتي في كثير من الاحيان – لتفسر لنا حذف بعض الحروف من الكلمة او حذف بعض الالفاظ من الكلام وقد أشار الاستاذ عبد السلام محمد هارون الى كثير من المواضع التي حذف فيها لكثرة الاستعمال[5].

ومن امثلتها عند سيبويه تعليله لحذف الخبر بعد (لولا) اذ قال : ((هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء . وذلك قولك : لولا عبدالله لكان كذا وكذا ... وكان المبني عليه الذي في الاضمار كان في مكان كذا وكذا ، فكأنه قال: لولا عبدالله كان بذلك المكان ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا ، ولكن هذا حذف لكثرة استعمالهم اياه في الكلام كما حذف الكلام من ((اما لا)) و زعم الخليل – رحمه الله – انهم ارادوا ان كنت لاتفعل غيره فافعل كذا وكذا اما لا ، ولكنهم حذفوه لكثرته في الكلام ..))[6].

وقد تاتي كثرة الاستعمال عند سيبويه علة لحذف بعض العوامل كحذف الفعل في التحذير يقول سيبويه : ((وحذفوا الفعل من اياك لكثرة استعمالهم اياه في الكلام فصار بدلا من الفعل ..))[7].

وحذف العامل في المفعول به وجوبا[8] ، وحذف العامل في الحال وجوبا [9]، وحذف العامل في المنادى[10].

(1) شرح المفصل : 102/4 .
(2) ينظر : الاشباه والنظائر : 308/1 .
(3) الاشباه والنظائر : 308/1 .
(4) ينظر : الشاهد واصول النحو : 368، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 256 .
(5) ينظر : الكتاب(الفهارس التحليلية) : 300/5-303.

(6) الكتاب :129/2.
(7) الكتاب :274/1.
(8) ينظر : الكتاب:280/1-283.
(9) ينظر : الكتاب: 290/1.
(10) ينظر : الكتاب :1 /291 .

واكثر علل النداء في الكتاب ترجع الى كثرة الاستعمال كقول سيبويه : ((واعلم ان الترخيم لايكون الافي النداء الا ان يضطر شاعر ، وانما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم ، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين وكما حذفوا الياء من قومي ونحوه في النداء.)) [1] .

16- علة المشابهة :

التعليل بالمشابهة تزخر به كتب النحاة ، متقدمين ومتأخرين ، فهي ملجأ النحاة حين يجدون ما يخرق اصولهم في كثير من الاحيان ، اذ انهم قسموا الكلام الى ثلاثة اقسام واعطوا كل قسم حده واصوله ، وحين يخرج الاستعمال اللغوي الى غير مابنوا تكون المشابهة هي المنكأ للخروج من هذه الاشكال اللغوي[2] .

وهي علة لغوية كثيرة الورود ، فسيبويه وهو يعالج مختلف موضوعات اللغة يسعى الى ان يجمع شتات هذه الموضوعات لينظمها في خيط واحد حتى تكون بمثابة القانون العام الذي ينظم تعليم اللغة اذ ان اللغة ليست نظاما محكما مطردا ولذلك وضع سيبويه العلل اللغوية ليقرب بين هذه الاشياء المتباعدة حتى تبدو اللغة اقرب ما تكون الى التجانس والاطراد ، ومن هذه العلل التي تحقق لسيبويه ما اراده وابتغاه علة الشبه ، فقد علل بها لكل ظاهرة لغوية خالفت ما قرره واصله فشبهها بما ثبت واستقر من القواعد المقررة[3].

والمشابهة علة عند سيبويه تلحق الشئ بشبيهه في الحكم وتخرجه عن اصله وليس شرطا ان يكون الشبه في كل شئ فيكفي ادنى وجه للمشابهة ليجعل منه سيبويه علة مشابهة ينسبها الى العرب وهذه حقيقة اكدها سيبويه قائلا : ((ومن كلامهم ان يشبهوا الشئ بالشئ وان لم يكن مثله في جميع الاشياء .))[4].

ومن امثلتها عند سيبويه قوله : ((ولاتفصل بين شئ مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى اذن ، لان اذن اشبهت ارى ، فهي في الافعال بمنزلة ارى في الاسماء وهي تلغى وتقدم وتؤخر فلما تصرفت هذا التصرف اجترؤا على ان يفصلوا بينهما وبين الفعل باليمين .))[5].

وقد يسميها في بعض المواضع (المضارعة)[6] . كعلة اعراب المضارع لمضارعته الاسم[7] . وعلة بناء الفعل الماضي على الفتح لا السكون لمضارعته المضارع[8] .

1) الكتاب : 239/2 وينظر :2/ 195، 214، 256.

(2) ينظر : المشابهة في النحو العربي : التمهيد : هـ .
(3) ينظر : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 279 .
(4) الكتاب : 278/3.
(5) الكتاب : 12/3-13 .
(6) ينظر: الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه : 380، دراسات في كتاب سيبويه :206.
(7) ينظر : الكتاب : 13/1-14 .
(8) ينظر : الكتاب : 16/1 .

17- علة المشاكلة او المناسبة :

وهي علة قد تعتمد في اكثر الاحيان على اللفظ اذ تؤدي الى اختيار امر من الامور دون غيره لانه يؤدي الى المشاكلة او المطابقة في الكلام وتطابق الالفاظ وتشاكلها افضل من تخالفها . فمن ذلك ان الاسم المشغول عنه اذا عطف على جملة فعلية نحو : رايت زيدا وعمرا كلمته ، فالمرجح نصب هذا الاسم طلبا للمناسبة بين الجملتين لان من نصب فقد عطف جملة فعلية على فعلية ، ومن رفع فقد عطف اسمية على فعلية . وتناسب المتعاطفين افضل من تخالفهما .

اذ قال سيبويه : ((وانما اختير النصب ههنا لان الاسم الاول مبني على الفعل ، فكان بناء الاخر على الفعل احسن عندهم ... ليجري الاخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله . اذ كان لاينقض المعنى لو بنيته على الفعل ... فكان ان يكون الكلام على وجه واحد – إذا كان لايمتنع الآخر من ان يكون مبنيا على ما بني عليه الاول – اقرب في المأخذ .))[1].

18- علة النظير:

وهي علة تجعل الشيء يجري على شيء اخر في الاعراب لمناظرته له في امر من الامور وقد ذكرها الجليس النحوي[2] ، ضمن ما صنفه من علل تطرد على كلام العرب وشرحها التاج بن مكتوم قائلا : ((وعلة نظير مثل كسرهم احد الساكنين اذ اتقيا في الجزم حملا على الجر اذ هو نظيره .))[3].

وقد علل بها سيبويه ووردت مرات عديدة في كتابه فتاء جمع المؤنث السالم تكسر في النصب وعلة ذلك لان هذه التاء في التأنيث نظيرة واو وياء جمع المذكر السالم في التذكير فأجروها مجراها في النصب ، اذ قال سيبويه : ((ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة ، لانهم جعلوا التاء التي هي حرف الاعراب كالواو والياء ، والتنوين بمنزلة النون ، لانها في التانيث نظيرة الواو والياء في التذكير فاجروها مجراها .))[4].

وكذلك نصب الافعال الخمسة كجزمها بحذف النون نحو : لن يفعلا ولم يفعلا كما كان نصب جمع المذكر السالم كجره ، حملوا النصب على الجزم في الافعال كما حملوه على الجر في الاسماء والعلة هي لان الجزم في الافعال نظير الجر في الاسماء اذ قال سيبويه : ((ووافق النصب الجزم في الحذف كما وافق النصب الجر في الاسماء ، لان الجزم في

الافعال نظير الجر في الاسماء ، والاسماء ليس لها في الجزم نصيب كما انه ليس للفعل في الجر نصيب . وذلك قولك : هما يفعلان ولم يفعلا ، ولن يفعلا.))[5].

(1) الكتاب : 88/1 .
(2) ينظر : الاقتراح: 71.
(3) الاقتراح : 72.
(4) الكتاب : 18/1 .
(5) الكتاب : 19/1 وينظر : 9/3، 111 .

فهذه اشهر العلل في كتاب سيبويه لمسائل النحو لانها الاكثر دورانا واطرادا في الكلام ، على ان هناك عللا اخرى غير ماذكرنا قد علل بها سيبويه ولكنها لم يكثر دورانها في الكتاب ككثرة هذه العلل وقد اشارت اليها الدكتورة خديجة الحديثي في كتابيها : دراسات في كتاب سيبويه [1]، والشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه [2].

ولذلك فان هذه العلل التي ذكرناها ليست كل العلل في الكتاب وانما المشهور منها وهي كافية لاعطاء صورة واضحة عن انواع العلل في كتاب سيبويه .

وكل هذه العلل تدلنا على اهتمام سيبويه وشيخه الخليل بالعلة النحوية واستفادتهما منها في تثبيت الاحكام او شرحها وتفسيرها لتثبت في ذهن الدارس والمتعلم ، ويستطيع بها مقارنة حكم باخر ، والتفريق بينها ، والموازنة بين الاحكام المختلفة على اختلاف المواضع التي يحتاجون فيها الى التعليل . وقد جرت كل هذه الانواع جريانا طبيعيا من غير تعقيد ولاارباك للدارس او تشتيت لذهنه عن المسألة التي يريد الاطلاع عليها ومعرفة موقف العرب الفصحاء [3].

(2) ينظر : ص 208-212 .
(3) ينظر : ص 388 -389 .
(4) ينظر : دراسات في كتاب سيبويه : 211-212 .

المبحث الثالث : اسلوب سيبويه في التعليل النحوي

بعد اطلاعنا على العلل النحوية في كتاب سيبويه بدا لنا اسلوبه فيها واضحا ووجدنا انه يتسم بجملة من السمات نستطيع عرضها على ما يأتي :

أولا: لايصرح سيبويه بلفظ العلة عند تعليله الاحكام والمسائل النحوية الا قليلا:

على الرغم من كثرة التعليلات في كتاب سيبويه لم نجده في كثير من الاحيان يصرح بلفظ العلة الا قليلا [1] ((ويكتفي بان يقول : (لاي شيء) او (لانه) او(لان) او (وذلك لان)... الى غير هذا من الالفاظ والعبارات التي تدل على كون ما بعدها علة لما قبلها من حكم او نحوه .))[2]. الامر الذي يشجعنا على القول ان التعليل لم يكن غاية سيبويه وهمه وانما كان يسوقه لتفسير الاحكام والمسائل وتوضيحها وتعزيزها يقول الدكتور مازن المبارك : ((يذكر سيبويه العلل التي يختارها بعقب الاحكام دون ان يشير الى انه يعلل ودون ان يقول –كما صار النحاة من بعده يقولون – والعلة في ذلك كذا...، وذلك لان سيبويه كان يوجه عنايته للنحو نفسه ، فاذا لجأ الى التعليل فلتثبيت الحكم النحوي وتأييده ولم يكن مفتونا باظهار براعته وتوجيه عنايته الى العلة من حيث هي كما هو الشأن عند النحويين من بعده .))[3].

فهذا الاسلوب في التعليل هو الذي كان معروفا وسائدا عند النحاة حتى اواخر القرن الثاني الهجري ، فلم يكن همهم سوى تعرف العلة من حيث هي سبب للحكم ولم يحاولوا التفنن باستخراج العلل كما ظهر عند نحاة القرنين الثالث والرابع الهجريين ممن اتسمت تصانيفهم بالطابع الفلسفي[4] .

الا ان سيبويه قد صرح في بعض المواضع بلفظ العلة او بما معناها كالسبب ونحوه . مثال ذلك ما نجده في كلامه على ((باب وجه دخول الرفع في هذه الافعال المضارعة للاسماء)) اذ يقول : ((اعلم انما اذا كانت في موضع اسم مبتدأ او موضع اسم بني على مبتدأ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولامبني على مبتدأ ، او في موضع اسم مجرور او منصوب ، فانما مرتفعة وكينونتها في هذه المواضع الزمنتها الرفع وهي سبب دخول الرفع فيها . وعلته ان ماعمل في الاسماء لم يعمل في هذه الافعال على حد عمله في الاسماء كما ان ما يعمل في الافعال فينصبها او يجزمها لايعمل في الاسماء . وكينونتها في موضع الاسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدا .))[5].

وكان من منهجه ان يصرح في بعض المواضع بلفظ العلة وانه قد يذكر العلة في المسألة التي يتحدث عنها في موضع حديثه نفسه انما ينبه الى ان لهذا الحكم علة سيبينها في موضع قادم . ثم يبين هذه العلة بعد صفحات تقل

(1) احصاها د.شعبان عوض العبيدي فوجدها (28)موضعا في عامة الكتاب وثلاث مرات فيما يخص الموضوعات النحوية . ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 78-85 .

(2) دراسات في كتاب سيبويه : 187.

(3) النحو العربي ، العلة النحوية : 66.

(4) ينظر : العلة النحوية تاريخ وتطور : 76 .

(5) الكتاب : 3/9-10.

وقد تكثر تبعا لورود المواضع المعللة بعلة واحدة . وقد ترد هذه العلة في موضع واحد بعد المسألة . وقد يشير الى علة مر ذكرها ولايبينها في كلامه [1].

ثانيا :كثيرا ما نجده يورد العلة ثم يشبهها بعلة اخرى قد تكون اوضح منها توضيحا لتلك العلة وتقوية لها :

فكثيرا ما نجد سيبويه يبين علة الحكم في المسألة ثم يؤكد هذه العلة ويقويها بتمثيلها بغيرها من المسائل التي اشبهتها في العلة[2] .

مثال ذلك تعليله لحذف الخبر بعد لولا لكثرة استعمالهم اياه في الكلام ثم يشبهها بحذف الكلام من ((اما لا)) اذ زعم الخليل انهم ارادوا : ان كنت لاتفعل غيره فافعل كذا وكذا اما لا ، ولكنهم حذفوه لكثرة الاستعمال وشبهها ايضا بحذف الكلام من (حينئذ، الان) اذ حذف الكلام لكثرة الاستعمال[3] .

ومنها قول سيبويه : ((وقال بعض العرب: (قال فلانة). وكلما طال الكلام فهو احسن ، نحو قولك : حضر القاضي امرأة ، لانه اذا طال الكلام كان الحذف اجمل ، وكأنه شئ يصير بدلا من شئ كالمعاقبة نحو قولك: زنادقة وزناديق ، فتحذف الياء لمكان الهاء ، وكما قالوا من مغتلم مغيلم ومغيليم ، وكأن الياء صارت بدلا مما حذفوا .وانما

حذفوا التاء لانهم صـــار عندهم اظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء ، كما كفاهم الجميع والاثنان حين اظهروهم عن الواو والالف .)) [4].

ونرى ان السبب الذي حدا بسيبويه الى اتباع مثل هذا الاسلوب في تعليلاته النحوية هو لانه كان يقصد من هذه العلل ان تكون علالا تعليمية فهو يشبهها بما هو ايسر واوضح ليسهل فهمها لدى القارئ وليرسخها في ذهنه او لتعزيزها وتقويتها .

ثالثا : اسلوبه قائم في الغالب على المحاورة والاسئلة والاجوبة بينه وبين الخليل :

لما كان سـيبويه ينقل اكثر تعليلاته عن الخليل ولامانته في النقل عن شـيخه كان يورد تلك التعليلات كما هي باسـلوب المحاورة بينه وبين الخليل فنجده سـائلا عن العلة والخليل مجيبا ، لنأتي باسـلوب تعليمي واضـح كي تكون مفهومة لدى القارئ لانها قد تمت في جو تعليمي قائم على السؤال والجواب بين التلميذ واستاذه وهذا ما يثبت لنا تعليمية علل سيبويه وبعدها عن فلسـفة الكلام ، على ان هذه الاسـئلة تختلف عن الاسـئلة التي كان علماء القرن الرابع الهجري وغيرهم يأخذون بها في تعليل المسائل النحوية لان اسئلتهم كانت مبنية على الافتراض والتخيل خارج الاجواء التعليمية التي ينقلها لنا سيبويه .

(1) ينظر : دراسات في كتاب سيبويه : 187-190.
(2) ينظر : المرجع السابق :192 .
(3) ينظر : الكتاب :1 /293-294 .
(2) الكتاب : 2/ 38. و للاستزادة ينظر:1/45، 59، 74 ، 293-294 ،2 /76، 106/3، 158 وغيرها .

ومن امثلة هذه الاسـئلة العللية بينهما قول سـيبويه : ((وسـألته – رحمه الله– عن قولهم : عني وقدني ، وقطني ومني ولدني ، فقلت : ما بالهم جعلوا علامة اضـمار المجرور هنا كعلامة اضـمار المنصـوب ؟ فقال : انه ليس من حرف تلحقه ياء الاضافة الا كان متحركا مكسـورا ، ولم يريدوا ان يحركوا الطاء التي في قط ولا النون التي في من ، فلم يكن لهم بد من ان يجيئوا بحرف لياء الاضـافة متحرك اذ لم يريدوا ان يحركوا الطاء ولا النونات لانها لاتذكر ابدا الا وقبلها حرف متحرك مكسور ...))[1].

رابعا : اسلوبه قائم على الشرح :

نجد سيبويه في اغلب تعليلاته النحوية يورد العلة ثم يبدأ بشرحها وتوضيحها بالامثلة التعليمية تجنبا للغموض وعدم الفهم.

فمثال تعليله لعدم بناء الماضي على السكون وعلته هي لان فيه بعض ما في الفعل المضارع ثم يلجأ الى شرح هذه العلة وتوضيحها بالامثلة اذ يقول: ((والفتح في الافعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم : ضرب وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه فعل . ولم يسكنوا اخر فعل لان فيها بعض ما في المضارعة ، تقول : هذا رجل ضربنا ، فتصف بها النكرة ، وتكون في موضع ضارب اذا قلت : هذا رجل ضارب . وتقول: ان فعل فعلت ، فيكون في معنى ان يفعل الفعل ، فهي فعل كما ان المضارع فعل وقد وقعت موقعها في ان ، ووقعت موقع الاسماء في الوصف . كما تقع المضارعة في الوصف ، فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من للاسماء ما ضارع المتمكن ولاما صير من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن . فالمضارع : من عل ، حركوه لانهم قد يقولون : من عل قيجرونه ، واما المتمكن الذي جعل بمنزلة غير المتمكن في موضع فقولك ابدأ بهذا اول، وياحكم .))[2].

خامسا : اسلوبه قائم على التمثيل :

نجد اغلب تعليلات سيبويه النحوية معززة بالامثلة التعليمية مدعومة بها وهذا اسلوب يتبعه سيبويه ابتغاء توضيح العلة بما يناسبها من الامثلة التعليمية من كلام العرب ، وهذا ايضا يؤكد لنا تعليمية علله وانما تنم من داخل لغة العرب .

ومن امثلتها قوله : ((واعلم انه اذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشتغل به (كان) المعرفة ، لانه حد الكلام ، لأنهما شئ واحد ، وليس بمنزلة قولك : ضرب رجل زيدا لانهما شيئان مختلفان ، وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء اذا قلت : عبدالله منطلق . تبتدئ بالاعرف ثم تذكر الخبر ، وذلك قولك : كان زيد حليما ، وكان حليما زيد ، لاعليك اقدمت ام اخرت ، الا انه على ما وصفت لك في قولك : ضرب زيدا عبد الله . فاذا قلت : كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فانما ينتظر الخبر فاذا قلت : حليما فقد

(1) الكتاب : 370/2 وللاستزادة ينظر الصفحة( )، الهامش رقم( ) من هذا البحث .
(2) الكتاب :16/1، وللاستزادة ينظر: 1/ 14 - 274، 283، 3/5-6 ، 9 -10 وغيرها.

اعلمته مثل ما علمت . فاذا قلت : كان حليما فانما ينتظر ان تعرفه صاحب الصفة ، فهو مبدوء به في الفعل وان كان مؤخرا في اللفظ . فان قلت : كان حليم او رجل فقد بدات بنكرة ، ولايستقيم ان تخبر المخاطب عن المنكور ، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة ، فكرهوا ان يقربوا باب ليس .))[1]. فواضح من قوله هذا انه استعان بالامثلة ليوضح ماراد ان يبين .

سادسا : قد يكثر من التعليلات في الموضع الواحد :

قد نجد سيبويه يأتي بالعلل المتتابعة في الموضع الواحد وعلى اختلاف ما يعلله من الاحكام في سهولة ويسر ومن غير تعقيد او اضطراب في المعنى ولا في الاسلوب [2] .

وليس ادل على ذلك من قوله في باب متصـــرف رويد : ((واعلم ان رويدا تلحقها الكاف وهي في موضـــع (افعل) وذلك قولك : (رويدك زيدا) و(رويدكم زيدا) وهذه الكاف التي لحقت انما لحقت لتبين المخاطب المخصـــوص ، لان رويدا تقع للواحد والجمع والذكر والانثى ، فانما ادخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لايعني ، وانما حذفها في الاول استغناء بعلم المخاطب انه لايعني غيره .))[3].

فنلاحظ تتابع العلل في هذا النص من غير تعقيد او اظطراب فنجد فيه ثلاث علل هي علة التبيين ، وعلة خوف الالتباس ، وعلة الاســتغناء بعلم المخاطب ، ومع ذلك فهذه العلل الثلاث ليســت جميعها عللا لحكم واحد وانما علل لاحكام مختلفة تعددت في موضع واحد وقد جاءت بسهولة ويسر .

سابعا : قد يأتي باكثر من علة للمسألة الواحدة :

فقد نجده يورد المســـألة الواحدة ويعللها باكثر من علة كل منها يصـــح ان يحمل الموضـــع عليه او ان تكون بمجموعها علة للحكم او المسألة نفسها ، ومع ذلك لاتتركب عنده العلل وليس في كتابه علة الا وتبين حكما اصليا يعلمنا كيف تنطق العبارات على الوجه الصحيح بحيث نفيد المعنى الصـحيح الذي نقصـده ، وليس فيه مما يسـمى عند المتأخرين بالعلل الثواني او الثوالث ، ولايســأل عن علة بما عليه من الاحكام مما لاتعلق له باصــل الحكم كما اشـــتهر بذلك وذاع عند المتاخرين حتى ادى الى تعقيد الدرس النحوي وجعل القواعد النحوية بعيدة عن فهم المتعلم[4] ((اما ما جاء من احكام او مواضـــع عللها باكثر من علة واحدة . فليســـت هذه العلل المتعددة فيه مما يكون بعضها علة للبعض الاخر . انما هي علل كل منها يصلح لان يكون علة للحكم ، وقد تكون بمجموعها علة للحكم نفسه ادت اليه واوجبته .))[5].

(1) الكتاب : 48/1 وللاستزادة ينظر : 164/2-165 ، 279 ، 8/3 ، 93 -94 .
(2) ينظر : دراسات في كتاب سيبويه : 194.
(3) الكتاب : 244/1 وللاستزادة ينظر : 183/2، 274 ،370-371 وغيرها .
(4) ينظر : دراسات في كتاب سيبويه : 193.
(5) المرجع السابق : 193 -194 .

مثال ذلك قوله : ((فان قلت : مابال العرب قد قالت : اني ، وكأني ، ولعلي ، ولكني؟ فانه زعم ان هذه الحروف اجتمع فيها انما كثيرة في كلامهم ، وانهم يســتثقلون في كلامهم التضــعيف ، فلما كثر اســتعمالهم اياها مع تضعيف الحروف حذفوا التي تلي الياء .)) [1].

فنجد الذي ادى الى حذف نون الوقاية من هذه الحروف علتين هما : كثرة الاستعمال ، والاستثقال . فيمكن انت تصح احداهما علة لهذه المسألة ويمكن ان يكونا جميعا علة واحدة للحكم . من غير ان تكون احداهما علة للاخرى .

ثامنا : قد يذكر الحكم المعلل صراحة وقد لايذكره :

كثيرا ما نجد سيبويه يذكر الحكم الذي يريد تعليله صراحة وقد لايصرح به ، وانما يسوق امثلة يفهم من خلالها الحكم ثم يبدأ بتعليله فمثال مالايصرح به وانما يفهم من امثلته قوله : ((اعلم انه يقبح زيدا عليك ، وزيدا حذرك، لانه ليس من امثلة الفعل ، فقبح ان يجري ما ليس من الامثلة مجراها الا ان تقول : زيدا ، فتنصب باضمارك الفعل ثم تذكر عليك بعد ذلك ، فليس يقوى هذا قوة الفعل ، لانه ليس بفعل ، لايتصرف تصرف الفاعل الذي في معنى الفعل .))[2].

فيفهم من خلال ما اورده من امثلة وهي : (زيدا عليك وزيدا حذرك) انه يقبح تقديم معمول اسم الفعل عليه .

ومثال ماصرح به من الاحكام ثم عللها قوله : ((اعلم ان فعل الواحد اذا كان مجزوما فلحقته الخفيفة والثقيلة حركت المجزوم وهو الحرف الذي اسكنت بالجزم ؛ لان الخفيفة ساكنة والثقيلة نونان الاولى منهما ساكنة والحركة فتحة ولم يكسروا فليتبس المذكر بالمؤنث ولم يضموا فيلتبس الواحد بالجميع ، وذلك قولك : اعلمن ذلك ، واكرمن زيدا واما تكرمنه اكرمه))[3].

(1) الكتاب : 369/2 ، وللاستزادة ينظر : 3 /287 .
(2) الكتاب : 252/1-253 ، وينظر : 382/2 .
(3) الكتاب : 518/3-519 وللاستزادة ينظر:2/ 379، 381، 392، 3/ 13، 14، 58-59، 93-94 وغيرها كثيرا.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة التي عشناها مع سيبويه في كتابه ، نقتطف بعض النتائج التي خرجنا بها من خلال هذا البحث فكان من المناسب إثباتها هنا :

1. كانت نشأة العلة النحوية نتيجة دواع اسلامية محضة ، وظروف عربية مرافقة لنشأة النحو العربي الاولى بعيدة عن المؤثرات الخارجية التي يحاول بعض الدارسين اخضاع العلة النحوية لها.

2. لم يكن للنحاة الاوائل – كالخضرمي وعيسى وابي عمرو بن العلاء– أي تعليلات واضحة صريحة نقلها سيبويه في كتابه تؤكد نسبة التعليل لهؤلاء النحاة واهتمامهم به.

3. مالعلة الا تذييل الحكم النحوي ، بما يوضحه ويفسره او يقويه ويعززه وبذلك يكون للعلة النحوية فائدة جمة للنحو العربي اذ انها تستنبط احكاما ومقاييس من المادة اللغوية التي جمعها اللغويون والنحاة فهي لاتناقض القواعد النحوية وهي في جوهرها تفسير للواقع اللغوي فهي تابعة له.

4. استعمل سيبويه مصطلح العلة في كتابه وعرفه كما عرفه قبله شيخه الخليل الذي آمن بان العرب لم ينطقوا بكلامهم اعتباطا بل راعوا في عقولهم عللا له وان لم يصرحوا بها . وكان القصد من وراء تعليل النحو هو الابانة او التفسير او التعليم ، واظهار حكمة العرب في لغتهم .

5. نهج سيبويه نهج استاذه الخليل في التعليل غاية واسلوبا ولم يختلف عنه بشئ في تعليلاته .

6. كانت علل سيبويه عللا تعليمية محضة ولم يكن فيها مما يسميه النحاة بالعلل الثواني او الثوالث اوعلة العلة .

7. علل النحو ليست ثابتة محددة فليس شرط ان يكون لكل حكم علة واحدة ثابتة بل قد يكون للحكم الواحد اكثر من علة قد تكون صحيحة جميعها وقد تتفاوت في صحتها كما اكد ذلك الخليل في قوله : ((فان سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي اليق مما ذكرته بالمعلول ، فليأت بها .))[1].

8. اغلب العلل التي يعتمدها النحاة بعد سيبويه سواء ممن صنفوا في العلل او ممن لم يصنفوا فيها كان مصدرها سيبويه ولم يزيدوا عليها شيئا إلا القليل ، كالشرح والتوضيح أو بعض الاستدراك .

9. هناك كثير من المسائل الخلافية في النحو العربي كان سببها العلة النحوية .

10. تكثر التعليلات في كتاب سيبويه كثرة مفرطة اذ تكاد لاتخلو مسألة نحوية او ظاهرة او حكم من تعليل مما يجعلنا لانعدو الحقيقة اذا قلنا ان كتاب سيبويه كتاب علل يفوق في مادته العللية المصنفات التي افردها اصحابها للعلة .

---

(1) الإيضاح في علل النحو : 64 .

11. كان سيبويه يعلل بما وقر في ذهنه واستنتجه من حكمة العرب في كلامها ، وكثرة هذه التعليلات في كتابه تفند قول من قال : ((الاصول والمسائل للخليل)) فلم يكن سيبويه مجرد ناقل او ناسخ وانما كان له دوره الكبير ، والتعليل خير دليل يكشف لنا عقلية سيبويه وحذاقته وبراعته في لغة العرب .

12. اكثر تعليلات سيبويه كانت من نوع كثرة الاستعمال ، والخفة والاستثقال ، والاستغناء ، وهذه العلل صنفت عند من صنفوا العلل ضمن العلل التي تطرد على كلام العرب وتنساق الى قانون لغتهم ، وهي علل نابعة من اللغة وواقعها متصلة بها اتصالا مباشرا اذ انها تنطلق من استعمالات العرب واساليبها مما يدل على دقة سيبويه في استقراء كلام العرب .

13. ما علله سيبويه باكثر من علة ليس مما يكون علة العلة انما هي علل كل منها يصلح ان يكون علة للحكم ، وقد تكون بمجموعها علة للحكم ادت اليه واوجبته ، وغاية سيبويه من ذلك هي تفسير جزئيات المسألة لتعميق فهمها وترسيخ حكمها .

14. قد يعلل سيبويه ما لم يقع في كلام العرب كما علل لما وقع في كلامهم كتعليله بعدم جزم الاسم ، وعدم جر الفعل وعدم الابتداء بـــ(أن) المفتوحة المشددة وعدم تحريك فعل الأمر . وهدفه من ذلك هو توسيع نطاق التعليل النحوي أو ترسيخ القواعد وتجنب اللحن في الكلام.

15. سيبويه في كثير من تعليلاته لايصرح بلفظ العلة ولايشير الى ان هذا علة ذاك ، وهذا يؤكد لنا بان التعليل لم يكن غاية سيبويه وهمه وانما كان يسوقه لتفسير الاحكام والمسائل.

موارد البحث

موارد البحث

اولا: القرآن الكريم.

ثانيا: المصادر والمراجع:

– أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو : رشيد عبد الرحمن العبيدي ، مطبعة سلمان الأعظمي ، بغداد ، 1969م.

– إحياء النحو : إبراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، 1937م .

– أخبار النحويين البصريين : أبو سعيد السيرافي (ت 368هـ)، نشر فرنسيس كرنكو ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ،1936م .

–ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) تحقيق : د .مصطفى احمد النماس ، الطبعة الاولى ، مطبعة المدني ، مصر ، 1989م .

–الاستغناء في أحكام الاستثناء : شهاب الدين القرافي (ت هـ)تحقيق : د.طه محسن ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، 1982م .

–أسرار العربية : عبد الرحمن محمد بن عبدالله بن ابي سعيد الانباري (ت 577 هـ)،تحقيق:د.فخر صالح قدارة : الطبعة الاولى ، دار الجيل للنشر بيروت ،1995م.

–الأشباه والنظائر في النحو : جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) ،تحقيق : محمد عبد القادر الفاضلي ، الطبعة الاولى ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ،1990م.

–إصلاح الخلل الواقع في الجمل : عبد الرحمن بن السيد البطليوسي (ت هـ) ، تحقيق: حمزة عبد الله النشرتي،الطبعة الاولى ، نشر دار المريخ، الرياض ، 1979م.

–الأصوات اللغوية : د.إبراهيم انيس ، الطبعة الاولى ، مطبعة الانجلو المصرية 1971م .

–أصول التفكير النحوي: د.علي ابو المكارم ، مطابع دار القلم ، بيروت،1973م .

–الأصول في النحو : ابو بكر بن السراج البغدادي (ت316هـ) ، تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي ، الجزء الاول : مطبعة النعمان ،النجف الاشرف،1973م،الجزء الثاني : مطبعة سلمان الاعظمي ، بغداد ،1973م.

–أصول النحو : محمد خير الحلواني ، حلب ، 1979م .

-إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس (ت 338 هـ)،تحقيق:د.زهير غازي زاهر ،مطبعة العاني ،1977م، 1980م.

-الاقتراح في علم أصول النحو : جلال الدين السيوطي،تحقيق : محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي ، الطبعة الاولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1998م.

-الامالي الشجرية : ابو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي ، الطبعة الاولى ،مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر اباد الدكن ،1349هـ.

- الامالي النحوية : ابو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت 646 هـ) تحقيق :عدنان صالح مصطفى ، الطبعة الاولى ، دار الثقافة ، الدوحة ،قطر ،1986م .

-إنباه الرواة على أنباه النحاة : جمال الدين ابو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت 646 هـ) ، تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم ،دار الكتب المصرية ، القاهرة 1952م .

-الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين :كمال الدين ابو البركات الانباري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا بيروت ، 1987م .

-أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك : أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) ومعه كتاب عدة السالك الى تحقيق اوضح المسالك : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة السادسة ، دار الفكر ، 1974م .

-الايضاح العضدي : ابو علي الحسن بن احمد النحوي (ت 377 هـ) ، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة التأليف ، مصر ، 1969م.

-الايضاح في شرح المفصل : ابن الحاجب ، تحقيق : د. موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني، بغداد، الجزء الاول : 1982م ، الجزء الثاني : 1983م.

-الايضاح في علل النحو : ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت 337 هـ) تحقيق:د.مازن المبارك ، الطبعة الثالثة ، دار النفائس ، بيروت 1979م .

-البلغة في تاريخ أئمة اللغة : الفيروز آبادي (ت هـ) ، تحقيق:محمد المصري ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، 1972 م.

-التبصرة والتذكرة : ابن اسحاق الصيمري (ت 541 هـ) ، تحقيق:فتحي احمد مصطفى علي الدين ، الطبعة الاولى ، مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي ، جامعة ام القرى ،1982م.

-تحصيل عين الذهب : الاعلم الشنتمري (ت 476 هـ)،طبع في بولاق بهامش كتاب سيبويه ، 1316، 1317هـ

-التراكيب اللغوية في العربية : د. هادي نهر ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، 1987 م .

-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : جمال الدين ابو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت 672 هـ) تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي ، القاهرة 1967 م .

-التطور النحوي للغة العربية : برجشتراسر، جمعه وعلق على حواشيه :رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1982م.

-التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : د. شعبان عوض محمد العبيدي ، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ، ليبيا 1999م .

-التوابع في كتاب سيبويه : د. عدنان محمد سلمان ؛ مطابع التعليم العالي في الموصل ،1991م.

- الجمل : ابو القاسم الزجاجي ، تحقيق : ابن ابي شنب ، الطبعة الثالثة ، مطبعة كلنكسيك ، باريس ، 1957م.

-الجمل في النحو:الخليل بن احمد الفراهيدي (ت 175هـ)، تحقيق : د. فخر الدين صالح قباوة ، الطبعة الخامسة ، 1995م.

-حاشية محمد بن علي الصبان على شرح الاشموني لالفية ابن مالك ، رتبه و ضبطه وصححه : مصطفى حسين احمد ، الطبعة الاولى ، مطبعة الاستقامة بالقاهرة ، 1947م.

-الحدود في النحو : علي بن عيسى الرماني (ت 384 هـ) ، تحقيق : د.مصطفى جواد ، ويوسف مسكوني ، بغداد ، 1969م.

-خزانة الادب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093 م) تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، المطبعة العربية الحديثة ، القاهرة ،1977م.

-الخصائص : ابو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، الطبعة الرابعة ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1990م.

-الخليل بن احمد الفراهيدي ، أعماله ومنهجه : مهدي المخزومي ، مطبعة الزهراء ، بغداد، 1960م.

-دراسات في كتاب سيبويه : د. خديجة الحديثي ، دار غريب للطباعة القاهرة 1980م.

-دراسات في اللغة والنحو : د. عدنان محمد سلمان ، مطبعة جامعة بغداد 1991م.

-دراسات نقدية في النحو العربي : د. عبد الرحمن أيوب ، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ، 1960م.

-دروس في المذاهب النحوية : د. عبده الراجحي ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ،1992م.

-ديوان الاعشى الكبير : شرح وتعليق : د. محمد محمد حسين ،دار النهضة العربية بيروت ،1974م.

-ديوان بشر بن ابي خازم : تحقيق: د. عزة حسن، مطبعة الترقي ، دمشق ، 1960م.

-ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب :تحقيق: د. نعمان محمد امين طه ، دار المعارف بمصر 1969م.

-ديوان القطامي : تحقيق : د. إبراهيم السامرائي ، و د. احمد مطلوب ، دار الثقافة بيروت ، 1960م.

-رأي في بعض الاصول اللغوية والنحوية : عباس حسن ، مطبعة العالم العربي ، القاهرة ، 1951م.

-الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ)،تحقيق : د. شوقي ضيف ، دار الفكر العربي ، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ، 1947م.

-رصف المباني في شرح حروف المعاني : احمد بن عبد النور المالقي (ت 702 هـــ) ، تحقيق:احمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق ، مطبعة زيد بن ثابت ، دمشق ، 1975م .

-سر صناعة الإعراب : ابن جني ، تحقيق: د. حسن هنداوي ، الطبعة الثانية دار القلم ،دمشق،1993م.

-سر الفصاحة : ابن سنان الخفاجي (ت466هـ) ، تحقيق : عبد المتعال الصعيدي ، القاهرة ، 1953م.

-سيبويه إمام النحاة : علي النجدي ناصف ، مطبعة لجنة البيان العربي ، مصر 1953م.

-الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه : د. خديجة الحديثي ، مطبعة مقهوي الكويت،1974م.

-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت 769 هـــ) ومعه كتاب : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة عشر ، مطبعة السعادة بمصر ، الجزء الاول ،1964م،الجزء الثاني:1965م.

-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ابو الحسن علي نور الدين بن محمد المصري (ت 900 هـــ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده ، مصر ، 1944م.

-شرح ألفية ابن مالك : بدر الدين محمد بن جمال الدين بن محمد بن مالك (ابن الناظم) (ت686هـــ)،منشورات ناصر خسرو، بيروت ، (د.ت).

-شرح التسهيل : ابن مالك ، تحقيق د.عبد الرحمن السيد ، الطبعة الأولى مكتبة الانجلو المصرية، 1974م.

-شرح التصريح على التوضيح : الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت 905 ه) تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت ،2000م.

-شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور الاشبيلي (ت 669 هـــ)،تحقيق : د. صاحب ابو جناح ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، الجزء الأول ،1980م، الجزء الثاني 1982م.

-شرح ديوان الفرزدق : جمع وتعليق عبد الله الصاوي ، مطبعة الصاوي ، مصر 1936م.

-شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري ، ويهامشه سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الاولى ،مطبعة السعادة بمصر 1963م.

-شرح كافية ابن الحاجب :ابن جماعة ، تحقيق : د. محمد عبد النبي عبد المجيد مطبعة دار البيان العربي ، مصر 1987م.

-شرح كافية ابن الحاجب : رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت 686 هـ) ،تحقيق :د. إميل بديع يعقوب ، الطبعة الاولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1998م.

-شرح الكافية الشافية ، جمال الدين بن مالك ، تحقيق : د. عبد المنعم احمد هريدي ، نشر دار المأمون للتراث، السعودية ،1984م.

-شرح اللمع : ابو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري (ت 456 هـــ) تحقيق د. فائز فارس ، مطبعة الكويت تايمز التجارية ، الكويت، 1984م.

-شرح المفصل : موفق الدين بن يعيش النحوي (ت 643 هـ) ، عالم الكتب بيروت (د.ت).

-شرح المقدمة المحسبة : طاهر بن احمد بن بابشاذ (ت 469 هـ) تحقيق: خالد عبد الكريم ، الكويت ، الجزء الأول :1976م، الجزء الثاني :1977م.

-شرح الوافية نظم الكافية : ابن الحاجب ، تحقيق: موسى بناي العليلي ، مطبعة الآداب ، النجف الاشرف ، 1980م.

-شعر عمرو بن شأس : تحقيق د. يحيى الجبوري ، مطبعة الاداب ، النجف الاشرف 1976م.

-شفاء العليل في ايضاح التسهيل : ابو عبد الله محمد بن عيسى السهيلي (ت هـ) تحقيق: د. عبد الله علي الحسيني البركاتي ، دار الندوة ، بيروت 1986م.

-طبقات فحول الشعراء : محمد بن سلام الجمحي (ت 231هـ) ، الطبعة الاولى ، دار النهضة العربية ، بيروت (د.ت).

-طبقات النحويين واللغويين : أبو بكر الزبيدي (ت 379هـ) ،تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعارف بمصر 1984م.

-العربية والغموض دراسة لغوية في دلالة المبني على المعنى : د.حلمي خليل الطبعة الاولى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1988م.

-علل التثنية: ابن جني ، تحقيق: د. صبحي التميمي ، الطبعة الاولى ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، 1992م.

-العلل في النحو : ابو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت 381هـ)، تحقيق: مها مازن المبارك، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر بيروت ، دار الفكر دمشق، 2000م.

-علل النحو: ابو الحسن محمد بن عبد الله الوراق ، تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش ، بيت الحكمة ، بغداد ،2002م.

-العين: الخليل بن احمد الفراهيدي ، تحقيق : د. مهدي المخزومي ، و د. إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد ، بغداد،1980م.

-الفهرست: محمد بن إسحاق النديم (ت 380هـ) ، دار المعرفة ، بيروت (د.ت).

-الفوائد الضيائية ، شرح كافية ابن الحاجب : نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت 898 هـ) ، تحقيق : اسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الاوقاف والشؤون الدينية ، العراق 1983م.

-في اصول اللغة والنحو : د. فؤاد حنا ترزي ،مطبعة دار الكتب ، بيروت 1969م.

-في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي ، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت 1964م.

-القاموس المحيط: الفيروزآبادي ، مطبعة السعادة بمصر (د.ت) .

-كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، الطبعة الأولى ، بولاق 1316هـ.

-كتاب سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق :عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1977م.

-كتاب اللامات : ابو الحسن علي بن محمد الهروي (ت 415هـ) ،تحقيق : يحيى علوان البلداوي : الطبعة الأولى مكتبة الفلاح الكويت 1980م.

-كتاب اللامات :ابو القاسم الزجاجي، تحقيق : د. مازن المبارك ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، سورية ،1985م.

-اللباب في علل البناء والاعراب : ابو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين العكبري (ت 616هـ) تحقيق: د.مختار غازي طليمات ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ،دمشق، 1995م.

-لسان العرب: ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت 711هـ) دار احياء التراث العربي 1985م.

-لمع الادلة في اصول النحو : ابو البركات بن الانباري ، تحقيق : سعيد الافغاني ، الطبعة الثانية ، دار الفكر بيروت 1971م.

-اللمع في العربية : ابن جني ، تحقيق : حامد مؤمن ، الطبعة الأولى ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1982م.

-لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة : غالب فاضل المطلبي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد 1978م.

-المدارس النحوية : د. خديجة الحديثي ، مطبعة جامعة بغداد ، 1986م.

-المدارس النحوية : د. شوقي ضيف، الطبعة الرابعة ، دار المعارف بمصر 1979م.

-مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها : د. عبد الرحمن السيد ، الطبعة الأولى ، مطابع سجل العرب ، 1968م.

-مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : د. مهدي المخزومي ، مطبعة دار المعرفة بغداد ، 1955م.

-مراتب النحويين : ابو الطيب عبد الواحد اللغوي (ت 351هـ) ، تحقيق : محمد ابو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، دار الفكر العربي (د.ت) .

-معاني القرآن : ابو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت 215 هـ) ، تحقيق : د. فائز فارس ، الطبعة الثانية، المطبعة العصرية ، الكويت 1981م.

-معاني القرآن : ابو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)، تحقيق : احمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار، دار السرور 1955م.

-معاني القرآن و إعرابه : ابو اسحاق الزجّاج (ت 311هـ) ، تحقيق : د. عبد الجليل عبده الشلبي ، الطبعة الاولى ، عالم الكتب بيروت 1988م.

-معاني النحو : د. فاضل صالح السامرائي ، مطبعة التعليم العالي في الموصل 1989م.

-معجم الأدباء : ابو عبدالله ياقوت بن عبد الله الحموي(ت 626هـ) ، الطبعة الثانية ، طبعة مرجليوث مصر 1973م.

-المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : وضعه محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة 1945م.

-مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : ابن هشام الانصاري ، تحقيق : د. مازن المبارك ،ومحمد علي حمد الله ، راجعه سعيد الأفغاني ، الطبعة الخامسة ، دار الفكر بيروت 1979م.

-المفصل في علم العربية: جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ) ومعه كتاب القيصل بشرح المفصل: محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي القاهرة (د.ت).

-المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، وزارة الثقافة والاعلام ، دار الرشيد للنشر ، بغداد 1982م.

-المقتضب : ابو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب بيروت (د.ت) .

-المقرب: ابن عصفور الاشبيلي ، تحقيق: احمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ،1971م.

-مكانة الخليل بن احمد في النحو العربي : د. جعفر نايف عبابنة ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان 1984م.

-من اعلام البصرة ، سيبويه، هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه: د. صاحب ابو جناح ، دار الحرية للطباعة بغداد 1974م.

-منهج السالك في الكلام على الفية بن مالك : ابو حيان النحوي الاندلسي ،تحقيق: سدني جليزر ، المطبعة الامريكية ، نيوهافن 1974م.

-منهج سيبويه في التقويم النحوي : د. محمد كاظم البكاء ، الطبعة الاولى ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد 198م.

-نحو التيسير : د. احمد عبد الستار الجواري ، جمعية نشر العلوم والثقافة 1962م.

-النحو العربي ، العلة النحوية ، نشأتها وتطورها : د. مازن المبارك ، الطبعة الثالثة ، دار الفكر بيروت 1974م.

-نزهة الالبّاء في طبقات الادباء: ابو البركات عبد الرحمن الانباري ، تحقيق : د. إبراهيم السامرائي ، الطبعة الثانية ، بغداد،1970م.

-النواسخ في كتاب سيبويه : د. حسام سعيد النعيمي ، دار الرسالة للطباعة 1977م.

-همع الهوامع شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي ، عني بتصحيحه : محمد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة للطباعة والنشر ،بيروت (د.ت).

ثالثا/الرسائل الجامعية:

-الأساليب الإنشائية في كتاب سيبويه : شامل راضي عقارة ، رسالة ماجستير كلية الآداب ، جامعة بغداد ،1982-1983م .

-الأعلم الشنتمري واثاره مع تحقيق كتابه النكت في تفسير كتاب سيبويه : زهير عبد المحسن سلطان ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 1985م.

-الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري : محمد فاضل السامرائي ، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ،1998م.

-الحروف العاملة في الأسماء في كتاب سيبويه : تحرر محمد مناحي ، اطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد 1999م.

-شرح اللمع لابن جني : ابو نصر الواسطي: حسن عبد الكريم الشرع ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ،جامعة القاهرة (د.ت) .

-العلة النحوية تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري مع تحقيق كتاب علل النحو لابن الوراق : محمود جاسم الدرويش ، أطروحة دكتوراه كلية الاداب جامعة بغداد 1987م.

-فلسفة المنصوبات في النحو العربي : عايد كريم علوان ،اطروحة دكتوراه ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ،1975م.

-اللباب في علل البناء والاعراب لابي البقاء العكبري : خليل بنيان الحسون ، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة 1976م.

-اللهجات العربية في كتاب سيبويه : رافد مطشر سعيدان ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بابل ، 2002م.

-المشابهة في النحو العربي : نعمان عنبر الابراهيمي : رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة البصرة 2002م.

-مهدي المخزومي و آراؤه النحوية : رياض يونس السواد : رسالة ماجستير ، كلية القانه ، جامعة الكوفة ،1995م.

رابعا/البحوث المنشورة:

-الاستقراء في النحو :د. عدنان محمد سلمان ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، الجزء الثالث ، المجلد الخامس والثلاثون ، بغداد 1984م.

-الفعل المضارع صيغه واعرابه ، د. عدنان محمد سلمان ،مجلة اداب المستنصرية العدد الاول ، 1975-197م.

-علل المنع من الصرف عند النحاة : د. فاضل صالح السامرائي ، مجلة كلية الاداب ،جامعة بغداد ، العدد السادس والثلاثون ، 1989م.

-العلة النحوية بين النظرية والتطبيق : نهاد فليح حسن ، مجلة اداب المستنصرية ، العدد الرابع عشر ،1986م.

Abstract

Grammatical Justifications in Sibawayh`s Book

Arabs were speaking their language intuitively rather than consciously, without specific rules and norms . Then , the has been noticed in their speech to such an extent that Holy Quraan has been effected such a mispronunciation . Accordingly , there has been an urgent need for formulating grammatical rules of Arabic, they set out to formulate the rules in order to protect Holly Quraan from any mistakes and to facilitate Arabic–learning . Thus , we have the works of Abu-Alaswaad Al-Dua`aly and some other subsequent grammarians such as Al-Khaleel Bin Ahmed Al-Fhraahidy who determined the morphological rules . Then , so many questions have been raised concerning such rules .

The answer of these problematic questions lies in the grammatical justifications . This indicates that the grammatical justification has been devised as a response to Islamic and Arabic stimuli rather than as a response to an external reasons .

We have chosen (Kitaab Sibawayh) so as to study the grammatical justifications in such an important book . the study falls into fours chapters preceded by an introduction and a prelude and followed by the conclusion . The prelude deals with the evolution and meaning of the grammatical justifications and the grammarians , opinions concerning them .

The first chapter investigates the grammatical justifications in the morphological rules of nouns and verbs involving the dual, plural, feminine, masculine, and non-morphological nouns and the past , present, and imperative verbs whether they were connected with the emphasizing (Noon)or the feminine(Noon) .

The second chapter deals with two sections : the first involves the justifications of subject, predicate and predication . The second sheds some lights upon the justifications of certain verbs such as (Dhanna) and the

associative verbs and (Cana) with its associative verbs and some particles such as those similar to (Laissa) , the negative (La) , and (with its associative ones .

The third chapter investigates the justifications of objects , exceptions , vocative, besides the subordinates and derivationals .

The four chapter pivots around Sibawayh's approach of such justifications in which we have studied the sources of the justifications and their types in his book in addition to his style of the grammatical justifications .

The research has been concluded by a concise survey of the most outstanding results that me have arrived at .

Asad khalaf Al-Awaady